

الْجَنَائِدُ وَمُضِيرُ الْعَرَبِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجات ومصير العرب

(المجلد التاسع)

1301

مركز المحرومة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤ ش ٩ ب الممادی - ت : ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ٩	الجات ومصير العرب (المجلد العاشر)	المؤلف	العنوان
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٥١٦	٩٥-٠٥-٢٨	الاهرام	حرب السيارات هل تنتهى أمام الجات
٥١٧	٩٥-٠٥-٢٩	العالم اليوم	انار الجات على الدول العربية عمر عبد الله كامل
٥٢١	٩٥-٠٥-٢٩	الاهرام	حول الاستثمارات فى إطار اتفاقية الجات
٥٢٢	٩٥-٠٥-٢٩	العربى	"الجات" تصادر القانون الوطنى
٥٢٣	٩٥-٠٥-٣٠	العالم اليوم	السوق العربية المشتركة .. الخيار الوحيد لمواجهة الجات عمر عبد الله كامل
٥٢٦	٩٥-٠٥-٢١	العالم اليوم	نضاصر الجهد العربى لإقامة السوق المشتركة عمر عبد الله كامل
٥٢٠	٩٥-٠٥-٢١	العالم اليوم	الدول العربية مطالبة بالكتل لمواجهة سلبيات الجات
٥٢٣	٩٥-٠٥-٢١	الاهرام	رأى خبير عربى كيف تواجه أموال العرب "الجات"
٥٢٤	٩٥-٠٦-٠١	الاهرام	السوق العربية المشتركة هل الحل لمواجهة اتفاقية الجات
٥٢٥	٩٥-٠٦-٠١	الحياة	فوائد وأضرار أحضار حقوق الملكية الفكرية لقواعد المبادلات السلعية فى النار التجارى الجديد ابراهيم نوار
٥٢٧	٩٥-٠٦-٠٥	الاهرام	الجات وإجارة الاقتصاد الوطنى ناجى الفطرى
٥٢٩	٩٥-٠٦-٠٧	الاهرام	مكاسب وخسائر الاقتصاد العربى فى ظل "الجات" حسناى زايد
٥٤٠	٩٥-٠٦-١١	الحياة	"غات" تبار عالمى لن تستطع الدول العربية مقاومته وكثرة وارداتها الغذائية تفرض تأثرها سلبا بالانز عمر عبد الله كامل

مجلد رقم ٩	الجات ومصير العرب (المجلد العاشر)	المؤلف	رقم الصفحة التاريخ
عمر عبد الله كامل	مكاسب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من تطويق غات ٩٩ إلى ١٦٥ بليون دولار	الحياة	٩٥-٠٦-١٢ ٥٤٢
عبد الناصر محمد	١٠٠ مليون دولار خسائر مصر بسبب قرصنة برامج الكمبيوتر	العالم اليوم	٩٥-٠٦-١٢ ٥٤٦
الإلهام الخارحي يسرق نجاتيف الأفلام !	الاهرام	٩٥-٠٦-١٢ ٥٤٨	
١٦% من الصادرات المصرية مهددة بالانهيار بسبب "الجات"	العربي	٩٥-٠٦-١٢ ٥٤٩	
عمر عبد الله كامل	التزام خفض دعم إنتاج السلع الزراعية وتصديرها سلاح ذو حدين يواجه معظم الدول العربية	الحياة	٩٥-٠٦-١٢ ٥٥٠
عمر عبد الله كامل	تحرير التجارة العالمية بلفة اعباء ثقله على الجدول العربية في سعيها إلى بناء قدراتها الاقتصادية	الحياة	٩٥-٠٦-١٤ ٥٥٢
عمر عبد الله كامل	وراء الزراعة نستعد لعصر الجات يوسف وإلى : طعرة في الإنتاج والتصدير	الاهالي	٩٥-٠٦-١٤ ٥٥٦
عبد الوهاب حامد	الاستفادة من رؤية مصر حول تأثير "الجات" على الزراعة	الاهرام	٩٥-٠٦-١٧ ٥٥٩
عمر عبد الله كامل	تطوير التجارة بين الدول العربية على أساس متكامل يتطلب التكامل والتنسيق بين القواعد الانتاجية	الحياة	٩٥-٠٦-٣٠ ٥٦٠
عمر عبد الله كامل	ضعف الاستثمار العربية في دول المنطقة يعكس قصور الوسائل المستخدمة في استغلال الامكانيات	الحياة	٩٥-٠٦-٢٢ ٥٦٤
عمر عبد الله كامل	بناء تكتل اقتصادي عربي شامل سبيل مواجهة آثار الاتفاق والتكتلات العالمية المرافقة له	الحياة	٩٥-٠٦-٢٢ ٥٦٨
محمود الشندويلي	انفاخية الجات .. هل نؤدى إلى قيام السوق العربية المشتركة ؟	الحياة	٩٥-٠٦-٢٢ ٥٧١
وائل لطعي	شكاواكم كثيرة .. وغير محددة !	روزاليوسف	٩٥-٠٦-٣١ ٥٧٢
ابراهيم نوار	الأحكام المتعلقة بدعم الانتاج والصادرات في اتفاقات تحرير التجارة العالمية وأثارها عربياً	الحياة	٩٥-٠٦-٢٩ ٥٧٤
رشدى ابو الحسن	جماعة عصام الدين جلال	صباح الخير	٩٥-٠٦-٢٩ ٥٧٨
ما هي التزامات مصر في الجات ؟	الاهرام الاقتصادى	٩٥-٠٧-٠٢ ٥٨١	

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ	مجلد رقم ٩ الحات ومصير العرب (المجلد العاشر) العنوان
علي محمود	الاهرام المسائي	٥٨٥ ٩٥-٠٧-٠٢	فى مباحثات وزير الاقتصاد غذا بنجيف "حات" .. بضمانات !
عادل كامل	وطني	٥٨٦ ٩٥-٠٧-٠٩	إنعاقية الحات والسينما المصرية
محمد لطفي	وطني	٥٨٨ ٩٢-٠٧-٠٩	"وطني" تافش مستقبل صناعة السيارات فى مصر
قمر شاة ذو العقار	الاخبار	٥٩٠ ٩٥-٠٦-٠٩	استراتيجية لمواجهة اثر الحات على اسعار الواردت الزراعية
بجوى المصرى	العربى	٥٩١ ٩٥-٠٦-٠١	الجات : البطالة قادمة !
يحيى المصرى	الاهرام الاقتصادى	٥٩٢ ٩٥-٠٦-٠١	جداول التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات
طلعت المغربى	المجلة	٥٩٧ ٩٥-٠٧-٠٥	مصر بدخل عصر "حات"
عصام رفعت	الاهرام الاقتصادى	٦٠١ ٩٥-٠٧-١٧	"ظلاسم" الحات .. من بفكها ؟
مصر والجات	الاهرام الاقتصادى	٦٠٢ ٩٥-٠٧-١٧	الانصمام الى انعاقية "عات" سيزيد أسعار وارداتنا السعلية
صلاح حزين	الحياة	٦٠٦ ٩٥-٠٧-١٧	صلاح حزين
ياسر صيحي	الاهرام	٦٠٧ ٩٥-٠٧-٢٠	الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى يطلبان زينة تحرير قطاعى المصارف والتأمين المصريين
بحو الهدى	الاحرار	٦٠٩ ٩٥-٠٧-٢٠	ياسر صيحي
النعاون العربى فى قطاع "التأمين" ضرورة حتمية	جريدة مصر	٦١٠ ٩٥-٠٦-٢٢	بحو الهدى
جداول التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات	الاهرام الاقتصادى	٦١٢ ٩٥-٠٦-٢٤	النعاون العربى فى قطاع "التأمين" ضرورة حتمية
انعاقية الحات تمنع عروض المقاهى والحدائق فى مهرجان الاسماعيلية التسهلى	الاهرام	٦١٢ ٩٥-٠٧-٢٥	جداول التزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات
انعاقية الحات ومستقبل الترجمة بحى محفوظ : لى بروج من الكتب إلا ما يستحق	الاهرام	٦١٤ ٩٥-٠٧-٢٨	انعاقية الحات تمنع عروض المقاهى والحدائق فى مهرجان الاسماعيلية التسهلى
ميرفت اسماعيل	الاهرام	٦١٤ ٩٥-٠٧-٢٨	انعاقية الحات ومستقبل الترجمة بحى محفوظ : لى بروج من الكتب إلا ما يستحق

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المجلد رقم ٩	الجات ومضير العرب (المجلد العاشر)		
العنوان			
المصارع العربى تعرفى بجمعية الاندماج لمواجهة التطوبات الاقتصادية العالمية	الحوادث	٦١٦	٩٥-٠٧-٢٨
إنار الجات على قطاعى الزراعة والصناعة	الاهرام	٦١٩	٩٥-٠٧-٢٠
لجنة فومية لمناصرة نتائج اتفاقية الجات	الاهرام الاقتصادى	٦٢١	٩٥-٠٧-٢١
مصر والجات	الاهرام الاقتصادى	٦٢٤	٩٥-٠٧-٢١
الجات والركود الاقتصادى العربى ورؤية اسرائيل السلمية	الحياة	٦٢٥	٩٥-٠٧-٢١
جمال فاضل	الاهرام الاقتصادى	٦٢٩	٩٥-٠٧-٢١
وحها لموجه الجات والزراعة المصرية			
حسن خضر : إدارة جديدة فى عصر الجات	الاهالى	٦٢٠	٩٥-٠٨-٠٢
سياسات جديدة لرفع القدرة التنافسية للانتاج الوطنى فى ظل التطبيق العالمى لاتفاقية "الجات" و	الاهرام	٦٢١	٩٥-٠٨-٠٥
لا مخاوف على الاحتراعات فى ظل اتفاقية الجات	الحياة المصرية	٦٢٣	٩٥-٠٨-٠٦
مصر والجات	الاهرام الاقتصادى	٦٢٣	٩٥-٠٨-٠٧
الاتحاد العربى للنقل يبحث تطبيق اتفاقية "الجات"	الوفد	٦٢٤	٩٥-٠٨-٠٧
البشريع .. هل يواجه حرب المعلومات ؟	الاهرام المسائى	٦٢٥	٩٥-٠٨-٠٧
محمد عبد السلام	الاهرام	٦٢٨	٩٥-٠٨-١٢
جهود مصرية لتعديل التزامات انتقال العمالة فى إطار الجات			
القائ : الأغنياء يزدادون غنى والفقراء .. فقرا	الوسط	٦٢٩	٩٥-٠٨-١٤
القائون المصرى للجات	الاهرام	٦٤٠	٩٥-٠٨-١٥
بور سعيد فى مواجهة الجات	الاهرام	٦٤١	٩٥-٠٨-١٧
محمد ابوالشهود			

مجلد رقم ٩	الجاث ومصير العرب (المجلد العاشر)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٦٤٤	٩٥-٠٨-١٧	سرقه أفلامنا في المهرجانات؟ ماحد رشدي	صاح الخير
٦٤٧	٩٥-٠٨-١٩	ماندة مستندبة غداً بالقاهرة لبحث تأثير اتفاقية الجاث على الشرق الأوسط	الاهرام
٦٤٨	٩٥-٠٨-٢٧	اتفاقيات الجاث والدول النامية	الاهرام
٦٤٩	٩٥-٠٨-٢٩	جمال الدين صادق موجه الجاث القادمة .. حماية الملكية الفكرية	الاهرام
٦٥٢	٩٥-٠٩-٠١	رأفت سليمان حتى لا نسقط في فخاخ اتفاقية الجاث !	الاهرام
٦٥٧	٩٥-٠٩-٠٣	احبرسوا .. جيتا "الجاث" قادمون !! المنتج .. يعنقد علماء مصر !!	الجمهورية
٦٦٢	٩٥-٠٩-١١	مصر والمنغيرات الدولية الخالصة ابراهيم عياد المراعى	مايو
٦٦٤	٩٥-٠٩-١٢	الإدارة فى عصر الجاث حيمى سليمان	الاهرام
٦٦٦	٩٥-٠٩-١٢	الملكية الفكرية بس السفير ووكر وقرار الرئيس	الاهالى
٦٦٧	٩٥-٠٩-١٤	المغرب فى صدد وضع قانون جديد يضمن حماية الملكية الصناعية	الحياة
٦٦٨	٩٥-٠٩-١٥	محمد الشرقى تأثير الجاث على سينما المتوسط نقاش حاد حول فيلم "الفيبوبة" كاد يتحول إلى مشاجرة	الاهرام المسائى
٦٦٩	٩٥-٠٩-١٥	اسامة عبد الفتاح لفطان سريعة	الاهرام المسائى
٦٧٠	٩٥-٠٩-١٦	الجاث .. مون محقق لسببها المتوسط	الجمهورية
٦٧١	٩٥-٠٩-١٦	عمرو الفار كيف نواجه تحديات الذات؟	الاهرام
٦٧٢	٩٥-٠٩-١٨	عمرو عبد اللطيف سيمانو البحر المتوسط برقصون "الجاث"	الاخبار
٦٧٣	٩٥-٠٩-١٩	الاقتصاد المصرى .. وتحديات الجاث	الجمهورية
		جميل كمال جورجى	

المجلد رقم ٩	الجات ومصير العرب (المجلد العاشر)	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
		شركة أمريكية كسبت ٣ مليارات دولار بسبب الجات .. ونحن نغلق مصانعنا !!	الشعب	٦٧٥	٩٥-٠٩-١٩
		أحمد عبد المنعم			
		نقل التكنولوجيا والتعاون الدولي (٢)	الاهرام	٦٧٧	٩٥-٠٩-٢٠
		"دجاج الجات" .. ويهدد صناعة الدجاج العربية	الاخبار	٦٧٨	٩٥-٠٩-٢٠
		أحمد الشريف			
		٢٠٠ مليون دولار زيادة في التجارة الدولية بعد تطبيق اتفاقية الجات	العالم اليوم	٦٨٠	٩٥-٠٩-٢٤
		يوسف هلال			
		مستشار الوكالة الدولية الأمريكية للتنمية يسأل عن موقف التركيب المحصولي في مصر بعد الجلات	الاهرام	٦٨٢	٩٥-٠٩-٢٠
		الدول الصناعية طوعت "الجات" لخدمة اقتصادياتها على حساب الدول النامية !!	الاهرام	٦٨٢	٩٥-٠٩-٢٠
		رأسمالية البسوكيت واللاستيك !	العربي	٦٨٤	٩٥-١٠-٠٩
		رفع لقوشه			
		"الملكية الفكرية" .. في ميزان "الجات"	الاهرام المسائي	٦٨٦	٩٥-١٠-١٢
		المؤتمر العربي الدولي للإدارة يبحث انعكاسات "الجات" على الدول العربية	الاهرام	٦٨٧	٩٥-١٠-١٥
		ماهر مقلد			
		عقول مصر .. في خطر !	الاحرار	٦٨٨	٩٥-١٠-٢٢
		محمد الصياد			
		لبنان يبحث في اغلانسام إلى "الجات"	الحياة	٦٩٢	٩٥-١٠-٢٤
		تساؤلات			
		عبد الله نصار	الجمهورية	٦٩٢	٩٥-١٠-٢٧
		وزارة الزراعة تحذر من خطورة الجات على واردات مصر	الاحرار	٦٩٤	٩٥-١٠-٢٨
		المنتجون يطالبون وزارة الثقافة بحقوقهم	روراليوسف	٦٩٥	٩٥-١٠-٣٠
		مؤتمر دولي في لبنان يبحث تأثير "الجات" على الاقتصاد العربي	الاهرام	٦٩٦	٩٥-١١-٠٢
		ماهر مقلد			
		قانون حول الحد الأدنى من نفاذ اتفاقيات الجات	الحياة	٦٩٧	٩٥-١١-٠٦

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ	مجلد رقم ٩ الجات ومصير العرب (المجلد العاشر)
سبيل عبد الفتاح	الحياة	٦٩٩ ٩٥-١١-٠٨	خطابات تنافس في صناعة الاساطير والاحلام الجميلة !
اجتماع موسع في الخارجية يدرس الانضمام الى "الغات"	الحياة	٧٠٣ ٩٥-١١-١٠	
صناعة الدواء .. وانعاقبة الجات	الاهرام	٧٠٤ ٩٥-١١-١٠	محمد فتحي بديوي
في ظل الجات: صناعة السيج .. من ينفذها ؟	الاهرام الاقتصادي	٧٠٥ ٩٥-١١-١٣	محمد فتحي بديوي
المنتجوت المصريون يطلبون تعويضات ٦ ملايين جنيه	العالم اليوم	٧٠٨ ٩٥-١١-١١	
التقرير الختامى للندوة وتوصاها	الاهرام	٧٠٩ ٩٥-١١-١٧	
وزير الصناعة يطالب بالاستعداد لمواجهة المتغيرات القادمة	الاهرام	٧١١ ٩٥-١١-١٧	
الجودة في مواجهة الجات في مؤتمر موسع للشهر المقبل	الاهرام المسائي	٧١٢ ٩٥-١١-١٨	عبد الناصر أحمد
الجات والأبزو تحكم مستقبل صناعة الكرتون	الاهرام	٧١٣ ٩٥-١١-١٩	
السينما هنا .. والسينما هناك	الاهرام	٧١٤ ٩٥-١١-١٩	
مشكلات الشركات المنتجة وتأثير الجات على صناعة السيارات	الاهرام	٧١٨ ٩٥-١١-٢٠	عزة علي
بالوعى الشعبي والداير الابرادية بحمي متحاننا الوطنية	الحياة	٧١٩ ٩٥-١١-٢٠	
داخل صناعة "الجات" يعمل : "الأيك" تجمع اقتصادي تهدده الجغرافيا والدين والسياسة	الاهرام الاقتصادي	٧٢١ ٩٥-١١-٢٠	منصور أبو العزم
السينما في دنيا الاقتصاد	الاهرام	٧٢٤ ٩٥-١١-٢١	
فتحي سرور يسأل فاروق منولى : لماذا تعارض الجات وقد وافق عليها عبد الناصر	العربي	٧٢٧ ٩٥-١١-٢٧	
التحول من القيود الجمركية إلى نظام الحرية التجارية	الاهرام الاقتصادي	٧٢٨ ٩٥-١١-٢٧	سعيد النجار

مجلد رقم ٩	الجات ومصير العرب (المجلد العاشر)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
		معالم أساسية للعمل العربى فى مواجهة الجات	
٧٣٦	٩٥-١٢-٠٣	العالم اليوم	
		السباحة أمل لبنان	
٧٣٧	٩٥-١٢-٠٤	العالم اليوم	مروان اسكندر
		استراتيجية قومية للهندسة الوراثية والتكنولوجية الحديثة لحماية الصاعات الوطنية من المنافسة	
٧٣٨	٩٥-١٢-٠٧	الاهرام	محمد حبيب
		"الجات" .. لصالح عمال مصر	
٧٣٩	٩٤-١٢-٠٨	المساء	غادة عبد الله
		السيما العربية وتحديات المرحلة !	
٧٤٠	٩٥-١٢-٠٨	الاهرام	
		الجات ونظم المعلومات .. وسباسة الإعراف	
٧٤١	٩٥-١٢-٠٩	الوفد	
		"الجات" ومنظمات الاعمال	
٧٥٠	٩٥-١٢-١١	الاهرام الاقصادى	عاطف عبيد
		لبنان والجات .. المعادله الصعبة !	
٧٥١	٩٥-١٢-١١	العالم اليوم	
		مؤتمر الأزهر يناقش اتفاقية الجات وأثرها على الدول الاسلامة	
٧٥٤	٩٥-١٢-١٢	الاهرام	
		محاولة جادة لإنهاء أزمة السينما	
٧٥٥	٩٥-١٢-١٢	العالم اليوم	
		المافسة التكنولوجية القادمة	
٧٥٧	٩٥-١٢-١٣	الاهرام	
		"الجات" تطور الصاعات المصرية	
٧٥٨	٩٥-١٢-١٤	العالم اليوم	خالد حسنى
		نجاح اتفاقات التجارة الدولية يرتبط بالسياسات التى تتبعها الدول	
٧٥٩	٩٥-١٢-١٤	الاهرام	مصطفى عبد الله
		مطلوب تدريب القوى البشرية لمسايرة التقدم التكنولوجية !	
٧٦٠	٩٥-١٢-٣٠	الاخبار	راجى الوردانى
		الاثار التنافسية والتكنولوجية لاتفاقية الجات فى مؤتمر بجامعة القاهرة عددا	
٧٦٣	٩٥-١٢-٣٣	الاهرام	عائشة عبدالعازر
		وقفه للثامل الجات وحماية صناعة السيارات	
٧٦٤	٩٥-١٢-٣٤	الاهرام	عادل ابراهيم

المؤلف	العنوان	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
	اللعيب مع الكبار .. له شروط !!	المساء	٧٦٥	٩٥-١٢-٣٦
	بطرس عالى			
	تطوير صناعة الالبان بترايط عمليات الانتاج	الاهرام	٧٦٨	٩٥-١٢-٣٧
	التكنولوجيا والقائمة السوداء	الاهرام	٧٦٩	٩٥-١٢-٣٧
	دخول مصر عصر الحات	الاهرام المسائي	٧٧٠	٩٥-١٢-٣١



حرب السيارات هل تنتهي أطام الحيات

مستقبل تجاري ياباني ويطالب بدلا من ذلك بأن يحمي الجانب الأمريكي مطالبه في قطاع السيارات على أمور هي بذلك تطلق سيطرة الحكومة مما يسهل التوصل إلى اتفاق.

ويطرح الدفاع الياباني الأمل على حزم الحكومة على الاستجابة للطلبات الأمريكية ويتحمل في موقف رابطة مصنعي السيارات التي أعلنت أنها لن تزيد من مشترياتها من أجزاء السيارات الأمريكية المصنعة والمنطقة الثانية من مرفعة الدفاع تتمثل في الاعتراض على وضع ماسحات أهداف عديدة للسيارة، وأنه إذا قبلت اليابان هذه الأهداف العديدة في قطاع مثل السيارات لما قد يتعين عليها قبول طائرات مقاتلة في قطاعات أخرى. ويتنقل

الدفاع الياباني إلى النقطة الثالثة وهي المعلومات الأمريكية ويشرح وضع للجانب عليه الذي وصلت إليه اليابان نتيجة لهذه المفاوضات. ويذكر في هذا الصدد أن المعلومات الأمريكية يمكن أن ترفض أكبر خمس شركات سيارات يابانية لمشاركة في الأرباح أحد تصل إلى ٢٠٢ مليار دولار أو أكثر في السنة التالية الحالية وقد تآكل من المصانع بما يصل إلى ١٥٠ ألف وحدة في هذه السنة ويتجه إلى النصف لربح الشركات الخمس الكبرى في السنة التالية ١٩٩٦/٩٥ والتي كان متقدرا لها نحو ١٧٠ مليار دولار. ويخلص الدفاع الياباني إلى أن الإجراءات الأمريكية تضر الشركات اليابانية كما تضر تجارة السيارات في أمريكا وتؤدي إلى تزيق في الجوانب الدولية. وهذا يعني دور السياسات على شخصية التصنيع وهو الياباني ووجوده في دوله ليراه هذه الدولة المصنعة وهو الذي خرج لثمة من معركة للتنازع على إدارة للنظمة ذات نمو عشرة في المئة مع واحد من أمريكا القارية هو الرئيس الأمريكي السابق كارلوس سالبازي الذي أدت أمريكا وأخير من أمسيها هو الكوري الجنوبي كيم تشونج - يانج لذلك من القضية الخطيرة ولم يفرغ ويقتطع من الترتيب الدائري لهذه النقطة التي كانت من بذات الأفكار عندما طرح عام ١٩٩٢

تعدى الخلاف الأمريكي الياباني حول تجارة السيارات مرحلة التفاوض للتبادل على الجانبين وبنات الخلاف متركزة الآن على احتضان أن يتحول الخلاف إلى حادث سريع يصمد منظمة التجارة العالمية الرابطة لبلتي حيثها ومصادقتها وهي لازالت بلطة لم تتجاوز شهرها الخامس بعد ، وهي مخاوف تتركها واثرا للال والأعمال وجمعيات صناعة السيارات القسما على العالم بل ودخل أزمة الأمم المتحدة تقريبا ، والجميع يضع سيناريوهات وسياسات جديدة لمواجهة هذه المحاكمة التي توصف بأنها قضائية المعاصر بين المحاللة ، الأمر الذي يجعل من الهام إلقاء الضوء على المسار الذي تسير فيه هذه القضية .

تبدأ إجراءات الرافعة من جانب كل طرف ويتقدم الجانب الأمريكي أولا باعتباره سبق في الجور، بالشكوى ليستعرض مايقع من تقصيرات أدت إلى هذا الازدحام الياباني ، ويذكر الدفاع الأمريكي في هذا الشأن أنه جنب اليابان أية أعباء عسكرية في الحرب الباردة وأن لها التفرغ لبقاء هذا الاختصاص الذي يسماعهات أمريكية استثمارية وكاراجيا. ويطلع الجانب الأمريكي هيئة التحكم على سير المفاوضات وربما يشكر له من صعوبة للتفاوض الياباني ، وفي نهاية الرافعة يوضح الدفاع الأمريكي الاستناد إلى اليابان تنته قواعد منظمة التجارة الدولية بسبب القيود التي فرضها على استيراد السيارات الأجنبية وضع عليها لم تقدم ثلاثة مطالب ضمن الاتفاق الذي جديده وهي فتح أسواق الأجانب للسيارات وازدحام أمام المنافسة الأجنبية وزيادة سلاسل الشركات الأمريكية لدى تجارة السيارات اليابانية وتضاد خطوات أخرى سبق فتح أبواب السيارات . ويقتصر مثل الدفاع الياباني ومركزه دفاعه على عدد من النقاط أولاها أن الحكومة لا تستطيع من جانبها أن تعرض سياسات تصديرية على أصحاب مصانع السيارات لأن ذلك يخالف سيطرةها ويصف موقف الولايات المتحدة بأنه غير منطقي على الإطلاق حسب تصوره



المصدر : الإجماع

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٥

التوقيع عليها خلال جولة مفاوضات
أوروحيي لتحرير التجارة العالمية.
ويستمد هذه الظروف تتنازع من غير الجهات
مشاعر متضاربة فهو من ناحية يشعر
بالارتياح بلجوئ الولايات المتحدة للاحتكام
إلى المنظمة واعتبر ذلك في تصريح له يوم
٩ مايو الحالي تجديد ثقة الولايات المتحدة
في الإجراءات المتعددة الأطراف للحصول
على أحكام محايدة للنزاعات التجارية.
ويبدو أن ريناتي كان يقصد نفسه أيضاً في
مسألة الثقة الأمريكية حيث كانت الولايات
للخدمة من تشد المعارضين لاختياره
لتصميم من جهة ثانية بدأ ريناتي مشقاً
على المنظمة من مهمة التحكيم الصعبة

الترادف بتحويل اتفاقية الجات إلى منظمة
للتجارة العالمية ، ووافقت دول الجات على
الانضمام في مؤتمر للشعوب في العام
الماضي ، الذي شهد مولد للتنمية والمبادئ
القومية للمدير العام للمنظمة وهو سزال
يلكر في كيفية مواجهة التحديات التي
تجلب به ويستندته وأبرزها الحفاظ على
الوحدة القومية داخل هذا الجهاز العامل
للمصالح التجارية لتدويل الأعضاء ومنهم
١٢٨ دولة ، إضافة إلى تعديد اتجاهات
ومصادر المنظمة والأفكار خلال ولايته
وهي أربع سنوات على وضع نظم
للمعاملات التجارية الكوارية وتكويرها
وتأسيس أقال إدارة الاتفاقيات التي تم

فأعرب في نفس التصريح عن أنه في أن
تنتج الولايات المتحدة بيزود من الوجهة
في حل نزاعهما خارج منظمة الجات.
ولذا لم يتصلق هذا الأمر بين هيرتس
للتحكيم برئاسة ريناتي سحلاش القاعة
ومحها ملك ، القومية بعد أن تطن أن
الحكم بك للدولة.



أشـار الجـات عـلى الدـول العـربـية

رسالة إلى العرب قبل أن تقع الواقعة

نقدم من قبل بان الدول الثانية - خاصة
المصدرة لأوروبا والدول حديثة
التصنيع - أسبانيا - هي المستفيد الأكبر من
هذه الاتفاقية بما تضمنته من تحرير للتجارة
الصناعية ولفتح الأسواق أمام المنتجات
الزراعية والصناعية والخدمات المصرفية
والاقتصادية وحرية انتقال البعالة ومنهم من
يقول بأن الدول الثانية خاصة المستوردة
للمواد الغذائية هي الدول الأكثر ضرراً من
هذه الاتفاقية ، بينما يرى فريق ثالث أن
الدول الصناعية هي المستقبل الأول من هذه
الاتفاقية لأن كان من رايها أن جميع الدول
يمكن أن تستفيد من هذه الاتفاقية بصفة
عامة ولكن بدرجات متفاوتة ولذا لجهودها
في مجال تحرير تجارتها.

الدول المستفيدة

من اتفاقية «الجات»

١- المجموعة الأوروبية
وأي في لغة الدول المستفيدة من هذه
الاتفاقية المجموعة الأوروبية حيث ستتمكن
ولحريات تجارة - ولذا اتفقت أن تلك الدول

ثالب : رئيس مجموعة دله البركة

استعرضنا في الصفحة الأولى من الدراسة
التي أجدها عمر عبد الله كامل ثاني رئيس
مجموعة دله البركة حول اتفاقية الجات
وأشارها على بلدان العالم بشكل عام وعلى
الدول العربية بصفة خاصة. استعرضنا
الهدف من الاتفاقية وأهم النتائج التي
تضمنتها والاتفاقيات التي خلصت إليها
بشأن التفاوض إلى الأسواق، والدمج والرفاهية
والتجارة الأخرى وبخاصة الدعم في الجات
الزراعي ولذا نبين الاتفاقية ، ووضع الدول
العربية ومطالبها الزراعية من هذا الدعم.
وفي الصفحة الثانية نستكمل الحديث حول
المكاسب والأضرار التي ستعكسها هذه
العمل من جراء هذه الاتفاقية التي بنا العمل
بها منذ بداية العام الحالي ، حيث نستعرض
الدول حسب حجم استفادتها أو تأثرها
بالمسألة مع توضيح أشار الجات على الدول
العربية والأعضاء في الاتفاقية ، وهي «مصر»
و«تونس» والمغرب والكويت وقطر والبحرين
والإمارات ،
بالإضافة إلى وضع البلدان التي تتفاوض
حالياً للاستخدام للجهات وهي السعودية
والأردن والجزائر مع الله الضوء على مدى
تأثر الدول العربية غير الأعضاء في الجات.
نقدم بدايةً إن الكتاب الاقتصادي
لنقدم حول المكاسب والأضرار التي
ستتعلق ببعض الدول من جراء هذه الاتفاقية



كـ إسرائيل وكندا وتايلاند، وهي من الدول التي ستحقق مكاسب أيضا من اتفاقية الجات وذلك نتيجة صادراتها من السلع الغذائية بنحو مليار دولار حيث يصعب في وضع هذه الدول تصدير مزيد من الحبوب نتيجة لانخفاض الدعم للمنوح للقمح والذرة في دول أوروبا والولايات المتحدة وفتح الأسواق اليابانية والكورية أمام الأرز التايلاندي.

يمكن القول إن اتفاقية الجات سوف يكون لها تأثير سلبي مباشر على الدول العربية الأعضاء، خاصة المستفيدة للفئاه حيث سترتفع أسعار السلع الغذائية ما بين 10 و25٪ سنويا بحلول عام 2000 مما سيوسع الفجوة الغذائية من 10,3 مليار دولار إلى 15 مليار سنويا.

ومن المتوقع كذلك أن تتأثر صناعة الملابس والمنسوجات في الدول العربية سلبيا نظرا للاستثمارات الضخمة التي تتطلبها تلك الصناعة (تصل بالنسبة لمصر وحدها إلى نحو 1,5 مليار دولار)، ومع تحرير السوق الداخلية وتجارة الملابس والمنسوجات يمكن أن تشهد الأسواق العربية وعلى رأسها مصر وسوريا والمغرب أيضا من المنتجات الأوروبية الرخيصة على حساب المنتج المحلي، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه السبلات ستستدعي صناعة المنسوجات إلى العديد من الصناعات الأخرى العربية.

كما ستستدعي الآثار السلبية على الصادرات العربية من تلك الصناعات إلى الأسواق الخارجية، فضلا عن الأضرار الناجمة عن إلغاء المزايا التفضيلية التي كانت تستفيد منها البلدان العربية والتي مع حلول اتفاقية الجات أيضا تخفيضات الرسوم الجمركية التي كانت تحصل عليها بعض الصادرات العربية.

ويمكن إضافة مسألة في غاية الغموض وهي أن أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية والتي تمثل حوالي 90٪ من صادرات الدول العربية ستزداد في ثقلها مع استقرار همة البلدان الصناعية المتقدمة على زمام التجارة العالمية.

أما عن الإيجابيات التي يمكن أن تنتج عن الاتفاقية، وللمعذرة في تطبيقها على مدى مواءمة الدول العربية لأوضاعها الاقتصادية مع التزامات الجات، فيمكن إيجاز أهمها في استقلادة الدول العربية وفي طيفها دول الخليج العربي من سياسة منع الاتخراق مما يفسح المجال للصناعات الخفيفة للمتمتع بميزات نسبية لتسويق منتجاتها في السوق المحلي ومن ضغط وتنافس من المنتجات الأخرى مع الأخذ في الاعتبار أن تحرير التجارة الدولية في ظل «الجات» ينتج منافسة

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ما بين (1986-98) مليار دولار سنويا اعتبارا من عام 2000 منها 30 مليار دولار نتيجة لتخفيض الدعم على المنتجات الزراعية.

2-الصين:

وهي تل المجموعة الأوروبية من حيث درجة الاستفادة من اتفاقية الجات. بالرغم من أنها ليست عضوا في الاتفاقية، إلا أنها سوف تحقق مكاسب كبيرة تصل إلى 37 مليار دولار سنويا نتيجة لتحرير تجارة النسيج والملابس الجاهزة.

3-دول آسيا جديدة التصنيع:

تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الاستفادة من اتفاقية الجات نظرا لزيادة قدرتها على التصدير وفتح منافذ جديدة لها خاصة في الدول المتقدمة.

غير أن بعض الدول الآسيوية حديثة التصنيع تتخوف من أن اتفاقية الجات سوف تعطي الدول حرة اتخاذ إجراءات لمنع عمليات الاتخراق ضد المصدرون الذين يشبهون في أنهم يقومون باغراق الأسواق بسلع منخفضة السعر وبشكل غير عادل، حيث تشير هذه الدول من أن الولايات المتحدة وتعمل أوروبا ستأخذ سلاح منع الاتخراق كترسية للحد من غزو المنافسين الجدد مثل اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة الذين ينتجون سلعا بتكلفة منخفضة خاصة في ظل انخفاض الأجور والمواد الأولية فيها.

4-الولايات المتحدة الأمريكية:

ول ظل اتفاقية الجات وإلغاء اتفاق حماية للمنسوجات سيحدث انتعاش للصناعات الأمريكية وبالتالي فمن المتوقع أن تحقق الولايات المتحدة مكاسب تقارب ما بين 67-28 مليار دولار.

الجدير بالذكر أن نزاعا كان قد نشأ قبل توقيع اتفاقية الجات بين الولايات المتحدة ودول أوروبا خاصة فرنسا حول الدعم المقدم للمزارعين الأوروبيين نظرا لما يترتب عليه من غزو للمنتجات الأوروبية للسوق الأمريكية بأسعار تنافسية تحمل في طياتها التكاليف الضخمة كما طلبت الولايات المتحدة بخفض الدعم بنسبة 75٪ مع خفض صادرات الحبوب الأوروبية بنسبة 24٪ والحبوب الزيتية بنسبة 50٪.

5-اليابان:

ستحقق اليابان مكاسب من جراء اتفاقية الجات تقدر بما يتراوح ما بين 27-42 مليار دولار نتيجة لزيادة حجم تجارتها في ضوء تحريرها، وكانت اليابان قبل توقيع الاتفاقية تتعارض فتح أسواق أمام تجارة الأرز والمنتجات الزراعية الأخرى ثم عادت ووافقت على فتح أسواق الأرز بشكل جزئي.



المصدر : **العالم الجديد**

التاريخ : **٩-٢-١٩٩٥** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غير إسرائيلية قد تكون لها تأثيرات سلبية كبيرة على الصناعات العربية إذا لم تعمل دول المنطقة على مواجهتها من خلال الإنتاج بنوعية أفضل وبسعر أقل.

ويمكن كذلك أن تجد بعض المصالحات الزراعية العربية ميزة أخرى موجودة من قبل وهي عدم خضوعها لنظام الحصص والقيود النوعية في السوق الأوروبية مما يوفر لها فرصة أفضل في هذه الأسواق وبخاصة في مجال الزيوت النباتية والفواكه الخضراوات والنباتات المعمورة.

ومن المتوقع أن يستفيد قطاع المقاولات في الدول العربية من تدفق المساعدات العربية فيما بينها في حالة تحرير قطاع المشتريات الحكومية والمشاركة في تنفيذ المشروعات عبر صناديق التنمية العربية كلها أو جزئياً.

ومن المرتب أن تؤثر الجات على المنطقة العربية ايجابياً من ناحية حماية حقوق الملكية الفكرية في المدى المتوسط والطويل.

وتخلص في هذا المسدد إلى أن اتفاقية الجات سوف يكون لها العديد من الآثار على البلدان العربية ومن بينها الدول الخليجية على المدى القصير غير أنه من الممكن أن تكون لها آثار ايجابية في الأمد الطويل في وجود شرطين أساسيين وهما:

الارتقاء بنوعية الإنتاج السلمي والخدمي العربي بالإضافة إلى تحقيق المزيد من التنسيق بين البلدان العربية في ظل اتجاه جاد وراسخ نحو إنشاء كتلة اقتصادية عربية مشتركة. ويزيد من ضخامة الأعيام المتوقعة على الدول العربية في تلك المرحلة التي تتطلب قدراً من النضج الاقتصادي، فحيث ما يمكن تسميته بكتلة اقتصادي عربي يمكنه مواجهة التحدي الكبير الذي تفرضه اتفاقية الجات الدولية.



المصدر : الإصدار

التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٥

للنش و الخدمات الصحفية والمعلومات

الجامعة العربية تقدم ورقة

حول الاستثمار في إطار اتفاقية الجات

أكد الدكتور محمد فرج من جبري رئيس قسم المال والاستثمار بالآدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ورقة عمل مميته مناقشتها في المؤتمر، أكد خلالها أن لدول العربية ليست بعيدة عن الاتجاه العالمي لتبني مبادئ الحرية الاقتصادية والتنافسة العادلة وهو الأسس التي يشكل إطارا عاما للعلاقات الدولية والاقتصادية العربية بل وأن العديد من لدول العربية قد طبقت شيئا في سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحرير الاقتصادي بما يوفر فرصا لشبابية لدول العربية ويزيد من إمكانات تنافسها على المستوى الدولي فالتنافسية العالمية قائمة لتسامة والإمكان الفاعل منها سواء بالنسبة لدول العربية - التي انضمت لاتفاقية الجات أو تلك التي لم تنضم - ويمكن الاستغلال على بعض النجاحات التي حققتها بعض الدول العربية في مجال سياسات الباب للفتح في بعض دول مثل مصر وتونس والمغرب وموريتانيا والأردن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ولأنك أن المنافسة من شأنها أن تدعم الاقتصاديات العربية، خاصة إذا وكبتها لدعم رأس المال العربي والأجنبي من الخارج والاستفادة من الخبرة العربية في تطوير سبل الإدارة للشروعات



1990 24-7-9

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الوطنى القانونى تصادق الحاجات

د. هانی دودار

وأخطر ملاحظات به انتقادات الجات من الزعيم المارغريتا بعلبعل، فإنها بالتأكيد ما يفتقر مع الأحكام التي تتضمنها. وكان واضحاً من المصادقات التي تضمنها، دوراً للمعاهدات والتعديلات في تنظيم العلاقات الدولية ذات الطابع السياسي أو الاقتصادي أو غيرها. وبمجرد أن نجد المصادقات والاتفاقيات الدولية تنظم العلاقات الخارجية دون تلك التي تنظم العلاقات الداخلية، نعلم أن العلاقات التي تخص دولاً قريبة تنظمها بما لا يشبه في سيطرة في حدودها الجغرافية والشمسية.

[illegible]

ويبين اتجاه آخر يرى فيها مصالح الدول،
فمصالح تلك الدول.

[illegible]

وفي هذا السياق، وبعد أن أعلن
الحكومة، رأس المال الاستثماري والاعمال
المسكون في افراس شروط الامانة
السامية في السوق المالية
الاستثمارية بالاعمال في خلال
الشركات المالية من خلال
النظام في ضمان التمويل
الاقتصادي الدولية ضمان مصادره
نقل الاموال في افراس شروط الامانة
الشركات المالية في خلال
تقديمها تمويل شركة في خلال
الاعمال في افراس شروط الامانة
للأعلى في افراس شروط الامانة
لا فرع الخارجية منها المانحة
التي قد تم تمويلها من افراس شروط
الاعمال في افراس شروط الامانة
الاموال الاستثمارية في خلال
الاستثمار في الاموال الاستثمارية
جهة تمويلها من افراس شروط الامانة
جهة اخرى، افراس شروط الامانة
الرئيسية الخارجية تمكنت من تمويلها
التمويلية الاموال الاستثمارية

إعاققة حركة رأس المال العالمي
الضروي غل يد الدول القومية عز

برئاسة قرائنها الوطنية.
وتأتي خطورة هذا النهج ليس فقط
من أن اللول المهيمنة على مقاليد

السياسة الدولية تعطي أراقتها على مختلف الدول القومية الأخرى، وإنما تأتي من أن هناك النهج إلى شكل كل فعالية للدول القومية الخاصة لإزادات الدول المهتمة، بل قد يصل الأمر إلى تهديد كيانه تلك الدول

وبالتالي وجودها .
مع تعميم الظاهرة سوف يتحول
التعديل في القانون الوطني، إلى

بمقتضى الأمر معناه المراسم
تمة معاهدة أو اتفاقية دولية وحينئذ
إجراء تلقائي بمجرد الانضمام إليه

القائد المقاتل أنيكافيتف
أممية اتخذ إجراءات إصدار
الاعتقالية للدولة سوف حتم

نفاذ أحكام المعاهدات الدولية داخل الدولة ليس بوصفها معاهدات دولية

وعلى ذلك سوف تزول عن الدولة
العلاقات الداخلية.

وما الدولة القومية إلا سيادتها
سيادتها، ألا هي قوانينها الوطنية
القومية لادانها الرئيسية في قمر

تأريسيها بواسطة القانون ولايجوز
الانحاء بأن ممارسة السيار
ستحقق بخيار الانضمام إلى

المساعدة أو عدم الانضمام إليها
تشجيع معاملة الدولة معاملة
أولادها أو كوربا الشمالية
سيفت

يضم حول نول العالم الثالث في حالة امتناعها عن مواكبة حركة التطور في الدول: مصر، القناطر

التجاري - جامعة الاسكندرية



المصدر : **الغلام النور**

التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من حلقتها الأولى.. بناء منطقة تجارة حرة 3 - 4

السوق العربية المشتركة.. الخيار الوحيد لمواجهة المجات

دراسة عمر عبدالله كامل نائب رئيس مجموعة دلة

تناولنا في الحلقة السابقة، هدف اتفاقية الجات وأهم النقاط التي تضمنتها، وناقشنا الآثار المترتبة على الدول سلباً أو إيجاباً مع التركيز على وضع الدول العربية. وتستمر دراسة «عمر عبدالله كامل» في توضيح الحلول المقترحة لمواجهة التحديات التي يواجهها عالمنا العربي في ظل النظام العالمي الجديد القائم على التكتلات.. وما أضافته الجات من تحديات جديدة، لتجعل الخيال الوحيد أمام العرب للتعامل مع الجات ومع التكتلات القائمة من مركز قوة، هو وجود كتل عربي، كما أصبح وجود سوق عربية مشتركة ضرورة تحكيمها للتغلبات الاقتصادية الراهنة.

وتحسين القدرة الانتاجية، والاستغلال الأمثل للمناطق والموارد المتاحة، واكتساب المزيد من التقنيات الانتاجية المتقدمة بتكاليف منخفضة، ودعم المركز التنافسي لهذه الدول في تعاملاتها الاقتصادية الدولية.

3- تحسين دور القطاع الخاص العربي وزيادة الفرص المتاحة أمامه للمساهمة بشكل أكبر في تنمية وتطوير الاقتصادات العربية، مع ما يرافق ذلك من توسع في

ويبدو أن بناء منطقة تجارة حرة عربية يمكن أن يشكل المرحلة الأولى من هذا التكتل، وتقوم على أساس التحرير الكامل للتجارة العربية من جميع القيود الجمركية وغير الجمركية.

وتستند الركيزة القانونية لإقامة هذه المنطقة على عدد من الاتفاقيات والقرارات الاقتصادية العربية القائمة بالفعل، حيث لا يبقى سوى بحث صيغة بروتوكول تنفيذي متكامل للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

مزاياء إنشاء كتل اقتصادي عربي مشترك

وهناك العديد من المبررات والإيجابيات الدافعة على تحسين أداء العمل العربي المشترك وصولاً إلى بناء كتل اقتصادي عربي على غرار ما يحدث في الكثير من مناطق العالم، يمكن إيجازها فيما يلي:

1- تمكين البلدان العربية على اختلاف أحجامها وقدراتها من مواجهة التحديات المستجدة على الساحة الاقتصادية الدولية، والإقليمية من موقع عربي جماعي منسق. 2- تحقيق العديد من المزايا التي ما زالت تفترق بينها الاقتصادات المحلية في البلدان العربية والتي من أهمها السوق الواسعة والفرص الانتاجية المتاحة عن الحجم الكبير للانتاج، وخفض تكاليف الانتاج والنقل، والارتفاع بمستوى انتاجية

الاستثمارات العربية البينية ومن زيادة في حجم المشروعات المشتركة، والسيطرة على مشككة البطالة عن طريق إيجاد فرص عمل متجددة. وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن التعميل في إقامة السوق العربية المشتركة وصولاً إلى بناء التكتل الاقتصادي العربي، لا يتعارض مع بشود واتساقية «الجات» التي تجيز بدورها إقامة اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة بين البلدان المتجاورة.

إعانة توجيه التجارة العربية البينية على أساس كامل. ولابد من التأكيد في هذا السياق على مساهمة في غاية الأهمية، وهي أن تطوير التجارة العربية البينية بالقدر الذي ينسج مع متطلبات مواجهة تحرير التجارة العالمية في ظل الجات، يحتاج إلى قدر كبير من التكامل والتنمية، من القواعد الانتاجية في



ولذلك فإنه لا بد من أن يتم تحرير التجارة بين الدول العربية دفعة واحدة وليس على مراحل كما كان حاصلًا في ظل مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك، منذ حوالي أربعين سنة والتي أثبتت عدم جدواها في تحرير التجارة العربية البينية نظراً لما شاب هذا العمل من عيوب لعل من بينها التراخي في تنفيذ مراحل تحرير التجارة وطول الفترة التي استولدت عملية التدرج في هذا المجال إلى الآن.

أما عن الشق الثاني في معادلة التكامل الاقتصادي العربي والمتكيفة في الاستثمارات العربية البينية أو المتبادلة، فيمكن التأكيد في هذا المجال على الضرورة القصوى لزيادة معدلات تدفق هذه الاستثمارات فيما بين البلدان العربية، خصوصاً أن جميع المعطيات الإحصائية تشير إلى تدني حجم هذه الاستثمارات حتى وقتنا الحاضر الأمر الذي مازال يعتبر عتبة مهمة من ضمن العقبات الرئيسية التي تحول دون تمكن العالم العربي من احتلال موقعه المؤمل في الساحة الاقتصادية الدولية.

وفي هذا السياق لا بد أن نشير إلى أن الاستثمارات العربية البينية تعد ضعيفة جداً مقارنة بالاستثمارات العربية الموزونة في الأسواق الدولية حيث تظهر الإحصائيات أنه على الرغم من أن الاستثمارات العربية البينية ارتفعت من 258,4 مليون دولار في عام 89 إلى 400,8 مليون دولار في عام 90 ثم قفزت إلى 922,6 مليون دولار في عام 91، غير أن تلك الاستثمارات انخفضت بشكل ملحوظ في عام 1992 لتصل إلى 483,8 مليون دولار بنسبة تراجع بلغت 47,6% ثم توالى الانخفاض في عام 1993 لتبلغ 308,1 مليون دولار بانخفاض نسبته 36,3% عن العام السابق.

وتعد عدة عوامل من تزايد الاستثمارات العربية البينية، يأتي في مقدمة تلك العقبات ضعف المناخ الاستثماري في الدول العربية وعدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية. فمازالت أسواق الأوراق المالية العربية تتسم بحدودية حجم التداول، يضاف إلى ذلك عدم وجود سوق نقدية عربية ويتم فيها تبادل رؤوس الأموال والحصول على التمويل وتسيو الديون بين مؤسسات التمويل العربية.

البلدان العربية، والأما فإن الاكتفاء بمجرد إزالة هذه القيود دون الاهتمام في نفس الوقت بتوسيع القاعدة الانتاجية العربية ذات القدرة الأكبر على إنتاج السلع والخدمات القابلة للتصدير في الأسواق العربية مما يجعل تحرير التجارة في هذه الحالة وسيلة لتركيز الاستثمارات وتوظيفها في البلدان العربية والتي تؤدي بدورها إلى دفع التنمية الاقتصادية العربية قدماً إلى الأمام.

ومن الأمور الرئيسية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في سياق العمل في تحسين وتطوير التجارة العربية البينية وتوسيع نطاقها بحيث تدعم من الاتجاهات العربية التكاملية، الحاجة إلى توفير التمويل اللازم لهذه التجارة، واستخدام الأساليب الحديثة للتسويق وتوفير المعلومات التجارية. ولك من خلال التوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة خصوصاً تلك التي تتميز بطابعها التكامل والهادفة إلى

الاستغلال الأمثل للموارد التي تتمتع فيها البلدان العربية بمزايا نسبية أو تنافسية. هذا فضلاً عن ضرورة أن ترتبط الاتفاقات الرامية إلى تحرير التجارة العربية البينية بشكل عضوي بسياسات وخطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، وللتبادل على ذلك، نشير بأنه على الرغم من ازدياد الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية في بداية عقد الثمانينات (6,6% في مقابل 8,6% من إجمالي التجارة العربية الخارجية). هذا فضلاً عن أن أداء هذه التجارة العربية البينية خلال هذه الفترة كان أفضل من أداء التجارة العربية الخارجية (زادت الأولى بمعدل 5,8% سنوياً فيما زادت الثانية بمعدل 3,9% سنوياً) إلا أن استمرار هذه النسبة المنخفضة للتجارة العربية البينية إلى إجمال الخارجية العربية بالإضافة إلى انخفاض معدل نموها مقارنة مع أداء التجارة على المستوى العالمي (5,8% في مقابل 13%)، يؤدي إلى لحجم للمستثمرين العرب عن الاستثمار في مشروعات تصديرية للسوق العربية واتخاذ هؤلاء المستثمرين في المقابل نحو توفير الاستثمار في المشروعات التصديرية الموجهة إلى الأسواق الدولية، وبالتالي، فإن عدم إعطاء دفعة قوية للتجارة العربية البينية وإبقائها عند مستواها الحالي سيكفيان عاملاً محيطاً للاستثمار العربي المشترك.



المصدر : **العالم اليوم**

٢٠ مايو ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتقتصر كذلك المنطقة العربية إلى وجود نظام مؤسسي متناسق لاعداد المشروعات ودراسات الجدوى، فضلا عن عدم توافر نظام متكامل للمعلومات والبيانات الاحصائية التي تهم للمستثمر.

عل الرغم من كل هذه المظاهرة الدالة عل ضعف الاستثمارات العربية المتبادلة، فإن جميع الدلائل تشير إلى أن المنطقة تتميز بأفاق وامكانيات عديدة تؤهلها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات فالمنطقة العربية لاتعاني من مشكلة نقص الطاقات الكامنة لعناصر الانتاج متوافرة في المناطق العربية ، حيث يبلغ عدد المصارف التجارية 236 مصرفا وفقا لبيانات عام 92، تبلغ جملة اصولها حوالي 3013 مليار دولار وجملة رؤوس أموالها واحتياطياتها 21,7 مليار دولار، كما أن الاقتصاد العربي هني بالطاقات البشرية المتمثلة في وجود 66 مليون عامل عام 92 كما أن الاقتصاد العربي يملك نصيبا موفرا من الموارد الطبيعية حيث ينتج 25٪ من انتاج النفط العالي ويستهود عل 60٪ من الاحتياطي العالي.



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٠

دراسة حول اتفاقية الجات.. النتائج

والآثار وحرب القصة «4 - 4»

تضافر الجهد العربي لإقامة السوق المشتركة

□ دراسة : عمر عبد الله كامل ☆

على مدار ثلاث حلقات تناولنا عدة نقاط رئيسية حول اتفاقية الجات وآثارها على بلدان العالم من خلال استعراض الدراسة التي أعدها عمر عبد الله كامل نائب رئيس مجموعة بلة البركة بهذا الشأن. وذكرنا الهدف من الاتفاقية وأهم الجوانب التي تضمنتها ذات الأثر المباشر على الدول العربية وعلى رأسها دعم المنتجات الزراعية وصناعة الملابس والمنسوجات. وأبرزنا الأهمية القصوى لوجود كتلة اقتصادية عربية يمكنه مواجهة التحديات المتزايدة في ظل النظام العالمي الجديد واتفاقية الجات وما تتطلبه للرحلة القادمة من ضرورة العمل بشكل مشترك ومنسق لإيجاد كيان عربي مهيمن في وحدة واحدة.

وفي الحلقة الرابعة والأخيرة من الدراسة يوضح الدكتور عمر عبد الله كامل الركائز التي يعتمد عليها نجاح المساعي الرامية لإيجاد مثل هذه الوحدة الاقتصادية.

يرافق هذا التسوية وبشكل متوازن مع الاتجاه نحو تكثيف الاستثمارات العربية المتدفقة عبر البلدان واستثمارها في أكثر المجالات الاقتصادية إنتاجية وأكثرها قدرة على انتاج المنتجات ذات القابلية للتسويق في الأسواق العربية. وبالشكل الذي يعود مرددا إيجابيا في

بين مجموعة من الدول ونظم بمحاكماتها دون النظر إلى ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. 5 - أن ندرك جميعا بعدم وجود فرص نمو حقيقية لأي بلد عربي منفردا أو بعيدا عن التكامل العربي حتى وإن كان هذا البلد من أكثر البلدان العربية نموا أو أكبرها مساحة أو أفضلها نظام حكم ومجتمع.

6 - الاتجاه بالسياسات الاقتصادية الخاصة بكل دولة عربية نحو الانفتاح الاقتصادي الأمر على بعضها البعض والحرص على التحرر من القيود الإدارية والابتعاد عن الانغلاق الاقتصادي والنزاع العربي العربي المبني لجهة فوائد المنافسة وضعية المعاملة بالمثل، وضرورة إعطاء الأفضلية للتعامل في شتى المجالات.

7 - الاتفاق على تحرير جميع السلع العربية المتدفقة عبر الأسواق العربية دون تمييز أو استثناء من كل القيود على أن

ونقبول لكي نتكهن من تفصيل العمل الاقتصادي العربي المشترك وتنشيطه فلا بد من مراعاة المرتكزات التالية: 1 - لا بد من العمل على إيجاد الإرادة العربية للتنمية الجادة فهي المدخل الوحيد للوقوف على المساحة القومية الطليعة في التكامل.

2 - دفع جهود التنمية في جميع الدول العربية، ذلك أن نجاح التنمية في أي بلد عربي هو بالتأكيد ذو مردود إيجابي على عمليات التنمية في الدول العربية الأخرى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وبذلك ترتفع روح التعاون والتكامل بين أبناء الوطن العربي في الدول المختلفة. 3 - اصطلاح الغرف التجارية والاتحادات المهنية ومختلف الهيئات بدورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي دون ترك الأمر كلية كمسؤولية الحكومات.

4 - الأخذ في الاعتبار المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخصائص للتكامل الاقتصادي العربي، فليتنظر إلى تجربة تكامل

صورة زيادة في معدلات التبادل التجارية العربية البينية. 8 - تهيئة المناخ الاستثماري المناسب فالسوق العربية لا تستطيع اجتذاب المزيد من الاستثمارات دون أن يشوافر فيها المناخ اللائم للاستثمار وهذا المناخ لا يبق عند حدود العوامل الاقتصادية فقط وإنما يتجاوزها أيضا إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقع بتوجيه استثمارات إلى بلد دون الآخر. 9 - توفير مزيد من الحماية للمستثمر العربي ضد مخاطر الاستثمار، حيث يوجد هناك أسلوبيان رئيسيان لضمان الاستثمارات الأجنبية أولهما الضمانات القانونية وتأخذ عدة أشكال منها الاتفاقات الثنائية



حيث تم تحديد وسائل
لحماية الاستثمارات
ومعايير محددة من شأنها منع
حدوث انقراض السوق بمنتجات
تقل عن السعر الحقيقي في بلد
النشأ، فضلاً عن التمسك
الترجيحي سواء في مجال
صناعة الملابس والمنسوجات أو
في القطاع الزراعي، كما أوصينا
مُدى العهد الملكي على الدول
المتضررة من هذه الاتفاقية
وتأثيرها على النقلة العربية
بصفة عامة والخارجية بصفة
خاصة، وأوضح لنا أن أكثر
الدول تضرراً من هذه الاتفاقية
هي الدول النامية المستوردة
للغذاء، دون أن ننسى في هذا
السياق ما يمكن أن يترتب على
تنفيذ هذه الاتفاقية من أضرار
تدميرية خطيرة على العديد من
قطاعات النشاط الاقتصادي
العربي أو في طليعة النشاط
الصناعي

التوصيات

وتحقيقاً لهذا الهدف الاسمي،
فإننا نعرضنا في سياق التوصيات
إلى العديد من المقترحات
والتوصيات، التي تحاول
استكمالها فيما يلي:

١- التأكيد على أهمية الاسراع
في تدارس السبل الكفيلة بوضع
مشروع إقامة منطقة تجارة حرة
عربية المقدم من الأمين العام
للأمم المتحدة وشمل فعاليتها من
الافتتاحية العربية، التنفيذ
الفعال، نظراً لتشكلت المرحلة
الأولى من بناء مجتمع اقتصادي
عربي متكامل يقوم على أساس
التحرير الكامل للتجارة العربية
في كل الرسوم والقيود
الجركية، وبغ المجرية
وتأمين المناخ المناسب والظروف
الضرورية التي تؤدي إلى النمو
المستمر للتجارة العربية البهية
خصوصاً أنه لا توجد حاجة
إصدار اتفاقية عربية جديدة
بهذا الشأن أكثر مما يتطلب
الأمم قيام المؤسسات العليا
القائمة على العمل الاقتصادي
العربي المشترك، بحث وتقدير
صيغة بروتوكول تنفيذي
متكامل الأركان والعناصر يتم
إصدارها لهذا الغرض.

وبقية الأعمال المصرفية التقليدية
إلى التركيز على التمويل القصير
الطويل الأجل للمشروعات
العربية المشتركة وإصدار
صناديق الاستثمار ودفع
عمليات الخصخصة في الدول
العربية نمو الامام سواء من
حيث توفير التمويل اللازم أو
من حيث تقديم المشروعات
المطروحة للبيع أو الترويج لها،
أو عن طريق قيامها بإنشاء
مشروعات جديدة أسوة
بالاقتصاديات طاحت حرب، على
أن تتولى هذه البنوك فترة
الحضانة لهذه المشروعات حتى
مرحلة الإنتاج ثم تعيد طرحها
للبيع مرة أخرى فهذا يعطي ثقة
للمستثمر العربي، وفي هذا
الصدد يمكن إنشاء شركات
راسمال للشياطين التي تتولى
فراء وإدارة الشركات المتعطرة
التي تعيد هياكلها المالية ثم
أعادة طرحها للبيع الأمر الذي
ينعكس على تطوير أسواق المال
العربية وجذب المزيد من الأموال
العربية للمستثمرة في الخارج
للاستثمار داخل الوطن العربي،
وهذا نقطة تتعلق بنسبة
المساهمة في الشركات والبنوك
وهي لماذا نصر على أن يكون
نسبة الشريك الوطني 51٪
مادام هناك أنظمة تخص
الاستثمارات وكيفية توجيهها
وفقاً لخطط التنمية الاقتصادية
في الدول المعنية.

١٣ - واستكمالاً لهذا التوجه
التكامل السابق، لابد من إقامة
صلة الصناديق العربية
والأسواق المالية العربية
للمساعدة على اشتراك القطاع
الخاص العربي في أكبر عدد
ممكن من المشاريع الاستثمارية
لقائمة عن طريق الملكية
والإدارة، حيث يمكن أن يتحقق
ذلك خاصة عن طريق الصندوق
العربي للانماء الاقتصادي
والاجتماعي.

النتائج

تعرضنا فيما سبق لاتفاقية
الجات وأهم البنود التي
تضمنها الاتفاقية سواء فيما
يتعلق بوجود بنود لم تكن
موجودة من قبل والتي عرفت
بحماية الحق في الفكرية والأدبية

بين الدول المصدرة والمستوردة
لرأس المال، ثانياً التشريعات
المصرفية التي تشجع وتنظم
الاستثمارات الأجنبية الوافدة
لها الحماية والضمان وضد
مخلف المخاطر السياسية، وإذا
كانت معظم الدول العربية قد
أصدرت قوانين لتشجيع وتنظيم
الاستثمار، شاملة ضمانات
لرأس المال الأجنبي المستثمر
ضد التأميم والمصادرة أو
الاستيلاء أو المخم.

١٠ - توفير المزيد من فرص
الاستثمار والأدوات
الاستثمارية، فإذا كانت
الاستثمارات العربية في الخارج
تركز في الاستثمار في أسواق
الأوراق المالية فإن الطريقة المثلى
لاستقبال هذه الأموال يجب أن
تتم من خلال تشجيع تطوير
سوق الأوراق المالية العربية
وربطها بالأسواق الدولية، على
أن يتضمن هذا التشجيع
والتطوير في جانب العرض
تعزيز عرض الأدوات المالية
سواء من خلال الأحكام
التشريعية المتمثلة في مطالبة
بعض المشروعات بإصدار أو
طرح أسهمها للاكتتاب العام أو
الإدراج النقائلي في البورصات
عندما يصل رأسمالها إلى حد
معين، أو من خلال السياسات
المشجعة للاستثمار في الأوراق
المالية خاصة السياسات
الفريقية.

١١ - لفساح المجال أمام
القطاع الخاص العربي للدخول
في المشروعات الاقتصادية
العربية المشتركة القائمة أو التي
يمكن إقامتها في المستقبل.

١٢ - مزيد من الفاعلية
للبنوك العربية في تشجيع
الاستثمار في الواقع لا تستطيع
أن تنقل دور المصارف العربية
في الاضطلاع بالاستثمار في
الوطن العربي وخاصة من حيث
تمهيد الموارد المالية العربية
وزيادة التراكم الرأسمالي
وتوجيهها إلى الاستثمار المنتج
على النطاق القومي العربي،
والانتقال من دورها التقليدي في
تقديم التمويل القصير الأجل

2 - دعوة البلدان العربية إلى
السعي الجاد والمثابرة نحو
إعادة هيكلة.

3- الدعوة لتضافر الجهد العربي لتدعيم السوق العربية المشتركة وترسيخ نطاقها لتشمل جميع أقطار الوطن العربي.

4 - تبنى استراتيجية اقتصادية من شأنها تصفية التبعية الاقتصادية عن طريق التمويل التدريجي والمواضع للموارد الاقتصادية المتاحة من النشاط الأولي إلى أنشطة اقتصادية جديدة ومتنوعة تخدم أهداف التنمية الاقتصادية العربية وفقاً لمناهج إسلامية.

5- تشجيع إقامة المشروعات
لاستثمارية العربية المتعددة
الجنسية في مجالات إنتاج السلع
لصناعة ذات المستقبل الواعد
مثل البتروكيماويات الأساسية،

والأوروبية، والحديد والصلب، وقطع الفيار، والتصنيع الغذائي، على اعتبارها من المداخل الأساسية للترويج الاقتصادي العربي والتخلص من مشكلة التبعية الاقتصادية.

6 - التأكيد على الضرورة القصوى لأن توجه الدول العربية جميع جهودها إلى تعزيز وتعميق مفهوم الاستثمارات العربية المشتركة بالنسبة لها وتسهم في تحقيق مآمن شأنه المساعدة في تنمية وتطوير هذا النوع من الاستثمارات فيها، وبالشكل الذي يسهم بالتنمية في الاستغلال الأمثل للمالية المشتركة.

7- التأكيد على أهمية الدعوة إلى نقل ملكية الشركات العربية المشتركة المقامة برؤوس أموال حكومية إلى القطاع العربي الخاص.

8 - افساح المجال أمام القطاع الخاص العربي معنأ في المنظمات الاقتصادية التي نعمله، للاشتراك في كل ما يتعلق بأمور العمل العرب المشترك.

9 - تشجيع ودعم إقامة المزيد من مؤسسات التمويل العربية المشتركة، توفير المزيد من المصادر التمويلية العربية اللازمة لتغطية الاحتياجات التمويلية والمشروعات الاقتصادية العربية المشتركة ذات الطابع التكاملي والصيغة المتبادلة، والتشجيع لرؤوس الأموال العربية على الاستثمار فيها، على أن يكون لقطاع الخاص العربي دور ذو شأن في أنشطتها، وأن يتم ذلك تحت مظلة اتحاد المصارف العربية، وبالتعاون مع المؤسسات المالية العربية الرسمية القائمة حالياً.

10 - العمل على تعزيز

التعاون والتنسيق فيما بين الدول العربية والدول النامية خاصة الإسلامية منها، من أجل تعزيز القوة التفاوضية لها في إطار المفاوضات الساعية إلى تخفيف السليوبات وزيادة المكتسبات التي يمكن أن تنجم من الدخول في الحات.

11 - العمل على إنشاء وحدة مختصة أو وزارة لشئون التعاون الدولي في كل دولة

عربية تعنى بالمسائل المتعلقة بالتنافسية والجاه واصطفاء للشهرة اللازمة في هذا الشأن. على أن يدعم هذا التوجيه بإنشاء لجنة فرعية عليها التصدير تتبثق من مجالس تنمية الصناعات لتتقن التصاميم الفخرف في البلدان العربية. وذلك لبلورة صيغ وسبل زيادة الصادرات العربية في الأسواق الخارجية.

12 - التأكيد على أهمية إقامة مركز عربي دولي دائم للإعلام والمعلومات التجارية يكون بمثابة مركز اشعاعي للمنتجات العربية السلعية والخدمية.

١٣ - توعية المواطن العربي
من خلال وسائل الاعلام
للتخفيف باهمية استخدام
المنتجات والخدمات الوطنية
العربية وتفضيلها على
المنتجات الاجنبية.

14 - التأكيد على ضرورة إعادة النظر في نظم وسياسات التعليم المتبعة في الدول العربية

وتغييرها جذرياً بما يتلاءم
والتغيرات الجديدة، وتحقيق
الاستخدام الأمثل للموارد
البشرية العربية بالشكل الذي
يتناسب مع الاحتياجات
الاقتصادية المتطورة.

15 - صياغة سياسة زراعية عربية جامعية تقوم على أساس الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للتنمية الفعلية، والتحديث الزراعي، بحيث تتم فعاليا من خلال إعادة توزيع خريطة الزراعة العربية والتركيز على وجه الخصوص على نواحي النقص التي تعاني منه الدول العربية وتشكل في نفس الوقت جانبا كبيرا من عملياتها

16 - ضرورة وضع سياسة
مائية عربية تراعى الاحتياجات
القطرية والمشاركة.

17 - التأكيد على الدور المهم الذي يمكن أن تضطلع به الغرف العربية في مجال التعريف بأساليب الإدارة الحديثة وأهميتها في إدارة وتسيير المشروعات الاقتصادية العربية.

18 - ضرورة بذل الجهود العربية المكثفة للاسراع بخلي نقل وتوطين التكنولوجيا في مختلف جوانب الحياة العربية،

ويجس خاسا في مجالات
الاقتصاد والخدمات، التي لا تلبث
البنان العربية حالة في مصادر
التكنولوجيا الأجنبية ومعدته
عليها بصورة عامة، وفي التكنيذ
هذا المجال في أهمية الاسراع في
وضع اقتراف مجلس الشوفا
الاقتصادية العربية، حول الشوفا
برلماني أو صندوق أو شركة
مشتركة للتعاون العربي العرني
والتكنولوجيا في تنفيذ العمل
لمجلس موضوع التكنيذ الفعل.

19 إنشاء المزيد من
الاتحاد العربية الاقتصادية
والخدمية في اتحاد الدول
العربية لاتحاد للبروتوكولات،
اتحاد السيلاحة، اتحاد الدول
اتحاد الدول العربية للمواد
الزراعية، اتحاد صناع البترول،
والصنعة، والش، من شأنها



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠١ مايو ١٩٩٥

المساعدة على التوسيع في مجال
التجارة الانتاج.
20 - نظراً لأهمية النفط
بالنسبة للدول العربية النفطية
وغير النفطية فضلاً عن أنه
مصدر مهم وأساس لتوفير
الأموال اللازمة لتغطية متطلبات
التنمية، فقد ظهرت الضرورة
والحاجة الملحة إلى اتباع
استراتيجية جديدة وأكثر
فعالية - ولا تترك الأسعار في
اليك المستهلكة بالتكامل كما هو
حاصل الآن وأن يتم في نفس
الوقت اعادة النظر في الكيفية
التي يتم فيها اعادة انفاق
العوائد النفطية وبالشكل الذي
يعمل على زيادة معدلات تدفق
هذه الأموال للاستثمار في
المشاريع الاقتصادية العربية
المحيية للشركة وخصوصاً
تلك التي تتمتع بمزاياها النسبية
والتنافسية.

✽ نائب رئيس مجموعة دلة



تجارنتها الخارجية 67%

والبيئية 8% فقط

الدول العربية مطالبة بالتكثف لمواجهة سلبيات الجات

سيوفر للدول العربية المزايا أبرزها: خفض الاستيراد وتعميم الصادرات وتفعيل الاستثمار وإيجاد قاعدة صناعية عن طريق توفير المتطلبات الضرورية لإعادة الأموال العربية للمستثمرة في الخارج والتي تقدر بحوالي (670) مليار دولار إلى الداخل، وإيجاد أسواق مائل عربية والوقوف أمام الإجراءات التعسفية المتعلقة والتي من المحتمل أن تتعرض لها الاقتصادات العربية وتوفر المزايا التنافسية من خلال المعاملات التجارية والاقتصادية مع التكتلات الأخرى ومعالجة تعظيم إيجابيات اتفاقية الجات وحصر السلبيات والتعامل معها.

التجارة العربية والجات

وترى الدراسة أنه لتفعيل دور السوق العربية المشتركة يجب التركيز على وضوح قوانين الاستثمار واستقرارها وتأمين حرية تمويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج وإقامة الأسواق المالية العربية والتنسيق فيما بينها من أجل انشاء السوق العربية

للأوراق المالية ورأس المال العربي. نظرا لحجم الاقتصادات العربية عن توفير السلع والخدمات الضرورية والتي يستهلكها المواطن العربي تقسم الأقطار العربية - بالاستعداد من الخارج حيث تكون معظم السلع المستوردة إما سلعاً غذائية أو دوائية أو راسمالية أو وسيطة، أما بالنسبة إلى السلع والتي يتم تصديرها في الوطن العربي فيتم استيراد غالبية مدخلاتها من الخارج. نتيجة للتوجهات العالمية فقد أخذت الدول العربية والنامية بتحرير تجارتها في منتصف الثمانينات حيث اتخذت خطوات جادة لفتح اقتصاداتها وبموجبها في الأسواق العالمية، وقد شمل ذلك تخفيض التعريف الجمركية أو تبسيطها في نطاق الإصلاحات الاقتصادية الواسعة كما اتخذت كثير من

في الوقت الذي تعد فيه الاقتصادات العربية من أكثر الاقتصادات انفتاحاً على العالم الخارجي (التوسط 67٪ من الناتج المحلي الإجمالي) إلا أنها تعاني من اختلال في هيكلها السلمي حيث تشكل السلع الأولية الجزء الأكبر من صادراتها، كما تسود غالبية السلع الغذائية والراسمالية والوسيطة، وتتفصل في نفس الوقت التجارة العربية - العربية إلى نحو 8٪.

وحتى تتمكن الاقتصادات العربية من مواجهة الآثار التي تترتب على تحرير التجارة فعليها أن تعيد النظر في واقعها وهيكلها وعلاقاتها الاقتصادية بشكل يؤدي إلى زيادة حجم تعاملها التجاري مع بعضها البعض.

وتوضح دراسة الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستحضرات الطبية (أكويما) بالاردن في المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب: إن العالم العربي يشهد تغيرات أساسية في هيكله الاقتصادية انعكست إلى جميع نشاطاته وعلى نطاق الاقتصاد الكلي.

وتطالب الدراسة بزيادة التعاون الاقتصادي العربي وتفعيل وتنشيط قيام السوق العربية المشتركة والمنظمات والاتحادات والشركات العربية لكي تقوم بدورها لتحقيق هذا التعاون من أجل ترجمة استراتيجية العمل العربي المشترك إلى مشاريع وبرامج عملية، كما أن اتفاقية الجات تدعو إلى دعم التكتلات الاقتصادية ومنها العربية طاملاً تنص هذه الاتفاقية على اعتبار التبادل التجاري بين أطراف هذه التكتلات أمراً إلزامياً. حيث سيوفر التكتلات الحفاظ على انخراط العربية وتجنب للناسخ غير المتكافئة، كما أن التعامل من خلال هذه التكتلات يؤدي إلى تحسين القدرات التنافسية في شتى المجالات، إضافة إلى أن التكتل الاقتصادي العربي،



القطاع الصناعي العربي وعليه وعن طريق التكتل يمكن تقادي الانعكاسات السلبية المحتملة لهذه الاتفاقية.

منحت الاتفاقية نفسها سلطة إيقاف مفعول التشريعات الوطنية والقوانين الاستثمارية التي تتعارض معها وهو حق يمس جانباً مهماً من استراتيجية الدول النامية للملاق بركب الصناعة والتصنيع العالمي ووفقاً للاتفاقية فإن جميع التشريعات الاستثمارية والجمركية التي تشترط للتمتع بالزايا التفضيلية والجمركية ان تكون هناك نسبة من المكون للمنتج النهائي تعتبر باطلة وخارجة من قواعد الهات يما اعتبار ان ذلك الشرط له نفس اثر الحماية للجمركية الذي يعيق سير وتدفق التجارة الدولية الحرة.

الدور العربي والجات

رغم عدم الاصلاح على كل تفاصيل وينود اتفاقية لجات الا انها تتضمن ايجابيات وسلبيات، وان موضوع الانضمام في الوقت الزمان يعد دخول غالبية دول العالم اليها اصبح يحكم الواجب لكون ان النظام العالمي الجديد وخاصة بالظروف المالية وبعد انهيار للعسكر الاشتراكي أدى إلى تفعيل دور اتفاقية لجات والتي أصبحت تعرف بمنظمة التجارة الدولية World Trade Organization. وحيث نعلم ان حوالي 92٪ من التجارة العالمية سيكون من خلال هذه الاتفاقية وعدم السماح للدول

بالانفلاق. ولا خيار امامها الا الانضمام والدخول في هذه الاتفاقية وان الانضمام سيؤدي إلى مزيد من الخسائر لكون الدول المتقدمة تحظى بما نسبته 80٪ من اصل التجارة الدولية (92٪).

وتختلف درجة السلبات والاييجابيات حسب الهياكل الاقتصادية للدول، فكلما كانت الدول تعتمد على الصادرات فانها سوف تعظم الفوائد عن طريق التخفيضات في الحواجز الجمركية وازالة المعوقات وعليه فانه لا مفر امام الدول العربية الا قبول الاتفاقية وان تتوجه إلى الاستفادة من ايجابيات الاتفاقية وتقليل السلبات: وإعادة النظر في الهياكل الاقتصادية العربية عن طريق تخفيض التكاليف وتطوير الانتاج بشكل يتماشى مع هذا الواقع التتافسي. ان الدول العربية ستتحمل بعض

الدول اجرامات غير جمركية لتحرير الواردات مع الاعلان صراحة عن نهيتها في الوصول إلى التحرير الشامل. هذا وتشكل الدول الصناعية ما نسبته 45٪ من اجمالي الصادرات وما نسبته 60٪ من اجمالي الواردات بينما تشكل الدول النامية 15٪ و 14٪ وبقيّة العالم 40٪ و 25٪ من اجمالي الصادرات والواردات على التوالي.

وعليه تستحوذ الدول الصناعية وعلى رأسها الأوروبية على النصيب الاكبر من التجارة العربية، حيث الميزان التجاري لصالح هذه الدول، أما بالنسبة للدول النامية فيكاد يكون الميزان التجاري بينها وبين الدول العربية متوازناً اما بقية العالم فان الميزان التجاري يكاد يكون لصالح

الدول العربية، وعليه فان للميزان التجاري بين الدول الصناعية والنامية ليس في صالح الدول العربية.

ومن الناحية العملية فان نسبة الصادرات الصناعية العربية للمشمولة باتفاقية لجات تشكل حوالي 25٪ من مجمل الصادرات العربية في حين لا تزيد نسبة الصادرات العربية إلى مجمل دول العالم بما فيها النفط والغاز على 3.7٪ وفقاً لآخر احصائية.

لا شك ان الدول المتقدمة سوف تحقق نتائج ايجابية في المستقبل بسبب تحرير التجارة العالمية خاصة ان منتجاتها تتمتع بجودة عالية وتستطيع الوقوف امام المنافسة الدولية اما بالنسبة للدول العربية فان مجرد سحب الحماية وقطع الاسواق دون ضوابط وقواعد على السلع المستوردة سوف يؤثر سلباً على المنتجات الوطنية ويرجع خاص غير التنافسية والناتجة اذا لم يتم الاستعاضة عن هذه القيود بسياسات داعمة تستهدف تحسين الانتاجية كما ان سحب الحماية سيؤدي إلى زيادة في اسعار الواردات وارتفاع في معدلات خدمة الدين العام واغفال لجوانب التنمية الاقتصادية العربية.

الاستثمار واتفاقية لجات

كما ان الدول العربية نتيجة لعدم قيامها بكتلة تجارية وتكتل اقتصادي واحد ان تخسر كثيراً من حيث مبدأ الدولة الاولى بالرعاية والتي يحق لها اعطاء مزايا تفضيلية فيما بينها وهذه الميزة ستؤثر على



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٥

السليبيات وخاصة في لدى الضعيف والمتوسط أما على المدى الطويل ونتيجة للتكيف مع هذا الواقع ومحاولة تنشيط التكتل الاقتصادي العربي واستثمار الاموال المتاحة والطاقة البشرية المميزة فانها ستجني ثمار ذلك عن طريق استغلال الهامش الزمني المتاح وتشجيع التعاقد طويل المدى بين المنتجين والمستهلكين العرب لمختلف المنتجات العربية.

والتركيز على السياسة التسويقية القطرية والتتسيق بين السياسات التسويقية العربية وتحديد القطاعات الاقتصادية وتبيان كيفية تأثيرها من اتفاقيات الجهات.

وعليه فإن هناك بمدين اساسيين يجب التركيز عليهما:

اولهما البعد الاقتصادي الاقليمي العربي وضرورة تفعيل السوق العربية المشتركة عن طريق تطوير وتطبيق التشريعات الجمركية العربية ودعم وتفعيل دور ونشاط الشركات العربية المشتركة والمشاريع العربية الثنائية وايجاد الانشواق المكتملة خاصة اسواق المال العربية.

وثانيهما ايجاد ومعالجة الاسواق الاخرى التي ستكون دافعة للتكامل الاقتصادي العربي مثل السوق الافريقية المشتركة والسوق الاسلامية المشتركة.

وليس من الموضوعي الآن اتخاذ موقف ايجابي او سلبي من الجهات وبالتالي تعزيز دخول او عدم دخول الدول العربية فيها. فهذه الاتفاقيات تنطوي على تحديات وفرص ذات فائدة كبيرة من استثمارها كما انها وفي نفس الوقت تحمل في طياتها معانير لا بد من وهي مخاطرها وعلى المستوى الايجابي فان الدخول في عضوية الجهات تكسب البلدان المنضمة فرصة الوجود داخل هذا التجمع الاقتصادي حيث يكون لكل دولة حق وصوت واحد مثلهما مثل اي من بقية الدول الاعضاء كما تكون طرفا في المفاوضات والحوارات الجارية التي تؤثر على المستقبل الاقتصادي العالمي وحيث ان منظمة التجارة العالمية تشكل إطارا لحل الخلافات التجارية بين الدول الاعضاء وعدم انضمام الدول يفقدنا امكانيات الاستفادة التي يتيحها هذا الإطار لحل نزاعاتها.



المصدر :

التاريخ :

٢١ مايو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات



رأي خبير عربي

كيف تواجه أمواج العرب الجات

لا شك ان التغييرات المتلاحقة

التي تمرينا اليوم تقوض نوعاً من التآكل والتفكير والتعطيل لما يحدث حولنا، فالأسراع والبدء بتطبيق بعض البرامج التي من شأنها تدعيم المركز التنافسي للوحدات المالية العربية في السوق الدولية من خلال ايجاد سوق مالية عربية لتوحيث حركام الأموال والغرض من التوسيع التعلق بالدين وتحويل اسواق المال العربية والتنسيق فيما بينها كخطوة نحو انشاء سوق مالية عربية موحدة، وكذلك وضع نظام كلفة للاشراق على تأسيس شركات التأمين والرقابة عليها لما لها من دور فعال في تنشيط الاستثمارات العربية وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

بالنظر في اتفاقية الجات مألها وما عليها نجد تأثيرها على القطاع المالي العربي يبدو مؤكداً لذا نجد ان على الدول العربية استحداث وظائف جديدة في اوعية الاشراق ومضائق واسواق المال مع تطوير اساليب الادارة والتكنولوجيا المتبعة في المصارف العربية وان تستقرى الوحدات المصرفية معايير مؤتم. (مال) حتى تستطيع الوفاء امام المنافسة الأجنبية داخلها وخارجها. وعليه لابد من مراجعة البنوك المركزية وهيئات سوق المال وسلطات التأمين في الدول العربية لقوانينها نحو اتخاذ الاجراءات التي تضمن المنافسة والوفاء وسلكي الاسهم. بماه تضمن الشراة والاستقرار في الاسواق المالية والتفكير بالبنية التحتية والبنية التحتية الاقتصادية الأجنبية، فالتطورات الاقتصادية الدولية تدل على ان الدول العربية ان تتجه في تحديد ميثاقها للدوليات التي تقلل المنافسة فيها في القطاع المالي وذلك من خلال التركيز التالى:

- التوجه الاستثمارية والمالية التقنية من أجل زيادة الكفاءة الاقتصادية والتحرير النقدي القطاع المالي
- الاتفاق عربي على اربويات تحرير الخدمات المالية العربية، وفقاً للسوق الزمنية المفروضة لضمان تحقيق مكاسب
- التطلع من الدول لتقديم السماح لها بالازاياء
- التوجه للول التامية، في إطار كون الدول العربية من الدول التامية عموماً.

تجد ان اهم المستويات التي تفرش نفسها حالياً في القطاع المالي من الاتجاه نحو تحويل الفروض الى سوق مبادلة، وفي مساهمة باسم EBCuritization وزيادة الاممية الضريبية للانشطة والمعاملات المالية التي تجرى خارج اللبانية والتي تظهر ضمن ارقام الليزانية وتحويل الاسواق المالية وترايكة عالياً، وكذلك نسبة الملاحة المالية التي تعجز من اهم التحديات التي تواجه المصارف العربية.

والخروج من مأزق آثار للجات المالية على القطاع المالي العربي الذي تعاني بعض وصاداته من كثرة تدويرها للمدفونة واختلال هيكلها الائتمانية وتراجع ادايتها وتطويعها امام المنافسة العالمية وكذلك تدهور التأمين في الدول العربية، فمستقبلها في وضع مالي غير ملائم نتيجة لضعف اسواق الرأسمالية والتي هي اساس الفترة الاستيعابية لهذه الشركات فخير على اعتماد صناعة التأمين العربية على اعانة الدخيل المالية من حيث تطوير الاطرار والمخاطر

يبدو ان دور هيئات الرقابة ابرز دورها في مواجهة التالى العربي خاصة اذا ما تأكد ان تقدم المال العربي في القطاع الذي يدخل المنطقة العربية والمجتمعات الاخرى من تطوير هيئات ادارة الوحدات المالية وخاصة ان من شأنه مواكبة تلك البرامج التضمينية كمشاكل على ان تفتح اسواق المال العربية امام تمهيد الارواق المالية الأجنبية والعكس كذلك بتنشيط المراكز والاسواق المالية الخارجية وتجهيزها على استيعاب لوائف الدخول العربية في الادارة

د. محمد الرحمن صبرى

رئيس قسم المال والاستثمار
بالامانة العامة للشؤون الاقتصادية
بالجامعة العربية



الإصدار

المصدر :

1 يونيو 1990

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاتحاد العام للفرق التجارية العربية

السوق العربية المشتركة هي الحل الوحيد لمواجهة اتفاقية الجات

المشتركة والتغلب على الضغوطات العربية حتى تصبح
المضيومة العربية كتلة تجارية مع المنتجات والتكتلات
المالية خاصة وأن السوق العربية تضم ٢٥٠ مليون مواطن
وكميات غائلة من الثروات الطبيعية والموارد البشرية والمواد
الأيوية ولكننا نفتقد إلى الإدارة الفعالة والتقنية العالية
كما أن السوق العربية المشتركة يمكن أن تعمى النشاط
الاقتصادي العربي وتنمية وتزيد من حجم التجارة البينية
وتوسع نطاق الإنتاج التكامل العربي وتجهت الاستثمارات
العربية المتدفقة للخارج حيث إن كل ٩٦ دولاراً من رؤوس
الأموال العربية المستثمرة في الخارج يقابلها دولار واحد
يستثمر في المنطقة العربية.

أكدت رؤية الاتحاد العام لفرق التجارة والزراعة
والصناعة في البلاد العربية أن إنشاء سوق عربية مشتركة
هو الحل الوحيد لمواجهة اتفاقية الجات، حيث يتعاظم دور
القطاع الخاص ويتضافر الشركات العربية الكبرى في
التحضير للاستثمار الداخلي لإقامة مشاريع مشتركة لدعم
هذه السوق اعتماداً على المنافسة والكفاءة وفق برامج
محددة، وأن الفرصة مضمونة في الدول العربية محدودة
لإقامة هذه السوق العربية، حيث أضلت اتفاقية الجات مهلة
عشر سنوات لإقامة للتكتلات الاقتصادية خاصة أن السوق
العربية قد صدر قرار بها من جامعة الدول العربية عام
١٩٦٤ وعليها أن تستفيد من تجارب إنشاء السوق الأوروبية



فوائد وأضرار إخضاع حقوق الملكية الفكرية لقواعد المبادلات السلعية في النظام التجاري الجديد

إبراهيم نوار *

وفي مجال حقوق النشر المكتبي والإلكتروني حيث إن اتفاقية فترة الحماية بعشرين سنة على الأقل، وتم النص على أن تكون الحماية لحقوق ملكية النصوص المنشورة وليس الفكرة القائمة عليها ولا الأساليب التي تم استخدامها لتكوين هذه النصوص ولو كانت أساليب رياضية.

لكن الاتفاقية اعتبرت برامج الكمبيوتر خصوصاً في حد ذاتها، ومن ثم فإنها حصلت على حقوق الملكية كنصوص وليس كطرق أو أساليب مستخدمة للحصول على المعلومات.

وانتجت الاتفاقية لأصحاب حقوق المؤلفات الإلكترونية والصوتية والمرئية حق حظر أو إبادة تاجر- منتجاتهم للمصور بواسطة الشركات التجارية، وهو ما يعني في حال شركات تاجر- الأشرطة الإلكترونية أو الصوتية وكذلك المرئية أن هذه الشركات لا تستطيع ممارسة نشاطها من دون الحصول على ترخيص خطي بذلك من الجهة المنتجة.

ومنت الاتفاقية فترة حماية حقوق الأداء والتسجيلات الصوتية من ٢٠ سنة إلى ٥٠ سنة مع سريان كل الشروط أو للتسهيلات المنصوص عليها في معاهدة روما لعام ١٩٦١ وخاصة بحماية حقوق المؤلفين وشركات الإنتاج والحاسبات الزراعية، وتضمن التسهيلات المنسوح بها في معادتها روما تطبيق شروط الحماية بالمثل طبقاً لإملاءات للتجار الإقليميين - وكذلك السماح باستخدام التسجيلات أو المواد المنتجة لأغراض التعليم في المدارس أو مراكز البحث العلمي.

فإن نحو ٥٠ دولة، أي أقل قليلاً من نصف عدد الدول المشاركة في المفاوضات، لم تكن لديها تشريعات تنص على حماية حقوق براءات الاختراع والأختراعات للمستحضرات الطبية والصيدانية والأغذية المحفوظة والمضروبات المعانة.

لكن الإصرار أثناء المفاوضات على وضع قواعد ملزمة لحماية حقوق الملكية الفكرية دفع للتخبر من الدول وبينها دول عربية مثل السعودية، إلى إصدار تشريعات لحماية بعض حقوق الملكية الفكرية. وبين الدول التي أصدرت تشريعات خلال المفاوضات لحماية حقوق براءات الاختراع

والاختراع كالتجديدات المستحضرات الطبية والصيدانية وبوليفيا والصين وتشيلي وكولومبيا وأكوادور واندونيسيا والمكسيك، وبيرو وكوريا الجنوبية وفنزويلا.

ومن القواعد المهمة التي تم الاتفاق عليها في الجالات المذكورة لحماية حقوق الملكية الفكرية، أن حماية هذه الحقوق تنطبق على كل الاختراعات في حد ذاتها، مستقلة عن طبيعتها التجارية أو الصناعية، وذلك على عكس الحال في تشريعات حماية حقوق الملكية في السبعينات والثمانينات التي كانت تمنح الحماية للتطبيق التجاري أو الصناعي ذاته فقط وليس للاختراع أو الطريقة التي تمت بها عملية الإنتاج. ويضي ذلك حماية حقوق صاحب الاختراع وصاحب حقوق امتياز الاختراع.

وستشمل من قواعد حماية الملكية الفكرية براءات الاختراع والاختراعات المصنوعة في مجالات وسائل تقسيم الأراضي والعلاج والجراحة العلاجية لتبشير والنباتات والحيوانات، وكذلك الأساليب البيولوجية الأساسية المستخدمة مع عمليات إنتاج النباتات والحيوانات مع استثناءات محدودة جداً.

■ انضمت اتفاقية عام ١٩٩٤ لتحرير التجارة العالمية ما يمكن اعتباره سوقاً عالمية لتجارة حقوق الملكية الفكرية. وحدت الاتفاقية القواعد والأحكام التي تنظم التبادل في هذه السوق الجديدة على أساس القواعد والإحكام المنطبقة عليها لتطبيق الحساب في أسواق التجارة السلعية. وتناول القسم ٥ من الملحق الأول لاتفاقية تحرير التجارة العالمية تفاصيل قواعد تنظيم تجارة حقوق الملكية الفكرية.

ويشمل الملحق تنصوفاً متعلقاً بالحد الأدنى الذي تلقت عليه الدول المشاركة في جولة أوروغواي لتحرير التجارة العالمية، في ما يتعلق بتجارة حقوق الملكية الفكرية. ومن ثم فإن الحد الأدنى الملحق عليه حقوق الأساس وليس السقف لقواعد حماية حقوق الملكية الفكرية.

وتضمن المجالات التي حددتها الاتفاقية تجارة حقوق الملكية الفكرية تسجيل براءات الاختراع والأختراعات وتحرير استخدامها وقواعد حماية حقوق أصحابها وحقوق النشر المكتبي والإلكتروني وحقوق العلامات التجارية وحقوق التصميمات الصناعية وحقوق تشديد بلد الأصل أو المنشأ سلطة معينة وحقوق تصدير الدوائر المتعلقة الكهروإتية والإلكترونية وحقوق حفظ المعلومات غير العلنية.

ومن أهم البند الذي اعتمدت عليه الدول المشاركة في جولة أوروغواي لصوغ قواعد تنظيم تجارة حقوق الملكية الفكرية مبدأ المعاملة الوطنية والدولة الأكثر رعاية. ويضرب لهذا المبدأ تشديداً معسباً جديداً للدول النامية التي يحق لها وفيه أن تحصل على ميزتان حقوق استخدام تكنولوجيا معينة أتاحته الدولة المنتجة لها استخدامها دولة أخرى أو أكثر.

وفي بداية المفاوضات جولة أوروغواي عام ١٩٨٦ كانت حقوق الملكية الفكرية تعاني من انتهاكات شديدة وقرصنة في مناطق عدة من العالم. وعلى سبيل المثال



تطبيقات للتكنولوجيا في الدول النامية. ونصت الاتفاقية على ضرورة أن تستخدم قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية في أغراض توسيع عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية وليس تقليدها.

ومن الأضرار التي سببها القانون العربية كذلك الحد من نشاط تعريب برامج الكمبيوتر من دون ترخيص. ولأثر عملية التعريب الجارية حالياً في بعض الدول العربية خصوصاً في مصر إلى اتاحة قدر كبير من المعلومات الإلكترونية وطرق إعداد البيانات وغيرها بأسعار رخيصة لأن القائمين بالتعريب لا يدفعون رسوماً للشركات الأصلية صاحبة حقوق الملكية. وتشكل الفرصة في أسواق برامج الكمبيوتر والأجهزة المخططة في منطقة الشرق الأوسط عمومًا نسبة ٢ في المئة من الفرصة على المستوى العالمي. وهناك ثلاث دول في الشرق الأوسط في طليعة دول المنطقة في هذا المجال هي إسرائيل وتركيا ومصر.

لكن الدول العربية يمكنها الاستفادة كثيراً من الالتزام بقواعد اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية. وأول الفوائد التي يمكنها رصدها، تتمثل في سوق عربية منظمة لبراءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية في مجالات النشر المكتبي والإلكتروني والإنتاج للمسموع والمرئي والتلفزيوني على عمليات النقل والتسجيل التجاري التي تتم بواسطة تقليد العلامات التجارية وغيرها.

وتعتمد القامة سوق عربية منظمة لتجارة حقوق الملكية الفكرية شرطاً أساسياً لإظهار الابتكار والأختراع. فاستحباب الابتكارات والاستثمارات الذين ضاعت فوائدهم بسبب عدم وجود مثل هذه السوق توفروا غالباً عن أجهالهم. ولذلك فإن حفظ حقوق المخترعين من شأنه أن يزيد من عددهم ومن جهودهم. ومن ثم تقل الحاجة إلى استيراد الكثير من التكنولوجيا في المستقبل.

كذلك من شأن القامة سوق منظمة لحقوق الطبع والنشر والإنتاج المسموع والمرئي أن ترفع من شأن عمليات التاليف والترجمة والإبداع الفني والقضاء على الأساقف والقرصنة في أسواق هذه المنتجات. أن ارتفاع المبالغ يبدأ من حفظ حقوق المؤلف كما أن الإبداع يتبع نطقه ويزيد منه من حصول المبدع على عالة كبير من أبداعه.

ومن شأن تطبيق أحكام اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية في الدول العربية أن يوفر مجالات جديدة للعمل في مياين للحامات والمكاتب الاستشارية المتخصصة في حماية هذه الحقوق وكيفية تسجيلها ومتابعة عمليات انتشارها.

• صحافي مصري مقدم في لندن

وسمحت الاتفاقية لشركات الاتحاذ الإراعي واللفيزيوني ومؤسسات الاتاعة واللفيزيون بالحصول على حق ولف اي برامج لها يتم بلها في محطات أخرى من دون ترخيص مسبق.

وتضمنت الاتفاقية نصوصاً معاملة في مجالات حماية حقوق العلامات التجارية وبلد المناشا والتصاميم الصناعية والتصاميم النوارث للمكاملة وغيرها. ولتمتد النصوص المتعلقة بحماية حقوق بلد المناشا من النصوص المستخدمة لمواجهة التحايل الذي تقوم به بعض الدول عن طريق إنتاج سلع ما لم تكن اسم دولة أخرى كبد الأصل أو المناشا على السلة لتفادي لمكام المخاطبة الاقتصادية ملأ، أو التحايل على القيود التكية أو القيود لاجارية الأخرى. ونص الاتفاقية على أنزال برامج ومعلومات بالمول أو لنخبين الذين يلجون إلى مثل هذه الأساليب.

والزمت الاتفاقية الدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية باصدار التشريعات والقوانين التي تدرج مضالفة قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية، وتنظم العالاب للمخالفين. واستصمات الاتفاقية نصوصاً جديدة تقضي بالزام لدعي عليه في قضايا سرلة حقوق الملكية الفكرية بدفع العالاب الفشاء وفكال في حال ادانته قضائياً. وهو ما يعني الزام بلع كل الكالاب الفشاء فمعلها صاحب الدعوى لإقامة دعواه ويعتمد هذا النص مشكلاً جداً على التشريعات الموجودة حالياً في بعض الدول لحماية حقوق الملكية الفكرية والتي كانت تنص على أن يتحمل لدعي تكاليف الداعة الدعوى بالكامل حتى إذا استنت الحكمة المخضة صمة الإعاء.

وفي حال انضمام الدول العربية إلى اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية، وهي اتفاقية مزمنة للدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية، فإن أبرز الأضرار التي ستعرض لها تتمثل في ارتفاع تكاليف الحصول على التكنولوجيا وبراءات الاختراع والابتكار، خصوصاً في مجال البروية والمستحضرات الطبية. ويقرر اللجنة الاقتصادية في مجلس الشعب المصري في شأن بلع رسوم وعوالد للشركات صاحبة براءات الابتكار والأختراع في مجال البروية والعقاقير الطبية أن يرفع أسعار هذه السلع بنسبة ٦ في المئة على الأقل.

ونظراً إلى أن الدول النامية عمومًا ليست لديها ميزات تنبؤية في مجالات التكنولوجيا المتطورة، فإن الدول النامية ستكون في موقع اللوى لفرض شروطها على تصدير التكنولوجيا إلى الدول النامية. ومع ذلك فإن اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية تضمنت نصوصاً تحظر على الشركات المنتجة للتكنولوجيا المتقدمة المبالغة في قيمة العوالد أو الرسوم التي تطليها مقابل



المصدر : **الأمم المتحدة**

١٥ تموز ١٩٦٨

٨ - ١٨٨

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجات وإدارة الاقتصاد الوطني

أصبحت جمعية رجال الأعمال المصريين تقريرها السنوي عن عام ١٩٦٦، وقد أحسنت صنفاً بقياسها بتوزيع التقرير على سفاراتها في الخارج ، فإن التعريف بشباب الجمعية وموقفها تجاه القضايا الهامة ، وباعتبارها بفتح المجال لتوزيع الروابط بين نوازل الأعمال في مصر وتطبيقاتها في الخارج ، وخاصة بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ، ومايزيد على هذا الانضمام من شعاع ومايحف به من محاذير أو يتحجج من فرص.

لقد كان طامع الأعمال الخاص ، ومازال في مجمله قنوعاً بشناطه المحلى وما قد يدور عليه من عائد غير ، ومطمئناً إلى ماأنواره صلاته القديمة والحديثة من تسهيلات تمكنه من التقلب على الاتعابيات

البيروقراطية التي تعترض طريقه ، وعلى الرغم من رعاية كبار مسئولينا لنظام الأعمال وأصحابها بعض عناصمه خلال الفترات الرسمية الخارجية وخاصة للدول المانحة ، إلا أن الملاحظ أن هذا التسلل قد مات بآلحان الموقوفة من فتح الأسواق أمام الصادرات المصرية ، أو تعلق الاستثمارات وربما كان للقطاع الخاص عزله في هذا ، هو بذكره في بيئة سياسية واقتصادية تحسبها أمر فكرة متواركة ، تحسب جانباً من مسئولية قننى الزمان في بعض طاعات الاقتصاد الهامة.

نانجي الغطريفي

سفير مصر في تايلاند

لمعد انتهاء سياسة الانفتاح الاقتصادى في بداية السبعينات مازال معدل نمو الناتج الجنى الاجمالى لـ ٦٨٪ سنوياً بينما بلغ متوسط معدل نمو بعض دول أمريكا اللاتينية والاسيان بعد استبعاد قنصو ٦٨٪ سنوياً ومنها مائلاً على تعداد السكان والأصحاء والموارد الاقتصادية ، كما أن صادراتها لتتجاوز الأربعة مليارات دولار سنوياً بينما بلغت ٨٨ ملياراً في ماليزيا و ١٢ ملياراً في تايلاند و ٤٠ ملياراً في الفلبين ... بل أن بعض هذه الدول تعمل على الحد من تصاعد معدل نموها الاقتصادى حتى لا تتجاوز معدلات التضخم والبطالة الحد المسموح به اجتماعياً وسياسياً ، ومن الجدير بالذكر أن هذه الدول كانت تبنى البنى التحتية مختلفة قبل انطلاقها إلا أنها عندما عالت الأزمة على خوض معركة التنمية وأدانت مواجهة مشاكلها ، تخلصت من قيود البيروقراطيات والقوانين المتواركة ، وكانت القناعة المشتركة بين إيمانها أن تعلق الاستثمارات وتوفر فرص العمل وزيادة متوسط دخل الفرد كفى بالمشاكل الآثار الجانبية وتجميع مشاكل تحرير الاقتصاد وإطلاق القرارات الخلاقة المعبارة الفريدة ونهضة البيئة الواحدة المتأصلة العاملة في السوق المحلية والعالمية ، بل أن بعض هذه الدول كماليزيا قد استحدثت بصرير الاقتصاد لمواجهة النزعات العمالية والبيئية المخترقة التي كانت تهدد استقرارها وانحصر دور الدولة في مرحلة الإطلاق في رسم السياسات الخارجية والمساعدة في فتح الأسواق أمام الصادرات الوطنية وتولير البنية الأساسية اللازمة لرابع مستوى أداء الاقتصاد الوطنى ، ولذا فقد كانت هذه الدول هدفها تماماً عندما باتت سعاة الجاهل بل لقد جاءت هذه الاتفاقية بآلحان مريضة في التجهيل بديم معدلات التنمية وفتح المزيد من الأسواق أمام صادراتها ولم تكن تلك الاتفاقية كناية لثبات آماتها سوى قضاء المطلب في القضاء وليس ربح

أن مصر مقلدة على مرحلة تاريخية بالغة الأهمية ، وإذا علم أن هذا التصدير قد فقد الكثير من مصداقية منذ أن كانت لإرامل التاريخية في حياة وسطنا معارك سياسية عبر وسائل الإعلام أو في أروقة الأمم المتحدة ، أو عندما كانت تعجز القرارات الداخلية تم التراجع عن التأكيد منها أو جعلها لا أن تاريخية هذه المرحلة خرج إلى أنها معركة أن تكون أو لا تكون ، فعالم الغد علم الجاه عالم تنمية القرارات التنافسية واستلالت أدوات للتعامل وفقاً لقواعد السوق وتعلم عالم العلاقات الاقتصادية الإقليمية والعالمية ، فمن أينهما المخططات هذا العالم تسيطر من حساب التاريخ إلى هاتية العزلة الاقتصادية ودخل القوى التنافسية واتساع الفجوة في مستويات التحويل ومايزيد الله من تهديد للسلاسل الاجتماعية والإستقرار السياسى وأن يكون هناك مجال للاعتماد بخصوصية الأوضاع السياسية والاقتصادية لتجنب إحترام القواعد العامة التي ارتضها المجتمع الدولي أساساً للتعامل الاقتصادي.

إن المرحلة القادمة تتطلب أن تولي الحكومة اهتماماً جاداً ومن منطلق التقدير لتسليم للدول التنافسي للقطاع الخاص ، إلى مجابهة بتقرير جمعية رجال الأعمال الشار أبناء وخاصة مايتعلق ببطء عملية الخصخصة وموقوفات تنمية الصادرات وتهمة التبعة الواضحة تجب الاستثمارات كما أن المرحلة للفتنة تتطلب من رجال الأعمال أن يركبوا إلى التفاعلات للحددة والارتكاز إلى الواقع الذى تم اكتسابها في ظروف وصاية الدولة أن تجعله كالتجسس بشد القرارات والقائم للمنافسات الضارية هي تأثيرة التحويل إلى المستقبل وأن تشارك في صنعه.

إن الحوار البناء والحر بين الحكومة والقطاع الخاص قد أصبح ضرورة تعليمية مرحلة التحويل التي نمر بها شريطة أن نترك أن الجوار ابتلى والوصاية ويحضرني في هذا المجال ماكرهه رئيس مجلس الاستثمار في تايلاند حيث أعمل



المصدر : الأمم المتحدة

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والذي يضم الحكومة ورجال الأعمال من أن الحكومة لإفترض وصايتها على رجال الأعمال فهم الأمان على تحديد مصالحهم إلا أن الدولة تملك من الأدوات ما يحفظها على مراعاة التوازنات التي تؤدي إلى رفع معدلات التنمية وإلى التوزيع الجغرافي. العامل للاستثمارات بين مختلف مناطق الدولة. ولعل مجلسا كهذا يكون المحفل المناسب لتلقى اهتمامات الحكومة وهمومها مع تطلعات القطاع الخاص نحو تحرير لكراته وكفالة حقه في اتخاذ القرارات التي تحقق نشاطاته الإزدهار وتلبية تطلعات السياسة وأهواها



في دراسة إقتصادية حول:

مكاسب وخسائر الاقتصاد العربي في ظل «الجات»

جدة - حسام زايد:

الصناعة العربية التي سبقتها قسط ولعب من الآثار الإيجابية المباشرة لانطلاق «الجات» حيث يبلغ معدل التصدير إلى الانتاج المحلي من هذه الصناعة في دول الخليج ٨٠٪ بينما لا يزيد في دول أوروبا المنتجة للبتروكيماويات على ٢٥٪.

والخسائر الأساسية يظل في مسألة تقدير حجم الدعم المرحلي الذي يمكن أن يكون في هذه الصناعات حيث يتوجب تخفيض وتقليص هذا الدعم والغلة نهائيا مما يجعل المنتجات مستحاجة مدعاة كدولة في التكيف الاقتصادي والانتعاش حتى لا تواجه بانتهاء الدعم بقسود الأسعار بالمنافسة.

والخسائر الدوارة إلى أن زيادة التبادل التجاري البيني العربي في المجال الصناعي سيؤثر سلبا خصبا لتنمية الصادرات في إطار القدرات المستعملة للتجارة العالمية نظرا لانخفاض تكاليف النقل والتأمين في ظل تصدير تيار الخدمات والتجارة بين الأسواق النفطية المستهلكة من ناحية أخرى مما يجعلها تستفيد من مزايا تصدير تجارة الخدمات بغالبية أكبر من تلك التي تستفيد من التبادل في الأسواق الأخرى الأكثر بعدا.

الدول الأعضاء وتظهر في ذلك منح إعانات تصدير أو تمييز سعري بين المنتج المحلي والأجنبي.

وأضافت الدراسة أنه بتقييم المواقف العربي الراهن من كافة منوره تجده يظهر عن تناقض واضح في المصالح الدولية وأيضا في المصالح الجماعية المشتركة. وذلك بسبب مجموعة كبيرة من «الكاسر» التي تدور حولها مجموعة أكبر من «الضمان» وهي:

● إلغاء دعم المنتجات الزراعية والواردات الصناعية للسلع الزراعية فتجد أن قائمة الدول المستوردة للعواد الغذائية هي معظم الدول العربية باستثناء أربع وبلغ صافي استيرائنا من السلع الزراعية خلال النصف الأول من التسعينات ١٥ مليار دولار، وهذه ستعمل أعباء إضافية تمثل مقدار الدعم الذي كانت تحصل عليه في أسعار وارداتها من الدول المصدرة وسيدعس بالفرضية برفع أسعار المواد الغذائية مما يؤثر على العوامل الداخلية.

● موقف الصادرات الصناعية واللواء الدعم، حيث تعاني الصادرات البتروكيماوية في أهم وأبرز للقطاعات

لكتبت دراسة للفرع التجاري السعودية أن التدفقات الأثرية تشير إلى أن خسائر البلدان العربية من جراء رفع الدعم العربي للسلع الغذائية تراوح حوالي ٨٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠ وأضافت الدراسة أن التدفقات من الأضرار للتربية على رفع الدعم عن الصادرات الزراعية يمثل في مساعدات غذائية أو قروض ميسرة الأجل وهذه للتدريسات قد تكون مبدئية بدرجة كبيرة نظرا لأنها تخضع لاعتبارات إجرائية مختلفة فضلا عن الاعتبارات السياسية التي تكثف عادة تقديم هذه المساعدات.

شارت الدراسة إلى أن واقع الأمر في الاتفاقية المالية أنها تؤكد أن أساس الانحسار هو الكفاءة الاقتصادية وليس الدعم أو المعانة. ومع ذلك تميز الاتفاقية استخدام الدعم المشروط وفي حالات استثنائية معينة مع وجوب فرض الرسوم الضريبية، وتتمتع إجراءات الدعم لأغراض الحماية اللازمة للصناعات الوطنية حول حق الدولة في اشتراك إجراءات حماية معينة ليس من بينها دعم أو منح إعانات تصديرية، حيث تؤكد الوثيقة النهائية لحولة لوجيستيكية خسيرة تجنب الأضرار بمصالح



اتفاقية غات : رسالة خطر الى العالم العربي (١ من ٧)

غات تيار عالمي لن تستطيع الدول العربية مقاومتها وكثرة وارداتها الغذائية تفرض تأثرها سلباً بالاتفاقية

عمر عبد الله كامل*

التي حصلت عليها الدول العربية في حوض البحر المتوسط مع دول الاتحاد الأوروبية مسهمة بانزوال في إطار الترتيبات التجارية للعالمية الجديدة بسبب زيادة حصة المنافسة التي سيشكلها من المنتجات في الأسواق الشرقية (خصوصاً دول جنوب شرق آسيا) ومن ناحية أخرى فإن احتمالات الوصول إلى اتفاقات سلام بين الدول العربية وإسرائيل من شأنها أن تزيد أي عقبات تحول دون قبولها عضواً في غات، تأميمه من أن انضمام الدول العربية للاتفاقية، غات، يمثل انعكاساً لتأثير عالم لن تستطيع الدول العربية عزل نفسها عنه.

وتنذر لأن الدول العربية من أكثر الدول استيراداً للغذاء فإن غالبية هذه الدول سوف تتأثر سلباً من هذه الاتفاقية، إما الدول الخليجية بالرغم من استثناء البترول من هذه الاتفاقية فإن توافر أو نقص سياسة الأغراض والدعم للتصدير التي تتبعها كثير من الدول سوف يتعكس على المنتجات الخليجية المستوردة، ولن تقصر المشاكل التي تواجهها على صعيد العلاقات الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجي والعضوية الأوروبية إذا استطعت المفاوضات التجارية بين الطرفين موضوع حماية البترول والغاز وفرض القيود عليها، من هذا يتضح أن الاتفاقية التي يتفاوض عليها المجتمع في تدعيم الآثار الإيجابية والسلبية للاتفاقية، غات، بالنسبة للدول العربية واستشراف الأساليب والأساليب الفعالة يمكن هذه الدول من التعامل مع هذه الآثار من منطلقات تفرغها طبيعة الظروف

وصندوق النقد الدولي، إلى جانب الحاسة نظام تحديد جديد للتسوية للأنظمة الدولية في مجال التجارة الدولي من خلال إنشاء لجان تحكم نفس هذه الأنظمة خلال شهر ليلة

بعد أن كانت هذه للأنظمة تستلحق عدة سنوات. كما تعني هذه الاتفاقية اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع العراق السوق بمنتجات أقل أسعارها من السعر الحقيقي في بلد المنشأ وذلك حماية للمنتجات الوطنية إلى جانب ذلك لهذه الاتفاقية استخدمت لأول مرة بعض البنود الجديدة مثل حقوق المؤلف وبراءات الاختراع ومعاملة التزوير وهي البنود التي صرحت بحقوق الملكية الفكرية والأدبية، كما أصبحت الاتفاقية غات، أول اتفاقية للتجارة الدولية يتم توقيعها خلال الخمسة عشر عاماً الماضية لكي تطبق حجم معاملات تجارية بلغت قيمتها ٢٣.١٢٨.٣ بليون دولار في عام ١٩٩٢.

وتعمدت الآراء حول الآثار الإيجابية والسلبية للاتفاقية غات، إذ يرى البعض أن المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقية هو الدول الصناعية بينما يرى البعض الآخر أن المستفيد الأول هو الدول النامية وخاصة حبيطة الصين في آسيا، وهناك فريق ثالث يرى أن الدولة النامية وخاصة السعودية للنفذ هم الأكثر تضرراً من وراء هذه الاتفاقية.

أما بالنسبة للدول العربية فمن المتوقع أن تجد نفسها مدفوعة لبعاً الخاضع لقرارات بالانضمام إلى دساتير سواء لمصلحة من مكاسب تجارية أو لانقاذ الأساليب التي كانت تحول دون عضويتها في غات (مثل زوال المنافسة الاقتصادية لإسرائيل) فمن ناحية نجد أن لكاسب التجارية

■ بعد حوالي ثماني سنوات من المفاوضات التالية التي عرفت بجولة أورغواي وقع مندوبو ١٢٤ دولة من دول العالم (منها ٩ دول عربية) في مرفأ بلنعة الشريفة، الجسولة الأخيرة من المفاوضات في نيسان (أبريل) ١٩٩٤ وذلك بعد أن توصلت زعماء الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان إلى تسوية الخلافات القائمة بينهم بشأن الاتفاقية العامة للتجارة الجمركية والتجارة المعروفة باسم غات، (غات) وخاصة فيما يعرف بسياسة الأعراف وخفض الحواجز التجارية بالنسبة للانتماء، ليشهد العالم بعد ذلك عهداً جديداً من الأسواق الحرة والقواعد متخذة الإطراف والخطوط العريضة الأولى لتسوية للأنظمة الدولية ولينظر إلى الانضمام العالي والتبادل التجاري بين الدول غات، تشمل واقع من مجرد عدة اتفاقيات ثنائية ذات مدى محدود، ولم يشأ عدد الدول الأعضاء في الاتفاقية وقت تأسيسها في عام ١٩٤٧ ٢٣ دولة.

وجاءت صعوبة الاتفاقية من واقع كونها تمديد صياغة وتشكيل إطار للتجارة الدولية خلال العقود الماضية وتوقيع هذه الاتفاقية له أكثر من ١٢٤ دولة وهو يعني ميلاد منظمة التجارة العالمية الجديدة من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥ عندما تحولت هذه الاتفاقية من مجرد اتفاقية مؤقتة للتجارة الدولية إلى هيئة دولية حرة وتتمتع هذه المنظمة العامة للثلاثة من مميزات العلاقات الاقتصادية التي تشمل البنك الدولي



المصدر :

الهيئة الخليجية

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١١ ١٩٩٥

الجريدة التي طرأت مؤخرًا على الساحة الاقتصادية الدولية.

الهدف من اتفاقية «غات»

يمكن الهدف الأساسي من اتفاقية «غات» أن تمكن الدولة العضو من التمسك إلى الأسواق، ليعالي الدول أعضاء الاتفاقية بما يحقق التوازن بين الصياغة المتنافسة من الإنتاج المحلي وبين تدفق واستقرار التجارة الدولية، وتحقيق هذا الهدف فإن هناك نوعين من التزامات التي تقع على عاتق الدول الأعضاء، النوع الأول يشمل التزامات عامة تطبق على جميع الدول الأعضاء (عمداً بعض الاستثناءات الممنوحة لبعض الدول (خاصة) ومن أمثلة هذه الالتزامات عدم اللجوء إلى قيود كمية إلا في ظروف ما أقرته الاتفاقية، فغاته معاملة الدولة الأولى بالرعاية وفي مسدا الثقافية، مبدأ العمل الوطني، إلخ. النوع الثاني يشمل الالتزامات محددة، ويعتمد ذلك قيام كل دولة بوضع حدود مقبولة من باقي الأطراف فيما يتعلق بفتحها الجمرية بحيث لا يتم تغيير هذه الحدود إلا بعد الرجوع إلى الأطراف الأخرى.

أهم النقاط التي تضمنتها فغاته ضمن الاتفاقية، التي جرت في ٥٥٠ صفحة بخلاف الملاحق عدة بنود من أهمها:

١- حصول الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفية الجمرية (غات) إلى منظمة عالمية للتجارة الدولية (World Trade Organization - WTO)، تتولى تحرير التجارة العامة (liberalization) عليها بما يسمح بالنسياب والتفتاح بين الدول بحرية وفاعلية كبيرة، والعمل على إيجاد تصوية لأية منازعات نشأة في مجال التجارة من خلال إنشاء جهاز تعميم لغرض هذه المبررات تستغرق عدة سنوات فيما مضى كما سيكون للمنظمة الجديدة الصلاحيات والسلطة النهائية لتعميد ما إذا كانت أي جهة حكومية لجأت إلى وضع عقوبات جبرية ماثلة على الشركات الأجنبية التي انتهت قوانين التجارة المحلية المختلفة بمجموعة السلع والخدمات التي تغطيها قواعد «غات».

٢- انضمام بنود جسيمية في الاتفاقية لم تكن موجودة من قبل مثل حقوق المؤلف وبراءة الاختراع ومتكافئة التوزيع، وهي التي تعرف بحماية الحقوق الفكرية والأدبية، والتي لم الحصول إلى اتفاق بارز بشأنها، لأول مرة ستكون هناك مبادئ مقبولة لبراءات الاختراع وحقوق الطبع، والعلامات التجارية وغيرها من الحقوق الأدبية الأخرى إذ

تم تحجيد وسائل حمايتها على المستوى المحلي والهدف من ذلك هو الإسهام في تنسيق الابتكار التكنولوجي ونقل ونشر التكنولوجيا ليحقق فوائد مشتركة للمنتجين والمستخدمين لها بالشكل الذي يحقق التوازن بين الحقوق والالتزامات وأعدت الاتفاقية «غات» على الالتزام بأحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بمسؤولية الملكية الفكرية

بانواعها المتحدة. ولا شك أن ذلك سينعكس في تشجيع الاستثمارات الأجنبية خاصة في الدول الانامية من خلال نقل التكنولوجيا، وإن كانت بعض الدول النامية التي تعاني من ضعف أنظمة حماية براءات الاختراع لديها تخشى أن يؤدي تطبيق إجراءات الصياغة هذه إلى زيادة أسعار بعض السلع مثل الأدوية

٣- تخفيف القيود المفروضة على الاستثمارات بين الدول المهتديا لتحرير الاستثمارات على المستوى العالمي والخص من لبرجات التمييز بين الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي.

٤- التكال إجراءات لمنع المراقب السوق، اهتمت بالاتفاقية بوضع إجراءات ومعايير محددة واضحة من شأنها منع حدوث المراقب السوق المحلي بمنتجات تقل أسعارها عن السعر المحلي في بلد المنشأ، إذ تغطي الاتفاقية الدول حرية التكال إجراءات لمنع عمليات المراقب ضد المصدرون الذين يشتبه أنهم يقومون بالمراقب السوق بملع متخففة السعر، بشكل غير علني، وخوات لكل دولة أن تطلب التخفيض مع الدول المصدرة للخدمة بهدف تطبيق إجراءات الوفاية التي تنتهجها برفض قيود كمية على صادرات تلك الدول من المنتجات التي أحدثت الأضرار أو التي تهدد بمحوها، وإن كانت الدول النامية خاصة حجة التصنيع في شرق آسيا تخشى من أن يؤدي هذا الوضع إلى استغلال الدول الصناعية للتبرير لسلاح منع المراقب لعدد من غزو المنافسين الذين يتجهون سلماً بكتلة متخففة.

كما دعا الاتفاقية إلى إلغاء الرسوم الجمركية وإزالة العوائق التجارية الكمية والإيرادية خمس سنوات. الأمر الذي من شأنه زيادة حركة التجارة العالمية وتحقيق دخل صافي يتراوح - وفقاً لتقديرات البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - بين ١١٢ - ٢٧٤ بليون دولار سنوياً (بأسعار عام ١٩٩٤) وبما يعادل واحد في المئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي في العام المذكور. وأشارت هذه التقديرات إلى

أن ٩٠ في المئة من هذه المكاسب سيحقق من الإصلاحات في مجال تجارة المنتجات الزراعية، وبالنسبة تخفيض التعريفية الجمرية على المنتجات الزراعية، الجدير بالذكر أن التي مكاسب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سيأتي من تحرير تجارة السلع، أما البالي فيتحقق من تحرير تجارة الخدمات. - خضوع متدريج لقواعد الـ GATS (Multi-Fiber Agreement) في ضوء إلغاء اتفاقية الـ MFAs، عضون عشر سنوات وهي الاتفاقية المنظمة للتجارة والملابس منذ عام ١٩٧٤ التي كانت تهدف إلى تقييد نسب ودرجات محددة، وسوف يتم هذا الإلغاء على ثلاث مراحل الأولى في عام ١٩٩٥ وللأسفل خضوع ١٦ في المئة من

لجالي صناعة النسيج والملابس لاتفاقية الغات، للرحلة الثانية في عام ١٩٩٨، وتصل خضوع ٢٥ في المئة أخرى من إجمالي هذه الصناعة لقواعد الغات. أما الرحلة الثالثة فتبدأ عام ٢٠٠٢ وتختص نسبة أخرى قدرها ١٧ في المئة. ولا شك أن خضوع صناعة النسيج والملابس لقواعد الغات بما تحتويه من تقصير حواجز الاستثمار سوف ينعكس في زيادة صادرات الدول النامية من هذه الصناعة، كما سيخبرنا على ذلك تخفيض أسعارها للمستهلكين في جميع أنحاء العالم، حيث قدرت هذه الصناعة بنحو ١٤٠ بليون دولار في عام ١٩٩٢.

٦- الالتزام بتحرير التجارة في مجال المنتجات الزراعية لدى دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وتحويل جميع حواجز الاستيراد الكمية والإيرادية إلى تعريفات جمرية حيث ستخضع الدول الصناعية لتعريفات الجمرية خلال ست سنوات بمعدل ٣٦ في المئة من مستوياتها التي كانت سالكة خلال الفترة ١٩٨٨/٨١، بتفويض الدعم الموجه للتصدير بنفس الأنسبة من جهة القيمة، بينما يبلغ التخفيض من حيث الحجم ما نسبته ٢١ في المئة وبالنسبة للإنتاج المحلي من المقرر تخفيض الدعم الموجه له بنسبة ٢٠ في المئة.

أما بالنسبة للدول النامية فإن تخفيض التعريفية الجمرية على المنتجات الزراعية وتخفيض الدعم الموجه سواء للإنتاج المحلي أو للتصدير سوف يكون بمقدار عام في حدود ١٢ في المئة للدول النامية من مخزون عشر سنوات. والجدير بالذكر هنا أن الدول الأقل نمواً سوف تغطي من جميع الالتزامات



السياسية. إذ ألزمت الفقرة ٦ من المادة السادسة في الاتفاقية ضرورة توجيه عناية خاصة للدول الأقل نمواً وصغار المصدرين والدول النامية لتصوف والمصدرة للمنتجات الصوفية. وكذلك الدول التي تستورد بغرض إعادة التصدير.

٧- كخضوع الضمانات المالية والمصرفية والمحاسبية والأنشطة الدائنية والمسابحية التي تقتل ٢٠ في المئة من حجم التجارة العالمية لاتفاقية الفات بحيث يؤدي ذلك إلى تشجيع وتنشيط تجارة الخدمات. كما دعت المنظمة إلى مزيد من المفاوضات التي من شأنها تحقيق المزيد من التحرر التجاري.

٨- سيتم لتلبية جوانب الخدمات العامة ومضمرات الحكومة سواء المحلية أو الإقليمية والرائق العامة في اتفاقية منظمة كما سيتم التفاوض في مجال الاتصالات بحلول العام المقبل وسوف يتركب على ذلك زيادة قيمة العقود الحكومية المعروضة في مناقصات دولية مفتوحة من ٢٢ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ألف بليون دولار.

في الصفحة الآتية: مكاتب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

• مكتب اقتصادي سعودي



اتفاقيات : رسالة خطر الى العالم العربي (٢ من ٧)

مكاسب الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي من تطبيق غات ٩٩ الى ١٦٥ بليون دولار

عمر عبدالله كامل *

■ انتهت اتفاقية الجات (غات) بصور مجموعة من الاتفاقيات التي يمكن تقسيمها الى ثلاثة اساق:
١ - ثلاثة الى الاسواق الموحدة لتل بولة توضع فيها نتيجة المفاوضات الثنائية بين الاطراف للاتفاقيات الخاصة بزيادة او تخفيض القيود الجمركية وايضا غير الجمركية.

ب - مجموعة الاتفاقيات المؤسسة وتشمل اتفاقات الدعم، والوقاية، ومكافحة الغرق، وترتبط اتفاقيات الدعم على تعزيز وتقوية نظام فرض رسوم تعويضية على السلع المدعومة مع كلفة الجات الخسائر للصناعة الوطنية من جراء انتاج سياسة دعم الصادرات، ويهدف اتفاق مكافحة الغرق الى توضيح وتفسير الاحكام المرتبطة بطريقة تصيد المنتج الذي يؤدي الى اغراق السوق، ومعايير تحديد الخسائر الذي يسميه المنتج، تستورد للصناعة المحلية واجراءات مكافحة الغرق، وتكيفية تنفيذها، اما الرئيسية للوقاية فيتحقق للدول لتفادي اجراءات حكومية لحماية صناعة محلية فيها عند زيادة الواردات من سلعة معينة مما يسبب ضررا بالغ لهذه الصناعة ويتم ذلك عن طريق فرض حصص على الصلابة للسلعة او فرض رسوم اضافية عليها. والي ان تشترط في الجمعية الدول المستفيدة والآخرى الخسائر من جراء التفاضلية لجات مستأثرون لتفادي اهتمامين الاولى تتعلق بموضوع تخفيض الاسواق والثانية تتعلق بموضوع

الدعم المقدم للسلع الزراعية سواء في مرحلة الانتاج او مرحلة التصدير في كل من الدول الصناعية والنامية. ولتخذ الدول المتقدمة عند تنفيذ التزاماتها في مجال التبادل الى الاسواق في امطارها الظروف والاكتفاء الخاصة بالدول النامية من خلال تحسين فرص وشروط تفاعل السلع التي تهم الدول النامية من الناحية التصديرية الى اسواق الدول المتقدمة بما في ذلك السلع الاستوائية.

كما ان الدول المتقدمة تلزم بتوفير حد ادنى من فرص التبادل الى اسواقها من السلع التي لا تستورد منها كميات كبيرة وتلزم هذه الدول في السنة من متوسط حجم الاستهلاك المحلي للسنة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ في السنة الاولى لتنفيذ الاتفاق (عام ١٩٩٥) وترتفع هذه النسبة الى ٥ في المئة في نهاية فترة الاتفاق (عام ٢٠٠٠).

واذا كان الالتزام يسري ايضا على الدول النامية، فانه عند تطبيقه على الدول المتقدمة يمثل فرصا اضافية امام صادرات الدول النامية الى الدول الاخرى.

كما ان الدول النامية عند تنفيذ التزاماتها بتحويل القيود غير الجمركية الى رسوم جمركية بحق لها تطبيق اجراءات وقاية خاصة على وارداتها من السلع التي كانت محلا لقيود اذا زادت الواردات عن حد معين (٢٥ في المئة زيادة عن حد الاسواق من متوسط واردات ثلاث سنوات متتالية). وتتمثل هذه الاجراءات في فرض رسوم إضافية لا تزيد عن ثلث قيمة الرسوم الجمركية المطبقة.

اما بالنسبة للدول الاقل نموا فانها لا تتحمل ان التزامات واردة في اتفاق الزراعة، والتي لوات نفسه فانها تتمتع بكافة الحقوق والمزايا التي نص عليها الاتفاق والالتزامات التي تتحملها الدول الاخرى سواء المتقدمة او النامية.

وفي ما يتعلق بموضوع الدعم ومدى توافره في اتفاقية الجات، يشار الى ان الدول المتقدمة تلزم بتخفيض قيمة الدعم الكلي الممنوح للمنتجين الزراعيين بنسبة ٢٠ في المئة من متوسط دعمها الذي كان سائدا في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨، وذلك على اسباط متساوية على مدى ٦ سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٥ اي بمعدل ٣.٢ في المئة تقريبا سنويا خلال هذه الفترة. ومع ذلك يسمح للاتفاق باعفاء الشكل الدعم المحلي من التزامات التخفيض وهي:

- دعم الذي لا يتجاوز ٢٥ في المئة من إجمالي قيمة الصلابة.
- دعم الانتاجي التقليدي بشرط ان يكون مصدره برنامجا حكوميا بتحويل هام ولا يتخسر تحويلات من المستهلكتين ولا يكون في شكل دعم اسعار للمنتجين الزراعيين.
- برنامج الخدمات الحكومية مثل:
- الإعانات الخاصة بالاشجار.
- الحاصلات الزراعية.
- مكافحة الآفات والحشرات.
- الرقابة على الحجر الزراعي.
- التدريب والاستشارات وتقديم المعلومات وتبليغ الجهات المستفيدة والمستهلكين.
- خدمات التسويق والترويج.
- معلومات السوق.
- البنية الأساسية (تكنولوجيا).



الدعم العربي (الذي تقدمه الحكومة أو هيكلها في شركة أو صناعة أو منتج سلع زراعية أو اتحاد زراعي) أو مجلس تسويق ويكون الدعم مرتبطاً بالآراء القصصية.

(٢) بيع الحكومة المخزون غير التجاري من السلع الزراعية للتصدير بأسعار أقل من أسعار البيع في السوق المحلية.

(٣) دعم للتصدير الذي يتم تمويله من رسوم أو ضريبة تفرضها الحكومة.

(٤) دعم الخصصيص الذي يمنح لتخفيض تكاليف تسويق صادرات السلع الزراعية وتكاليف الشحن الدولي.

(٥) الرسوم التخفضية على النقل الداخلي لشحنات التصدير.

(٦) دعم السلع الزراعية التي يرتبط إنتاجها في سلع للتصدير.

بالنسبة للدول النامية (ومن بينها الدول العربية الأعضاء)

تلتزم هذه الدول بتخفيض قيمة دعم التصدير بنسبة ٢٤ في المئة من متوسط قيمة الدعم للفترة ٨٦ - ١٩٩٠

أو متوسط الفترة ٩١ - ١٩٩٢ (أيها أكبر) على الساعات متساوية على مدى ١٠ سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ أي بواقع ٢,٤ في المئة سنوياً.

كما تلتزم بتخفيض كمية الصادرات للمجموعة بنسبة ١٢ في المئة من متوسط كميات الصادرات للمجموعة للفترة ٨٦ - ١٩٩٠ أو متوسط الفترة ٩١ - ١٩٩٢ (أيها أكبر) على الساعات متساوية على مدى ١٠ سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٢ أي بواقع ١,٤ في المئة سنوياً.

ويسمح الاتفاق لهذه الدول بمنح دعم التصدير في الشطين الآتيين:

(١) الدعم للمنتج لتخفيض تكاليف تسويق الصادرات الزراعية وتكاليف الشحن الدولي.

(٢) الرسوم التخفضية على النقل الداخلي لشحنات التصدير.

والآن بعد أن تناولنا موضوع الدعم في المجال الزراعي ولأن اتفاقية الغلات، ستعرض بالتجديد للدول المستفيدة والمفصرة من هذه

الدول العربية الأعضاء بتخفيض الدعم الذاتي للمنتج للارتفاع الزراعي بنسبة ١٣,٣ في المئة على الساعات متساوية على مدى عشر سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ أي بواقع ١,٣ في المئة سنوياً تقريباً وإلى جانب ذلك الدعم الداخلي الذي يخصصه الاتفاق للدول المتقدمة يسمح بالاتفاق للدول النامية ومنها العربية باستخراج:

● دعم مستثمارات للتزاد

● دعم مستثمارات للتزاد أو العيني للمنتجين الفقراء أو ذوي الدخل المتوسط ويضمن الاتفاق إعفاء هذه الدول من تخفيض دعم الإنتاج النقدي للمبائل إذا كان لا يتجاوز ١٠ في المئة من القيمة الإجمالية للإنتاج.

وبالتسمية لدعم التصدير لتزاد الدول المتقدمة بتخفيض الدعم النقدي للمبائل للتصدير السلع الزراعية على النحو الآتي:

● تخفيض قيمة الدعم بنسبة ٣٦ في المئة من متوسط قيمة الدعم للفترة ٨٦ - ١٩٩٠ أو متوسط ٩١ - ١٩٩٢ (أيها أكبر) على مدى ٦ سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ بالساعات متساوية أي بمعدل ٣,٥ سنوياً.

● تخفيض كمية الصادرات للمجموعة بنسبة ٢٤ في المئة من متوسط كميات الصادرات للمجموعة للفترة ٨٦ - ١٩٩٠ أو متوسط الفترة ٩١ - ١٩٩٢ (أيها أكبر) على مدى ٦ سنوات اعتباراً من عام ١٩٩٥ بالساعات متساوية أي بمعدل ٣,٥ في المئة سنوياً.

ويعمل دعم الخصصيص الذي يخصصه الاتفاق للشحنات الدولية

(١) الدعم المبشور إما في تلك

الطرق ومسائل النقل - لتوافر - للياه - السبوع - مدفوعات الصرف الصحي.

● استثمارات الحكومية بفرض بيع الخبز من المواد الغذائية في إطار برامج الأمن الغذائي.

● استثمارات الحكومية المحلية لشحنات من السكان بأسعار مدعومة.

● الدعم النقدي للمبائل للمنتجين الزراعيين بشرط ربط هذا الدعم بنوع أو حجم الإنتاج أو الأسعار المحلية أو الدولية أو عوامل الإنتاج أو بالإنتاج ذاته.

● المساهمات المالية الحكومة في برامج تأمين دخول المزارعين (مسائر دخول المزارعين بشرط أن تقل ٧٠ في المئة من خسائر الخلل ولا تكون هذه المساهمات مرتبطة بنوع أو حجم الإنتاج أو الملتية أو الأسعار المحلية أو العالمية).

● مدفوعات لتخفيف التكاليف الطبيعية سواء مدفوعات مباشرة أو عن طريق مساهمة الحكومة مالياً في برامج تأمين المحاصيل.

● مساهمات الإصلاح الهيكلي لقطاع الزراعة التي تتم من خلال:

● برامج لتسليم المنتجات أو تحويلها عن الإنتاج الزراعي.

● برامج نزع الأراضي الزراعية لمدة ٣ سنوات على الأقل.

● مساهمات الاستثمار (مثل تخفيض الأراضي الزراعية).

● المدفوعات التي قدم بموجب برامج البنية.

● المدفوعات التي قدم بموجب برامج المساعدات للمناطق الفقيرة أو التي تعاني من صعوبات ناجمة عن ظروف غير مؤاتة.

وتلتزم الدول النامية ومن بينها



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩٩٥-١٢-١٢

المصدر:

الحياة السودانية

وتنقل بداية ان الكتاب الاقتصادي يخلط حول الكتاب والاضرار التي تسببها بعض الدول من جراء هذه الاتفاقية فمعهم من يقول بان الدول النامية - خاصة المصدرة للمواد الأولية والدول حديثة التنمية في اسيا - هي المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقية بما تضمنته من تحرير للتجارة العالمية وفتح الأسواق أمام المنتجات الزراعية والصناعات والخدمات المصرفية والاصالات وحرية انتقال العمالة ونهم من يقول بان الدول النامية وخاصة المستوردة للمواد الغذائية الدول الأقل تضرراً من هذه الاتفاقية يجنحوا يرى فريق ثالث ان الدول

الصناعية هي المستفيد الأول من هذه الاتفاقية وان كان من بابها ان جميع الدول يمكن ان تستفيد من هذه الاتفاقية بصورة عامة ولكن بدرجات متفاوتة ولذا يجهدوا في مجال تحرير تجارتها.

المستفيدون

يأتي في قمة الدول المستفيدة من هذه الاتفاقية الأعضاء الأوروبيين إذ سيحقق الوفورات لتدراوج، وفقاً لتسويات البنية الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بين ٦١ - ٩٨ بليون دولار سنوياً اعتباراً من عام ٢٠٠٠ منها ٣٠ بليون دولار لتسوية لخسائر الدعم على المنتجات الزراعية كما ستتيح الاتفاقية للدول الأوروبية في ظل تحرير تجارة الخدمات حرية أسواق الدول النامية من خلال بدائل متعددة كالخدمات السياحية والفندقية والسياحة والمجاسبة والتكنولوجيا في مجال المعلومات فضلاً عن المكتبة الغربية.

الصين وهي ثاني المجموعة الأوروبية من جهة درجة الاستفادة من اتفاقية غات وعلى رغم أنها ليست عضواً في الاتفاقية فإنها سوف تحقق مكاسب كبيرة تصل إلى ٣٧ بليون دولار سنوياً نتيجة لتحرير تجارة النسيج والملابس وتجارة الحبوب والمنتجات الزراعية وذلك في ضوء التخلص من الاتفاقية الحالية المعلقة بالايك التي تمنع الدول الصناعية بموجبها حصصاً استيرادية للدول النامية الجدد. بالذات هذا لن حجم صناعة النسيج والملابس يبلغ ٢٤ بليون دولار سنوياً على المستوى العالمي وستخفف التعريفات الجمركية المفروضة عليها خلال أشهر سنوات المقبلة بنسبة ١٨ في المئة ثلاث مراحل ابتداء من هذا العام.

دول اسيا حديثة التنمية التي في الرابطة الثالثة من حيث الاستفادة من اتفاقية الغات نتيجة لزيادة قدرة هذه الدول على التصدير ولتح منافذ جديدة لها خاصة في الدول النامية وكانت هذه الدول استطاعت بالفعل منذ قيام السوق الأوروبية الموحدة تصدير كميات ضخمة من منتجاتها من الملابس الجاهزة إلى الكثير من الدول وخاصة ألمانيا وفرنسا وذلك من خلال ميزة عدم تطبيق الاتفاقية الخاصة بالايك (Multifiber MFA Agreement) وهي الاتفاقية التي تقوم على تحديد حصص استيرادية من دول مثل اليابان.

من جهة أخرى يخشون بعض الدول الاسيوية حديثة التنمية من ان اتفاقية الغات سوف تعطي الدول حرة اتخاذ إجراءات لمنع عمليات الإفراق ضد المصدرون الذين يشبهه في أنهم يقومون بإغراق الأسواق بسلع منخفضة السعر وبشكل غير عادل. إذ يشعرون أنهم يقومون

بإغراق الأسواق بسلع منخفضة السعر وبشكل غير عادل. إذ تشعر هذه الدول ان الولايات المتحدة ودول أوروبا ستلجأ سلاح منع الإفراق كترعية للحد من غزو للمنافسين الجدد مثل اندونيسيا وماليزيا وسنغافورة الذين يتحجون سلماً بقطعة منخفضة خاصة في ظل انخفاض الأسعار.

والواقع أن تخوف هذه الدول قد يكون له ما يبرره خاصة واتفاقية الغات ان تستطيع منع تطبيق قوانين العقوبات التجارية الأمريكية (الفصل ٣٠١ من قانون التجارة) وقانون الرسم مكافحة الإفراق وقانون الرسم المضاد) إذ بحق لوزارة التجارة الأمريكية وفقاً للقانون مكافحة الإفراق صلاحية تحديد ما إذا كان هناك إفراق مشر أو يهدد أي صناعة أمريكية. وتحديد رسم مكافحة هذا الإفراق.

الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الاتفاقية الغات وإلغاء حصص التسويات سيحدث انخساع للمصناعات الأمريكية. وبالتالي فمن المتوقع ان تحقق الولايات المتحدة مكاسب تتراوح ما بين ٢٨ - ٦٧ بليون دولار.

الجدير بالذكر ان نزاعاً كان نشأ قبل توقيع اتفاقية الغات بين الولايات المتحدة ودول أوروبا وخصوصاً فرنسا حول الدعم المقدم للمزارعين الأوروبيين نظراً لما يشترك عليه من عزو المنتجات الأوروبية للسوق الأمريكية بأسماء خدائسة تحمل في طياتها التكاليف المدعومة كما طالبت الولايات المتحدة بخفض الدعم بنسبة ٧٥ في المئة مع خفض صادرات الحبوب الأوروبية بنسبة ٢٤ في المئة والحبوب الزيتية بنسبة ٥٠ في المئة. اليابان التي ستتحقق أرباحاً مكاسب من جراء الاتفاقية الغات تخشى بما يتراوح ما بين ٢٧ - ٤٢ بليون دولار نتيجة لزيادة حجم تجارتها في ضوء تحريرها. وكانت اليابان قبل توقيع الاتفاقية تعارض فتح أسواق أمام تجارة الرز والمنتجات الزراعية الأخرى ثم عادت ووافقت على فتح أسواق الرز بشكل جزئي. إسرائيل وكندا وفنلندا وهي من الدول التي ستتحقق مكاسب أيضاً من الاتفاقية الغات وتلك نتيجة لزيادة صادراتها من السلع الغذائية بخس بليون دولار حيث يصبح في وسع هذه الدول تصدير مزيد من الحبوب نتيجة لانخفاض الدعم الممنوح للمنتج والذرة في دول أوروبا والولايات المتحدة وفتح الأسواق اليابانية والكورية أمام الرز التايلندي.

في السلة الزيتية. إنزائم خفض دعم إنتاج السلع الزراعية بتصديرها سلاح ذو حدين يحتاج معظم الدول العربية.

د. باحث اقتصادي سعودي.



المصدر : **المسارعة اليوم**

١٢ جمادى ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كمبيوتر



تهدد أكثر من 120 شركة بالإفلاس

100 مليون دولار خسائر مصر بسبب قرصنة برامج الكمبيوتر

□ تحقيق -

عبد الناصر محمد

بالقانون رقم 29 لسنة 1994 قد نص على توقيع عقوبة مالية لا تقل عن 1000 جنيه مع جواز الحبس. وفي حالة العودة مرة أخرى لعملية الاعتداء توقيع عقوبة مالية قدرها عشرة آلاف جنيه والسجن لمدة ثلاث سنوات. وفي المرة الثالثة تكون المصادرة لصالح الشركة أو المكتب الذي يستخدم البرامج المنسوخة. ومع ذلك فإن الجهات المنوط بها تنفيذ القانون لا تفهم حتى الآن طبيعة تلك الجريمة. وبذلك نجد أن 90٪ من البرامج الموجودة في السوق مقلدة وغير أصلية. وأشار د. لطفي إلى أن الأمر يتطلب في المرحلة القادمة ضرورة التوعية وتدريب جهات الضبط بمسئولية خطورة تلك السرقات وتهديدها للاقتصاد الوطني. ويحدد هاني دوان من شركة داتك مصر معنى القرصنة في أنها نسخ أو إعادة إنتاج برامج الكمبيوتر بأي طريقة غير تلك المصرح بها طبقاً للقانون. حق المؤلف أي مصرح بها من المنتج في رخصة الاستخدام. ونالوسيط فإن كل نسخة برنامج أصلية مرسومة بنقلها على الأقل نسخة غير مرخصة. ون بعض البلاد تصل إلى 99 نسخة غير مرخصة.

جريمة دولية

ويشير الدكتور حسام لطفي أستاذ القانون بمطريق بني شويب إلى أن مصر تأتي في مركز متأخر نسبياً بين الدول التي تنتشر فيها ظاهرة القرصنة. فالمصنعات اتحاد انشلة الكمبيوتر B.S.A تشير إلى أن الخسائر التي تسببها تلك الجريمة على مستوى العالم تصل إلى 12.8 مليار دولار. ودعا إلى تدخل سياسي على أعلى مستوى من جانب القادة الأوروبيين للتصدي لهذه الظاهرة. وأشار إلى أن خسائر الدول الاسيوية من قرصنة برامج الكمبيوتر بلغت 3.9 مليار دولار بينما خسرت دول أمريكا الشمالية 2.4 مليار دولار وكان نصيب أمريكا اللاتينية من الخسائر 821 مليون دولار.

ويضيف تقرير B.S.A أن مبيعات البرامج الأصلية بلغت 10٪ فقط من نشاط سوق برامج الكمبيوتر في 14 دولة أوروبية. أما في أندونيسيا، وباكستان وتايلاند والإمارات فإن 99٪ من البرامج المستخدمة مقلدة.

حق المؤلف

ويؤكد الدكتور حسام لطفي أن عملية القرصنة تعد من جرائم الاعتداء على حق المؤلف. وأن القانون المصري رقم 354 لسنة 1954 والمعدل بالقانون 24 لسنة 1968 والمعدل

الجريمة الناعمة أحد المرافعات التي تطلق على قرصنة أو سرقة برامج الكمبيوتر. فمرتكبوها عادة ما يكونون من أصحاب الياقات البيضاء الذين يضربون برامج الكمبيوتر وينسخون منها الملفات ثم يقومون ببيعها أو استعمالها في الشركات والمكاتب والمنازل ومحلات ألعاب الأطفال. وترتبط تلك الجريمة عادة بالمجتمعات المتقدمة والتي تعتمد على الكمبيوتر بدرجة مرتفعة في تعاملاتها اليومية. لكنها بدأت تعرف طريقها إلى مصر مؤخراً. حتى باتت تهدد أكثر من 120 شركة منتجة تعمل في مجال برامج الكمبيوتر بالإفلاس والتوقف عن العمل. وتسبب في خسائر للاقتصاد المصري تصل إلى 100 مليون دولار سنوياً. ويقول الدكتور علي الهنواي : المشول عن برنامج التسمية التكنولوجية في مركز المعلومات التابع لجلس الوزراء المصري إن قيمة سوق برامج الكمبيوتر الأصلية في مصر تبلغ 40 مليون دولار. وإن كان برنامج أصلي يوجد بـ تسعة برامج أخرى غير أصلية ومنسوخة وأن مصر قامت العام الماضي بتصدير ما قيمته 4.9 مليون دولار من البرمجيات.



الحماية القانونية

ويطالب الدكتور فؤاد عبد النعم رياض استاذ القانون الدولي بكلية الحقوق جامعة القاهرة بضرورة توفير الحماية القانونية للمنتج الاجنبي من برامج الكمبيوتر وطرحها في الاسواق بسعرها الحقيقي مهما كان مرتفعاً، وأوضح أن هذا

الأمر سوف يشجع المستثمر المصري على التدخل في هذا المجال للمنافسة. وتكون وسيلته في ذلك هي طرح منتج وطني منخفض السعر. وقال إن ترك عمليات النهب لنتاج الفكر الاجنبي يجعل سعره اقل من سعر التكلفة الحقيقية، حيث لا يتحمل المقلد سوى ثمن تكلفة الدعاية التي ينسخ عليها البرنامج مع هامش ربح قليل يكفي حاجة المقلد لعدم تحميله أي اعباء مالية في سبيل الحصول على هذا المنتج. ويضيف أن شذيرع عملية القرصنة يترتب عليه عدم التطوير في البرامج الحالية، حيث إن جزءاً من ثمن كل برنامج يخصص لعمليات التطوير، وهو ما لا يعلبه المقلد الذي لا يفتيه إلا تحصيل الاموال والتهرب من الضرائب. وأوضح أن المستهلك العادي يحرص على اقتناء الارخص بشرط تساوفر للواصفات القياسية له وهذا ما يدفع المقلدين إلى وضع

علامات تجارية لشركات اجنبية على منتجاتهم للمقلدة لجذب هذا المستهلك. ويؤكد الدكتور فؤاد عبد النعم أن حماية الاستثمارات الاجنبية في مصر مستحد من ظاهرة استغلال الشركات الاجنبية للمستثمرين الوطنيين بفرض اسعار باهظة وغير حقيقية مقابل نقل التكنولوجيا المتقدمة. حيث يحتجون بعدم وجود حماية لهم في مصر. ويتفق معه ل الرأي اشرف السنوسي من شركة «بروجكت» ويؤكد أن حماية الشركات الوطنية تبدأ من حماية الشركات العالمية لأن ذلك يصب في مصلحة الشركات المصرية أولاً. ويقترح المهندس اشرف السنوسي أن يتم دعم الشروط المتخصصة، حيث تحتاج مهمة مكافحة القرصنة إلى عدد اكبر من الكوادر ومبالغ تفوق الاعتمادات المالية الحالية. وقال إنه يمكن توفير هذا الدعم من الضرائب المالية التي تحصل من المالكين.



المصدر : الإبراهيم

١٢ جمادى الأولى ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

قراصنة سينمائية

الموزع الخارجي يسرق نيجاتيف الأفلام



عالمات صديقي



فاروق حسيني



جمال أمين

لقد من وثقة اسم هذا العدد السليبي الفاسي من خلال قوميته لكي يتم المستولون ان السينما المصرية يتم اليوم سرقتها علنا بعد يومها السني. والدالة على هذا كانت هذه الواقعة التي حدثت في يوم نهار لحد لتسجين لثلاث فيلم في حدائق اليم مدينة نصر التي يتم نقل الافلام فيها من (٢٥) الى شرائط الفيديو طيسمين ويظهر بان نيجاتيف فيلم من انتاجه موجه في غرة لثقل هذا بالاضافة الى (١٦) فيلما وتساق. من احضر هذه الافلام من معامل مدينة السينما. وكان الرد.. بان الموزع الخارجي لهذه الافلام هو الذي قام بسحبها لثلاث على شرائط الفيديو ليوصلها للمطاعم الفشائية ونهب للنتج صباح اليوم الثاني لعمال السينما للذائد من ان نيجاتيف فيله مازال خارج للعمل لاثبات حالة عدم وجوده بعد ان خرج من للعمل بدون علمه كمنتج مع ان المهرش ان نيجاتيف اي فيلم لا يخرج من معمل مدينة السينما الا مرافقة للنتج كتابيا.. ومن هنا احضر هذا للنتج شرطة القنصة التي قامت بعمل لاثبات حالة عدم وجوده نيجاتيف فيله بالعمل وفي نفس الوقت علم منتج الفيلم ان نيجاتيف فيله بهجت الس (١٦) فيلما قد خرجوا من معامل مدينة السينما بتاريخ ١٩٩٤/٨/١٨ في حين ان يوم الواقعة كان ١٩٩٥/٤/١٦ اي ان نيجاتيف هذه الافلام غير موجه بالعمل ما يقرب من سبعة شهور.. في حين ان العمال الجديدة بمعينة السينما بها مخزن لتخزين الافلام بطريقة حديثة.. وبها أجهزة تكيف وحفظ خاص للنيجاتيف. بحيث لا يتعرض لثقل.. وتم عمل محضر بها حدث في قسم شرطة المعمرانية بتاريخ ١٩٩٥/٤/١٦ وروحه ٨٧ احوال. وبعد ان علمت شركة مصر للاستديوهات بهذه الواقعة بدأت في البحث من المسئول الذي امر بتسليم نيجاتيف الافلام الى الموزع الخارجي دون موافقة اللنتج.. وقام فلاح الششتين القانوني بالشركة بعمل اتصال بالموزع الخارجي الذي يوصي استعداده لادع قيمة حصة اللنتج في القنرات الفشائية وهي ٥٠٪ من قيمة ايريج وعرض عليه (٥٢٥) دولارا على اساس ان هذه حصته في قيمة بيع فيله.. وانه لم يتم بيع الفيلم الا للإمارات واوروبا وأمريكا فقط. وعليه ان يقض هذا البائع ويتنازل منتج الفيلم من المحضر والقضية في شئ يتعلق بهذا الموضوع. ومن هذه الواقعة نقول لتسجي السينما في مصر يجب ان نبحثا ونسأل عن نيجاتيف الفلاس بالامك هل هو موجه بمعامل مدينة السينما.. وهل تم سببه ووجهه دين عليهم. لان هذه العمليات للشبهة تتم في الخفاء دون تروية اي منتج.. في حين ان المسئول عن حفظ النيجاتيف هو الذي يسمح بخروجهم دون علم اصحابها.. والمعروف ان العائد الذي يتم بين اللنتج والموزع ينس على ان النيجاتيف رهن حيازته لدى شركة مصر للاستديوهات والانتاج السينمائي ولا يجوز سحبها بأي حال من الاحوال حفاظا على سلامته وسلامة التراث السينمائي المصري من الافلام من جهة اخرى لتسليم القنرات الفشائية لافلاما مصرية منذ عامين تقريبا.. فكل جميع الافلام التي خرجت من معامل مدينة السينما خلال هذه الدة كانت بطريقة صحيحة وشريعية.. وعلى عائد الى التعامل مرة اخرى.. ام خرجت بنفس طريقة هذه الواقعة الجديدة التي اكتشفت بمحض الصدفة.. نريد ان نعرف!!

محلولة:

رقم المحضر في نيابة بولاق الدكرور ٤٤٠٠ ٤٤٠٠ اذارى المعمرانية لسنة ١٩٩٥
محمد نصر



١١ من الصادرات المصرية مهددة بالانقراض بسبب «الجات»

كتبت نادية أمين:

تطالب أحدث تقرير صادر من الغرفة التجارية بالقاهرة وبضرورة الاهتمام بصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية وحل مشاكلها الداخلية حتى تصمد أمام المنافسة الدولية التي ستتبع من تطبيق اتفاقية «الجات» في هذا القطاع.

أوضح التقرير أن الملابس الجاهزة والمنسوجات تمثل أهمية كبرى في الصادرات المصرية، حيث تمثل ١٦٪ من إجمالي الصادرات من السلع وعلى الرغم مما تتمتع به مصر من مقومات داخلية تمكنها من تطوير وتنمية هذه الصناعة إلا أنها لم تصل بعد للمستوى الذي يجب أن تكون عليه في الأسواق العالمية، خاصة وأن التخفيضات في التعريفات الجمركية وفتح الأسواق سيكون في صالح الدول الأكثر كفاءة في الإنتاج.

وأشار التقرير إلى أن الدول المتقدمة سوف تحقق نتائج إيجابية في المستقبل بسبب تحرير التجارة العالمية، خاصة أن منتجاتها تتمتع بجودة عالية وتستطيع الترقى أمام المنافسة الدولية، لذلك فإن سحب الحماية وفتح الأسواق بين وضع ضوابط وفود على السلع المستوردة سوف يؤثر سلباً على المنتجات الوطنية إذا لم يتم الاستعاضة عن هذه القيود بسياسات داعمة تستهدف تحسين الإنتاج للوصول إلى القدرات التنافسية لمستوى الصناعات المحلية.

وأكد تقرير غرفة القاهرة أنه في ظل تحرير التجارة الدولية لا بد من الاتجاه بالصناعة نحو التصدير ليس بهدف جلب المزيد من النقد الأجنبي فقط ولكن لتحقيق أهداف أخرى عديدة أهمها التفرغ الحثيثي والمصمّم بين بلدان العالم المتقدم.

وأشار التقرير إلى وجود عدد كبير من العقبات الرئيسية لقيام تلك الصناعة في مصر أهمها وجود صناعة غزل ونسيج على درجة عالية من الجودة وتوافر الألياف الطبيعية مثل القطن والتكاثن والحريز الطبيعي وتوافر الأيدي العاملة ذات التكلفة المنخفضة، بالإضافة إلى عدم تقيّد مصر بخصم مع السوق الأوروبية المشتركة حالياً مما يجعلها في موقف تفضيلي من دول أخرى تعد منافسة بمنتجاتها من الملابس الجاهزة وأكد نفس التقرير ارتفاع معدل الصادرات خلال عامي ٩٢ و ٩٣ بنسبة بلغت ٥٤٪ و ١٣٥٪ بالنسبة للصادرات عام ١٩٩١، غير أن معدل الصادرات خلال عام ١٩٩٤ يشير إلى عكس ذلك حيث أن كمية الصادرات خلال الشهور الستة الأولى منه شهدت انخفاضاً عن نفس الفترة من عام ٩٢ بنسبة بلغت ٥٠٪. بالنسبة لتطوير إنتاج القطاع العام من الملابس الجاهزة أوضح التقرير تراجع كمية الإنتاج خلال الفترة من ٨٩/٩٠ وحتى ٩٢/٩٣ بنسبة متدحرجة بلغت على التوالي ١٢٪ و ١٨٪ و ٢٨٪ و ٢٤٪ وذلك بسبب ارتفاع نسبة المخزون نتيجة تراجع الطلب على منتجات القطاع العام من الملابس الجاهزة والنسبة لإنتاج القطاع الخاص من الملابس الجاهزة أوضح التقرير ارتفاع كمية الإنتاج خلال الفترة من ٨٩/٩٠ وحتى ٩٢/٩٣ بنسبة (٢١٪).



التزام خفض دعم انتاج السلع الزراعية وتصديرها سلاح ذو حدين يواجه معظم الدول العربية

اتفاق غات؛ رسالة خطر إلى العالم العربي (٣ من ٧)

عمو عبدالله كامل *

■ على رغم الانسحاب بصفة الرسمية من الاتفاقية بعدة عامه مستطاع كاتسب من اتفاقية (غات) تقديم منح ٧٨ مليون دولار (باعتبار عام ١٩٩٢) فإن هذه الدول (باعتبارها الدول الصناعية الجديدة) المستوردة والمنتجة خصاصة الدول في المستوردة للسلع الغذائية ستكون من أكثر المتضررين من الاتفاقية الموقعة إذ أن تحرير تجارة المنتجات الزراعية وإلغاء الدعم فيها من قبل الدول الصناعية سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية، وهو ما لا يفي إلا في زيادة حدة الفقر والبطالة في دول النامية.

في حين أن الدول النامية قد تكون قد استفادت من الدعم الزراعي الذي تقدمته الدول الصناعية، فإنها ستواجه صعوبات كبيرة في المستقبل إذا لم تتمكن من تطوير قطاعها الزراعي، وهو ما يتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية، والبحث العلمي، والتدريب، وغيرها من المجالات.

لذلك، فإن الدول النامية بحاجة إلى دعم دولي، وخاصة من الدول الصناعية، لمواجهة هذه التحديات.

تتزايد إمكانية أن تكون أفريقيا من كبار المتضررين من دعم الدول الصناعية لقطاعها الزراعي، خاصة في ظل انخفاض أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية. وهذا يرجع إلى أن الدول الصناعية قد استخدمت الدعم الزراعي كسلاح في المفاوضات التجارية، مما أجبر الدول النامية على خفض دعمها لقطاعها الزراعي.

في حين أن الدول النامية قد تكون قد استفادت من الدعم الزراعي الذي تقدمته الدول الصناعية، فإنها ستواجه صعوبات كبيرة في المستقبل إذا لم تتمكن من تطوير قطاعها الزراعي، وهو ما يتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية، والبحث العلمي، والتدريب، وغيرها من المجالات.

لذلك، فإن الدول النامية بحاجة إلى دعم دولي، وخاصة من الدول الصناعية، لمواجهة هذه التحديات.

من أجل تجنب هذه النتائج السلبية، فإن الدول النامية بحاجة إلى دعم دولي، وخاصة من الدول الصناعية، لمواجهة هذه التحديات. وهذا يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الدول النامية والصناعية، وخاصة في المجالات المتعلقة بالبحث العلمي، والتدريب، والتكنولوجيا الزراعية.

في حين أن الدول النامية قد تكون قد استفادت من الدعم الزراعي الذي تقدمته الدول الصناعية، فإنها ستواجه صعوبات كبيرة في المستقبل إذا لم تتمكن من تطوير قطاعها الزراعي، وهو ما يتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية، والبحث العلمي، والتدريب، وغيرها من المجالات.

لذلك، فإن الدول النامية بحاجة إلى دعم دولي، وخاصة من الدول الصناعية، لمواجهة هذه التحديات.

في حين أن الدول النامية قد تكون قد استفادت من الدعم الزراعي الذي تقدمته الدول الصناعية، فإنها ستواجه صعوبات كبيرة في المستقبل إذا لم تتمكن من تطوير قطاعها الزراعي، وهو ما يتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية، والبحث العلمي، والتدريب، وغيرها من المجالات.

لذلك، فإن الدول النامية بحاجة إلى دعم دولي، وخاصة من الدول الصناعية، لمواجهة هذه التحديات.



هذا من ناحية السياسات المتوقعة ان ترتيبها التفاضلية فمات على الاقتصادات العربية أما في ما يتعلق بالإنجابيات فلا يعتقد انها ستكون بالفرق الذي سنطرحه او على الأقل تسهم في اضعفها في تحقيق السياسات المتوقعة ان تلحق من هذه الانجابيات التي تبلغ عشر سنوات من مواصلة توسعها الاقتصادية مع التزامات وفات الامر الذي نشأ في حدوده إلا أنه يكتل الرأسمال خارج نطاق تلك الاقتصادي عربي فبما ان حسب ما نرى ذلك لاحقاً.

وبالعامة إلى الانجابيات التي يمكن ان نتجسها هذه الانجابيات بالنسبة للبلدان العربية يمكن ليجاز أهمها بالتالي:

١- على رغم استثناء النظم من

التفاضلية الخاصة فإن الدول العربية بشكل عام ودول الخليج خاصة سوف تستفيد من الانجابية وسيتوقف مدى استفادتها (خاصة سورية) البروكيمياورات على ما اذا كانت منظمة التجارة الدولية تعتبر ان سياسة التمييز التفاضلي للناقل ومشتقاتها التي بدأت بعض دول الخليج في معالجة مثل احدى سياسات الافراق في التجارة الدولية من عدمه، كما ان سياسة الدعم التي تجسها للسورية بالنسبة للقمح سوف تتركز أيضاً وهي الخطوة التي بدأت تعد لها المملكة العدة بعدما اجتمعت الى اتخاذ القمح بما يكفي حاجة الاستهلاك المحلي فقط.

٢ - في الجانب الآخر مستفيد الدول العربية وفي طليعتها دول الخليج العربي من التفاضل الى وان سياسة منع الافراق بين الدول لصالح للجان للصناعات الطبيعية

المسوق الداخلية لتجارة اللباس والمنسوجات أن تشهد الاسواق العربية المتخلفة لهذه الصناعة وعلى رأسها مصر وسورية والمغرب أيضاً من المنتجات الاسيوية الرخيصة على حسابية المنتج المحلي، ما لم نتجج البلدان العربية في انتاج منسوجات وملايين من نوعية افضل ويسرع الى ويؤخذ في الاعتبار ان هذه السياسات ان تلتصم فقط على هذه الصناعة فقط إنما ستتدها أيضاً إلى العديد من الصناعات الأخرى العربية، خصوصاً إذا علمنا ان الجزء الأكبر من للصناعات العربية يدخل ضمن النشأت الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بارتفاع اسعارها وانخفاض التاجيدتها مقارنة بما قدم في العديد من البلدان الصناعية القديمة أو البلدان الصناعية الجديدة في العالم. ولا يتوقف هذا الامر عند حد السياسات التي ستواجهها الصناعات العربية في اسواقها المحلية بل لتجاوزها (أيضاً إلى) السياسات التي ستواجهها الصناعات من هذه الصناعات إلى الاسواق الخارجية إذ من المرجح ان يؤدي تآثر العديد من هذه الصناعات سلباً بالاضغوط التنافسية المتنامية في الاسواق الخارجية إلى تفاقم مشكلة البطالة نتيجة تقصير فرص العمل العاملين في الصناعات الخاصة بهذه الصناعات، خصوصاً في تلك لبحات التخصص الجارية حالياً في بعض البلدان العربية.

كما سنؤثر هذه الانجابية والسلب التي كانت تستفيد منها البلدان العربية والفرق إنشائها مع حلول التفاضلية الفات حمله والحيث معها تخفيضات الرسوم الجمركية التي كانت تحصل عليها بعض الصناعات العربية.

كله يمكن لفافة مسافة في غاية الاعمية والخفوة في ان واحد، وهي ان اسعار السلع الاساسية في الاسواق الدولية التي تشكل حوالي ٩٠ في المئة من صادرات الدول العربية مستثمر على تقديرات لا بل لا تزيد تلقياً خصوصاً في ظل هيمنة البلدان الصناعية المتقدمة على زمام التجارة العالمية إذ من المرجح ان لا تكون هذه التفاضليات في غير صالح الدول العربية، فما سيتعلق المزيد من لتجارة غير التفاضلية ما بين الدول العربية والسوق الدولية.

الصغيرة من ناحية واستمرار كسب اسواق للتصدير من ناحية أخرى، وإذا ما انتقلنا من هذا العرض الظرفي للآثار المختلفة لتفاضلية الفات على الدول العربية إلى توضيح هذه الآثار بملحة الأرقام، يمكننا القول ان التوقعات تشير بان التفاضلية الفات سوف يكون لها تأثير سلبي في المنطقة العربية خاصة على الدول المستوردة للنفط إذ سيتربط على تطبيعها، في ضوء نصري اسعار السلع الغذائية ارتفاع اسعار هذه السلع بما يتراوح ما بين ١٠ - ٢٥ في المئة سنوياً بحلول عام ٢٠٠٠ مما سيزيد من الفاتورة الغذائية وسيلتزم الحوجة الغذائية ١٠,٣ بليون دولار إلى حوالي ١٥ بليون دولار سنوياً.

وليس هذا فحسب بل إذا كان أحد أهداف تحرير قطاع المنسجات السياسية والصربية والتجديدية، الخ وفقاً للتفاضلية الفات هي جذب الاستثمارات الخارجية ونقل التكنولوجيا، فإن استفادة معظم الدول العربية من هذه الاستثمارات ستكون محدودة خاصة في ضوء توجيه هذه الاستثمارات إلى الدول حديثة التصنيع في آسيا وإلى دول شرق ووسط أوروبا وجنوب شرق. انعدام السيوليات المتأخر، فضلاً عن أن عدداً من الدول العربية تعتمد حالياً على فتح وإقامة مناطق حرة من أجل الاستثمار الاجنبي.

وكان من أهم الدوافع التي تجلب الشركات الأجنبية إلى مثل هذه المناطق الهروب من القيود العمية ونظام الحصص المبرومة على صادرات البلد الأم من سلع معينة مثل الملابس الجاهزة أو السيارات، الامر الذي أدى إلى ازدهار هذه المناطق بسبب إقدام الشركات الأجنبية على استخدام البلد المضيف كإحدى المصانع لتصدير بدلاً من البلد الأم، ولكن نظراً لما تضمنته التفاضلية الفات من التوجه نحو إلغاء نظام الحصص المعمول به حالياً في نظام التجارة الدولية فإن هذا يعني فقدان للشركات الأجنبية لدافع الرئيسي للاستثمار الاجنبي في المناطق الحرة.

وبالإضافة إلى ما سبق سيؤثر تحرير صناعة اللباس والمنسوجات بلا شك في هذه الصناعة في الدول العربية المنتجة لها خاصة ان الأموال المستثمرة في صناعة اللباس العربية عموماً ضعفاً وتصل بالنسبة إلى مصر وحدها إلى نحو خمسة بلايين جنيه أو ما يعادل نحو ١,٥ بليون دولار اميركي.

ومن المنظر في حال تحرير



الحياة اللبنانية

المصدر :

١٢ ١٩٧٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التنسيق والتنظيم الاقتصادي بين البلدان العربية في ظل اتجاه جاد واسع نحو إنشاء كتل اقتصادية عربي مشترك وما يذكر في هذا المجال ان هذه الامر اذا كانت مجرد ضرورة مواجهة الأوضاع الحرجية والاقتصادية للبلدان العربية مع متطلبات اللغات نظراً لما سبغها من تدوير في طبيعة وجوه العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة للحرير الكامل للتجارة العالمية بمنعها الواسع، لا شك ان

هذا الامر يفرض ايضاً حتمية معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصادات العربية التي وصلت الى مرحلة من الضعف والتكدس باتت تهدد بانهيارها ومستقبل الأمة العربية بأسرها، حسب ما سنبيته في الحلقة الآتية.

٥ - بحث اقتصادي سعودي.

أما: تحرير التجارة العالمية يلقي اعباء ثقلها على الدول العربية

الخاصة التي لها مميزات تسمية لتسويق منتجاتها في السوق المحلي من دون ضغط وتنافس من المنتجات الأخرى أي أن للصناعات الوطنية استجابة ضعفاً وتنافساً أقل في السوق المحلية مما كانت عليه قبل تطبيق وتنفيذ مفاوضات الاتفاقية. لكن هذا لا يعني أن الصناعات العربية، وإن بينها صناعات الخفيفة، لن تواجه ضغوطاً تنافسية كبيرة في أسواقها المحلية، بل العكس هو الصحيح لأن تحرير التجارة الدولية في ظل الغلاء إذا كان يعني محاربة المنافسة العراقية فإنه يدفع في المقابل في المنافسة غير العراقية التي من المرجح أن تكون لها تأثيراتها عن طريق الإنتاج بتوعية الضل ويسمر الال.

٣ - من المحتمل ان تجد حاصلات زراعية عربية كانت تخضع من قبل لنظام الحصص والقيود التوعمية في

السوق الأوروبية فرمة الضل في هذه الأسواق، خاصة في مجال الزيتون والتفاح والفاكهة والخضر والنباتات العطرية.

٤ - يمكن ان يستفيد قطاع المقاتلات في الدول العربية من تدفق المساعدات العربية الى داخل أو خارج الدول العربية في حال تحرير قطاع المستزيرات الحكومية بالمشاركة في تنفيذ المشاريع التي يتم تمويلها عبر صانين التنمية العربية كلياً أو جزئياً.

٥ - من المرجح أن يكون اثر اتفاقية الغات على الدول العربية من ناحية حماية حقوق الملكية الفكرية ايجابياً في المدى المتوسط والطويل، إذ ان من شأن تلك تطوير التنظيم الاقتصادي لمجموعات التالسين والمؤلفين والمترجمين، والتنظيمات الحكومية العاملة في مجالات تسجيل حقوق براءات الاختراع والعمالة في

محالات مكافحة الغش التجاري والصناعي والمواصفات القياسية والعلامات التجارية.

غاية الامر، أن اتفاقية «الغات» ستوفر العديد من الآثار السلبية على البلدان العربية، ومن بينها البلدان الخفيفة، على المدى القصير، ومن الممكن أن تكون لها آثار ايجابية في الامد الطويل لكن بشرطين أساسيين:

- الاول هو الارتقاء بتوعية الإنتاج المحلي والصنعي العربي.
- والثاني هو تحقيق المزيد من



اتفاق غات، رسالة خطر الى العالم العربي (٤ من ٧)

تحرير التجارة العالمية يلقي اعباء ثقيلة على الدول العربية في سعيها الى بناء قدراتها الاقتصادية الذاتية

عمر عبدالله كامل *

والاقتصادية والسياسية والاقتصادية

وهذه تحديات اخرى تتمثل في لجوء العالم نحو تحويل الانتاج وتحرير التجارة والقيام بالتصديقات الاقتصادية وتغيير شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية والسرعة المتزايدة التي تتوالى بها التطورات العلمية وتطبيقاتها العملية وتطور منتجات تقنية متطورة جديدة، هذا الصفة التي تتجلى في التقدم العلمي والتكنولوجيا المتسارعة في الاتصالات العلمية والمعلوماتية بالفضاء الخارجي على امتداد القارات والتي أدت الى انخفاض قيمة صادراته الخارجية من حوالي ٢١٧ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى حوالي ٨٧ بليون دولار عام ١٩٩٤.

في ظل هذه الأوضاع التي يمر بها التنمية الاقتصادية العربية هذا فضلاً عما تواجهه من تحديات خطيرة تمثلها الساحة الاقتصادية الدولية مؤخراً، بات يحكم الضرورة القصوى أكثر من أي وقت مضى، أن تلجأ البلدان العربية بمصحة نحو العمل الجاد والمباين من أجل إعادة بناء اقتصاداتها على أساس تقامي على اعتبار أن هذا هو السبيل الوحيد والأمر فعالية لتأمين البلدان العربية من التدهور مع هذه التطورات العالمية الجديدة والتفاعل معها، وبكيفية تسمح لهذه البلدان العربية بمجتمعهم بتعليم أجيالهم التكيف والقدرة منها، ومعاملة التغيرات وتحسين أوضاعها الى الصعي حد ممكن.

ملاحظات التكيف

وبموازاة هذه المسألة الحيوية لا بد من تأكيد مسألة اخرى لا تقل عنها أهمية، وتتمثل بموضوع سبيل التكيف الهيكلي والاستصلاح الاقتصادي، في الوطن العربي، لتتسارع والتكيف مع الظروف الاقتصادية والسياسية بين نجاح

المختصة هذا مع العلم أن العالم العربي يعاني مساحة قدرها ١١ مليون كلم^٢، أي ما يعادل ١٠٠ في المئة من المساحة الإجمالية لكرة الأرضية، ويقدر عدد سكانه بنحو ٢٢٦ مليون نسمة، أي ما يعادل ٥ في المئة من إجمالي سكان العالم، وعدد العمال فيه نحو ٧٧ مليون عام، أي ما يعادل ٩,٧ في المئة من إجمالي القوى العاملة في العالم، وحتى الآن كان متوسط دخل المواطن العربي يبلغ ٢٠٤٦ دولار سنوياً، إلا أنه لا يتعدى إلا ما قيمته ٧٦ دولار سنوياً من ثلوات المصنعة.

وليس هذا فحسب بل على رغم ضخامة الاستثمارات التي نفذت خلال عقود السبعينات والثمانينات في كل الدول العربية التي قدرتها بنحو ١٥٠٠ مليار دولار، إلا أن التنمية العربية لم تنجح في تحقيق الأهداف المطلوبة في المخطوطة، وتكثرت كلفة، والتسمت في كثير من الأحيان بتزويد الموارد أما لعدم الرغبة في الاندماج أو عدم دراسة المشاريع بصورة علمية وموضوعية أو بسبب اختيار مشاريع فضفاضة لا تتوفر بها المقومات الحقيقية، أو اتباع سياسات اقتصادية غير ملائمة أدت في هروب الأموال وتراجع معدلات الانتاج واستمرار ضعف قطاعات الإنتاج، والخلل الهيكلي في بنية الاقتصاديات العربية.

إن التحدي الذي تواجهه التنمية العربية في ظل هذا ألد التحديات من التكتلات الاقتصادية الدولية كثيرة ومستوعبة وتختلف في مساهلة الدول والمصور الاستثمارات الجديدة وزيادة اعباء خدمة الدين الخارجي، وعجزت الميزانيات العامة وزيادة السكن والبنية التحتية، والتضييق المالي، والتخلف الاقتصادي، ومخاطر الاستثمار بمنتجاتها المنظمة البيئية والبيئية.

تفسير خطورة سريعة على والحرير التجارة العالمية بدءا من تحرير التجارة العالمية بوضوح الى مدى ضخامة حجم الأعباء الملقاة على هذه الدول حتى ترى في تلك المرحلة للتعلم من النهج الاقتصادي والاعتماد التفاضل على قدراتها الذاتية التي تمكنها من مواجهة التحدي الكبير الذي تفرضه اتفاقية الغات الدولية وما خلفها من لجان مكثت من قبل العديد من بلدان العالم نحو التجميع في تكتلات اقتصادية إقليمية وفي مقدمها المجموعات الاقتصادية الثلاث الكبرى في العالم، والمتمثلة في كل من أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأميركية واليابان، والتي تقترب حصصها في التجارة العالمية للمواد والمنتجات المصنعة من نحو ٨٠ في المئة.

ويعتبر ميلاد الوحدة الاقتصادية الأوروبية، وإنشاء منطقة للمبادلات الحرة في أمريكا الشمالية (نافتا) والاقتصاد كحيز منطقة أخرى للتجارة الحرة بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا (السيان) بمثابة ثلاثة نماذج حية لما يتوقع أن تكون عليه التكتلات الاقتصادية في مستوى الأحداث التجارية والاقتصادية خلال القرن القادم.

وبما يضاف له أن العالم العربي الذي تجسج بين القطر من الروابط التاريخية القوية ما لا نجد له مثيلاً في أكثر المجموعات الاقتصادية تكتلاً في العالم، لم يعرف طريقه الى التجميع أو التكتل الاقتصادي الى الآن ضمن حركة التطور الاقتصادي للتجارة الدولية، إذ تكتلت مسارات الدول العربية مجتمعة مع بداية التسعينات ما نسبته ١,٢ في المئة من إجمالي قيمة الصادرات العالمية للمواد



زيادة الانتاج الصناعي تقسري
وإخالف الخبرات المرفوعة في الميكانك
الاقتصادية العربية، وتوجد هذه
الوسائل في تنمية التعاون
الاقتصادي العربي الاقليمي، وما
اصطلح على تسميته بالعمل
الاقتصادي العربي المشترك الذي
يمكن للبلاد العربية عن طريق توسيع
قاعدتي الشخص والطب وتعميق
قاعدة الشخص الاقتصادي فيه، هذا
فصل عن الاستعانة من المزايا
النمائية الكاملة في صيغ التعاون
الاقتصادي العربي، والاستعانة من
مزايا الحجم الكبير، والقدرة على
توزيع المخاطر، والتسهيل من نقل
عناصر الانتاج، وتحقيق مستوى
مقدم من تكامل الموارد، والقدرة على
استفادة من مزايا وحجم السوق
العربية الاوسع.

مراجعة التكتلات
وما لا شك فيه ان الخدمات التي
يواجهها عالمنا العربي في ظل النظام
العالمي زالت بدرجة كبيرة اذ ان هذه
التكتلات الاقتصادية على الساحة
الدولية بها لها من قنرات وانكسارات
تجدها اليد الوطنية للتحكم في
اسواق العالم العالمي من ثباتي الغلات

لتزيد حجم الخدمات وحجم المخاطر
والدول الصناعية بصفة عامة
والعربية على وجه الخصوص بنزها
بعض الوقت للتكيف مع الاوضاع
الجديدة فهي بحاجة الى تعديل
هيكلها الاقتصادية واتخاذ
الاجراءات والسياسات التي تمكنها
من مواكبة التغيرات المتغيرة
وبما كان الخيار الوحيد امام
العالم العربي للتعايش مع التغيرات
والثبات والتكتلات الاقتصادية القائمة
من مركز القوة هو وجود تكتلات
اقتصادية عربي مشابه للتكتلات
القائمة اذ أصبح وجود سوق عربية
مشتركة ضرورة لتعظيم الخبرات
الاقتصادية الراحة.

ان الاساس المعبري تمكنت من
معلومات وعوامل التكامل ما لي تمكنته
غيرها من الامم والشعوب ومع ذلك لم
تستطع هذه الاساس ان تلعب دورها
مطلوباً على طريق التكامل ملتبساً
تمكنت منها غيرها من الدول والشعوب التي
لم يتوالى لها هذا القدر من المعلومات
والصوامع، فإذا كانت التغيرات
العربية على طريق التكامل التفت
بقدم مجلس الوحدة الاقتصادية
لأعوان مهمة تحقيق هذه الوحدة وما
تلاه من انشاء عدة أجهزة اقتصادية
عربية فإن حصص التجارة كان
متواضعا للغاية اذ لم يظهر من
تفانيه سوى صيغة التشاريع

ولا كانت جودة الانتاج والارتفاع
بنظام الجودة المتكاملة القائمة
ورافق الانتاجية هي المعيار الوحيد
للتكيف لاداء الاقتصاد العربي في
الحقل العالمي الجديد للتجارة وما
ان الظروف قد أصبحت ان هذه
الخاصية لا يمكن ان تتحقق لكل دولة
عربية على حدة مهما زاد تراخاها
المادي او علمت مواردها الاقتصادية
اكثر مما يمكن ان تتحقق بالتعاون
العربي والاعتماد المتبادل على
القدرات العربية في سائر المجالات
التجارية والاقتصادية والمالية
والبشرية يصعب بحكم المؤكد ان لا
سبيل لتحقيق تنمية حقيقية ذاتية
التوطين بالنمسية التي من البلدان
العربية الا من خلال تجميع ارادتها
وتوحيد طموحاتها حتى لا تذهب
جهونا هباء في وقت بدأت فيه بلاد
لا يربطها اي وشائج في صلات ذات
طبيعة متميزة في تسع علاقات
تجارية واقتصادية جديدة ناجحة
والتي لا حري بنا عامة عربية لها تلك
الصلات المتميزة ان تستخلص
الروس من هذه الخبرات.

يبي ان تخفيف الي ما تقدم نقطة
في غاية الاهمية، وتتلحق بخصيتي
التكامل اذ ارادنا استيرادة التنمية
الصناعية في البلدان العربية ان نرفق
الي تلك المستوى من التقدم المعرفي
الذي تستلزمه طبيعة التعامل مع
التغيرات الاقتصادية على الساحة
الاقتصادية الدولية، ذلك انه ازاء
التباين الواضح بين الخصائص
الطورية وبين متطلبات التنمية
الصناعية الحقيقية في البلدان
العربية، سواء في جانب الطلب او في
جانب العرض يتبين:

- في جانب الطلب على التكتلات
الصناعية هناك فرق كبير بين حجم
السوق الطورية لعظم الدول العربية
للمشاريع الصناعية في العديد من
الدول الصناعية وخاصة الصناعات
الاساسية.
- من جانب العرض يتضح على
الاطار العربية متفجرة ان دول
معلومات نجاح التصنيع، من جهة
مطلوباتها البشرية والطبيعية والمالية
وتكنولوجية.

لكل ذلك وحسب لتتمكن البلدان
العربية من تقليل مسيرها التنموي
الصناعية، خصوصاً ما نل ما تزخر
به الساحة الاقتصادية الدولية من
تكتلات وتجمعات اقليمية، برزت
الحاجة الملحة الى وسيلة لتسعى فيها
السوق العربية وتنوع فيها الموارد،
واستطاع البلدان العربية بواسطتها
اقامة صناعات اساسية اكثر فاعلية
واستخدام تكنولوجيا اكثر كفاءة
وملائمة ومن شأنها للمساهمة في

سياسات التصالح الاقتصادي وبين
تساقط القوة على التعامل مع
المشكلات الدولية معقدة في بؤرة
عصر جديد من الحشارة الدولية
يلجوب عليها التعامل مع ما على قدر
من الحساسية واكثر قدر من القوة
والثقة لان هذا التعامل الشجاري
العالي الجديد مشكلاً في المنظمة
العالمية للتجارة أصبح يشكل مع
مؤسسات برين ووزن، (صندوق
الثقة الدولي والبنك الدولي) محور
الرجح في النظام العالمي الجديد الذي
تتوالى البلدان الصناعية ومن بينها
بلادنا العربية جامدة ان تجد لها
موقفاً لائقاً بدافله حتى لا تضع في
زحام الصراع بين الاطراف الاقتصادية
وتجارية في عالمنا لتخاصم وخاصة
عبر التكتلات الاقتصادية التي بدأت
فعلاً لتتسامم نتائج جولة اوروغواي،
التي بدأت في ايداء نفي فيها نحن
الشرق الاطراف في ادوات حية قادرة
على التعامل مع القوى الاقتصادية
الجديدة، ولكن من جميع الصف
العربي تجارياً والصناعياً.

وعليه فان ما نتقدمه انه ان الاوان
في ظل هذه المشكلات الجديدة لا
نعهد للتكيف والتعامل في حصة ما
تم انجازها وما لم يتم انجازها في
السوق العربية المتشردة، حتى
نتخطى في مسيرة جديدة مستفيدين
من عشرات الاخطاء ومن صيحات
الاستنار في ان واحد.

ان سياسات التصالح الاقتصادي
واعادة الهيكلة اذ احسن تصميمها
والتعامل معها بكل فاعلية والتقدير
انما تعبر عن موجبات تطورها
التاريخية، لا سيما في الدول الاوروبية
في لجانها واستاتت حينه من ثمار
اعادة الهيكلة لاداءات ثورة علمية
وتقنية هائلة، لا نعتقد بان التطبيق
العلمي الصحيح لهذه السياسات
التي برامى الظروف والاعتبارات
السوقية وصالحات الامسان العربي
سوف يعجز عن احراز النتائج
الاقتصادية المطلوب لبلداننا العربية
ويضعها على عتبة القرن الحادي
والعشرين مؤزناً بأسفلة العسر من
المعلومات وقلم التدوير والبرامج
المشجحة للتنمية الاقتصادية
والبيئية.

الاستنار التي تمسكنا من هذا
الاستحقاق لحد مسبوقة تسمية
والتي لا بد من استعانةها لتحصين
الانتاج وزيادة مردود العمل ورفع
مستوى الاداء الاقتصادي للموارد
والاقتصادات العربية من خلال
الارتفاع بمستوى اداء العمل من خلال
التعليم والتدريب والمعلم المستمر
للتخصصات الامان العربي وزيادته
فاعلية الانتاجية.



تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، والقرار رقم ١٧ ضمن السوق العربية المشتركة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. كما أن قيام منطقة حرة للتجارة بحرية لتخفيض حجم التجارة البينية فيما بين الدول العربية والإسلامية مقارنة بتجارتها مع دول العالم لا تيسر التبادلات التي إن قيمة

المشاركة لتحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال منظور انماضي تكاملي لم يحس بالجائزاتها الواضحة العربي بصورة بارزة وقوية تجعله معقداً على مستقبل القيمة العربية وبالقدر الذي يتناسب وطموحاته.

للمشاريع المشتركة على رغم كثرتها العديدة وارتفاع قيمة رؤوس الأموال المستثمرة فيها نسبياً، لم تزد في أهميتها النسبية على ه في اللغة من إجمالي النشاط الاقتصادي العربي، وإن كانت أحد الإشكالات المهمة التي تسمع بتخلف رؤوس الأموال الخاصة والصغيرة من الدول ذات النافذ جسماً إلى الدول ذات العجز وتوفر حصصاً من رأس المال لزيادة بعض المشاريع التي لا تتمكن فيها التي تولد أزمة في تمويل استثماراتها من توفيره لزيادة ملحوظات ذات حجم اقتصادي

متنامية، إلا أن صيغة هذه المشاريع ستبقى محدودة الأثر فيما يتعلق بتسليط التكاليف الاقتصادية بين الدول العربية ما لم يتم تكوينها في إطار خطة موحدة بدلاً من التجهيل لعملية التكامل الاقتصادي العربي، وفق تصور استراتيجي إحصائي مبدئي لتدعيم العمل بين الدول العربية على أساس فداوي يتفق التقارب بين الخلفاء المحلية والقومية وما لم تهيئ المشاريع المشتركة في القطاعات الرئيسية للتكامل دولياً فيأيد في توجيه النشاط الاقتصادي في إطار العالم العربي في مجموع.

وإذا كانت هناك دعوات متواصلة إلى تطوير جدي للعمل الاقتصادي العربي المشترك والحد من العزلة به نحو إقامة مشروع فعال للتكامل الاقتصادي العربي للتكامل، فإن إقامة منطقة تجارة حرة عربية ARAB FREE TRADE AREA تضم جميع الدول العربية تشكل المرحلة الأولى من بناء هذا التكامل. هذه المنطقة الحرة تقوم على أساس التحرير الكامل للتجارة العربية من جميع القيود الجمركية وغير الجمركية واستحداث الركيزة القانونية لإقامة هذه المنطقة على عدد من الاتفاقيات والقرارات الاقتصادية العربية الرئيسية والقائمة بالفعل ولا توجد حاجة لأصناف الاتفاقية جديدة بها، بينما يتطلب الأمر لفظ أن تلاحظ المؤسسات العليا للعمل الاقتصادي العربي المشترك وتقرر صيغة بروتوكول تنفيذي متكامل الأركان والمتناسق.

والواقع أن هناك عدة مبررات، سواء اقتصادية أو قانونية، لإقامة مثل هذه المنطقة الحرة للتجارة أهمها توافر الأسس القانونية والتعاقدية لها للتكامل في المجالات وموانئ الاقتصادية عربية اقتصادية خاصة وأهم هذه الموانئ اتفاقية

الاقتصادية الدولية.

٢ - تمكن قوة الحرية من الاعتماد على قوة السوق في توجيه وحفز النمو الاقتصادي والاستغلال الأمثل لطاقاتها، والوصول تدريجياً إلى تحقيق شبكة تعاملات اقتصادية واستثمارية تكاملية تدعم من فرص التجارة العربية البينية وكذلك تنمية الفرص الاقتصادية للاستثمار في الخارج، وما يرافق ذلك من تعاطف وتعاون الطاقات الاقتصادية العربية وتوقيع مصادر الدخل وزيادة معدلات نموه وانعكاس ذلك في صورة ارتفاع في مستويات الرأسمال الاقتصادي والاجتماعي.

١ - تطلعي دور القطاع الخاص العربي وزيادة الفروع الخاصة أمامه للمساهمة بشكل أكبر في تنمية وتطوير الاقتصاد العربي، مع ما يرافق ذلك من توسيع إلى الاستثمارات العربية البينية ومن زيادة حجم المشروعات المشتركة ذات الطابع التكاملي، ومن تحفيز الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الكبرى الموجهة نحو الاستثمار الأمثل للوارد والطاقات التي تتميز بها الدول العربية بالجزايا التنموية أو التنموية، هذا فضلاً عن تنمية الموارد البشرية من مهارات تقنية وإدارية وقوى عاملة منتجة وفعالة واستثمار على مشكلات المنطقة من طريق إيجاد فرص عمل جديدة.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن التحويل في إقامة السوق العربية المشتركة وصلاً إلى بناء التكامل الاقتصادي العربي من خلال إزالة القيود الجمركية والإدارية والموانئ الأخرى بين الأسواق العربية لا يتعارض مع بنود واتفاقيات الفات التي تجيز بنوعها إقامة اتحاد جمركي أو منطقة حرة بين البلدان المجاورة، تعطي من خلالها امتيازات تجارية للدول الأعضاء في التكامل غيرهما، فالحق من الفوائد اللوحي إن تنجم عن زيادة القوة الاقتصادية للدول الأعضاء في هذا التكامل.

في الخطة الاستراتيجية لتحرير التجارة بين الدول العربية يتطلب التكامل والتقسيم

ب هات اقتصادي مصري.

الصناعات البينية للدول العربية والإسلامية الأعضاء في بنك التنمية الإسلامي بلغت ٢٩ بليون دولار في عام ١٩٩٢، بينما بلغت صادراتها في العام ٢٦٩،٩ بليون دولار أي أن نسبة الصادرات البينية لم تتعد ١١ في المئة من إجمالي الصادرات. كما بلغت التوريات البينية لهذه الدول ٢٨،١ بليون دولار في عام ١٩٩٢ فيما بلغ إجمالي وارداتها من العالم ٢٧٤ بليون دولار، أي أن نسبة التوريات البينية لم تتجاوز ١٠،٢ في المئة التوريات.

وفي ضوء هذه المستويات المتدنية التجارة بين الدول العربية والإسلامية يجب وضع استراتيجيات فعالة لتنشيط حركة التبادل التجاري بينها خاصة في ما يتعلق بالحوافز الجمركية وغير الجمركية وإزالة جميع الحواجز التي تشكل حجب عثرة أمام استيعاب شتى السلع والخدمات فيما بين هذه الدول.

الواقع أن هناك العديد من الجبروتات والإيجابيات الداعمة على تفصيل أداء العمل العربي المشترك وصولاً إلى بناء تكامل اقتصادي عربي على غرار ما يحدث في الكثير من مناطق العالم، يمكن إيجازها بالآتي:

١ - تمكن البلدان العربية على اختلاف أحجامها وقدراتها من مواجهة التحديات المستجدة على الساحة الاقتصادية الدولية الإقليمية من مواقع عربي جماعي متسق حرصاً من خلاله الجمهور والطاقات العربية من مركز ثقل جماعي تجاه الأطراف الخارجية في عالم أصبحت فيه القوة الاقتصادية مسير الحركات الدولية وركائزها الاقتصادية تكبير.

٢ - تحقيق العديد من المزايا التي ما زالت تفتقر إلى الاقتصادات المحلية في البلدان العربية ومن أهمها السوق الواسعة والفرص الاستثمارية الناجمة عن الحجم الكبير للتأثير، وخضوع تكاليف الإنتاج والنقل والارتفاع بمستوى الاستثمارية وتحسينها، والاستغلال الأمثل للطاقات والموارد المتاحة، والتكامل الزائد من الفوائد الاقتصادية للقيمة بتكاليف منخفضة ودعم المركز الفلأفوي لهذه الدول في تعاملاتها



المصدر : **الأمم المتحدة**

١٤٠٠ هـ - ١٩٩٥ م

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزارة الزراعة تستعد لعصر الجبات يوسف والى : طفرة في الإنتاج والتصدير

أعلن د. يوسف والى استبعاد وزارة الزراعة لأية مخاطر أو
سلبيةات تتعرض لها مصر بعد العمل باتفاقيات الجبات وقال د.
والى إن القطاع الزراعى أوفى بجميع متطلبات الجبات قبل بدء
عملها مثل إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج والتعريفات الجمركية
أصبحت تقريبا فى نفس المستوى المطلوب لذلك - والكلام
ليوسف والى - فإن قطاع الزراعة هو أكثر قطاعات الاقتصاد
القومى تأهيدا للاستفادة من هذه الاتفاقية التى جاءت فى صالح
المنتج المصدر وليس المستهلك المستورد.

وأعلن د. يوسف والى إلى أن هناك أملا كبيرا أن يستعيد القطن المصرى
عريقته مرة أخرى حيث كمل للموشورات إلى ارتفاع احتياجات السوق العالمى
وزيادة الطلب على القطن المصرى . وأضاف أن هناك بطاقة كبيرة تحفلت فى
إنتاج المحبوب التى وصلت إلى ١٦ مليون طن سنويا ومستهدف زيادتها إلى
١٨ مليوناً. كما تحتاج إلى التوسع الرأسى وليس الأفقى فى القصب رغم أننا
نحقق أعلى إنتاجية فى العالم ٤٥ طناً فى الفدان وكذلك التوسع الرأسى
والأفقى فى بنجر السكر فى الأهلية وكفر الشيخ والفيوم ومحافظات
الصحراء أما الزيتون فهناك فجوة كبيرة نحاول تملؤها من خلال التوسع
فى الأراضي المستصلحة. هذا وقد وصلت صادرات مصر من الخضروات
العام الماضى ٣٠٠ ألف طن وهو رقم غير مسبوق بينما عادت ٤٠ ألف طن
لعدم الكوافسات وهى كميات قليلة بالمقارنة بالانعام السابقة.

وعن رؤية وزارة الزراعة للمتغيرات العالمية وتأثيرها على النظام الزراعى
يقول د . سعد نصار الذى أكد أن التوقعات تشير إلى أن واردات مصر من
القمح ستصل إلى ١٠٧ ملايين دولار، السكر ١٧ مليون دولار، الزيت ٦٧٠ ألف
دولار واللحوم الحمراء ٣٤ مليون دولار، أى بإجمالى حوالى ١٦٩ مليون دولار
وبالتالى فإن الفترة من ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٠ ستشهد زيادة ٢١٥ عن متوسط
قيمة الواردات خلال الفترة من ١٩٨٨ - ١٩٣٠ . كما قدرت دراسة أخرى
للبحر جوية عبد الحافظ الزيادة فى الواردات الغذائية إلى حوالى ٣٠٠
مليون دولار نتيجة لتفاقم الجبات.



المصدر : **الأسبوع**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **١٤ يونيو ١٩٩٥**

أما الصادرات فالتوقعات بالنسبة للقطن والأرز في ظل بديلين زراعية (أسعار التصدير فقط، أو زيادة كمية الصادرات ٥٠٪ متبوية للقطن ١٠٪ للأرز). وفي ظل البديل الأول من الممكن أن تزداد صادراتنا من القطن بحوالي ٢ مليون دولار والأرز ١.٢ مليون دولار .. أما في ظل البديل الثاني فالتوقع زيادة صادرات الأرز ١١٦ مليون دولار والقطن ١٠٤ ملايين دولار مما يؤكد تحويف الصادرات على زيادة فاتورة الواردات.

وأكد د. سعد نصار أن الوزارة تهدف إلى خفض تكلفة الوحدة حيث تتوالى للمرة النسيجية بعد ذلك على أساس تكاليف الإنتاج مع تقليل الكميات المستخدمة من الأسمدة والمبيدات كما تتوسع في برامج الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجي لاستنباط أصناف قصيرة العمر تحتاج إلى كميات مياه أقل وتحمل الملوحة والجفاف مع التوسع في تجارب استخدام المياه داخل الحقل وتسوق الأرض بالبنزين لتوفير المياه وأيضاً التوسع في برامج مكافحة البيولوجية والاعتماد على تقاوى مقاومة للأفات مع تطوير قاعدة لبيانات ..

وأضاف أن المزارع المصري بدأ يستجيب للتكنولوجيا الحديثة والحوافز السعيرية وهناك مشروع مشترك مع جامعة أروا لمساعدة المزارعين لاتخاذ قراراتهم الإنتاجية السليمة في إطار حرية السوق.

ويشدد د. عثمان الخولي المستشار الاقتصادي بوزارة الزراعة على تجاهل الاتفاقيات الأخرى في جولة أوروغواي مثل الخدمات ومعالجة الأغراق والتأمين وضمان الاستثمار .. وكذلك اتفاقية حماية الملكية الفكرية وهي أكبر اتفاقية ستؤثر على مستقبل الزراعة المصرية حيث أن بحث نقل التكنولوجيا بسهولة خاصة إذا عرفنا أن القرن الثامن هو عصر الهندسة الوراثية والمواصلات فالقوة الجيدة وانعكاس التكنولوجيا إلى إنتاج .. لذلك فهذه ضرورة للوصول إلى اتفاقيات بين دول العالم الثلاث لتسهيل نقل التكنولوجيا.

وقال إن الاتفاقية نضمت على تحويف دول للمنافسة الاستيراد للغذاء لذلك يجب ضرورة أن يتممكت للتقوى المصرية بذلك طغى من أجل ذلك أكدت دراسة جامعة هاسنكي ببلندنا مع البنك الدولي بأن مصر تستورد بحوالي ١٢٢ مليون دولار لمحا .. وأشار إلى ضرورة وضع منتجات الألبان عائدات كميات فاتورة ووردات الغذاء وكذلك حساب إنتاج المصالح الخمسة الجديدة لسكر والتي ستؤدي إلى القضاء الذاتي.

ويطالب د. عثمان الخولي بضرورة توافر تقديرات مبنية على التقدم التكنولوجي في مراكز البحوث الزراعية مثل تصميم الأسمدة العالية الإنتاج وأيضاً إعادة توجيه الموارد والاستفادة من التخصص والميزة النسبية واستخدام عنصر العمل وتطوير التسويق المصري جذريا .. وكذلك ضرورة دراسة التأثير غير المباشر للقطاعات الاقتصادية الأخرى مثل صناعة النزل والضيح التي تساهم ٤ ملايين لنتظار وهو يمثل نصف المحصول مما يؤثر على كميات التصدير.

ويؤكد د. نبيل حشيش رئيس معهد بحوث الاقتصاد الزراعي أن الدول المتقدمة تنتقل من الإغراق إلى الميزة النسبية أما الدول النامية فتستغل بعدى قوة العلاقات بين القطاعات المختلفة وأضاف أن الصادرات المصرية

وصلت إلى ١٠ مليارات جنيه مما يوفر تسهيلات للمستثمرين كما حققنا بعض الإنجازات من أجل التصدير منها إنشاء أسواق بالمعرب والإسكندرية والميدوم وآ كذويهم وهم يعطون الجيدة الأساسية التي تساعد على ربط المزارع والمستهلك والمصدر بالإضافة إلى إنشاء شركات زراعية تصويفية في الأراضي الجديدة.

ويقول د. نبيل حشيش أن مركز بحوث الاقتصاد الزراعي قام بإنشاء نظم معلومات سيتم من خلالها إداعة الأسعار والكميات المرتبطة بنوعية السلع والعرض والطلب بأسواق الجملة. وأشار إلى أن اتفاق الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي يفتحنا فرصا كثيرة سواء المزايا الجمركية أو الإعفاءات أو الخصومات .. وكانت دولة السياسات الزراعية قد انتهت إلى غير توصيات فيما يخص مجال التصديرات الإنتاج الزراعي استنادا لمعهد الجيات وهي

- زيادة الاستثمار في البنية الأساسية خاصة شبكات الطرق في الأراضي الجديدة مع المحافظة عليها كالحضن تكاليف الإنتاج والتسويق والاستفادة من مزايا التخصص والميزة النسبية.
- التخصص في عدد قليل من السلع التصديرية ذات الميزة النسبية وخاصة تلك التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية قوية ضرورية لتحقيق اقتصاديات السعة والكفاءة وكذلك لتحقيق معايير الجودة العالمية.
- استمرار السياسات التي تحقق زيادات ملموسة في الإنتاجية



المصدر : **الإسماعيل**

التاريخ : **١٤ - ٢٤ - ١٩٩٥**

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلوماـت

الزراعية لتقليل التكاليف لوحدة الإنتاج بما يؤدي إلى تحقيق الحصة
التسببية والقدرة التنافسية من خلال التنسيق بين البحوث التطبيقية
للتكنولوجيا المتقدمة، والإرشاد الزراعي، والاكتفاء، وتسويق المنتجات
والتوزيع الزراعي.

■ دفع النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي في مصر من خلال
الاستثمار في دعم استراتيجية التنمية القائمة على الاعتماد على مبدأ
الحصة التسببية بما يخدم تحقيق الأمن الغذائي وتشجيع الصادرات .

■ إلحاح الجمارك المحلي فيها على مستلزمات الإنتاج الزراعي أو
تخليصها لأن هذا يعيق التنمية الزراعية.

■ العمل على تجنب أي آثار سلبية لتضخمات الأسعار على الكفاءة
الإحصائية لهذه الموارد مع ضرورة العمل على تحقيق التخصص الأمثل
لهذه الموارد من خلال ضمان تساوي قيمة الناتج المحلي لهذه الموارد بين
القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي .

■ دراسة أثر برامج موازنة أسعار المحاصيل الزراعية للرسمية على كل
من التصاريح والواردات ومضايقات الامتداد الضيق لوارد المزارع مع توسيع
هذا البرنامج ليشمل كافة المحاصيل الزراعية.

■ إنشاء صناديق للموازنة للمحاصيل الرسمية يساهم فيها المنتجون
لتضمن حداً أدنى اختيارياً لأسعار تلك المحاصيل تلافياً لآثار تقلبات الأسعار
الحالية على التدخل الزراعي لتخفيف هذه المحاصيل مع التأمين على تلك
المحاصيل.

■ تشجيع القطاع الخاص وشباب الخريجين والتعاونيات للقيام بدور
أكثر فاعلية في زياة الإنتاج واستصلاح الأراضي على أن يلتصق دور وزارة
الزراعة على مهام البحوث الزراعية.

■ ترويض مناطق ومشروعات الاستثمار بالبنية الأساسية اللازمة والذي
من شأنه أن ينعكس إيجابياً على جذب الاستثمارات وكذا على تخفيض
تكاليف الإنتاج.



المصدر : الأمم المتحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤١٠٠٥٥٩

مكتبة الكونغرس الأمريكي تقر:

الاستفادة من رؤية مصر حول تأثير «الجات» على الزراعة كتب - عبدالوهاب حامد:

قررت مكتبة الكونغرس الأمريكي اعداد ملف كامل حول قرارات
وتوصيات المؤتمر الدولي الذي نظمته مصر حول الآثار الإيجابية
والسلبية للانقلاب، الجات، على المحاصيل الزراعية، وأن يكون ضمن
الوثائق الاقتصادية الهامة للمكتبة للتعرف عليه من الاقتصاديين
الأمريكيين ومساند القرار في الإدارة الأمريكية. ويطلق خبراء
البهرت الزراعية الأمريكيون دول العالم الثالث بالاستفادة من أفكاره
للمضيوية التي توصل اليها المشاركون في المؤتمر باعتبارها نموذجا
يمكن الاستفادة منه في وضع السياسات الوطنية لتعظيم ايجابيات
لتألقية الجات وتخفيف السلبية. وصرح الدكتور فخري شويشة
عميد المعهد العالي للتعاون الزراعي ورئيس الجمعية العلمية
للتعاونيين المصريين بأن مؤتمر آثار انقلابية للجات على الزراعة
المصرية قد نظمته مركز الدراسات والبحوث والتدريب بالمعهد
بالاشتراك مع قطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة ومركز
التميز الزراعية والزيفية بجامعة ايبا للمكتبة والوثائق المتحدة
الأمريكية. وأضاف أن الوفد الأمريكي للسائل ليلمة ملهاء قد قام باعداد
تقرير حول نتائج المؤتمر وأوصى بترسيته بكتابات الزراعة بالجمعية.



المصدر : الحياة الجديدة

٢٠ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاقيات : رسالة خطر الى العالم العربي (٥ من ٧)

تطوير التجارة بين الدول العربية على أساس متكامل يتطلب التكامل والتنسيق بين القواعد الانتاجية

الدول العربية على بنيتها البشري، وبالتالي تعزيز الاستغلال من الشخصيات والانتاج الواسع النطاق.

ومن هذا المنطلق، فإن التكامل الحقيقي للمدين ليسوهر الفائدة من تحرير المبادلات التجارية العربية المبنية يكون في اثر المتوقع لهذه التجارة على الاستثمارات مما يجعل تحرير التجارة في هذه الحالة وسيلة لتكثيف الاستثمارات وتزويدها في البلدان العربية والتي تؤدي إلى دفع التنمية الاقتصادية إلى الامام.

وقال في، انه على عكس ما كان متباداً من قبله تشير كل الدلائل إلى ان المرحلة الحالية لتضائل فيها عوامل عدة على المستويين العام والخاص لدعم وتطوير التجارة العربية البينية وبما يقدم اهداف التعاون والتنمية في البلدان العربية، خصوصاً في ظل ما تزخر به المساحة الاقتصادية المولدة من التكتلات وتكتلات الاقتصادية وتجارية عالمية، إذ انه بإلقاء نظرة متفحصة على ما تشخص عنه ذلك الزخم الكبير من التلات بين الطائى العملية الانتاجية في المنطقة العربية خلال الاعوام

عمر عبدالله كامل *

■ لا بد من التأكيد في سياق الحديث عن اتفاق الجات (غات) على مسألة في غاية الأهمية، وهي أن تطوير التجارة العربية البينية بالشهر الذي يتسق مع متطلبات مواجهة تحرير التجارة العالمية في ظل الغات يحتاج إلى قدر كبير من التكامل والتنسيق مع القواعد الانتاجية في البلدان العربية لضمان ذلك مع الاجراءات نحو إزالة أو تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية وإزالة القيود بمرحلة إزالة هذه القيود من دون الاستعانة في نفس الوقت بشوسيع القاعدة الانتاجية العربية ذات القدرة الأكبر على انتاج السلع والخدمات القابلة للتصدير في الأسواق العربية، أن يؤدي إلى تحقيق نتائج هامة مع التجارة الجديدة خصوصاً إذا علمنا ان الهياكل الانتاجية القائمة حالياً في البلدان العربية على قدر كبير من الضبابية خاصة في مجال الانتاج الصناعي وهو ما يعني بالتجربة أن المبادلات التجارية بين الدول العربية لن يكون لها شأن كبير ما لم يكن هناك تكامل انتاجي يؤمن لسواً كبيراً من الاقتصاد للبلدان لهذه



الحياة الاقتصادية : المصدر :

٢٠ يونيو ١٩٥٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ضمن العقبات الاقتصادية التي قد تواجهها الدول يمكن العالم العربي من إحداث موقله المأمول على الساحة الاقتصادية الدولية.

واقع الاستثمارات العربية البينية

لا بد من الإشارة بداية إلى أن هذه الاستثمارات تعتبر ضعيفة جداً مقارنة بالاستثمارات العربية الموجودة في الأسواق الدولية خاصة ما تحقق منها بإنتاج السلع القابلة للتسويق عبر الأسواق العربية. إذ ساهمت تجارة الأسواق العربية نتيجة للقيود والإجراءات الجمركية في توجيه الاستثمارات العربية المتفرقة نحو القطاعات غير الملائمة للسلع القابلة للتجارة ما بين الدول العربية مثل قطاعات السياحة والمعارف أو توليد بعضها في مجالات الإنتاج للسوق المحلية والبعض الآخر في شكل ايداعات بنكية أو مساهمات في شركات محلية.

ومثل هذه التوزيعات إذا كانت تسهم في تحقيق التضخم للاقتصاد المحلي للدول العربية التي يتم فيها الاستثمار، إلا أنها لا تشجع زيادة المبادلات التجارية العربية البينية مما جعل خيار الاستثمار العربي لا يقابله ثبات سلبي متدبر. وبالتالي لم تسدّد التجارة العربية البينية بالتشكل المطلوب من هذه الاستثمارات.

وعلى رغم أن الخطوات التي اتخذت لهيئة المناخ اللائق للاستثمار في العديد من الدول العربية سواء في مجال البنية الأساسية أو التكوين السكاني ومن جهته للمصالح الاقتصادية في قطاعات عدة من أبرز مساهماتها إطلاق قوى السوق وتشجيع القطاع العربي الخاص إلا أنها ما زالت مساهمة ضئيلة لا ترقى إلى مستوى العمل لشدته لفاهية من العقبات والمخاطر التي لا تزال تطف

الدولية. وبالتالي فإن عدم إعطاء دفعة قوية للتجارة العربية البينية وإبقائها عند مستواها الحالي سيكون عاملاً محبطاً للاستثمار العربي المقصود.

وسنؤدي انخفاض هذا الاستثمار إلى إلغاء التجارة العربية البينية عند مستواها المنخفض وهو ما يشير إلى العلاقة العكسية التي تربط بين هذين العاملين المهمين من المغيرات التي تشتمل منها الاستثمارات العربية. الاستثمار المادي والمخاطر البينية. وما يعكس ذلك من ضرورات الاتجاه للتغييرين المهمين من المغيرات التي تشتمل منها الاستثمارات العربية. فصارحاً نحو العمل على تطويرها بشكل متوازن مدافع عضوية لتخلفه من وراء ذلك الاستثمار المادي من الموارد الاقتصادية للضعف والأسواق العربية الواسعة في آن واحد. أخذاً في الاعتبار أنه حتى يكون للتجارة العربية البينية تأثيرها الفعال في الاستثمارات العربية المحلية. وبالعكس لا بد من أن يتم تعزيز هذه التجارة بين الدول العربية البينية نظراً لما شاب هذا العمل من عيوب لعل من بينها التشريعي في تنفيذ مراحل تحرير التجارة، طول الفترة التي استغرقتها عملية التدرج في هذا المجال إلى الآن والتي تخشى من ألا تعطي نتائجها المرجوة في ظل تعاطف الاتجاه من قبل العديد من دول العالم نحو التجمع في كتلات تجارية والاقتصادية والقومية. وتصارع وتدبرته.

أما عن الشق الثاني في معالجة التكمال الاقتصادي للعربي المتخلفة في الاستثمارات العربية البينية أو الخشونة فيمكن التأكيد في هذا المجال على الضرورة القصوى لزيادة معدلات تدفق هذه الاستثمارات بين البلدان العربية. خصوصاً أن كل الخطوات الاقتصادية تعتبر إلى ذنب حجم هذه الاستثمارات حتى وقتنا الحاضر. الأمر الذي ما زال يعتبر عبءاً مهماً من

العبءات الاقتصادية، بين، بما لا يدع مجالاً للشك مدى إزدياد الوعي العربي على المستويين الرسمي ورجال الأعمال بأهمية وضرورة تنمية التجارة العربية البينية باعتبارها نقطة البداية للتكامل الاقتصادي العربي والسير نحو خلق كتل اقتصادية عربية يمكنه مواكبة التطورات السائدة على الساحة الاقتصادية الدولية.

ومن الأمور الرئيسية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في سياق العمل على تحسين وتطوير التجارة العربية البينية وتوسيع نطاقها كدعم الاتجاهات العربية المتكاملة. الحاجة إلى توفير التمويل اللازم لهذه التجارة، واستخدام الأساليب الحديثة للتسويق وتوفير المعلومات التجارية، فضلاً عن تحسين وسائل الاتصال والنقل بين الدول العربية. أيضاً في الاعتبار أن تطوير التجارة العربية البينية يحتاج إلى قدر كبير من التنسيق والتكامل التام بين الدول العربية من خلال التوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة خصوصاً تلك التي تتميز بمطاميرها التنافسية والمساهلة إلى الاستغلال الأمثل للموارد التي تتمتع فيها البلدان العربية بمزايا نسبية أو تنافسية وبغضن عن ضرورة التآلفات الرامية إلى تحرير التجارة العربية البينية بشكل عضوي وسياسات وخطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية.

أهمية تنمية

وللتدليل على ذلك نشير إلى أنه على رغم إزدياد الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية في بداية عقد الخمسينات (٦.١) في المئة في مقابل ٦.٦ في المئة من إجمالي التجارة العربية الخارجية، وعلى رغم أن أداء هذه التجارة العربية البينية خلال هذه الفترة كان السهل من أداء التجارة العربية الخارجية إلا أنها زادت الأولى بمعدل ٥.٨ في المئة سنوياً فيما زادت الثانية بمعدل ٣.٩ في المئة سنوياً. إلا أن استمرار هذه التسمية المنخفضة للتجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة الخارجية العربية بالإضافة إلى انخفاض معدل نموها مقارنة مع أداء التجارة على المستوى العالمي (٥.٨) في المئة في مقابل ١٣ في المئة يؤيده إلى أحجام المستثمرين العرب عن الاستثمار في مشاريع تنموية للسوق العربية وانخفاض مؤاء المستثمرين في المقابل نحو تفصيل الاستثمار في المشروعات الصغيرة إلى الأسواق



الحياة الاقتصادية

المصدر :

٢٠٠٠ - ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المرکز الرابع، إذ بلغت الاستثمارات الخاصة القائمة لها نحو ٤.٩ مليون دولار، أي ما نسبته ١.٦ في المئة من إجمالي الاستثمارات العربية في ما بين الدول العربية. ويعطي هذا الوضع مؤشراً على مدى ما يشوب الاستثمارات العربية (الخاصة منها وبخاصة) من عيوب كثيرة سواء من جهة ضعف الأموال المستثمرة وقلتها المساهمة العربية فيها فضلاً عن انخفاضها للطابع الكفائي.

العوامل التي تزداد
الاستثمارات العربية البيئية

وإذا فسرنا الخطر على أنه العقبات التي تحول دون أسباب الاستثمارات العربية داخل الوطن العربي بالمثل المطلوب لندمجها تتركز في النقاط الآتية:

١ - ضعف المناخ الاستثماري في الدول العربية، ويقتضي بالمثل الاستثماري مجمل الأوضاع الاقتصادية والبيئية والتشريعية والإدارية التي تحيط ببيئة الاستثمار، فهي رغم الجهود التي يبذلها العديد من الدول العربية لتحقيق المناخ اللازم لجذب الاستثمارات العربية في الخارج، إلا أن هذه الجهود ما زالت محدودة سواء من جهة استقرار السياسات المالية في الاستثمارات (سياسات نقدية أو ائتمانية أو ضريبية) وأهمها القيود المفروضة على حركة رأس المال وتحويل الأرباح وعدم وجود خريطة للمشاريع الاستثمارية، ومن جهة الحواجز الممنعة لهذه الاستثمارات.

ب - عدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية، فبما زالت أسواق الأوراق المالية العربية تقسم بالضيق (أي هناك عدم قليل من أواخر البيع والشراء ما يربط على هذا محدودية حجم التداول) أو عدم العمق (ويقتضي بذلك عدم الحصول بسهولة ويسر على أواخر شراء وبيع للأوراق المالية بسعر أعلى وأدنى من الأسعار السائدة في السوق).

والواقع أن ضيق عدم عمق أسواق الأوراق المالية يعزى إلى عوامل استثنائية هامة محدودة أدوات الاستثمار المالي وذلك يرجع إلى أسباب عدة أهمها سيادة النمط المالي لتكرار المساهمة وسيطرة عدد محدود من كبار المستثمرين على نسب عالية من أسهم هذه الشركات وعدم طرحها للاكتتاب العام ومحدودية فرص الاستثمار الخفية في الدول العربية المصدرة لرأس المال

١٩٩٢ (أي بانخفاض ملحوظ قدره ٤٧.٨ مليون دولار ونسبة ٤٧.٦ في المئة) ثم توالى التناقص في عام ١٩٩٣ لتصل إلى ٣٠.٨ مليون دولار أي بانخفاض قدره ١٧.٥ في المئة. وبلغت الاستثمارات العربية البيئية وفقاً لجنسيات المستثمرين خلال عام ١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٩٢ تجد أن جمهورية مصر العربية احتلت المرتبة الأولى من جهة حجم الاستثمارات الواردة إليها، إذ بلغت ١٠٤.٥ مليون دولار بنسبة انخفاض قدره ٧١.٢ في المئة عن عام ١٩٩٢، وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية فبلغت قيمة الاستثمارات العربية المخصصة فيها ٥٥.١ مليون دولار أميركي بنسبة زيادة قدرها ٢١.٥ في المئة.

استتار
ولاحظت المئكة العربية السعودية المرتبة الثالثة للاستثمارات عربية مرمضة بلغت ٢٩.٨ مليون دولار أي بنسبة زيادة قدرها ٤٧.٥ في المئة لتوها جمهورية السودان في المرتبة الرابعة بين الدول العربية الخفية للاستثمارات العربية إذ بلغت هذه ٢٨.٧ مليون دولار، وتلتها فقد استتارت أربع دول عربية (مصر، الإمارات، السعودية، السودان) باستثمارات قدرها ٢١.٨ مليون دولار ونسبة ٧٠.٨ في المئة من إجمالي الاستثمارات العربية البيئية خلال عام ١٩٩٢.

وعن التوزيع الإقليمي للاستثمارات العربية البيئية خلال عام ١٩٩٣ نجد أن الاستثمارات القائمة استثماريين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية احتلت المركز الأول فبلغت ١٥٤.٥ مليون دولار، أي بنسبة ٥٠.٢ في المئة من إجمالي الاستثمارات لجهة منها ٤٦.٦ مليون دولار إلى دول المجلس، أي ما نسبته ٣٠.٧ في المئة من إجمالي استثماراتها، وتحتل ١٠٧.٩ مليون دولار، أي ما نسبته ٦٩.٨ في المئة إلى الدول العربية الأخرى.

ولاحظت استثمارات بلاد الشام والعراق المركز الثاني فبلغت جملة استثماراتها نحو ١٢٢.٩ مليون دولار، أي ما نسبته ٣٩.٩ في المئة من إجمالي واحتلت دول المغرب العربي المركز الثالث واستثمارات قدرها ٢٥.٧ مليون دولار، أي بنسبة ٨.٤ في المئة من إجمالي وجاءت مجموعة وادي النيل (السودان ومصر) في

حج علة أمام استيعاب الاستثمارات العربية التي انصهت في ضالة عدد المشاريع العربية المشتركة المنشأة في جميع الدول العربية وضمف الاستثمارات داخل الوطن العربي مقارنة بالاستثمارات العربية في الخارج.

وبينما بلغ إجمالي هذه المشاريع العربية المشتركة في جميع الدول العربية ١٨٥ مشروعاً حتى نهاية عام ١٩٩٢، جملة رؤوس أموالها الإسمية ٢٦ بليون دولار (الحدود منها ٢٢ بليون دولار) وشايل ذلك رؤوس أموال عربية مؤلفة خارج الوطن العربي قدره نحو ٦٧٠ بليون دولار، أي أن لكل دولار عربي في وقت العرب هناك ٥٦ دولاراً عربياً. وفي الخارج، على رغم العديد من المخاطر التي تتعرض لها تلك الأموال في الخارج.

لا بل أن الانخفاض من تلك ان الاستثمارات العربية البيئية القائمة للطابع الخاص العربي، المفترض أن يقوم دور ريادي في هذا المجال سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل، لا تملك إلا جزءاً بسيطاً من الاستثمارات العربية الموقوفة في البلدان العربية.

أما

وليفما أجهت الاستثمارات العربية البيئية الخاصة خلال السنوات ٨٩ - ١٩٩١ نحو الزيادة عندما ارتفعت من ٢٥٨.٤ مليون دولار في عام ١٩٩١ إلى ٤٠٠.٨ مليون دولار في عام ١٩٩٠ ثم تقلصت إلى ٩٢٢.٦ مليون دولار في عام ١٩٩١ (بنسبة زيادة قدرها ١٣٠ في المئة) نجد أن هذه الاستثمارات أجهت إلى الانخفاض بنسبة خلال العامين الماضيين لتراجعت من ٩٢٢.٦ مليون دولار في عام ١٩٩١ إلى ٨٢.٨ مليون دولار في عام



المصدر : الحياة الصحفية

التاريخ : ٢٠ محرم ١٩٩٥

النشوء والخدمات الصحفية والمعلومات

بسبب ضيق وعدم استيعاب السوق المحلية أو ضيق مناهذ الاستثمار المحلي بالمقارنة بالأسواق المحلية الدولية.

أما بالنسبة لمشكلة الطلب على الأوراق المالية في الأسواق العربية فإنها يرجع إلى انخفاض معدلات الانخراط في الكثير من الدول العربية وقلة تمويل حامل السيولة وقصور الوعي لدى جمهور المستثمرين تجاه الاستثمار في الأوراق المالية فضلاً عن قصور الإعلام الاستثماري العربي للتعريف بما هو متاح من فرص جيدة للاستثمار بالإضافة إلى وجود شبه غياب لمعايير المحاسبة والمراجعة كعوامل للثقة والمزاولة وأداة لإعانة الاحترام والثقة المطلوبة بالتكامل في التقارير المحاسبية الخاصة في ظل التوسع في ظهور الشركات الناشئة وكذلك عدم سماح كثير من الدول العربية لغير مواطنيها بأن يمتلكوا أسهماً في الشركات الوطنية سواء في مرحلة الإصدار أو في مرحلة التداول.

ج - عدم وجود سوق نقدية عربية يتم فيها تداول رؤوس الأموال والخصول على التمويل وتمسوية الدين بين مؤسسات التمويل العربية مما يضطرها إلى اللجوء إلى أسواق النقد الدولية لأجراء هذه العمليات.

د - قلة المشاريع المصرفية المشتركة بالظروف السياسية بين الدول العربية.

هـ - عدم وجود نظام مؤسسي متناهي لإعداد المشاريع وتوليف دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والترويج لهذه المشاريع فضلاً عن نقص الخبرات والكفاءات الإدارية والتنظيمية التي تستطيع إدارة المشاريع الكبرى في ظل ظروف دولية متقلبة.

و - الانحسار إلى وجود نظام متكامل للمعلومات والبيانات الاحصائية التي تهم المستثمر العربي سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي وعدم وجود دليل عربي موحد يغطي كل المشاريع المشتركة ويتم تحديثه بصورة مستمرة.

ز - عدم وجود خارطة استثمارية للاستثمارات والفرصة المتاحة للاستثمارات على مستوى المنطقة العربية.

ح - الحاجة الاقتصادية سعودي.

تطور الاستثمارات العربية البينية

خلال الأعوام (١٩٨٩ - ١٩٩٣)

معدل النمو في المئة	الاستثمارات العربية البينية بالألف دولار أمريكي	المجموع
٥٥.٥	٢٥٨٤٥٨	١٩٨٩
١٣٠.٢	٤٠٠٨٤٥	١٩٩٠
٤٧.٦	٩٢٦٦١١	١٩٩١
٣٦.٣	١٨٧٨٢٠	١٩٩٢
	٣٠٨١٣٦	١٩٩٣

المصدر: تقرير مناهذ الاستثمار في الدول العربية الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للأعوام ١٩٨٩ - ١٩٩٣.



اتفاقيات : رسالة خطر الى العالم العربي (٦ من ٧)

ضعف الاستثمارات العربية في دول المنطقة يعكس قصور الوسائل المستخدمة في استغلال الامكانيات المتوافرة

عمر عبدالله كامل *

كسياسة الخصيص، أو البدء في تطوير وتنشيط أسواق الأوراق المالية (البورصات) لديها. وفي ظل هذه الامكانيات الضخمة للوطن العربي فإن التساؤل يكمن حول ضعف الاستثمارات الوافدة اليه، الأمر الذي يحتم علينا البحث عن العلقات التي تحول دون انسياب الاستثمارات العربية الى الوطن العربي.

الاستراتيجية العربية للاستثمار تحقيقاً لأعلى أداء ممكن للاستثمارات العربية المضطربة وبالفعل الذي يسمح بتوجيه رؤوس الأموال العربية نحو الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية العربية ذات القابلية على تنمية وتطوير التجارة العربية الحديثة. لا بد من التأكيد على أهمية التركيز على المشاريع العربية

الغزو العراقي نوبة التوتيت، ثم أرتفع هذا المعدل الى أكثر من ٪٢٩ في عام ١٩٩٢ في إثر محاولات الكثير من الدول العربية تبني برامج اصلاح اقتصادي ساهمت في زيادة كفاءة الانتاج وتشجيع الاستثمار الخاص.

ب - توالى عناصر الانتاج في المنطقة العربية المختلفة في رأس المال لا بلغ عدد المصارف التجارية فيها ٣٣٦ مصرفاً في عام ١٩٩٢ جملة أصولها حوالي ٢١٢ بليون دولار، وجملة رؤوس أموالها وأحيازاتها ٢١٧ بليون دولار، وكذا توالى عنصر العمل إذ قدرت قوة العمل العربية في عام ١٩٩٢ بنحو ٦٦ مليون عامله العربي ١٤ مليون كيلومتر مربع تمثل ٪١٠,٢ من إجمالي مساحة العالم (منها مليوناً كيلومتر مربع مساحة للزراعة) فضلاً عن سوق واسعة قوامها ٣٣٦ مليون نسمة يمثلون خمسة في المئة من سكان العالم.

ج - لاذ كان الاقتصاد العربي غني بإطالقات هائلة فهو غني أيضاً بموارده الطبيعية إذ يوفر ٪٢٥ من الانتاج العالمي للنفط، ويستحوذ على ٪١٠ من الاحتياط العالمي، كما يبلغ إنتاجه من الغاز الطبيعي نحو ٪١١ من الانتاج العالمي، ٪٢٢,٥ من الاحتياط العالمي.

د - بالإضافة الى الامكانيات السابقة هيأت دول عربية عدة البيئة القانونية والاقتصادية لجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية سواء بامداد قوانين مشجعة للاستثمار من شأنها تسهيل إجراءات الاستثمار وتحويل أرباح المستثمرين أو باعني سياسات تفتح عاكساً أفضل للاستثمارات العربية

■ على رغم المظاهر الحفلة على ضعف الاستثمارات العربية المختلفة عبر البلدان العربية إلا أن المنطقة تتميز بالطاق وإمكانيات عدة في غاية الأهمية تؤهلها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات مما يعني أن المشكلة ليست مشكلة طاقات كاملة في الوطن العربي أكثر منها مشكلة الوسيلة أو المنهج المستخدم في استثمارات هذه الطاقة الذي يقوم حتى وقتنا الحاضر على أساس محلي ضيق وليس على أساس المجال العربي الواسع.

ويمكن إجمال هذه الامكانيات والمعلومات الآتية:

١- يقدر الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد الجارية للوطن العربي في عام ١٩٩٢ بنحو ١٨٣,٤ بليون دولار مقارنة بنحو ٤٤٠ بليون دولار في عام ١٩٩١، وكان هذا الناتج بلغ ٣٣٨ بليون دولار في عام ١٩٨٥، أي أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بنحو ١٠٩,٦ بليون دولار خلال الفترة ١٩٩٢/٨٥.

وكان الناتج الإجمالي لربع دول عربية هي السعودية والعمان والجزائر ومصر ٢٨٢,٧ بليون دولار عام ١٩٩٢ تمثل ٪١٤ من إجمالي الناتج المحلي لجميع الدول العربية.

أما بالنسبة لمعدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، فقد لاذ فيما بلغت ٪٢١,٧ في عام ١٩٨٧، كنسبة لجميع الدول العربية، انخفض هذا المعدل الى رقم سابق قدره ٪١٠,٤ في عام ١٩٩١، في إثر



الحياة الاقتصادية : المصدر :

التاريخ : ٢٢ رجب ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المشتركة ذات الطابع الثقافي باعتبارها الأسلوب الأفضل لتقديم صيغة ملائمة لتشافي وتفاعل المورد والمصالح الاقتصادية العربية على أساس التنمية السلمية ومتكافئة. وترى من الأهمية بمكان تلجج هذه المشاريع وحفز انشائها في البلدان العربية، وبما أنه من المتوقع أن يلعب الاستثمار العربي الخاص دوراً أساسياً في هذا المجال لا بد من العمل على توفير كل الضمانات والحوافز والتسهيلات التي تشجع القطاع الخاص العربي على الاستثمار في هذا النوع من الاستثمارات ذات الطابع الثقافي، وبمعة كل الضمانات العربية المعنية في هذا الشأن مثل اتحاد المستثمرين العرب، والهيئة العربية للاستثمار والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وكافة الحكومات العربية، لتحصل مسؤولياتها في هذا الشأن لأن من شأن هذه الأطراف المساعدة في حد كبير في تسهيل وتطوير حركة تدفق للاستثمارات بين البلدان العربية خصوصاً بعد التطورات الإيجابية في مجال الإصلاح الاقتصادي وفي مجال التخصص في العديد من البلدان العربية، وهذا من شأن أن يضيف ذلك تأكيد ضرورة قصوى اعتماد المزيد من السياسات التنموية في هذا المجال لتوفير الخلفيات الحيوية للاستثمار العربي المشترك التي تأخذ بعين الاعتبار مجموعة العوامل المؤثرة في القرارات الاستثمارية للقطاع الخاص، ومن بين هذه العوامل تكلفة عناصر الإنتاج وتوزيعها، والأبعاد المبررية، ومضى تجاوب البيروقراطيات الحكومية مع التطورات الاستثمارية للقطاع الخاص العربي من ناحية المشاريع الملائمة ومن ناحية تكلفة هذه الأثرية فضلاً عن توفير المزيد من العوامل الأخرى المؤثرة للاستثمارات العربية البينية، والمتعلقة في توفير أنظمة متكاملة للصناعات والتحويل وضمان الاستثمار، بما في ذلك تطوير أسواق المال العربية كسجل حويز وشروط لجذب وتداول وتخليق حركة تدفق رؤوس الأموال العربية وتعميقها وتوجيهها نحو الاستثمار في أكثر المجالات الاقتصادية اندماجية، والقائمة فيما بين الجهات العربية المعنية، بما في ذلك توثيقها يمكن خصيصه على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى العربية.

بوجه زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية أو لجهة تنمية القطاع التجاري العربي البيني، خاصة إذا تم وضع الأسس الضرورية لتسيير هذه الصناعات وتكاملها إقليمياً ورأسياً على المستوى العربي، فضلاً عن إزالة معوقات تسيير متجانها بين البلدان العربية. وتأكيداً أهمية وجود قطاعات اقتصادية حيوية تصلح لأن تشكل نماذج أو متطلبات يمكن تجميعه على بقية القطاعات الاقتصادية في المستقبل، خاصة تلك التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة، وهكذا لا يعني إلا تميز اهتماماً للقطاعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة بل على العكس من ذلك إلا ما يؤيد تكييفه في هذا السياق ضرورة إعطاء هذا النوع من قطاعات النشاط الاقتصادي العربية عناية خاصة لا تقل أهمية من تلك المقرض توفيرها بالخدمة للقطاعات الاقتصادية العربية الكبيرة.

الارتفاع بمستوى الأداء الاقتصادي لتساريع التنمية إن نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مواجهة الآثار التي يمكن أن تحدث على تحرير التجارة العالمية في ظل الجات (غات) يتوقف على مدى الاستعداد لتجديد المشاريع وتوفير حزمة متكاملة من العوامل الدافعة على الارتفاع بمستوى الأداء الاقتصادي لهذه المشاريع من خلال بذل المزيد من الجهود الحقيقية والمؤثرة من قبل الفاعلين على هذه

المشاريع وكذلك الجهات المعنية بتنفيذها وتطويرها، حتى يتمكن أن تتجسد هذه الجهود للمساعدة على تحقيق الآتي:

- ١- ضرورة اعتماد الأساليب الإدارية الصحية في إدارة وتسيير المشاريع العربية الصغيرة والمتوسطة.
- ٢- التحول بهذه المشاريع من إطارها الحالي إلى إطارها المؤسسي على طريق الفصل بين الملكية والإدارة.
- ٣- بما أن التقييمير الأتي أصبح من أنماط التنظيم الحديث للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، يصبح من الضروري أن توالي البلدان العربية هذا التطور حتى تتمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العديد من دول العالم القائمة فيها من امتلاك القدرة على ولوج باب المنافسة مع المشاريع المماثلة سواء في الداخل أو في الخارج.
- ٤- إيضاح الأطر التشريعية والتنظيمية التي تساعد على حماية وتشجيع المشاريع الصغيرة

والمتوسطة الحجم، وكذلك توفير التحويلات اللازمة لجلبها أو إجراء الدراسات اللازمة فيها بما يضمن استمرارية ونجاحها.

٥- توفير أساس التمويل اللازمة للتوسع في البنية على هذه المنشآت وتحويلها والتوسع في أنشطتها.

٦- التوسع في إجراء الصناعات الهادفة إلى استكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في مجال إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع الدراسات الحاجات الفعلية للأسواق العربية من هذه المشاريع، وأن تدم بعناية عناية لتأسيساً للفرق في تكلفة إنشاء المشاريع الصغيرة على أن يتم تخصيص تسليح هذه الدراسات على رجال الأعمال والمستثمرين العرب من خلال القنوات والقنوات التي يمكن أن تنفضها الفرق التجارية الصناعية العربية.

شروط نجاح القطاع من التطورات الاقتصادية حتى يتحقق النجاح لجهود القطاع الاقتصادي العربي في مواجهة التطورات المتسارعة على الساحة الاقتصادية الدولية وفي طليعتها (الجات) لا بد من أن يقوم هذا القطاع على أساس من الأداة السياسية الراسدة وأصحة الاقتصادية لتكامل مبدئين في هذا السياق على ضرورة بذل الجهود الجادة والمؤثرة من لدن الفاعلين على الاقتصادات العربية للتسريع من خطوات التكامل الاقتصادي واعتباره الوسيلة المثلى لمواجهة التحديات العالمية التي تعتبر مؤشراً على قيام مرحلة جديدة في نظام العلاقات الدولية أسسها اقتصادات الاقتصادات الكبرى والتقاليد (الجات) وما أسفرت عنه من مبادرة الحكومات العربية والوطنية وكذلك رجال المال والأعمال وتوجههم إلى معالجة وأجباتهم وتحمل مسؤولياتهم لتحقيق أهداف التعاون الاقتصادي لا فيه خير من أرجاء العالم العربي. إن الفائدة التي ينبت عليها مسيرة العمل العربي المشترك لا تزال سليمة وقابلة للتطبيق في حال اتخاذ قرار عربي بتعطيلها، إلا أن هذه المسيرة في فترة انتعاشها إيجابياً إلى أبعد الحدود، سواء على العلاقات بين الدول والشعوب العربية أو من جهة حصصها في أحداث بدأت تكامل انماضي عربي ملأت للظفر، إلا أنها لم تضمن من تحقيق الثقة المطلوبة، وحتى رغم إطار ثابت للتقدم مستمر في مجال التعاون والتكامل وصولاً إلى سوق عربية مشتركة خلال فترة من الزمن وماقلاً، ظلت مبرراتها



وتقلبات سعر الصرف. إذ أن من شأن هذه التغيرات أن تؤثر عسياً في الاستثمارات كما يؤدي إلى تسوية النمط الاستثماري وبلغ المستثمر إلى الأنشطة الطويلة الأجل.

(٩) توفير مزيد من الحماية للمستثمر العربي ضد مخاطر الاستثمارات هناك استلزاماً ليعاين الاستثمارات الأجنبية، أولها ضمانات القانونية وهي تأخذ عدة أشكال منها الإفادات التأكيدية بين الدول المصدرة والمستوردة لرأس المال، ولإتاحتها للمستثمرين الغربية الحماية والضمان ضد مختلف المخاطر السياسية، ولذا كان معظم الدول العربية أصدر قوانين لتشجيع وتنظيم الاستثمارات، فمثلاً لبنان أصدر قانوناً لتشجيع الاستثمارات الأجنبية للمستثمر ضد المخاطر والمصارف، والاستثمار في الحرج، الخ. فإن هذه التشريعات القارية تواجه بمقولة أن سلطات قطر لتفصيل للاستثمار لتعطي حماية الحكم والخلف في أن كما أن هذه التشريعات في العادة لا توفر للمستثمر الوارد ضمانات ضد المخاطر السياسية الناشئة عن تعرض الأصول المالية لاستنزافها أو التقلبات العنيفة من الصوب والفسور والاضطرابات الداخلية ذات الطابع العام، ومن هنا فإن في خدم تزايد وتعتمد المخاطر الاستثمارية التي يتعرض لها المستثمر العربي تكون استمرار المستثمر على المزيد من الحماية لجرأاً مبرراً ومشروعاً، لذا يبرز الاتجاه لضرورة إنشاء مؤسسات لضمان الفوائد والمصارف مع توفير آلية لمواجهة الغارمين (القائمين الصناعي) بحيث يمكن تعويض المستثمر الصناعي عن أي خسارة تتحق.

لا شك أن توفير نوع من الحماية القانونية أو التأمين ضد المخاطر السياسية من شأنه أن يحسن نمط الاستثمار الوارد وتشجيعه للأطراف غير التجارية التي تهبط بالمضروغ الرزقي، ونتيجة لذلك يقل من معدل العائد على الاستثمار الذي يستعمله في حساب مبالغ القيمة الصافية وهو المعيار الذي يحدد الجوى المالية لمشروع، وبالتالي زيادة احتمالات اختلال استثمار قراراً إيجابياً بالمخول في المشروع من دون اللجوء إلى وسائل أخرى غير حماية ورعاية غير قانونية لتفصيل المخاطر.

(١٠) توفير المزيد من فرص الاستثمار واتوات الاستثمارية، فإذا كانت الاستثمارات العربية في الخارج تتركز في الاستثمار في أسواق الأوراق المالية فإن الطريقة المثلى لاستقطاب هذه الأموال يجب أن يتم

٦- الاتجاه باستثمارات الاستثمارية الخاصة بكل دولة عربية نحو الانفتاح الاقتصادي الحر على بعضها البعض، والحرص على التحريم من القيود الإدارية، والاتحاد عن الانغلاق الاقتصادي والتجاري العربي، لا بد من إلهة فوائد للتجارة وحتمية العاملة بالمثل، وضرورة إعطاء الأفضلية للتجارة اللبنانية في شتى المجالات.

٧- الاتفاق على تحرير كل السلع العربية للتجارة عبر الأسواق العربية من دون تمييز أو استخدام من كل اللجوء، على أن يتراعى هذا التوجيه ويشكل مواز مع الاتجاه نحو تخفيف الاستثمارات العربية المتدفقة عبر البلدان واستثمارها في أكثر المجالات الاقتصادية إنتاجية وأكثرها قدرة على صناعة المنتجات ذات الفاعلية للتسويق في الأسواق العربية، وبشكل خاص في يغطي مبروراً إيجابياً في صورة زيادة في معدلات التحويل التجارية العربية البينية.

٨- تهئية المناخ الاستثماري المناسب لقادول العربية لا يستطيع جنب المزيد من الاستثمارات من دون أن يتواءم فيها المناخ الملائم للاستثمار، وهذا المناخ لا يقل عند حدود العوامل الاقتصادية فقط إنما يتجاوزها أيضاً إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة التي تؤثر في ثقة المستثمر وثقته بتوجيه استثماراته إلى بلد دون الآخر، فإذا كان البلد لا يتقدم باستقرار سياسي فإن هذا لا بد أن يؤثر في قرار المستثمر المحتمل ويقعه بعيداً مهما كانت الفرص الاستثمارية المتاحة أو الاستثمارات التي تعرض لآخره، فالمسألة قبل ربيع مبدأ أساسي يحكم القرارات الاستثمارية، كما أن هذا بعض القوانين ذات الصلة باختلالات الريع، ومن أمثلتها قوانين الضمان، فإذا كانت بعض القوانين تطلب صاحب العمل حرية التوظيف والظفر أو تقرر عليه مشاركة العمال معه في الأرباح أو التفرار فإن ذلك يتجاوز الحدود التي يمكن قبولها، كما يتأثر المناخ الاستثماري في أي بلد بالاختلالات والمكرواقتصادية خاصة ما يتعلق منها بالتضخم

مؤثرة في دائرة متبادلة غير مترابطة وغير متكاملة، ولذا تقدم بيطه، وحسب الظروف والمصف من دون هدف محدد ومن دون أجال مترابطة أو متداخلة.

لذلك فإن مطلب الأول للاتلا هذه النتائج المترتبة على السياسات التي شابت العمل العربي المشترك هو الإسراع في إحداث تغييرات عمدة في دور وآليات وأساليب عمل المؤسسات العربية المعنية بشؤون العمل العربي

المشترك مثل مجلس الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة، الخ. لعلنا قوة دفع جديدة حتى تصبح أكثر قدرة على استقطاب الدعم السياسي من الحكومات العربية وصولاً إلى حشد الطاقات العربية الجماعية الإيجابية والفاعلة في دعم التوجيهات التعميرية العربية على أساس الاعتماد المتبادل خصوصاً أن بزن الآن محور جديد لتعميق هذا العمل الاقتصادي العربي المشترك تمثل في الدور المتنامي للقطاع الخاص في الحياة المعظم من البلدان العربية.

وحتى نتحقق من تفعول العمل الاقتصادي العربي المشترك وتنشيطه، لا بد من مراعاة المبركات الآتية:

١- دفع جهود التنمية في جميع الدول العربية، ذلك أن نجاح التنمية في أي بلد عربي يسيرك بالثابت مبروراً إيجابياً على عمليات التنمية في الدول العربية الأخرى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبذلك ترتفع روح الشعاون والتكامل بين أبناء الوطن العربي في الدول المختلفة.

٢- إصلاح الفرص التجارية والاتحادات المهنية ومختلف الهيئات بدورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي من دون ترك الأمر كلية كمتسولة على الحكومات.

٣- اللجوء إلى الاستثمار المضطرب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية للتكامل الاقتصادي العربي، فلا ننظر إلى تجربة تكامل بين خصوصية من الدول ونقوم بمحاكاتها من دون النظر إلى ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٤- عدم وجود فرص نمو حقيقية لأي بلد عربي منفرداً أو بعيداً عن التكامل العربي حتى أن كان هذا البلد من أكثر البلدان العربية مالاً أو أكبرها مساحة أو أفضله نظاماً وحكماً ومجتمعاً.



السياسي نفسه إشكال تعديلات على التفويضات لشراء الشركات العربية الغابضة القائمة حالياً بما يجيز لها طرح الأسهم والسندات في الأسواق العربية.

في الحلقة الأخيرة بنا، تكلل اقتصادي عربي شامل سيل، مواجهة آثار غات.

• باحث اقتصادي سعودي.

لوالد المالية العربية وزيادة التراكم الرأسمالي وتوجيهها إلى الاستثمار المنتج على النطاق القومي العربي، والانتقال من نوبها التخفيدي في تقديم التمويل القصير الأجل وبقية الأعمال المصرفية التقليدية إلى التركيز على التمويل طويل الأجل للشركات العربية المشتركة وأصدار صناديق الاستثمار ورفع عمليات الخصميص في الدول العربية نحو الإجماع سواء من جهة توفير التمويل الطويلة الأمد أو الترويج لها، أو عن طريق قيامها بالتمويل مشاريع جديدة، على أن تتواءم هذه البنوك فترة الحضانة لهذه المشاريع حتى مرحلة الإنتاج ثم تمديد طرحها للبيع مرة أخرى فهذا يعطي 235 مستثمر عربي.

وفي هذا الصدد يمكن إنشاء شركات رأسمال المخاطر التي تتولى شراء وإدارة الشركات المحفزة التي تحدد هيكلها المالية ثم إعادة طرحها للبيع الأيسر الذي ينحصر على طوق أسواق المال العربية وجذب المزيد من الأموال العربية المستثمرة في الخارج للاستثمار داخل الوطن العربي، وهنا لها نقطة تكتل بتسمية المساهمة في الشركات والدونك وهي لماذا نمر على أن تكون نسبة التركيز الوطني ٥١ في المئة طالما أن هناك أنشطة تخدم الاستثمارات وتقبل توجيهها وفقاً لخطط التنمية الاقتصادية في الدول المعنية.

(١٣) استكمالاً لهذه التوجهات التكمالي السابق، لابد من إقامة صلة بين الصناديق العربية والأسواق المالية العربية للمساعدة على إثراء القطاع الخاص العربي في أكبر عدد ممكن من المشاريع الاستثمارية القائمة عن طريق الملكية والإدارة ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق الصندوق العربي للتمويل الاقتصادي والاجتماعي من خلال إطلاق حق إصدار سندات في الأسواق المالية العربية على قرار البنك الدولي، فتتفرع عن هذا الصندوق العربي شركة استثمارية تهدف إلى المساهمة في إقامة شركات عربية ذات طابع اقتصادي متكامل أو الصناديق المحلية أمام القطاع العربي للمساهمة في إنشاء مثل هذه الشركات التي يمكن أن يكون لها شأنها على المستقل الاقتصادي لدول المنطقة نظراً لما تتميز به هذه الشركات من قدرة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في الوطن العربي التي من شأنها أن تسهم بشكل كبير في تعميق العلاقات التكاملية والتبادلية بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية العربية المختلفة، كما يجيز في

من خلال تشجيع تطوير سوق الأوراق المالية العربية وربطها بالأسواق الدولية على أن يتضمن هذا التشجيع والتطوير في جانب العرض تعزيز عرض الأوراق المالية سواء من خلال الأحكام التشريعية المتعلقة في مطالبة بعض المشاريع إصدار أو طرح أسهمها للاكتتاب أو الإراج للتقاضي في البورصات عندما يصل رأسمالها إلى حد معين أو من خلال السياسات الجديدة للاستثمار في الأوراق المالية خاصة السياسات الضريبية.

أما من جانب الطلب فإن الإجراءات اللازمة لتشجيع الإقبال على الأوراق المالية تتطلب عمداً من الإجراءات أهمها خلق الوعي الاستثماري والاستثماري للقرار من خلال التوسع في تقرير مزايا إعفاءات ضريبية على عوائد الأسهم مثلاً، فضلاً عن خلق الثقة في السوق من خلال حماية حقوق المستثمر، إذ أن عامل الثقة من العوامل المهمة في أي سوق مالية وبما أن تلك من خلال الإعلان الكامل لاتجاه استثماراتهم وتقييم قراراتهم على أسس علمية سليمة، كما يمثل إعلان المراكز المالية الحقيقية للشركات عنصراً آخر في توفير الثقة في الشركات ذات التعامل المنتظم، فضلاً عن أهمية وضع المعايير المحاسبية التي يمكن الحكم بها على سلامة المراكز المالية للشركات، وهذا لأن نقطة مهمة وهي لماذا لا تصدر ميزانيتها لكل شركة الأولى بالقيمة المضافة (المحاسبية) والأخرى بالقيمة الحقيقية للحصول

خاصة في الدول التي تنص بارتفاع معدلات التضخم وتدهور سعر صرف عملتها حتى يلف المستثمر على الرقعة الحقيقية لأسهمه.

(١٤) الصناديق المحلية أمام القطاع الخاص العربي للدخول في المشاريع الاقتصادية العربية المتفرقة القائمة أو التي يمكن إقامتها في المستقبل مع دعم هذه المشاريع بكافة الطرق والوسائل مع تركيز عملية التوسع فيها ليس على أساس عشوائي لكن على أساس الاستفادة المثلى مما تتحتج به المنطقة العربية من مزايا نسبية أو تفاضلية متفاوتة على اعتبار أن ذلك شرط أساسي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي الذي يشكل مع انطلاق الاستثمارات العربية على بعضها البعض أحد الدلائل المهمة لتحريك الاقتصاد العربي المتخالي مع التطورات الاقتصادية في العالم.

(١٥) مزيد من الصناديق لبنود العربية في تشجيع الاستثمار لا يستطيع أن تفعل دور المصارف العربية في الاضطلاع بالاستثمار في الوطن العربي خاصة من جهة تعيد



المدينة المنورة

المصدر :

٢٤ - ٢٥ - ٢٦

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاق غات : رسالة خطر الى العالم العربي (٧ من ٧)

بناء تكتل اقتصادي عربي شامل سبيل مواجهة آثار الاتفاق والتكتلات العالمية المرافقة له

عمر عبدالله كامل*

■ تناولنا في المجلدات الست للنسبة الاتفاقية الجات (غات) وإم البوند التي تفضيها الاتفاقية سواء ما تعلق باختلال وزن عليها لم تكن موجودة من قبل مثل عملية الحقن الفكرية والأدبية وتعدد وسائل لحمايتها، أو وضع إجراءات ومعايير محددة من شأنها منع حدوث انحراف السوق بمنتجاتها مثل من السعر الحقيقي في بلد المنشأ. وتطرق البحث أيضاً إلى الخسائر التنويرية سواء في مجال صناعة الملابس والمنسوجات أو في القطاع الزراعي، كما أوضحنا اللعب الذي على الدول المتضررة من هذه الاتفاقية وتأثيرها في المنطقة العربية بصفة عامة والتطبيقات بصفة خاصة. وانفتح أن أكثر الدول تضرراً من هذه الاتفاقية هي الدول النامية المتضررة للفداء، إذ يتوقع زيادة أسعار المواد الغذائية بنسبة تراوح بين ١٠ و ٢٥ في المئة سنوياً بحلول عام ٢٠٠٠ مما سيورق الفائز الغذائية وسيفقد الفجوة الغذائية العربية من ١٠٢ بلون دولار إلى حوالي ١٥ بلون دولار سنوياً من دون أن ننسى في هذا السياق ما يمكن أن يترتب على تنفيذ هذه الاتفاقية من آثار تدميرية خطيرة في العديد من قطاعات النشاط الاقتصادي العربي وفي طبيعتها النشاط الصناعي خصوصاً في ظل هيمنة المنتجات الصغيرة والمتوسطة على هذا النشاط وهذه تراوح قدرتها بين ٨٠ و ٨٥ في المئة من إجمالي الصناعات القائمة في الدول العربية، فضلاً عن ضعف قدرتها على المنافسة سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية. ولا يخفى بعد كل هذا ما يمكن أن يولده ذلك من انعكاسات خطيرة على الاقتصاد العربي والنمو العربي في آن. لذلك تبرز الحاجة الملحة إلى توسيع رقعة الاعتماد المتبادل للاقتصادات العربية لتنمية تجارتها البينية وتزويد قاعدتها الانتاجية على أساس تكاملي، وتسليح دورها الاقتصادي وتطوير قدراتها الاستثمارية وتفعيل حركة تدفقها بين الدول العربية. ولا تعرضت قدرتها الاقتصادية للاختناق وتعرضت كيانها الاقتصادية للاضمحلال وتعرضت للتنشيط فيها

للتكيف خصوصاً في ظل هيمنة الأسواق المحلية العربية وعدم قدرتها على امتصاص الفوارش الانتاجية في الوقت الذي تشدد فيه الاتجاامات الحماية، بل التمييزية، والتي تواجه الصادرات العربية إلى الأسواق العالمية لا سيما إلى البلدان الصناعية.

ويجب أن نؤكد البلدان العربية أن لا سبيل لها لمواجهة آثار الغات وما يرافقها من تكتلات اقتصادية عالمية ضخمة إلا بخوضها في شكل اقتصادي عربي يمكن المطلق الصمغ والصلم نحو الاستفادة المتبادلة للموارد والأسواق العربية الواسعة تمهيداً لبناء قواعد الانتاجية والخفية على أساس متكامل وفقاً للزوايا النسبية التنافسية التي تتمتع بها كل منها بالنسبة للآخرى.

شأن أن يكون العالم العربي كياناً حورياً نشيطاً بحكم قدراته الجماعية الضخمة وموقعه الاستراتيجي المتميز بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، وأما أن يظل أداة خاضعة لا يربطه بالقرى المهيمنة على السوق الدولية إلا فئتين:

- فئة تصدير المواد الأولية وبخاصة البترول، وفئة



المصدر : الجمهورية اللبنانية

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(٥) تشجيع القامة المشاريع الاستثمارية العربية المتعددة الجنسية في مجالات انتاج السلع المصنعة ذات المقتبل الواحد مثل البروكيماليات الأساسية، الأدوية، والحديد والصلب، وقطع الغيار، والتصنيع الغذائي، باعتبارها من المراحل الأساسية للتنويع الاقتصادي العربي والتخلص من مشكلة التبعية الاقتصادية.

(٦) تأكيد ضرورة توجيه الدول العربية كل جهودها الى تعزيز وتعميق مفهوم الاستثمارات العربية المشتركة بالنسبة لها وتسهم في تحقيق كل ما به من شأنه المساعدة في تنمية وتطوير هذا النوع من الاستثمارات فيها، وبالشكل الذي يسهم في الاستفادة الأمثل لمواردها المالية والبشرية والطبيعية ويعظم أثرها على تحديد أي آثار سلبية قد تنجم عن ازدياد الصفوة التجارية والاقتصادية المتوزع لن تمارسها الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات في البلدان الصناعية.

(٧) تأكيد أهمية الدعوة الى نقل ملكية الشركات العربية المشتركة القائمة ببرزوس أموال حكومية الى القطاع العربي الخاص، على أن يتم وضع هذا القطاع موضع التقليد في أقرب فرصة ممكنة من خلال تضامير جهود مجموعات من المستثمرين العرب الرئيسيين والاكتتاب العام، وبالشكل الذي يسمح للمجال أمام تفعيل أداء هذه الشركات ويهيئها أكثر قابلية على النمو والتوسع الطويل في المستقبل فضلاً عن تحويلها من أداة مدمر للموارد الى أداة الرأب لهذه الموارد.

(٨) السماح للمجال لاداء القطاع الخاص العربي مثلاً بالمنظمات الاقتصادية التي، مثلاً، للاشتراك في كل ما يتعلق بأمور العمل العربي المشترك، وتعميم دوره في هذا المجال للأفادة القصوى من امكانيات المالية والفنية والأدائية في تفعيل أداء العمل العربي المشترك وبالشكل الذي يستجيب لكل المتطلبات التي تفرضها طبيعة المستجدات على الساحة الاقتصادية الدولية.

(٩) تشجيع ودعم إقامة المزيد من مؤسسات التمويل العربية المشتركة لتوفير المزيد من المصادر التمويلية العربية اللازمة لتلبية الاحتياجات التمويلية للمشاريع الاقتصادية العربية المشتركة ذات الطابع التكاملية والصغيرة المتباينة، وللمضي لفرووس الأموال العربية على الاستثمار فيها، على أن يكون للقطاع الخاص العربي دور نو شأن في إنشائها، وأن يتم ذلك تحت مظلة اتحاد المصارف العربية وبالتعاون مع المؤسسات المالية العربية الرسمية القائمة حالياً.

(١٠) العمل على تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول العربية وبينها للدول القائمة وخاصة الإسلامية، من أجل تعزيز الدعوة للتفاوضية لها في إطار المفاوضات الساعية الى تظليل السياسات ورواية التكتسيات التي يمكن أن تخدم عن الدول في القطاع سيما في قطاع الخدمات، باعتباره القطاع الموزع أن يكون الأكثر تضامراً من تحرير التجارة العالمية بمعناها الواسع.

(١١) العمل على إنشاء وحدة مختصة أو وزارة لشؤون التعاون الدولي في كل دولة عربية تمثل المسائل المتعلقة باتفاقية الغات واعطاء الشورى اللازمة في هذا الشأن، على أن يدعم هذا التوجه بإنشاء لجنة فرعية عليا للتصديق تنبثق من مجالس تنمية الصادرات أو اتحادات الغرف في البلدان العربية لمبادرة وسبل زيادات الصادرات العربية الى الأسواق الخارجية، وبمعي في وسائل التظليل على مختلف مستويات التصدير، وبمعي سياسات التنشيع التصديري وخاصة بالنسبة للسلع الصناعية

استيراد المواد الغذائية والمصنعة لسوق تعد ٣٦ مليون مستهلك وتوفر في تطور مستغز، لذلك قبل أن تقع الواقعة ويحدث ما لا تصمد عيشه يجب أن تبادر بالبادي العربية الى التجهيل من خطوات تكاملها الاقتصادي مع ضرورة أن تراعى ذلك تعبئة دعم سياسي عربي فعال، وأحداث تغييرات عملية في دور مؤسسات العمل العربي المشترك القائمة وفي كيانها وأسلوب عملها في ضوء تجارب التطبيق في المنفى والمستجدات الرأنة والرؤية المستقبلية حتى يأتي ذلك منسجماً مع طموحات القطاع الخاص العربي في المشاركة الإيجابية الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية العربية وفي تقديم إسهام أعظم في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي الذي يعتبر الأمل الأمثل والطريق الوحيد للاحتقاء الاتجاه للتسارع والغالب حالياً نحو التجميع في كيانات اقتصادية إقليمية وشبه الإقليمية ترقى الى مستوى التعامل مع الجوانب وكذلك مع التغيرات الاقتصادية المستجدة على الساحة الدولية ليس فقط من أجل تحديد آثارها السلبية لكن أيضاً من أجل الاستفادة منها الى أقصى الحدود الممكنة.

وتعديلاً لهذا الهدف الاسمى، نعرضنا في سياق الدراسة الى العديد من المقترحات والتوصيات التي نأمل استكمالها بالآتي:

(١) تأكيد أهمية الاسراع في تدارس السبل الكفيلة بوضع مشروع إقامة منطقة تجارة حرة عربية للقدم من الذين العام لجلس الوحدة الاقتصادية العربية موضع التنفيذ الفعلي نظراً لتشكيلة المرحلة الأولى من بناء تجمع عربي متكامل يقوم على اساس التحرير الكامل للتجارة العربية من كل الرسوم والقيود الجمركية ولحجر الجمركية وتأمين اللغات للناسب والظروف الضرورية التي تؤدي الى النمو المستمر للتجارة العربية البينية، خصوصاً انه لا توجد حاجة لاصدار اتفاقية عربية جديدة بهذا الشأن كما يتطلب الأمر قيام المؤسسات العليا القائمة على العمل الاقتصادي العربي المشترك بدور وتقرير صيغة بيوتروكل تنفيذي متكامل الأركان والعناصر يتم إصداره لهذا الغرض.

(٢) دعوة البلدان العربية الى السعي لجهد لتحقيق أعاءة هيكلية مناسبة بما يتفق مع المتطلبات التي تناسب طبيعتها التطورات الاقتصادية الدولية المتسجدة على أن يتم ذلك من خلال التنسيق القائم بين هذه الدول في سياساتها الاقتصادية وتبني مبدأ التخصص وتقسيم العمل على مبدأ الاستفادة المثلى من الرأيا النسبية والتنافسية التي تتمتع بها كل منها بالنسبة للأخرى باعتبارها الطريق الأمثل والأكثر قدرة على بناء كيان اقتصادي عربي متكامل له وزنة ذاتي ويمتد به على الساحة الاقتصادية العالمية.

(٣) الدعوة لتضافر الجهد العربي لدعم السوق العربية المشتركة وترسيخ نظامها لتشمل كل أقطار الزمان العربي، لكي تأخذ هذه السوق دورها المنشود، وكذلك اقتصادي عربي له القوام التي تصقل مصالح العربية المشتركة، والقدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية العربية والدولية لخدمة هذه المصالح.

(٤) تبني استراتيجية اقتصادية من شأنها تصفية النتيجة الاقتصادية من طريق التحويل التدريجي للتضامير الموارد الاقتصادية القائمة من النشاط الأولي الى أنشطة اقتصادية حديثة ومتنوعة تخدم أهداف التنمية الاقتصادية العربية ولقاء نهج إسلامي.



المصدر : الحياة الصحفية

٢٢ يونيو ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التي تتمتع فيها البلدان العربية بمزايا نسبية أو تافهة. (١٧) تأكيد أهمية إقامة مركز عربي دولي دائم للإعلام والمعلومات التجارية يكون بمثابة مركز إشعاعي للمنتجات العربية المتاحة لتتجاهل انتباهها أم لجهة تحديد الفرص والأسواق المتاحة لتسويقها فضلاً عن الدور الاعلامي الذي يمكن ان يضطلع به هذا المركز في مجال جذب المستهلك العربي نحو السلع العربية وترويجها به وتقديمها لياها على السلع الأجنبية للثقة. (١٨) توعية المواطن العربي من خلال رسائل الاعلام المختلفة بأهمية استخدام المنتجات والخدمات الوطنية والعربية وتفضيلها على المنتجات الأجنبية لا ذلك من أهمية في دعم وتطوير المنتج العربي، على ان يقتن ذلك في المقابل بتوفير آليات ملائمة لحماية المستهلك العربي والحرص على انتاج السلع والخدمات التي تستجيب لاحتياجاته، مما يسهم بدوره في توسيع مشاركته في زيادة الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها المنشآت الاقتصادية العربية.

(١٩) تأكيد ضرورة إعادة النظر في نظم وسياسات التعليم للتعلم في الدول العربية وتطويرها جذرياً بما يتواءم والمتغيرات الحديثة، ومن منطلق انحصاري بحث يقدم على وضع أسس للتعليم العالي والفني والصناعي والتجاري والزراعي، والذي في اطار خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتعظيم المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة عربية، وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد البشرية العربية بالشكل الذي يتناسب مع الاحتياجات الاقتصادية المتغيرة، إضافة الى ضرورة إعادة تنظيم اسواق العمل العربية بالشكل الذي يجعلها أكثر مرونة واستجابة لاحتياجات القطاع الخاص العربية والمتغيرات التي تحصل في الطلب على التخصصات والكفاءات التي تتطلبها منصات الاتصال العربية.

(٢٠) صياغة سياسية زراعية عربية جماعية تعظم على اساس مقتضيات الكفاءة الاقتصادية، والاحتياجات التنموية الفعلية، والتحديث الزراعي، لفتح آفاقها من خلال إعادة توزيع خريطة الزراعة العربية والمركز على وجه الخصوص على نواحي النقص التي تعاني منه الدول العربية وتشكل في نفس الوقت حاجتاً كبيراً من عملياتها الاستيرادية، الى ان يتم تعميم هذا التوجه بتشكيل لجنة زراعية عربية عليا تضطلع بمهمة دراسة وتحديد المجالات الزراعية الأكثر استغلالاً للفرص والمزايا الزراعية التي توفرها كل من البلدان العربية، وكذلك اقتراح السبل والوسائل الكفيلة بتشغيل اداء النشاط الزراعي في البلدان العربية، ومن بينها الترويج في الانتاج الزراعي، وتزويد سياسات الدعم، والتوسع في شبهةالات الانتاجية، ولغاا لتوسيع الاجاري، والارتقاء بمستوى الاداء التنموي، وتطوير اساليب الصاية من الاستيراد الاغراقي، تمهيداً لاحتداث التكامل المطلوب في للجال الزراعي والذاتي العربي المشترك.

(٢١) ضرورة وضع سياسة عربية مائنة تراعي الاحتياجات النظرية والمشاركة، وتحدد وسائل المحافظة على الموارد الذاتية والسيدة العربية عليها، وتعمل على تحقيق مجموعة مهمة من المطالب مثل تزويد استهلاك استخدام المياه الجوفية وكذلك تلك المستخدمة في الزراعية المروية، وزيادة كفاءة وسائل وأجهزة توزيع المياه، واعتماد التفرغ في زراعة الحاصلات الزراعية، وتنظيم استغلال المياه بالشكل الذي يكفل استمرارية الانتفاع منها والارتقاء

بنوعيتها، فضلاً عن التيسير القوموي لكافة الامداد بأليات وبالشكل الذي يؤدي الى تحسين كفاءة استخدامها سواء من قبل القطاع المالي او من قبل القطاع المنسي. (١٧) تأكيد الدور المهم الذي يمكن ان تضطلع به العرب العربية في مجال التعرف بالشكل الادارة الحديثة وأهميتها في ادارة وتسيير المشاريع الاقتصادية العربية، وكذلك تأمين السباب للمطومات بين المؤسسات الانتاجية العربية من ناحية وبين هذه المؤسسات والشركات ومراكز البحوث العلمية والتقنية من ناحية اخرى، علاوة على أهمية صياغة هذه العرب السياسات وتقديم الخدمات الجيدة المساعدة على تمهية المهارات

(١٨) ضرورة بذل الجهود العربية المكثفة للاسراع بتجني نقل وتوطي التكنولوجيا في مختلف جوانب الحياة العربية، وبوجه خاص في مجالات الانتاج والخدمات، حتى لا يفتي البلدان العربية عالة على مصادر التكنولوجيا الأجنبية ومعتلة عليها بصورة كلية، والتأكيد في هذا المجال على أهمية الاسراع في وضع اقترار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، حول انشاء برنامج او صندوق او شركة مشتركة للتحسين العربي والفني والتكنولوجي ضمن نطاق المجلس موضع التتويج الفعلي، نظراً الى يتوقع ان يترتب على ذلك من تقوية الاعتماد العربي للتبادل على الصعيدين الفني والتقني، وتنظيم تبادل الخبرات لحد احتياجات المشاريع العربية والمسل على تحقيق الاستفادة المثلى من الخبرات والمكالات العلمية العربية المتاحة، وكذلك مناصرة مصادر العمل الفني الدولي والاقليمي المختلفة، وصولاً الى تعزيز الفدرات العربية الذاتية في هذا المجال، على ان يتم في هذا السياق ربط الراكز العلمية والشركات مع قطاع الأعمال العربي وذلك بهدف الارتقاء بمستوى الانتاج العربي كماً ونوعاً، وتزاد قدرته التنافسية داخل الاسواق المحلية والعالمية

(١٩) انشاء المزيد من الاتحادات العربية والشعبية مثل اتحاد الدول العربية المتحدة للبريكاميات، اتحاد المساجدة اتحاد الدول العربية للمواد الزراعية، اتحاد صناعات الحديد والصلب ومن شأنها المساعدة على توسيع في مجال تجارة وتناج مثل هذه السلع والخدمات وتنمية اسواقها وتعمير وتطوير تصديقاتها عربياً، وإيجاد القطاع الجماعي من اسماها وتطوير انتاجية واساليب توزيعه. (٢٠) نظراً للأهمية التي يمكن ان يحملها النقط والنسبة للدول العربية التطبعية وغير التطبعية لمصدر مهم وأساسي لتزويد الشوازل اللازمة لتطبيق متطلبات التنمية بات من القمردوي اتباع استراتيجيات جديدة وأكثر فعالية للتعامل مع اسواق النقط العالمية كى زياد مكانة البلدان العربية النقطية بما في ذلك دول الاريك الأخرى، وإعادة النظر في التكبعية التي تتم بها إعادة انفاق الموائد النقطية وبالشكل الذي يعمل على زيادة معدلات تدفق هذه الأموال للاستثمار في المشاريع الاقتصادية العربية الحيوية المشتركة خصوصاً تلك التي تشتمل بمزاياها التنموية والتنافسية بما يسهم في تطويرها ويضيق في الوقت نفسه على إعادة تدفق الاستثمارات العربية في انحاء البلدان العربية نفسها.

• باحث اقتصادي سعودي



□ تقرير اقتصادي يجيب عن هذا السؤال:

اتفاقية الجات.. هل تؤدي إلى قيام السوق العربية المشتركة؟

وبخصوص ما في قطاع الخدمات خاصة إن دول الشرق الأوسط خارج الحصار الإسرائيلي مما يجعل التعامل مع الشركات قايماً بأية أو الصناعات لهذا من شأنهم إسهاماً في التعامل مع الشركات الأمريكية لينتقلوا على مخاطر كبيرة.

إن اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية قد فرضتا واقعاً لا مفر منه يحتم على الدول العربية تصدير أفضل السلع لمواجهة التصديرات الناجمة عن السوق العربية المشتركة التي تعمل على قيام الشركات العربية الكبرى التي ستجلب التكنولوجيات للتقدمية وتعمل على تجهيز العمليات الانتاجية بين الدول العربية، وتحتل على الاستثمار الداخلي في سوق واحدة إلى جانب أنها تشجع الاستثمار الأجنبي بمدد إسهامات سوق مثل عربية واحدة وبشروط عربية مشتركة.

ويأتي دور القطاع للأساسي للكمال للقطاع العام في السعي لإقامة مثل هذه السوق، فالتطورات التي يمر بها انتشار نظام اقتصاد السوق الحرة القائمة على المنافسة والكفاءة والتكاملية الانتاجية تدفع إلى الدول العربية اتخاذ إجراءات جديدة تضمن لها أن تصبح شركاء نشيطاً في الاقتصاد العالمي، ومن هذا المنطلق يهتم على كدول العربية أن تنظر إلى التنمية من منظور جديد يستطيع أن ترجعه إلى برامج ملائمة تتم بين القطاعين العام والخاص.

محمود الشنوبلي

التبادل التجاري العربي الليبي الذي لا يتجاوز نسبة ٧ أو ٨٪ من مجمل التبادل التجاري العربي، ويعد على الانتاج بالمهام كبيرة ويوفر قاعدة أكثر متانة للتعاون الاقتصادي بين الدول العربية ويؤدي إلى تشجيع الاستثمارات العربية الليبية ضمن السوق العربية المشتركة في خلق روابط تجارية في الانتاج والذخيرة بآثار إيجابية على النمو والتنمية.

وأوضح التقرير أن الأسواق العربية للمستثمرة خارج الوطن العربي تقدر بحوالي ٦٧٠ مليار دولار أي أن كل دولار عربي استثمار في الوطن العربي استثمار مقابلته ما يقارب ٩٦ دولاراً في الأسواق الدولية وله بآثاره عن وجود سوق عربية موحدة جلب لهذه الاستثمارات.

وكذلك التقرير أن وجود سوق عربية مشتركة يساهم في بناء قوة عربية اقتصادية قادرة على اختيار الشركات الكبرى التي ترغب في التعامل معها وهي الشركات التي لا تقدر إسرائيل اختراق الأسواق العربية من خلالها.

أما زادت إتفاقية الجات دخول الدول الأعضاء بها في تكامل اقتصادي، أي تجمعات إقليمية لتحرير التجارة في خدمات داخل إقليم التجميع بشرط أن يكون للاتفاقية تغطية شاملة كبيرة وأن تنص على إنشاء أو إزالة جميع أنواع العوائق بين هذه الدول.

وفي ظل البحث عن إمكانية إقامة السوق العربية المشتركة التي أصبحت مطلباً ملهاً هذه الأيام خاصة في ظل تعاضد دور التكتلات الاقتصادية على الساحة الدولية وما يصحب دور التكتلات العربية سواء على مستوى المؤسسات الخاصة أو المؤسسات الحكومية فإن اتفاقية الجات تكتن في ديمت المعجز الأساسي لقيام الأسواق المشتركة التي قد تشكل أفضل أسس لمواجهة التحديات الناجمة عن هذه الاتفاقية، خاصة أنه لم يتم التوصل إلى الوثيقة النهائية في جولة أورجواي إلا بعد قيام التكتلات العملاقة للاستفادة من هذه الدولة.

وفي تقرير الاقتصادي أعدته الاتحاد العام للحرف التجارية والصناعية والزراعية للبلاد العربية أكد أن وجود سوق عربية مشتركة سيؤدي إلى إضمار السوق المحلية وزيادة قدرة الدول العربية على إصلاح شروط التبادل التجاري من خلال إعطائها قدرة تفاوضية على أساس مشتركاً أزاء الدول الصناعية، وكذلك تسهم السوق في تحسينية التشايط الاقتصادي العربي من خلال جعله يعمل في سوق واحدة كبيرة، ويرجع من مستوى



المصدر : روز اليوسف

٢٦ - ٢٧ - ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. أسامة الباز

يواجه لجنة السينما بالمجلس الأعلى للثقافة :

شكاواكم

كثيرة ..

وغير محددة !

الحماية اللغوية المصرية في أمر يكاد يمكن :
مطالب بمطوون خط من وزارة الخارجية
والبحر للشرطة الأمر يكسبه مباشرة
والاستمارة بمقام كوكيل من السينمائيين
المصريين .. وإذا لم يوفر الحماية لمنتجائنا
يمكن إلغاء قانون حماية منتجاتهم في مصر

تقرير : وائل لطفي



الخدمات

أهمية الاجتماع الأخير
للجنة السينما بالمجلس
الأعلى للثقافة لا تعود فقط
إلى أن الطرف الآخر هو
د. أسامة الباز مدير مكتب
الرئيس للشئون
السياسية ، ولكن - أيضا -
لأن د. أسامة الباز في
اجتماعه باللجنة كسر
القاعدة الزمنية في الحديث
عن أزمة السينما ، وواجه
هو السينمائيين باتهاماته
التي تجعلهم أحد أسباب
الأزمة ، إلى جوار جهات
الدولة الرسمية ، والأسباب
الأخرى المعروفة .
وتنford روز اليوسف ينشر
تفاصيل هذا الاجتماع
الهام .

في بداية الاجتماع الذي حضره من
السينمائيين صلاح أبو سيف ووحيد
حامد ومنيب شافعي ، رئيس غرفة
صناعة السينما ، ويوسف عثمان
نقيب السينمائيين بداء د. أسامة الباز
حديثه بعبقري (وهو خير وسيلة
للدفاع) .

أنا مثلك اعتقد أن السينما
المصرية تمر بأزمة . لكن لابد من
وجود رؤية موحدة للمشكلة من جانب
السينمائيين أنفسهم ، ولا بد
للسينمائيين أن يجدوا مشاكل
يعينها ، لأن الشكاوى كثيرة ولهم
محددة . بعض السينمائيين يشتكي
من دور العرض والبعض الآخر
يشتكي من وزارة الإعلام ، ولخزون



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يشكون من عدم مساعدة الدولة لصناعة السينما بشكل عام، وغيرهم يشكون من عدم توافر الحماية للفيلم المصرى بالخارج ..
أنا أقرح أن يقوم السينمائيون بإعداد بحث أو ورقة عمل تظم كل المشاكل الأساسية التى تعاني منها السينما المصرية، والحلول

المقترحة . كذلك لابد من تحديد دور السينمائيين في هذه الحلول . وليس دور الدولة فقط ، وفي هذه الحالة فقط يمكن إقامة حوار مع أجهزة الدولة المختصة مثل وزارة الإعلام ، والخارجية والحكم المحلي .
وتعليقا على ما قلناه ، أستمدة قبل صلاح أبو سيف رئيس اللجنة .

اعتقد ان عدم تواجر الحماية للفيلم
المصري في الخارج خاصة في امريكا ،
هو اهم مشكلة تواجه السينما
المصرية . ورغم انه قد صدر في مصر
قانون لحماية الفيلم الأمريكي . لكن
لا يوجد في امريكا قانون مقابل لحماية
الفيلم المصري . وعندما تبحث عن
حماية للفيلم المصري هناك تجد انك

يجب ان نلجأ لاجام امريكي للحصول
على الحق القانوني وهذه مسألة
مكثفة وستعقبن ولنا طويلا ..
ورد .. اسئلة اليائ هناك فكر
وعقيد .. وهذه نقطة فعل هذه المشكلة .. واعتقد
انه يمكن ان نطلب تعاوننا نشطاً من
الخارجية المصرية .. وعن السفارة
الامريكية في مصر .. ان مصر
المنضويات في عدد من اهم النش
الامريكية مثل نيويورك وواشنطن
وسياتاغو وسان فرانسيسكو .. كما
يمكن اللجوء مباشرة للشرطة
الامريكية لتقوم بتفتيش المراكب
الامريكية التي تقوم بنسخ وتوزيع
الاملا .. وهذه الحالات معروفة
ومحددة ..

ولدى الزواج آخر وهو الاستعانة
بحمام يكون وكيلًا للمسيحيين
المصريين ولكن الدكتور طاهر حملي
هو حمام مصري شاب درس القانون
في امريكا ، ويتعاون مع مكتب
ماكيتب ، وهو من اكبر مكاتب
الاحداث ، واعتقد ان " طاهر حملي " ،
سيطوحي بمجهود وقته للعمل على
تحقيق المطلوب بالتعاون مع مجموعة
من السنناتيين ومجموعة من

السفارة الأمريكية ،
أما إذا لم يستطع الأمريكيون
توفير الحماية لمخضعائنا لديهم فيمكننا
إلغاء القانون الذي صدر في مصر
لحماية العلم الأمريكي .

كذلك لابد ان يوفر السينمائيون المعلومات الكافية لوزارة الخارجية حتى يمكن ان تتوسط وتتدخل لحماية الملكية الفنية والفكرية في امريكا .
اما مديب شالفي رئيس غرفة صناعة السينما فقد فضل ان يتحدث من حماية الفيلم المصري في الدول العربية قائلا :-

اعتقد ان الحماية في الدول العربية
يُضاهي غير متوافرة ، حيث ان الفيلم
لمصرى يدخل ضمن الافلام العربية
التي تُصنع عليها الانقلابية التي
تت بين الدول العربية عام ١٩٦٧ ،
ثم ان مصر لم توقع على هذه
الانقلابية

وقال د. أسامة الباز يمكن ان يتم
تد ائتفاق مع السعوديين في إطار
الجنة الثقافية المصرية السعودية .

ان نغير لهم عن رغبتنا في إضافة
من لمصلحة الافلام المصرية هناك .
بما يتولى يتساقط الفيلم المصري هناك
الافلام الامريكية التي يقومون
بمحايتها
وبينما كان الحديث يدور عن
الغلاف المصري في الفرجة فضل وحيد
المدان ان ينتقل من الخارج
الداخل - .. وان يضع يده على اصل
اداءه القليل :

اعتاد أن كل دولة لها دورها
الأساسي في دعم صناعة السينما
لنحوض بهذه الصناعة ، بينما في
صمر نجد الدولة عاجزة عن أن تلعب
هذا الدور .. بل أن بعض الأجهزة
الحكومية هي السبب الرئيسي في أزمة
لسينما .. وهناك أكثر من مثل على
الآلاف

وزارة الكهرباء ملّا تعامل دور
للعرض كما تعامل الملاهي الليلية من
بيث قيمة الكهرباء المستخدمة
المفروض أن تعامل دور العرض
ملّا تعامل المصانع (أى أن تخفيض
لوزارة قيمة فاتورة استهلاك
الكهرباء)

نفس المسألة بالنسبة لوزارة المالية التي تقترح على دور العرض ضريبة ملاء.

النقطة الثانية خاصة بالرقابة على ابداع السينمائيين فنقول بالرقابة الاصل لا بداية تصويره كان عادلاً جداً . لكن في التعديلات التي تمت عليه كان لها غرض واحد هو التضييق على السينمائيين ، مثلاً التعديل الذي صدر بانه إذا اختلف الفيلم عن السيناريو المكتوب يرفض الفيلم ، مع ان من يعرف الف ياء سينما يدرك انه لا يمكن للمخرج اتباع السيناريو حرفياً . الفروخ ان ينظر جهاز الرقابة للسينما نظرة أخرى .

النقطة الثالثة التي أريد أن أذكرها هي أنه في ظل ارتفاع أسعار الأراضي ونخبة الطغمة الإنسانية الهامة، وتجارة العمران حيث تتحول كل قطعة أرض إلى وحدات سكنية، هنا لابد أن تطالب الدولة من كل محافظين بخصوص قطعة أرض، أو قطعتين لإنشاء دور عرض عليها، وأن يكون الحصول على هذه الأراضي عن طريق المزاد.

كذلك اعتقد أن جميع مشاكل
السيمنثيين والقراحتهم موجودة
بورقة العمل التي تنقش الآن .
انتهى اللقاء ولم تنته أزمة
السيمنثية ■



الأحكام المتعلقة بدعم الانتاج والصادرات في اتفاقات تحرير التجارة العالمية وأثارها عربياً

د. علي نعمان النوراني
استشاري

انواع اعانات الدعم المحظورة
تحتل المادة الثالثة من اتفاقية
احكام الدعم والايادات للصادرات
للدعم على الدول الاعضاء لتقديم
اعانات الدعم او الاعفاءات لتقديم
هذه الاعانات سواء تلك الممنوعة
عليها صراحة بمقتضى لوائح
وقوانين حكومية، او التي تقدمها
الحكومة عملياً، حتى لو لم يكن
ممنوع صراحة، وذلك في
الاحوال الآتية

أولاً: اعانات دعم الصادرات
ثانياً: اعانات دعم الانتاج المحلي
في مواجهة المدخلات (باستثناء
الاحكام الممنوعة عليها في الملحق
الخاص بدعم السلع الزراعية)
او: حال خرق دولة عضو هذا
المقرر فإن الدول الاعضاء تتخذ
بالتشاور فيما بينها (وليس من خلال
اعمال مشتركة) اجراءات يبرض
عقوبات على الدول المخالفة، فإذا لم
تستطع الدول الاعضاء حل ذلك من
خلال التفاوض، يحل النزاع في
جهاز حل المنازعات التابع لاجلاس
منظمة التجارة العالمية للفصل فيه،
وتستعين لجان التحكيم بجمموعة
ثلاثة من الخبراء تتكاتف من خبراء
مستقلين معروفين بخبرتهم العالية
في مجالات سياسات الدعم والمعايير
التجارية الدولية.

انواع اعانات الدعم المسموح بها:
حددت الاتفاقية المنظمة للحكم
اعانات الدعم التي أمعاً من الاعانات
التي يمكن تقديمها على الاعفاء على
وجوبها، أما بصورة مطلقة، او
بصورة مؤقتة، وهي تلك الاعانات
التي لا يؤدي وجودها إلى تشويه
قواعد المنافسة الحرة والعادلة، وتم
تقسيم اعانات الدعم المسموح بها إلى
سبع

(١) اعانات الدعم العامة، التي
لا يؤدي وجودها أو الاستمرار لها
في الاضرار بمصالح صناعة معينة
في دولة عضو، ولا تؤدي نتائج
مباشرة عليها إلى حرمان دولة عضو
اخرى من منفعة للتجارة العالمية من
الاستفادة من مزايا تحرير التجارة.
(٢) اعانات الدعم غير العامة
التي تشمل اعانات الدعم للمعنة (أي
غير المخصصة لصناعة معينة أو
لشروع معين على وجه التحديد،

اعانات الدعم المحظورة طبقاً لاتفاقيات
تحرير التجارة العالمية.

ونظراً لأن سياسات اعانات الدعم
في الدول العربية لا تقوم على جوانب
واعتبارات اقتصادية فقط، إنما تقوم
على اعتبارات اجتماعية أيضاً، فإن
تعديل هذه السياسات ليتوافق مع
احكام منظمة التجارة العالمية يتطلب
وقفاً أكثر من غيره (ويع أن الدول
العربية كلها، أو معظمها، تتبع منذ
سنوات برامج اصلاح اقتصادي
بتوصيات من صندوق النقد الدولي
لتحسين تدفيعات أو إلغاء الدعم
لأسباب تتعلق بتخصيص مالية الدولة،
فإن مطالب منظمة التجارة العالمية قد
تتفق الالتزامات تجاه صندوق النقد
الدولي خصوصاً أنها لا تتعلق
بجوانب التمويل فقط إنما بمعدل
العلاقات التجارية مع العالم
الخارجي.

تبريد اعانات الدعم:

نظراً لأن الممنوعين في تصريف
اعانات الدعم قد يؤدي إلى زيادة
المنازعات بشأنها، فقد وضع
المفاوضون التجاريون في جولة
اورغواي تحريفاً لاتفاقيات الدعم، يحدد
هذه الاعانة على أنها -عطاء أو
مساهمة مالية تقدمها حكومة أو جهاز
حكومي إلى جهة محددة، ولا يشترط
أن تكون اعانة الدعم في صورة
تحويل مالي مباشر، فقد تأتي اعانات
الدعم في صورة ضمانات مصرفية أو

اعانات ضريبية أو اراض بالمجان أو
تمهيدات حكومية بشراء كل أو جزء من
انتاج الجهة المستفيدة (باستثناء
الحوافز العامة).

ويبلغ في حكم الاعانة كل ما جاء
مخصصاً لشروع معين، أو لصناعة
معينة، أو لجموعة من الشركات أو
لصناعات بواسطة الحكومة أو أي
جهة حكومية، وعلى ذلك فإن احكام
الدعم المعمول بها في منظمة التجارة
العالمية تنطبق فقط على اعانات الدعم
المحددة وليس على المزايا للمعنة، وكل
التي تحصل عليها كل الصناعات وكل
الشروعات بنفس قدر.

أيضاً أن يبالغ في حكم اعانة الدعم
كل ما يتصل مباشرة بالانتاج أو
التصدير، وتشترع عن نطاق تلك
اعانات الدعم الوجهة مباشرة إلى
تخصيص دخل الأفراد (أو اعانات
الدخل) أو التمويل للقطاع الخاصية

ابراهيم نوار *

اكثر الاحكام الجديدة المتعلقة
بتقديم اعانات الدعم للانتاج المحلي
والمصادرات في الاتفاقيات تحرير
التجارة العالمية (بات ٩١) تعتبر من
الجدل بين الدول المتوقعة على
الاتفاقيات، وعلى مستوى رجل الشرا
العادي سواء في الدول المتقدمة أو في
الدول النامية، المزارع الاوروبي مثلا
الذي يحصل على تسعيرة كبيرة من
مخلفه في صورة اعانات دعم حكومية
كان شديد الوبع بمقتضاها لتسبب
المفاوضات التجارية العالمية، وتتم
المزارعون في الدول المتقدمة عموماً
خصوصاً في اليابان واوروبا الغربية
مظاهرات واحتجاجات مختلفة في
محاولة لرد الاضرار التي تسبب
بتعرضهم لها بسبب إلغاء أو
تخفيض الدعم.

وكان موضوع اعانة تقديم دعم
سلع الزراعة التي وجه الشخص
سيباً رئيسياً لجلب انتباه الجمهور
العادي إلى مفاوضات جولة اورغواي
التجارية (١٩٨٦ - ١٩٩٤) ولولا ذلك
فربما بقيت هذه المفاوضات جسيمة
اقتصاد الحكومات والمفاوضين في
أرولة المفاوضات.

لكن مفاوضات جولة اورغواي
لتحرير التجارة العالمية لم تتوقف
على وضع احكام للتخصيص من الدعم
الزراعي فقط وإنما توسع في ذلك
لتشمل تلك القواعد التي تمنع لكل
من الانتاج باستخدام اشتراكه
والصادرات باختلاف قطاعاتها، وكان
الاساس الذي وقف عليه المفاوضون
التجاريون في سعيهم إلى إلغاء دعم
الانتاج والصادرات هو أن اعانات
الدعم تؤدي إلى حدوث تشوهات في
مستوى في تكاليف الانتاج، وفي
الاسعار، تؤدي إلى تعطيل أو تشويه
عمل نظام المنافسة المتكافئة وهو
النظام الذي يعود بالخير على المنتج
الاضل نوعية والأخرى سعر.

ويختص موضوع اعانات الدعم من
الموضوعات المهمة جداً للدول العربية
الراغبة في الانضمام إلى منظمة
التجارة العالمية، إذ أن الاتفاقية المنظمة
تضع شروطاً وجوباً على تقديم
الدعم كما أن الدولة التي تقدم بطلب
العضوية يجب أن تحدد مسبقاً في
طلب عضويتها الجدل الزمني الذي
ستجذبه في إلغاء أو تخفيض انواع



المصدر: الكتاب السنوي

التاريخ: ٢٩ ديسمبر ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تلك الفترة تخفيض إعانات الدعم عن كل الصادرات تدريجياً، حتى يتم إلغاؤها تماماً في نهاية فترة الإعفاء.

ب - بالنسبة لإلغاء إعانات الدعم للخدمة للإنتاج المحلي، ساعدته على المنافسة ضد الواردات، نظر إعفاء الدول النامية كلها، بما فيها الأقل نمواً من الالتزام بهذه الحكمة على أن يكون الإعفاء مؤقلاً لمدة خمس سنوات بالنسبة للدول النامية ولثمانى سنوات بالنسبة للدول الأقل نمواً.

ج - لتلزم الدول النامية بوقف إعانات الخصخص للثديتات محددة، عندما تصل صادرات هذه الثديتات مرحلة القدرة على المنافسة، وتلتزم القدرة على المنافسة بتخصيص الصادرات من إجمالي التجارة الدولية، وتكون صادرات مثلج معين قد وصلت إلى مرحلة القدرة على المنافسة، عندما تبلغ نسبة الصادرات من ذلك المنتج ٢,٢٥ في المئة من إجمالي الصادرات العالمية لمدة عامين متتاليين. وتحدد لمدة التي تبين فيها على الدولة النامية إلغاء دعم الصادرات في أحوال كتهده بعامين للدول النامية التي يرفع دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار سنوياً، وبثمانية أعوام للدول النامية الأخرى والدول الأقل نمواً.

دعم السلع الزراعية.

من القضايا التي أثارت الكثير من الخلافات بين الولايات المتحدة والاحصاء الأوروبي واليابان والدول الأخرى المنتجة للحبوب قضية دعم السلع الزراعية، وتم الاتفاق في نهاية مفاوضات جولة أوروغواي على المبادئ الآتية:

- تخفيض مقدار الدعم الكلي للإنتاج الزراعي بنسبة ٢٠ في المئة للدول المتقدمة ١٣,٣ في المئة للدول النامية مع إلغاء الدول الأقل نمواً من

ذلك، وتصري للتخفيضات لمدة ست سنوات في الدول المتقدمة و١٠ سنوات للدول النامية، ويتم احتساب نسبة التخفيض من مقدار الدعم الكلي وليس على أساس محصول محصول، وعلى هذا الأساس ستقوم الولايات المتحدة بتخفيض مقدار الدعم الكلي للإنتاج الزراعي من ٢٣ بليون دولار إلى ١٩ بليوناً واليابان من ١٨٠٠ بليون إلى ١٤٠٠ بليون، والمجموعة الأوروبية من ٧٢ بليون إلى ٦٦ بليوناً.

- يتم إعفاء الدول النامية عموماً من الالتزام بإلغاء إعانات دعم الاستثمار الزراعي عموماً وإعانات دعم مستلزمات الإنتاج مثل البنية التحتية.

- تخفيض إعانات دعم الصادرات الزراعية بنسبة ٣٦ في المئة لصادرات الدول المتقدمة و٢٤ في المئة لصادرات

وإعانات لدعم نقل المناطق الفقيرة والمحرومة وإعانات الدعم المخصصة للمساعدة على تطوير مخابير الحافطة على البيئة كذلك إعانات الدعم الموجهة للمساعدة على التحول من الاقتصاد المركزي إلى الاقتصاد السوق الحر.

ويشترط لعدم خضوع إعانات الدعم هذه لإحكام الحظر، أو لاجراءات مضادة من جانب الدول الأخرى الأعضاء، أن تقدم الدولة العضو قبل البدء في تقديم إعانات الدعم هذه بالإبلاغ عنها، وعن كل التفاصيل

والبرامج المرتبطة بها إلى منظمة التجارة العالمية، ويشترط لسريتها أيضاً ألا تكون ذات الأثر ضار على المصالح التجارية للدول الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

العمالة التفضيلية للدول النامية.

سمت الاتحكام المتعلقة بالدعم في جولة توكيو التجارية على أنه يضمن على الدول النامية أن لا تفرط بتخفيض أو إلغاء الدعم على الصادرات، عندما تترك هذه الدول أن إعانات الدعم هذه لتعاضد مع تنمية القدرة التنافسية لصادراتها، واحتياجاتها التنموية. وكان هذا النص يجعل من اتخاذ قرارات بشأن الدعم مسألة اختيارية بالنسبة للدول النامية، لكن أحكام عام ١٩٩٤ التي تقوم على أساسها منظمة التجارة العالمية تحد من حرية الدول النامية في تعيين حدود استخدام إعانات الدعم، وعلى الرغم من ذلك فإن أحكام الاتفاق الذي ينظم الدعم تضمن ما يمكن اعتباره معاملة تفضيلية للدول النامية.

ومن أهم عناصر المعاملة التفضيلية للدول النامية فيما يتعلق بسياسات الدعم ما يلي:

١ - إعفاء كل الدول الأقل نمواً، والدول النامية التي يقل فيها دخل الفرد عن ألف دولار سنوياً من الالتزام بالإحكام التي حظر تقديم إعانات دعم للصادرات، وأد ت تحديد جدول زمني لخصخصة المستفيد من هذا الإعفاء في كل الدول النامية الفقيرة إضافة إلى كل من بوليفيا والكاميرون والكونغو وساحل العاج والديمينيكان ومصر ولبنان وغواتيمالا والهند وإندونيسيا وكينيا والنزب وبنكراغو وبنجربيا وباكستان والفلبين والسفال وسريلانكا وزيمبابوي.

أما الدول النامية الأخرى لا يشملها الإعفاء من الالتزام بإلغاء الدعم على الصادرات، فإنها سوف تخفى من هذا الالتزام مؤقلاً لمدة

ثمانى سنوات بشرط أن يتم خلال



المصدر: الهيئة الاقتصادية

التاريخ: ٢٩ ديسمبر ١٩٩٩ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدول المتقدمة مع مكافئة الناتج المحلي
نمو. ويتم بالتوافق مع ذلك تحقيق
كمية الصادرات المستفيدة من الدعم
بنسبة ٦١ في المئة للصادرات
الزراعية للدول المتقدمة و١٤ في المئة
للدول النامية. ويتحقق ذلك على مدار
٦ سنوات للدول المتقدمة و١٠ سنوات
للدول النامية.

- وتم خلال مفاوضات جولة
أورغواي استثناء لمعين مهمين هما

الطائرات المدنية والصلب من عدد من
الأحكام المتعلقة بتطبيق إعانات الدعم
حتى يتم إجراء مفاوضات أكثر بين
الاطراف المعنية.

الدول العربية والدعم:

يتضح مما سبق أن هناك العديد
من أشكال الدعم للحظارة أو المقيدة
التي يلجأ إليها الدول العربية لأغراض
في الانضمام إلى منظمة التجارة
العالمية سراجتها خلال السنوات
المقيدة. ومن أكثر أشكال الدعم لثورة
للجند على المستوى التجاري دعم
التسويق ومسابقات صناعية
البترول وكماليات في الخليج. خصوصاً
أن الدول الصناعية الغربية تفرض
رسومياً باهظة على الصادرات
الخليجية من هذه المنتجات قبل
تحويلها أسواقها المحلية.

وتستخدم الدول الصناعية
الغربية حججاً لفرض رسوم جمركية
عالية على البترول وكماليات الخليجية.
الأولى أن هذه الصناعات تحصل على
إعانات دعم حكومية سواء في الإنتاج
أو التوزيع والثانية أن نصيب
صادرات هذه الصناعة الخليجية
تجاوز حدود العشرة على المتأصلة.
ومن ثم لا يجب أن تقتصر بأي مزايا
تفضيلية.

كذلك على الدول العربية أن
تراجع سياسات دعم الإنتاج الزراعي



المحلي خصوصاً في الدول التي يحصل فيها القطاع الزراعي على دعم إيجابي مثل دول الخليج. أما في الدول العربية الأخرى التي يتعرض فيها القطاع الزراعي لخسارة الدعم السليبي (تحويل الدولة على المحاصيل الزراعية) بامسحار ثقل عن أسعار السوق فإن مميصة تحرير تجارة السلع الزراعية يتكون في مصفحة المزارعين.

وبينما أن نذكر هنا أن أشكال الدعم الموجهة للاحتياج المحلي لتوجيه السوق المحلية فقط الذي لا يؤدي إلى الاضرار بالواردات يمكن أن تستمر من دون أن يتعارف ذلك مع أحكام عام ١٩٩٤.

كذلك فإن الدعم المباشر للتخليق ودعم الاستهلاك بصورة عامة في الأسواق المحلية وتقديم الدعم إلى مراكز البحوث والخطوط، والدعم لأغراض حماية البيئة، وتقديم دعم أولي إلى الصناعات التي في طور التحول من الملكية الحكومية إلى الملكية الخاصة، كلها أشكال من الدعم لا تشجع للحللي طبقاً لأحكام عام ١٩٩٤، وأن كانت الاتفاقية تطلب من الدول الأعضاء إبلاغ منظمة التجارة العالمية ببرامجها بالتكامل.

• سمائي مصري طبع في لندن.



المصدر : صحاح الجيز

التاريخ : ٢٩ يونيو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

معارف وقراءات

عصام الشهابي جلال



رئيس إيو مصر

ميزة هذا الاجتماع، الذي استمر ثلاث ساعات، في إحدى قاعات المركز القومي للبحوث، أنه يبدد بعض الأوهام، التي تستقر كالحقائق، بسبب دورائها على السنة مسئولين وكتاب. وآخر هذه الأوهام، الإيحاء بقرب حصول بعض المنتجين على علامة الجودة في منظمة التجارة الدولية (الجات). بل إن إعلاننا نشرته الصحف، يرف صاحبها إلى الناس بشري قرب حصوله على هذه الشهادة الدولية.

مساهمة ملموسة في هذا المجال. وإذا كان هناك مليون ونصف المليون عاطل، من حملة الشهادات، فكم من بين هؤلاء يمكن أن يسوق لهم المنشوق عملاً؟ أن بعض الدول الصناعية، يارأها أن التقدم التكنولوجي يتقدم بمعدل أكبر من القدرة حتى على إعادة تأهيل والتدريب الذين يريدون الاستفادة من فرصة إعادة التأهيل.

وليس معنى هذا الاستسلام إلى الداء، ولكن البحث عن الحلول التي تناسب أوضاعنا واحتياجاتنا.

قائماً إلى أي وقت، فهناك وقت محدد تتابع بعده الهيئات الدولية مدى التقدم في الانضمام بالأسواق العالمية والمواصفات المطلوبة. فالأمر جد لاأمن فيه، فالملطوب ألا يضيع المرء دقيقة واحدة، مستكيناً إلى هذه الرخصة.

وعندالتحديث عن البنية التحتية، مطلوب أن نستشعر صعوبة مواجهة، والوقت الطويل الذي نحتاجه للإصلاحات من قبلتها. والطابع العالمي لهذه الظاهرة الخطيرة.

بل يلفت الدكتور محمود الإمام - استاذ التخطيط - انتباهنا إلى بروز ظاهرة النمو بدون تشغيل. وفي الحرب أي حدوث نمو حقيقي في الاقتصاد، دون أن يكون من أسباب هذا أو من نتائج زيادة العمالة.

وراء هذا الوضع أسباب عديدة، نل في مقدمتها التطور التكنولوجي المعاصر.

لنيس حقيقياً، تكرار القول بإمكانية القضاء على البطالة، في وقت قريب، أو أن صندوق التنمية الاجتماعية مثلاً، يمكنه أن يساهم

وتعنى من كل قلوبنا أن نحول سلع مصرية على هذا التفسير الرفيع، ولكن يجب أن نعلم - وتام العلم - أن الحصول على مثل هذه الشهادة دونه خرافة القناد.

ويضيف الدكتور على السلسي - استاذ علم الإدارة المعروف - أن هناك عناصر عديدة، تصل إلى عشرين عنصراً، لابد من توافرها في السعة للحظي بالاعتراف الدولي، وهناك في مصر مكتبان استشاريان، ليس مهمتهما إصدار الشهادة، ولكن إبداء الرأي والتوجيه.

وهذا يشير إلى صعوبة الامتحان. ولا يهدف أحد بهذه الإشارة إلى تكسب الجسديت. ولكن إلى التنبيه لدى دراسة المنافسة في العالم الجديد.

وبالنسبة لاتفاقية الجات أيضا، فهناك استثناءات تتضمنها الاتفاقية لمساعدة الدول الأقل تقدماً، يعطيها نسبة من الوقت، قبل أن تطبق عليها الشروط المطلوبة. ويذكر الدكتور عصام جلال - الخبير الكبير في قضايا العالم الثالث - أن هذا الاستثناء لن يكون



المصدر : صباح الخير

٢٩ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

المشروعات التي تجذب عمالة أكبر ومواجهة الحائزين دون أوهام.

● استثمارات ..

«وجذب الاستثمارات» أصبح شعاراً يردد من تكسارده ، كان الاستثمار في متناول اليد ، وأنه بمجرد فتح الباب للاستثمار الأجنبي ، سيهرول المستثمرون ، إلى طامنا ، وكلما تساهلنا في فتح الأبواب على مصاصيها كلما تضاعف المستثمرون يطورون صناعتنا ويستصلحون صهارنا ويؤدوننا بالتكنولوجيا.

وهي الآن لم تتوقف لحظة لتعصب حصاد الاستثمار وتقيم حجمه تقيميا دقيقا ، ونسرف بالبورقة والقلم هل يتساوى الاستثمار القادم مع حجم الإعطاء والمزايا المنتجة له.

ويستورد الحكتور عصام جلال لينظر نظرة الشمل ، ما الاستثمارات الأجنبية لم تعد تفضل الصالح الثالث ، وصلت أفريقيا كلها من هذه الاستثمارات لا يذخر - لم حدد رها لم اسمعه جيدا - فليس المطسوب راسع شعاع جذب الاستثمار ، والعسود في انكسار المستثمرين ، بقدر الاهتمام بتعدد المجالات والأماكن التي يجب علينا توجيه وإفراء المستثمرين بها ، بحيث يعود النفع علينا معا.

وعلى خلفية الحديث عن إمكانية

استصلاح الأراضي وجود مياه جوفية كافية وثروة معدنية ماثلة ، يرى إسماعيل صبري عبد الله - الاقتصادي القدير - أن مصر فقيرة في كل الموارد الطبيعية ، أرضا وماء ومكان وطاقة ، ويحل على هذا بالأرقام ، فالحصى ما نستطيع استصلاحه من الأراضي حاليا هو مليوناً فدان ، من الدرجة الخامسة من الأراضي ، والماء لم يعد يكفي ، والبتروك يكتفينا ستة عشر عاماً أخرى فقط ، وهو يريد أن يخرج من هذا إلى التركيز على البشر ، وإعدادهم بدنيا وعليا وروحيا ، ليضيفوا لهم قيمة لكل ما نخرج به من سلخ إلى الأسواق.

ويسود وهم مخدر ، يؤكد أنه بعد الانتهاء من الإصلاح الاقتصادي ، سنضع القيامنا على طريق النجاح ، وستفيض أنهار الخسل واللين على الجانبين ، مع أن الأقرب للحقيقة هو أن الوصفة العامة التي تطبق حالياً لإصلاح الاقتصاد لن تحل المشكلة الاقتصادية لأي بلد ، وليس من نتائجها المضمونة إقامة صرح اقتصاد منتج قوى ورشيد.

والمناطق الحرة التي يعلق عليها البعض شيئا من الأمل ، يرى فيها الدكتور الإمام تشويهاً بل تدميراً لاقتصادنا ، ومثالاً غير منصفة لنتاجنا وصارتنا.

●●

هؤلاء الذين يحاولون وضع

تأثير بعض التوجهات والشعرات ، في حجم الأمل ما تروج له الأحاديث والمشايع العامة ، وينبهون إلى عدم الخسالة في الأصل ، وشربوا أمثلة عديدة مثل هذه الأحلام التي لا تستند إلى واقع صلب ، نلت منها نماذج في السطور السابقة ، لم يكن هذا سبب اجتماعهم ، ونكتهم التوا للمساهمة في صياغة استراتيجية للتقنية العلمية والتكنولوجية.

وأي حديث عن مثل هذه الاستراتيجية لا يجرى في فراغ ، بل لابد له أن يمس ولو من بعيد التعليم والاقتصاد وأساليب الحكم وسبل اتخاذ القرار .

واصحاب هذه المحاسنة متطوعون لهذه المهمة ، ويعملون في إطار الجمعية القومية للتقنية التكنولوجية والاقتصادية.

وهم يسمعون منذ غام لصياغة هذه الاستراتيجية وصياغة مثل هذه الاستراتيجية تقتضي الاتفاق حول مفهوم مختلف الجوانب المتصلة بها من تمويل وإدارة وتشريع وتعليم وغير ذلك . ولا يمكن صياغة استراتيجية علمية تكنولوجية ، دون تصور لاستراتيجية شاملة ، وملائم توجه عام ، وعناصر مشروع عام ، يظلم خطى الوطن كله.

● رؤساء وزارات ..

والذين اجتمعوا حول هذا الواجب ، طوعية وبوعي من إحساسهم بالمسؤولية القارون على النهوض بمثل هذا الواجب لهم غارزون طموال حياتهم في هذه الساحة ساحة العمل للخروج من



المصدر : صحاح الحارثي

٢٩ يونيو ١٩٩٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ

جميعاً في الموعد المضروب دون لحظة تأخر، بعضهم يتوكل على عصاه ولكن الجبين يشع بالضياء. إن المشاركة في نشاطات هذه الجمعية تعكس عن كل إمكانيات الخفية المصرية وكل ماساتها. ومقتل الخفية المصرية هو ثقلها وتضرعها، وما تقوم به هذه الجمعية وبشكل خاص رئيسها عصام الدين جلال الذي يعمل هذا العمل الكثير من مواهبه وخبراته وحرصه على جمع الصلوف، في القضايا التي يمكن الاجتماع عليها ما يستحق معه كل تقدير ومعاونة.

من تآج جوانية، ومساهمة مالا يراه المتكلمون في التخليق والهدم والبناء والهدم على الابتسامة إلى ما شئسى إدراجها في جدول أعمال مهماتنا العامة.

فعلنا يتساءل الدكتور الإمام: إذا كان وزن القطاع الخاص ودوره يتزايد يوماً بعد يوم، وبالتالي لن يكون هناك مركز واحد مسئول عن استيراد التكنولوجيا كما كان الوضع في المرحلة الماضية فهل تترك الأمر للمنافسة الضارية بين الشركات العالمية على تسويق منتجاتها بينما أم مطلوب منا من الآن الالتفات على الاعتبارات الحاكمة لحدود هذا القطاع؟

وعصام جلال يسأل: من الذي سوف يمول ويشرف على البحث العلمي في الوقت الذي ترفع فيه الدولة يدها عن المؤسسات وهو يلاحظ أن هناك حالات فيها برنامج البحث بمجرد توقف الممولة الأجنبية، والوحدات الإنتاجية لدينا... هي عموماً وحدات صغيرة الحجم لا تستطيع إقامة مراكز بحث خاصة بها كما هو الحال في الدول الصناعية. كيف سنواجه هذا الوضع؟ وقد كانت الدولة تقوم بمسؤولية الاستشارات الفاسيوتية والفنية ودراسات الجدوى، ولها خبرتها في هذه المجالات، كيف سيتصرف القطاع الخاص في هذا وكيف سيقيم أدواته المعاونة هذه؟

إن هذا الفريق المختار يسأل ويحاول وضع إجابات لما يطرحه من تساؤلات. إجابات تهتم بالضوابط والمصلحة العامة والمستقبل.

ويجمعهم التمسك بأهمية التواصل والتعامل والاستمرار في السياسات العامة.

وهم يقومون بعمل وطني يستحقون عليه كل دعم معنوي ومادي، وعميق الاحترام. إن معظم الذين تكلموا في الجلسة أشار إليها في سعيهيات عمرهم ولكنهم جادوا

أمر التخلف والفقر ويحيطون في صدورهم خبرة علمية وعملية عميقة كلهم كبار ومولوق بكلتهم (في مجلس أمضاء الجمعية الأهلية المنشار إليها رئيساً وزراً وستة وزراء سابقون).

وهم يريدون أن يخرج تقريرهم هذا ثمرة جهد جماعي، وخلاصة أفكار وخبرات عول عديدة.

والجلسة التي أشر إليها في المركز القومي للبحوث كانت محطة على طريق إعداد هذه الاستراتيجية.

وتحدث فيها الدكتور إسماعيل صبري عياد في الحضور الخاص بمصر سنة عشرين عشرين (٢٠٢٠) واستراتيجية التنمية العلمية والتكنولوجية وتوقف

الدكتور الإمام عند العوازل الاقتصادية وانعكاساتها، وتحدث الدكتور على السلمي في الأبعاد الإدارية وشرح الدكتور عصام جلال المنسق العام أسلوب صياغة

هذه الاستراتيجية، هؤلاء المحصدون أعضاء في اللجان الفرعية التي تعد لهذه الاستراتيجية، وليست هذه هي المرة الأولى التي نتحدث فيها عن

التنمية العلمية والتكنولوجية ولا هذا أول تقرير يعالج هذا الموضوع ولا الذين يجتمعون تحت سقف الجمعية غير الحكومية هم وهدم المعنيون بفضية العلم والتكنولوجيا.

هناك خبراء وهيئات ومراكز عديدة تملك الباع للبحث والتقوى في هذه القضية. ويكفي أن نذكر هنا تقارير المجالس القومية المتخصصة وتقارير مجلس الشورى. ولكن حين يجتمع هؤلاء المختصون، فهم يجتمعون متحررين من قيود الوظائف التي يلقونها ومن الالتزام بالسياسات المفروضة. ولهذا فهم الذين على تماس الأثار الجانبية للقرارات والمشرعات والذين على الخبرة من بعيد، مما يجعلهم يرون الوضع



مصر انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية التي حلت محل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات المعروفة باسم «الجات» وبعد المناقشات المطولة حول الآثار السلبية لاتفاقية الجات وما حملته من إجراءات لتحرير التجارة الخارجية خاصة على الدول النامية فكان لابد لنا ان نتعرف بدقة - وبعبارة عن المناظرات النظرية - على النتائج الفعلية لتوقيع مصر على الوثيقة الختامية لجولة اورجواي وقبولها الاتفاقيات المتضمنة فيها. بعبارة أخرى:

ماهى التعهدات التي قبلتها مصر لتحرير تجارتها

كان هذا السؤال هو محور حديثنا مع محمود محمد وزير الاقتصاد:

أ. د. محمود محمد وزير الاقتصاد

ماهى

التزامات مصر فى الجات؟

التجارة فى السلع الزراعية لم تحل سابقا بنفس الدرجة من التحرير مشملا حثيث به للتجارة فى السلع

الصناعية سواء فى تخفيض الرسوم الجمركية أو الإقلال من العوائق غير الجمركية. كما غلب الاتفاق أيضا



محمود محمد

التطور الذى طرأ على هذه العلاقات خلال السنوات الماضية. وترتبطى هذه القواعد بالتزامات وحقوق للدول

الأعضاء فى مجال التجارة فى السلع استهرازا وتصديرا بما يضمن استقرار المعاملات التجارية بين الدول دون التمرس لمؤثرات غير تجارية أو تغييرات تحكمية من أى من الدول الأعضاء. وإذا تحدثنا عن وضع الدول الفاتنية فى هذه الاتفاقيات فليسستطيع القول ان بعض هذه الاتفاقيات أعطت بعض المعاملات التفضيلية للدول النامية كما أعطت مرونة فى تنفيذ الالتزامات ومعاملة أكثر تميزا للدول صغيرة الحجم فى التصدير ومن بينها مصر.

وأما بالنسبة للمجموعة الثانية من الاتفاقيات فقد شملت اتفاق التجارة فى السلع الزراعية وقد تضمن هذا الاتفاق نصوصا تقوى الى مزيد من حرية التجارة لهذه السلع نظرا لأن

انفسار الوزير فى البداية إلى أن اتفاقات التجارة الدعاية التي احتوتها الوثيقة الختامية لجولة اورجواي بلغت ٢٨ اتفاقا قسمت أولا: إلى مجموعة اتفاقيات عمت لخصوص اتفاقية «الجات» القديمة والخاصة بالتجارة السطعية وثانيا: مجموعة اتفاقيات عالجت أمور التجارة فى بعض القطاعات السطعية مثل التجارة فى السلع الزراعية وتجارة النمنسوجات والملابس وأخيرا كان هناك اتفاق جديد حول التجارة غير المنظورة (تجارة الخدمات) واتفاق حول موضوعات التجارة المرتبطة بحقوق الملكية.

واسأل وزير الاقتصاد عن مشغون هذه الاتفاقيات وانكاساتها على مصر فقال ان المجموعة الأولى من هذه الاتفاقيات تمثل القواعد العامة المستخلصة التي تحكم العلاقات التجارية الدولية التي ربيت ضمن مواد اتفاقية الجات التي نشأت فى عام ١٩٤٧ ولكن بعد تعديلها لتتأخر



في هذه المجالات مما قلقة مصر في برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال التشريعات والوائح التي صدرت في السنوات الأخيرة، كما لم تتعرض هذه الالتزامات لتعديل أي من القوانين السارية في مجالات العمل - الهجرة - إقامة الشركات - الاستثمار أو تلك الأجزاء للمعارات والمباني. وقد استطاع عالم الأعمال المصري على جدول الالتزامات مصر لتحرير تجارة الخدمات ووقم بتفسيحها...

من المنتجات الجديدة والمستخدمة. وهذا يعني أن الأدوية والكيميكالات التي انتهت فترة حمايتها عند تطبيق الاتفاقية الجديدة يمكن الاستمرار في إنتاجها دون قيود لأن مدة براءات اختراعها قد انتهت وأصبحت بالفعل في الملك العام، أي لا تستحق منح البراءة.

□ وأخيرا أسأل وزير الاقتصاد عما قيمته مصر من التزامات في مجال اللذان إلى الأسواق وإلى مجال تحرير تجارة الخدمات... فقال فيما يتعلق بتخفيض الرسوم الجمركية والاقبال من المعائن الفنية قدمت مصر جدولاً بها تنوي تقديمه مثل بقية دول العالم يمكن تلخيصه في الالتزامات بتثبيت الرسوم الجمركية وعدم زيادتها عن حدود أعلى من فئات الرسوم الجمركية المطبقة في فبراير ١٩٩٤ بنسبة تصل إلى ٢٠٪ وعلى أن يتم تخفيض جزء من هذه

الزيادة على فترات مابين خمس سنوات وخمسة سنوات ويصحب يقل الرسم الجمركي أعلى من الرسم الجمركي السائد في ١٩٩٤ طوال السنوات القادمة وهذا لا يمنع مصر من تخفيض رسومها عن هذه المستودات إن رأت أن ذلك في مصلحتها.

وأما بالنسبة لالتزامات مصر في مجال تجارة الخدمات فقد قدمت مصر أيضا جدولاً بالالتزامات محددة تشمل أما الالتزام بعدم تغيير القواعد الحالية المعمول بها أو فتح باب المنافسة لموردي الخدمة الأجنبي في مجالات محددة وإلى قطاعات معينة في البنوك - التأمين - سوق المال - الانشاءات - الخدمات السياحية والنقل البحري ولم تخرج التزاماتنا



محددة على

اية دولة وانما ترك ذلك للمفاوضات بين الدول والتي يصغر عنها تقديم كل دولة لما تراه من شروط بشأن فتح اسواقها لموردي الخدمة الاجانب. وقد اعترف هذا الاتفاق ايضا بالمعاملة التفضيلية للدول النامية وبضرورة تقديم الدول المتقدمة للمعونة الفنية والمعلومات الضرورية لانتقال الخدمات.

وبما الاتفاق الثاني المرتبط بحقوق الملكية الفكرية فهو ينظم العلاقة بين صاحب الحق في الملكية الفكرية والدولة والشركات التي تستغل هذا الحق، كما يعمل على فرض هذه الالتزامات من خلال الاجهزة القضائية والبرلمانية في كل دولة.

وبما مجالات الملكية الفكرية المحددة في هذا الاتفاق: وزير الاقتصاد: لقد تعرض الاتفاق للملكية الفكرية في ٧ مجالات هي:

● حقوق التأليف والنسخ وتعرض للاعلام وشروط النشر والموسيقى

اتفاقية الكيفيات المتعددة.

وحتى يتم التحصيل من النظام السابق الى نظام حرية التجارة بالسلوب تدرجى وغير مفاجيء فقد استقر الرأى فى الاتفاق الجديد على أن يتم ازالة نظام المخصص على ثلاث مراحل تنتهى فى مجملها بعد عشر سنوات يتم خلالها ازالة المخصص الحالية كما يتم خلالها زيادة معدلات النمو للمخصص خلال فترة التمهير. وهنا نجد ايضا ان الاتفاق قد تضمن نصوصا تعطى مزايا افضل للدول النامية والمنتجة للفطن والدول صغيرة الحجم فى التصدير.

□ وبماذا عن تيسير تجارة الخدمات؟

□ وزير الاقتصاد: هذا يأتى ضمن المجموعة الثالثة من الاتفاقات والتي تضمنت اثنا عشر لصفحة لتجارة فى الخدمات والاخرى خاصة بالجوانب التجارية المرتبطة بصقوف الملكية الفكرية وبالنسبة لاتفاق التجارة فى

شروط خاصة بدعم للتصدير ودعم الداخلى للإنتاج حيث أدت زيادة الدعم لذى تقدمه الدول الكبرى لإنتاج وتصدير السلع الزراعية الى نزاعات فى المجلس بهذا قررت هذه الدول الحد من هذه المنازعات عن طريق التخليص التدرجى لهذا الدعم.

□ خفض الدعم كان من أهم النقاط التي أثارت مخاوف الدول النامية خاصة فيما يتعلق برفع أسعار وارداتها.. فهل هناك معاملة خاصة للدول النامية فى هذا المجال؟

□ وزير الاقتصاد: نعم لقد تضمن هذا الاتفاق عدم التزام الدول النامية بنسب الالتزامات التي يلتزم بها الدول المتقدمة سواء فى مجال تخفيض الرسوم الجمركية أو فى مجال تخفيض الدعم، وأن تتاح لها فترات أطول للتكيف تصل الى عشر سنوات بينما تلتزم الدول المتقدمة بتنفيذ التزاماتها خلال ٦ سنوات. كما تضمن الاتفاق أيضا نصا يقيم

الخدمات كان المقصود منها هي للخدمات القابلة للتجارة دوليا ومن بينها الخدمات المالية وخدمات النقل وخدمات الاتصالات والخدمات المهنية وخدمات الانشاءات والمقاولات وانتقال العمالة والنقل والسياحة وغيرها.

ويمثل هذا الاتفاق الاطارى مجموعة من المبادئ العامة تؤكد سريان مبادئ حرية التجارة متاملة لمبادئ حرية التجارة فى السلع مثل عدم التمييز بين الدول وتصدير ما تسمح به كل دولة فى مجال تحديد العلاقة بين الخدمة المستوردة والخدمة المنتجة محليا..

وليتضمن هذا الاتفاق الاطارى لية التزامات

بمقتضاها الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية المستوردة للخدمات لمواجهة احتمالات ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي قد تنجم عن التخليص التدرجى للدعم.

اما الاتفاق الثانى فى المجموعة الثانية من الاتفاقات فكان حول التجارة فى المنسوجات والملابس وقد تم التوصل لهذا الاتفاق لى بزيل نظام المخصص الذى استمر فى الفترة من عام ١٩٧٤ وحتى ١٩٩٤ والمخالف لنظام حرية التجارة فى البجات والذي تم من خلال الاتفاقية الدولية للمنسوجات المعروفة باسم

والكتب.

- المعلومات التجارية.
- المؤشرات الجغرافية.
- التسميات الصناعية.
- براءات الاختراع.
- التسميات التخطيطية للدوائر المتكاملة.

● حماية المعلومات السرية. □ لقد أثارت قضية حماية الملكية الفكرية مخاوف كثيرة داخل الدول النامية خاصة فيما يتعلق بالصناعات الدوائية وبمستفود من ارتفاع فى الأسعار نتيجة لهذا الاتفاق... لوزير الاقتصاد: لقد أعطى هذا الاتفاق أيضا معاملة متميزة للدول نامية فسمح لها فى مجال براءات الاختراع بتأجيل تطبيق احكامه لفترات انتقالية مدتها خمس سنوات لكل وخمس سنوات اضافية بالنسبة للصناعات الكيماوية والدوائية ولا تسرى احكام براءات الاختراع الا



المصدر : التزاتم الإقتصادي

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢ يونيو ١٩٩٥

جداول التزاتم مصر لتحرير تجارة الخدمات خدمات الإنشاءات والخدمات الهندسية المرتبطة بها.

القيود على المعاملة الوطنية	القيود على النفاذ إلى الأسواق	القطاع
(١)	(١) <u>توريد الخدمة عبر الحدود:</u> غير ممكن من الناحية الفنية	- أعمال الإنشاءات للهندسة المدنية: ● الكبارى والطرق السريعة المعلقة والاتفاق والمرات الفرعية. ● القنوات المائية والموانئ والسدود والاشغال المائية الأخرى. ● خطوط الأنابيب الطويلة وخطوط الكهرباء والاتصالات (الكابلات). ● الانشاءات المعدنية والتصنيعية.
(٢)	(٢) <u>استهلاك الخدمة في الخارج:</u> غير ممكن من الناحية الفنية	- أعمال الإنشاءات التجارية الخاصة: وثنى تركيب حديد التسليح (بما في ذلك العام). ● أعمال التركيبات: ● أعمال تركيبات وتجهيزات الغاز ● الاعمال الكهربائية: ● أعمال تركيبات اجهزة الانذار للحريق ● أعمال الانشاءات الكهربائية الأخرى ● أعمال تركيبات أخرى ● أعمال انشاءات المصاعد والروافع ● خدمات التاجير لمعدات بناء أو هدم المباني
(٣)	(٣) <u>التواجد التجاري:</u> * التواجد التجاري مسموح به فقط للشركات المشتركة * نسبة رأس المال الأجنبي لا يجب أن تتجاوز ٤٩٪ من إجمالي رأس المال اللازم للمشروع	(٤) <u>تواجد الأفراد الطبيعيين:</u> لا توجد قيود
(٤)	(٤) <u>تواجد الأفراد الطبيعيين:</u> لا توجد قيود باستثناء ماورد في الجزء العام في مقدمة الجداول.	

الاسبوع القادم: جدول الالتزامات في الخدمات السياحية



المصدر : *سطح*

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٥



اتفاقية الجسات والسينما المصرية

شيء غريب ان تشهد القاهرة ندوة ثقافية تكاد تكون أهم ندوة ثقافية عن السينما خلال عام ١٩٩٥، ولا يدرى بها أحد ! إنها ندوة ، اتفاقية الجسات وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على صناعة السينما ، شارك في هذه الندوة والتي عاقدت هذا الأسبوع عدد من المخصصين منهم المخرج صلاح أبو سيف ، وسعد الدين وهبه رئيس مهرجان القاهرة السينمائي والباحث الدكتور عبد الفتاح الجبالي ، وعنيد شاهي رئيس غرفة صناعة السينما ، ود . فوزي فهمي رئيس أكاديمية الفنون ورئيس اللجنة العليا للمهرجانات السينمائية ، والدكتور حسام عيسى استاذ القانون الدولي ، وعلجز الإسلامبولي الوزير الموشح بوزارة الخارجية ، وأسامة المجذوب المشرف على وحدة إباحت الجسات بوزارة الخارجية ، وأقدم هنا مقتطفات من أهم ما قيل في هذه الندوة الهامة :

ثم قال : اتفاقية الجسات تكم الآن في ظل تطورات تكنولوجية غنية في الخطورة خاصة بين التكنولوجيا

المعلوماتية ، وبين تقنيات السمعيات والمجهرية ووسائل الاتصال ، وهو ما ولد ثورة علمية في مجال إرسال الصوت والصورة التليفزيونية عن طريق الكابل مثلا وغيره من الوسائل التي تسمح هنا

أن يتم تبادل ه . الجبال قتلا : هل السينما المصرية بوضعها الراهن وإستراتيجياتها القائمة تقدر على التعامل الإيجابي مع نتائج الاتفاقية ؟ جيب : ه . الجبال نفسه : هناك صعوبة بالغة في التنبؤ بالنسب أو الضخامة الضاعفة للسينما المصرية من هذه الاتفاقية حيث أن تصف إيرادات الفيلم المصري ذاتي . من التسويق الخارجي كما لاحظنا من المرات التي أجريت مؤخرا أن الفيلم المصري سوف يحتل بقر كبير من الحصة نتيجة الاتفاقية الجسات بما يفرض إعادة التوزيع من الولايات وسوا والتي كانت تضع بالفعل على المنتج السينمائي المصري ، وبالتالي فإن مثل هذه الآليات مستدامة بل وأكثر زيادة انتشار الفيلم المصري في العلم وبالتالي زيادة نشر الثقافة المصرية .

وحول الحماية الفكرية قلت : حماية الإنتاج الفني للدولة خارج حدودها تتطلب مواجهة نسخ وطبع وتوزيع هذه الإنتاج بطريقة غير مشروعة وعلمنا الجبات ذلك بوسائل التكنولوجية وهذا يعني أيضا لقرارات منتج الفيلم في التوزيع ، حتى التوزيع أو التوزيع في أصل الفيلم ؟ ثم يأتي بعد ذلك دور الدولة في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في إطار منظمة التجارة العالمية واتفاقياتها وأهمها اتفاقية الجسات .

د . عبد الفتاح الجبالي : اتفاقية الجسات تكم لنا شيئا لا بد من الالتفات اليه ، ألا وهو مبدأ عدم التمييز بمعنى أن لا تميز الجارة على إيهاب عجم التمييز بين البلدان ، والتزام جميع الأطراف بأن تلتزم بعضها البعض المعاملة التي يمكن أن تقدمها لأي بلد آخر في العلم ، كما تؤكد الجسات أيضا على ضرورة أن تمتع السلع المستوردة نفس المعاملة للسلع الوطنية من حيث كافة الموائج والقوانين ، بالإضافة لما وبصناعة السينما المصرية فلا مطلقا عليها أنواع الجسات هذه ستفيد كثيرا من تطبيق قوانين دول الجسات في الدول ، الإعلام المصري الدول الأجنبية : أي ، تجالي السينما المصرية . يميزات إسمينا الجانية في جميع الدول أعضاء الجسات وهذا في نظري مكسب تقوى وسيتملك كثير لمصر .

دكتور حسام عيسى : لاشك انه من خلال اتفاقية الجسات سيتم تحرير الأسواق العالمية ومبجها وربطها من خلال نظم وقواعد تسري على جميع الدول النامية بعد مرور فترة انتقالية محددة الصفا طرية سنوات ، لتحمير تأهيل الصناعاتها من مختلف الصفاات كي تكون الدول الاقتصادية العالمي ، وتبني إمراتها في مجال التذاكر والتي تمكنها من تحقيق التواجد المطلوب على الساحة العالمية ، ولأشك انه حدثا لا بد وان تكون البداية من الداخل وليست من الخارج ، وفوائيد الجسات تكم من الخارج أيضا كما تضمن قوانين الجسات معاملة سوية للإبداع الفكري جاكيا ، من هنا لا بد من توحيد الأرادة الوطنية لانتفا السينما وأعضاء دعم لهذه الصناعة الماهرة وبعد ان كان حجم الإنتاج قد وصل إلى أكثر من تسعين فيلما في العلم ، يجب في الآوام الأخيرة أن ٢٥ فيلم

هليلز الإسلامبولي : اتفاقات الصعوب اليوم أصبحت في ظل اتفاقات الجسات تتعرض لتأثيرات مختلفة فلم يتم بناء تعزيز وتقوية الصناعات الوطنية القائمة على هذا الإبداع الفكري الذي يصله العتاب حتى للآلاف وصناعة السينما كنتاج وفوزج ودر غرض وفيدج .. الخ ، لا بد من تعزيز صناعة السينما ليس فقط لأنها تحقق مكسب للدولة إنما لأنها تحمي وصنوبر العائلات الثورية للصنوبر المختلفة



○ سعد الدين وهبة : هذا ماكتسبناه من
البحث رغم احساسنا الداخلي بأن الثقافة
أصبحت هذه ستحتل مشاكل العالم
الاقتصادية على حساب الدول النامية .
أما الخيطة أو المصنعة للهامة في هذه
الاتفاقية فهي فيما يتم انشاء بمعرفة
وزارة الثقافة الخيطة بنود الاتفاقية .
فلا يمكن لوزارة الخارجية وحدها بمعرفة
ذلك .
ثم يقول : البعض - الخالص - يظن
ان البحث كمنظمة عقلية مستندة الى
مستوى النقد الدولي ، والبيك الدولي ،
ولها مساهمة الدول النامية لكن
العكس هو الصحيح ؟ لأنه كيف لنا
كقول قديمة ان نصارع الدول المتقدمة
الفنية التي لها خبرة اكبر من أربع
الآلاف في الصناعة ؟
○ صلاح يوسف : مع احترامنا لآراء
الجميع ؟ أنا كل معي هو العلم
المصري ، الثقافية البحث اذا اريد
بالإيجاب على صناعة السينما المصرية
فأنا معها ، أما إذا ، رجينا في الرجلين ،
فأنا بالطبع ضدها ، كل معي هو
توزيع الفيلم المصري والمطلوب على
حقوق الإبداع المصرية سيمنحها وفي كل
مجالات الإبداع .
○○ وأشيرا : كنا نعتقد ان هذه
الشوات الجيدة التي يجتمع فيها
الخبراء حول موضوع أو قضية ثقافية
أو فنية تهتم جميعا ، أما يقينا بقضية
السينما في مصر ، كانت المثلث أن نأخذ
هذه النقطة على شاشة التلفزيون وأن
يشترك فيها العاملون في مجالات السينما
المصرية المختلفة . لقد كان أغلب
الحضور في هذه النقطة رجال الصناعة
والاقتصاد والمثل في مصر



المصدر : **الطريق**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٥

في ضوء الجبات وتحريك التجارة العالمية : « وطني » تناقش مستقبل صناعة السيارات في مصر

- محمد لطفي منصور :
□ ٥ مليارات جنيه .. جملة الاستثمارات الوطنية في صناعة السيارات في مصر
- الصناعات المغذية تغطي حاليا ٥٠٪ من مكونات السيارة .. وزيادتها إلى ١٠٠٪ خلال السنوات القادمة
- د. عبد المنعم سعودي :
○ أهمية التكامل العربي في الصناعات المغذية للسيارات

مما لا شك فيه أن سياسات التحرر الاقتصادي التي تتبناها الدولة كان لها اثرها الواضح في جذب رؤوس الأموال للاستثمار في مصر . وفي ضوء دعم الدولة وتشجيعها لبدء توسيع قاعدة الملكية الخاصة اقبل العديد من رجال الأعمال المصريين على الاستثمار في مختلف المشروعات سواء كانت صناعية او خدمية ومن هذه الصناعات تأتي صناعة عملاقة تعد بالفعل من الصناعات الرأسمالية الثقيلة الا وهي صناعة السيارات والة اقبل على الاستثمار فيها عدد من رجال الأعمال المصريين حيث بلغت جملة استثماراته نحو ٥ مليارات جنيه مصري . وقد أتاحت هذه الصناعة فرص عمل لنحو ٧٧ ألف مواطن من خلال ٩ مصانع رئيسية ونحو ٨٠ شركة من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ترتبط

الدولة وتشجيعها المستثمرين على إقامة صناعة وطنية في مصر ليس لحسب من أجل الإنتاج للسوق المحلي وإنما للتصدير أيضا لزيادة الحصيلة من العملة الصعبة وتحقيق إستراتيجية لعملية التنمية الاقتصادية . ويرى « محمد لطفي منصور » أن التوسعات الكبيرة التي تشهدها مصر في صناعة « السيارات » كمعدن « الفولاذ » لصناعة « مذيعة كاملة في المستقبل » القريب ومساندة الدولة واضحة في هذا الصنيع . فالحكومة تولاه بمنح امتيازات للشركات العالمية العاملة في مصر بأمثل الوصول إلى ١٠٠٪ لخدمة التصنيع في مصر خلال السنوات القليلة القادمة . ويؤكد « محمد لطفي منصور » أن السوق المصري وإن كان محدودا بالمقايير الاقتصادية العالمية إلا أنه فخر على « استيعاب » مزيد من التوسع . فالطلب الزوال كثيرا على المنتج المحلي والذي ينتج بأعلى مستويات الجودة فالسوق المحلية قادرة على استيعاب

أرتباطا وألفاظا بهذه الصناعة وهذا باعث الحكومة المصرية لشراء « الصناعة الوطنية للسيارات » أولا ، ووفرت لها الحماية حتي أصبحت هذه الصناعة تغطي بالفعل نحو ٥٠٪ من مكونات السيارة للصناعة في مصر رئيسي الحكومة أربع هذه النسبة إلى ١٠٠٪ خلال السنوات القادمة .

« وطني » في هذا التحقيق تناقش إثنين من كبار المستثمرين المصريين في صناعة السيارات لمعرفة مستقبل هذه الصناعة في ضوء إطلاق الجات ، وإنتاج الأسواق العالمية على بعضها البعض مما يرفع من حدة المنافسة أخذ في الاعتبار قنرات السوق المصري والأسواق القريبة على استيعاب وإنتاج هذه الصناعة في مصر .

يقول « محمد لطفي منصور » رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات منصور : بأن مصر وإن كانت لم تلزم التزاما في ملفوظات الجات بخفض التعريفات الجمركية على السيارات نظرا لما تكتسبه حصيلة الجمارك من أهمية لوارد الدولة (لا ننأى جيب أن نذكر جيدا أن الاتجاه العالمي يميل نحو التصفيات السوق الحر مما يدفعنا أن علينا وإن اجلا للتحفوض لليات السوق .

ويؤكد « محمد لطفي منصور » أن من الأمور المهمة التي تشهدها مصر حاليا هي قيام صناعة سيارات وطنية لها أبعادها الاجتماعية الهامة ال جانب أبعادها الاقتصادية فصناعة السيارات في أية دولة تعد من الصناعات المختلفة والتي تستوعب عمالة كبيرة ، ومن ثم لها كلات الجفيرة الحفافية من أجل

تحقيق -

القسم الاقتصادي



□ محمد لطفي منصور □



المصدر: الرياض

التاريخ: ١٩٩٥ / ٧ / ٩ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نحو ١٠٠ ألف سيارة متروكا لها
بالنسبة للصين. فتم من خلال
البروتوكولات والاتفاقيات الثلاثية
للدخول في الأسواق الخارجية.
ويرى د. عبد الحميد سعودي،
رئيس مجلس إدارة «شيسان»
و«سوزوكي» أهمية الاتجاه نحو
السوق العربية نظرا لكون حجمه
والدراية الاستراتيجية الهائلة للقرابة
المستقبلية لصناعة السيارات في مصر.
تحت التخطيط على مستوى العالم
العربي
بالإضافة إلى الاستفادة من الامتيازات
الممنوحة لمصر ضمن دول عديدة من دول
العالم النامي والمتنامية في فترة السماح
الممنوحة لمواجهة الاضطراب الناتجة عن
تحرير التجارة العالمية.
ويوضح د. عبد الحميد سعودي «أن
السوق العربية بما فيه دول الشرق
الوسط تعد بمثابة سوق جيدة لمصر في
مجال التصدير، ولهذا فإنه من الأهمية
النصوي لمصر بل والتعدي من الدول
العربية تحقيق التكامل العربي في
مكونات الصناعات الخفيفة، وعلى هذا
الإنشأ سمو الدولة - يقول د. عبد
الحميد سعودي - لأن تعامل الصناعات
الخفيفة للسيارات والتي تقم في أي بلد
عربي على اعتبار أنها صناعات محلية
أسوة بمانعو بل في دول شرق آسيا.



المصدر : الأسماء

التاريخ : ٩ - شهر ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اللجنة الاقتصادية بالحزب :

استراتيجية لمواجهة اثر الجات على اسعار الواردات الزراعية

كتبت فخر شاه ذوالفقار :

بالتمارينات في المجال الزراعي الصناعي واعادة تنظيمها بما يقوي من فعاليتها لاحداث التوازن في الاسواق حماية للمستهلك والمنتج ، كما طلبت بالارتقاء بعملية التسويق الداخلي والاستثمار في مجالات التوزيع ، وانشاء الاليات التي تساعد المنتج على التعامل مع السوق الحرة مثل صناديق موازنة الماصلات الزراعية وصناديق التأمين على الماصلات . ووافقت اللجنة على تحديد موعد المؤتمر الاقتصادي الخامس للحزب في منتصف يناير القادم تحت شعار دراسة مستقبل الاقتصاد المصري واطار التنفيذ .

طلبت اللجنة الاقتصادية للحزب الوطني الديمقراطي في اجتماعها أمس برئاسة د . ممدوح طهوبار بموقع استراتيجية لمواجهة اثر اتفاقية الجات على اسعار الواردات الزراعية من خلال سياسات تؤدي الى الترتيب للمحصل الملائم .

واكدت دراسة خاصة للجنة ان القطاعات السلبية تلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد القومي من خلال زيادة العرض الكلي بما يضمن تحقيق الانتاجية في المجال الزراعي والصناعي والتجديل والتحديث . وطلبت الدراسة بالاهتمام



المصدر : العرب

١٠ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البجوات: البطالة قادمة!

بقلم:

يحيى المصرى
خبير اقتصادى

فى الوطن العربى:

النساء المشتغلات ١٣٪

وفى العالم المتقدم: ٢٩٪

□ □ □

١٢ مليون متعطّل.. عربى!

□ □ □

مطلوب: مشروعات

أكثر بتكنولوجيا أقل

تشكل البطالة عاملاً أساسياً فى المشاكل الاقتصادية التى تواجه عالم اليوم، وقد اتسعت فى الوقت الحاضر حتى أصبحت سبباً مباشراً فى عمليات الإرهاب التى تسود كلا من الدول المتقدمة والدول النامية على السواء وهو ما يؤدى إلى ضرورة مواجهتها على الصعيدين الدولى والمحلى، وقد طالبت بذلك أغلب الدول الأعضاء فى مؤتمر القمة الاجتماعية الذى انعقد خلال شهر مارس الماضى فى كويتهاجن وضم أكثر من مائة وثلاثين دولة، كما خالفت البطالة أحد الموضوعات الأساسية التى ناقشتها قمة للدول السبع الكبرى فى شهر يوليو الماضى.

زيادة حجم العمالة الجديدة التى تستقبل السوق فى المنطقة العربية والتى تبلغ حوالى ١٥ مليون عامل خلال السنوات الخمس القادمة.

إن نسبة البطالة فى كثير من الدول العربية حالياً تزيد على خمسة عشر فى المائة من مجموع القوى العاملة، وفى قطر يعيدى مثل تونس كانت تبلغ ١٢ فى المائة عام ١٩٨٤، فارتفعت إلى ١٦٪ عام ١٩٨٨، كما بلغت هذه النسبة فى الجزائر حوالى ١٩٪ عام ١٩٩١، ويؤكد لتقريرى المرسى للبعد القلق الواضح القائم عن مشكلة البطالة فى هذه الدول وخاصة أن النسبة لكبرى من البطالة تتركز فى مستويات التعليمعالى بين حاملى المؤهلات العليا حيث وصلت هذه النسبة إلى ١٩ فى المائة فى المغرب عام ١٩٩٠، ولعل القلق الأكبر ينتج عن ارتفاع نسبة المتعلمين بوجه عام فى أجمالى حجم البطالة، حيث تتزايد احتياجات المتعلمين سواء فى مستوى خدائهم أو فى احتياجاتهم الأخرى كالتزواج أو أعمال الأسرة أو التهور بالظهر اللائق فى المجتمع أو حتى فى النظر إلى العمال الأخرين الذين يحصلون على كفايتهم المالية بينما هم أقل منهم كفاءة علمية ومهنية.

وإذا أهدم تقرير «وقتصاديات والتنمية» الذى عرض على مؤتمر العمل العربى الثانى والخمسين المنعقد بالاسكندرية خلال شهر أبريل الماضى، أهم هذا التقرير بضرورة تحقيق أهداف منظمة العمل العربية والمتحدة فى خلق فرص عمل جديدة واتاحة مساحات أوسع أمام خريائهم من أجل للتعليم، خاصة للطلاب الفقراء والمهاجرين للعمل والأشخاص فى برامج التنمية، وقد ركز التقرير على الشباب الذى تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة الذين يواجهون فى بداية حياتهم العملية اختياراتاً قاسية ووضعا صعبا فى

أما فى المنطقة العربية، فإن تركيبة القوى العاملة العربية توضح أن هناك بطالة متزايدة بالإضافة إلى بطالة متدنية تظهر ويوضح فى قطاع الزراعة الذى يعمل به حوالى ستة وثلاثين فى المائة من إجمالى القوى العاملة العربية التى تبلغ حوالى ٦٦ مليون عامل طبقا للإحصاءات الواردة فى تقرير الاقتصاد العربى للبعد الصادر عام ١٩٩٢، وإلى تقريرها مراجع أخرى بما يزيد على ٦٦ مليون عامل فى عام ١٩٩٥. وتبدو تلك أيضاً انتاجية العامل فى المنطقة العربية التى ما زالت ضعيفة جداً بالمقارنة مع انتاجية العامل والمناطق الأجنبية الأخرى، وعلى سبيل المثال فإن انتاجية العامل فى الدول الأوروبية تصل إلى ستة أمثال انتاجية العامل فى الدول العربية، كما أن نسبة المرأة العربية العاملة خارج المنزل تزيد على ١٢ فى المائة فقط، بينما تصل هذه النسبة إلى مايزيد على تسعين فى المائة من إجمالى النساء المكتبات فى الدول المتقدمة وهو ما يؤدى إلى انخفاض ناتج العمل فى الدول العربية.

وتعتبر البطالة من أخطر المشاكل التى تهدد التنمية فى كثير من الدول العربية، كما تهدد استقرارها وأمنها، وسوف تزيد هذه المشكلة خطورة فى المستقبل مع زيادة عدد السكان وعدم الاستعانة بنظم الإدارة الحديثة التى تستخدم العمال فى أماكنهم لعملية التصنيع وتعمل على زيادة انتاجيتهم تدريجياً، كما أن الخطورة الأكبر لهذه المشكلة مستطهر بعد تطبيق اتفاقية الجات التى ستلقى اللبى والعرض فى ظلها، بحيث تنتقل العمالة بين الدول بحرية دون قيودات محددة فيزيد العرض وينخفض الطلب كما تنخفض الأجر، مما يؤدى إلى تدهور مستوى المعيشة للعاملين بوجه عام وخاصة فى الدول النامية، ويزداد الوضع سوءاً مع



المصدر :

١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذه الخطة من قبل الحكومات ورجال الأعمال والبنوك وبيوت المال والشركات المعنية وكذلك من الأفراد الراغبين في ذلك ومن الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية وإذا قبلت هذه الخطوات يمكن أن يفسر الوضع الأنيق العام لجامعة الدول العربية في الأربعين العام لميلادها الفرصة الاقتصادية العربية على تنفيذها. على أن يعتبر هذا الاجتماع مسبقاً على التنفيذ وقدم نتائجها وتعمل خطواتها كما تقتضي الأمر لذلك، وعلى أن يدخل في اختصاص هذا الاجتماع بحث إيجاد فرص العمل للمهاجرين العرب المائتين من الخارج ورفضهم في أماكن تتفق مع تخصصاتهم، وحصلهم على مزايا ومزايا لتقليل من المستوى الخارجي ربع الأخذ في الاعتبار فريق الأسعار ومستويات المعيشة.

ولقد أكدت الدولة الثانية والمشرور المؤتمر العمل العربي على عدد من القضايا والقرارات في مجال البطالة وتحسين ظروف العمل وإفق البطالة وفقد الدول الأعضاء إلى جانب ٢٠٥ من رؤساء وممثلي وأصحاب الأعمال العرب الذين حضروا المؤتمر وأكدت الدولة على إنشاء مجلس الاقتصادية والاجتماعية باليمن العربي يمثل فيها أطراف العمل الثلاثة بجانب لجان عليا تعنى بقضايا التشغيل والأجور والتدريب وسجاسات ومكتب لغرض المبادرات العمالية وتحقيق السلام الاجتماعي، ويضع خطة للتدريب تتناسب مع تصحيح الجودة. فهل تحل هذه القضايا في الأرواح كتنويعها عربية عديدة صغرت من قبل في مئات بل آلاف المؤتمرات العربية التي عقدت خلال الخمسين سنة الأخيرة.

لم تأخذ طريقها إلى جوار التنفيذ العملي إزاء تحديات متزايدة تواجه الأمة العربية، وإمام مخاطر عديدة متوقعة من حجم البطالة العربية وتزايدتها خلال السنوات الخمس القادمة سؤال وجه إلى منبر منظمة العمل العربية ومبعداً من منظمة العمل الدولية (١) إن معالجة البطالة العربية والقضاء على مشاكلها، بالإضافة إلى معالجة مشاكل الفقر وتحسين ظروف العمل لا يقل في أهمية عن معالجة أية مشاكل أو كوارث واجهت المنطقة العربية.

الأجور والرتب المائتين فيها بالدول اللازمة تطبيقاً للشرط الاجتماعي في ضوء ما ورد في الاتفاقية، فإنها ستقوم بتعويض ذلك عن طريق تيسارها بزيادة أسعار السلع والخدمات التي تقوم بالتأجيل في الدول النامية، أو على الأقل تخفيض مستواها الكسبي والفرعي، وهو ما يؤدي إلى نقص الانتاج واستيراد هذه السلع وإلزام هذه الدول باستيراد العجز من الخارج وقبولها إغلاق أو الانسحاب من بعض فروع الشركات لتعدد الجسبات مما يؤثر أيضاً على حجم البطالة ويؤيد من مشاكلها المتعددة.

هل من حل لهذه القضية؟ انني أعرض فيما يلي بعض الاقتراحات للتخفيف من حجم ومشاكل البطالة:

١ - إنشاء جمعيات أهلية أو منظمات غير حكومية تقود أمور البطالة في كل دولة عربية وأخرى على المستوى العربي الشامل، على أن تقوم هذه المؤسسات باستقبال المائتين وتسجيلهم لديها والبحث عن أماكن للتشغيل المناسبة لهم، بل وإقامة معاهد تدريب مهني متوسعة ومثال لتدريب المائتين على العربية حسب التخصصات التي يرغبون في الانتماء بها وبالتنسيق مع المنظمات المهنية والحرفية واتحادات العمال والبنوك والمستثمرين العرب للتفكير في الدول العربية، وعلى أن يتخرج منها هؤلاء العاملون الذين يلتمسون بجهات العمل مباشرة أو يعملون في المدن التي تنقص للمنطقة العربية.

٢ - قيام مدالي الحكومات العربية بجمعيات رجال الأعمال بوضع خطة انتاجية متخصصة للمشروعات الاستثمارية الكبيرة التي تستهدف حجم معالة مرتفعة واتممت على التكتل بوجيا التي توفر المعالة.

٣ - قيام جامعة الدول العربية وكالة للمنظمات العربية المعنية، بالتمهيد في مؤتمر عربي شامل يضم الاقتصاديين العرب والكتاب الذين يتأيدون بضرورة معالجة البطالة ويقررون مقترحات معالجة المشاكل الناتجة عنها، والتي تحصل مباشرة بمرأى وإسناد الدول العربية، على أن يبحث هذا الاجتماع وضع خطوات محددة للقضاء على البطالة وكيفية تطوير والصناعة في

مواجهة سوق عمل حرجية من أجل إيجاد وظيفة أو مهنة تتلاءم مع استعداداتهم ومهاراتهم التي تتكون طوال فترات الدراسة والتدريب.

وفي مؤتمر العمل أيضاً الذي يترأسه القنصل الأوروبي الجديد على الشنتين الأجانب داخل دول السوق الأوروبي للخدمة، حيث أن اتفاقية الوحدة الأوروبي التي بدأ سريانها اعتباراً من أول يناير عام ١٩٩٢، لم تم الاتفاق بينها وبين دول الأعضاء على توحيد التشريعات التي تنظم وجود العمالة الأجنبية داخل هذه الدول وبسوف يترتب عليها الاستخدام من القسوة الكبير من المعاملة العربية العاملة بالدول الأوروبي.

وفي مجال تناول الجوانب الأخرى المشكلة، فلا بد من الحديث عما سوف تخلقه اتفاقية الجات التي انضمت إليها حوالي نصف الدول العربية حتى الآن والنصف الباقى في الطريق، وبهذه أن اتناول نقضتي في مجال المعالة والبطالة بالنسبة لاتفاقية الجات:

١ - تطبيق شرط الاجتماعي الذي نادى به معبر منظمة العمل الدولية والذي يعني ضرورة مساواة الأجور بين العاملين في الدول النامية وفي الدول المتقدمة. هذا الشرط يؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة للمملكة التي تنتشر في الدول النامية والتي ستنزوي حتما نتيجة تطبيق هذا الشرط لأن هذه المساواة تؤدي إلى دفع أجور العاملين في الدول النامية ربما يؤدي بالتالي إلى دفع تكلفة إنتاج السلع والخدمات بشكل يجعلها تصمد أمام المنافسة القادمة من الدول الصناعية.

والثاني تلحق بعض المشروعات وإبرائها أو يفضض نشاطها ويستلزم من عدد كبير من العاملين فيزاد حجم البطالة يتزايد مشاكلها.

٢ - زيادة الأجور والرتب التي تفسر الشركات المتعددة الجنسيات التي منحها للعاملين في الدول النامية تطبيقاً للشرط الاجتماعي سوف يؤثر أيضاً على الجميع الاتفاقي لبدء الدول التي تسعى للتعددية الجنسية تلك الشركات لزيادة البطالة في دولها لثلاثة ٩٠ في المائة من أسهمها في الناتج المحلي الإجمالي لثلاثة ٧٧ ألف شركة لها فروع في كل دول العالم، فإذا قامت هذه الشركات بزيادة



المصدر : **الأخبار الاقتصادية**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : **١٠ نوفمبر ١٩٩٥**

عالم الأعمال

مصر والجات

الاسبوع الماضي

بدانا

في عرض الالتزامات التي تقدمت بها مصر في ظل اتفاقية الجات لتحرير تجارة الخدمات ومن المعروف أن كل دولة قيمت جدولاً حددت فيه شروط فتح أسواقها لموردي الخدمة الاجانب .

وبالنسبة لالتزامات مصر في مجال تجارة الخدمات وكما جاء في حوارنا مع وزير الاقتصاد الاسبوع الماضي فانها شملت الالتزام بعدم تغيير القواعد المالية المعمول بها او فتح باب المنافسة لموردي الخدمة الاجانب في

مجالات

جدول

محدودة وفي

التزامات

قطاعات معينة

هي البنوك -

مفسر

التأمين - سوق

لتحرير

المسال

الانشاءات

تجارة

والخدمات

السياحية

الخدمات

والنقل

البحري.

وقد عرضنا الاسبوع الماضي جدول الالتزامات في قطاع خدمات الانشاءات والخدمات الهندسية المرتبطة بها .

وفيما يلي نعرض للالتزامات التي تقدمت بها مصر في مجال خدمات السياحة وخدمات السفر المرتبطة بها.



المصدر : الإحصاء الاقتصادي

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأنشطة التي تقدمت بها مصر في مجال خدمات السياحة وخدمات السفر المرتبطة بها:
(٢) خدمات السياحة وخدمات السفر المرتبطة بها

القيود على المعاملة الوطنية	القيود على النفاذ إلى الأسواق	القطاع
(١) غير ممكن من الناحية الفنية.	(١) توريد الخدمة من العديد من ممكن من الناحية الفنية	١. الفنادق والمطاعم (١) الفنادق وخدمات الإقامة التجارية الأخرى ٢. الفنادق والمطاعم ب. فنادق المتجولات وبشركات الإقامة ج. فنادق التكاثرات (٢) المطاعم والمقاهي والكافيتيات ٣. مطاعم الفنادق الفاخرة ب. مطاعم الفنادق الفاخرة والكافيتيات
(٢) لا توجد قيود	(٢) استهلاك الخدمة في الخارج لا توجد قيود (٣) التواجد التجاري	٢. التوكيلات السياحية ومطعمي الرحلات ٣. مطاعم الرحلات والبرامج السياحية المتخصصة ب. الوكالات السياحية
(٤) لا توجد قيود	(١) توريد الخدمة من الحدود لا توجد قيود باستثناء ما ورد في جدول العام في ملحق الجدول (٢) استهلاك الخدمة في الخارج لا توجد قيود (٣) التواجد التجاري	٣. الخدمات السياحية الأخرى (١) خدمات الأتلة السياحية ١. إدارة المنشآت السياحية ب. تجميع واستقبال الخدمات السياحية
(١) لا توجد قيود	(١) توريد الخدمة من الحدود لا توجد قيود باستثناء ما ورد في ملحق الجدول (٢) توريد الخدمة من الحدود لا توجد قيود	



المصدر : **الوزارة العامة للسياحة**

التاريخ : **١٠ / ١٢ / ١٩٩٥**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

<p>اتوجد تيرة (٣)</p> <p>اتوجد تيرة</p> <p>اتوجد تيرة</p> <p>(٤)</p> <p>اتوجد تيرة</p> <p>(١)</p> <p>اتوجد تيرة</p> <p>اتوجد تيرة</p> <p>اتوجد تيرة</p>	<p>(٧) استهلاك الخدمة في الخارج</p> <p>اتوجد تيرة</p> <p>(٣) التواجد التجاري:</p> <p>الالتزام بقضايا أمنية لكتاب التمثيل</p> <p>● يتولى قائد الأجناس</p> <p>لخدمات الخدمات على منظمات الحماية الاقتصادية</p> <p>السوق</p> <p>● يجب أن يتم تعريف الموظفين المصريين بواسطة</p> <p>الأفراد الأجانب بموجب شروط العمل</p> <p>(٤) تواجد الأفراد الطبيعيين</p> <p>اتوجد تيرة</p> <p>اتوجد تيرة باستثناء ماورد في الجزء العام في منظمة الجداول</p> <p>(١) توريد الخدمة عبر الحدود:</p> <p>اتوجد التزام بالتوريد</p> <p>(٢) استهلاك الخدمة في الخارج</p> <p>اتوجد تيرة</p>	<p>(ب) خدمات النقل السياحي</p> <p>أ. خدمات النقل البري</p> <p>١. توكيلات النقل السياحي لسياطات دولية</p> <p>٢. توكيلات النقل السياحي لسياطات محلية</p>
---	---	--

القيود على المعاملة الوطنية	القيود على النفاذ الى الاسواق	القطاع
<p>(٣)</p> <p>اتوجد تيرة</p> <p>(١)</p> <p>اتوجد تيرة</p> <p>(١)</p> <p>اتوجد التزام</p> <p>بالتوريد</p> <p>(٢)</p> <p>اتوجد تيرة</p> <p>(٣)</p> <p>اتوجد تيرة</p> <p>(١)</p> <p>اتوجد تيرة</p> <p>(١)</p> <p>اتوجد تيرة</p> <p>(٢)</p> <p>اتوجد تيرة</p> <p>(٣)</p> <p>اتوجد تيرة</p> <p>(١)</p> <p>اتوجد تيرة</p>	<p>(٣) التواجد التجاري:</p> <p>اتوجد تيرة</p> <p>(٤) تواجد الأفراد الطبيعيين :</p> <p>اتوجد تيرة باستثناء ماورد في الجزء العام في منظمة الجداول</p> <p>(١) توريد الخدمة عبر الحدود:</p> <p>لا يوجد التزام بالتوريد</p> <p>(٢) استهلاك الخدمة في الخارج:</p> <p>اتوجد تيرة</p> <p>(٣) التواجد التجاري:</p> <p>تشجيع الانضمام الى المجموعات السياحية الداخلية</p> <p>والرحلات السياحية الداخلية للسياح الطبيعيين</p> <p>(١) تواجد الأشخاص الطبيعيين:</p> <p>اتوجد تيرة باستثناء ماورد في الجزء العام في منظمة الجداول</p> <p>(١) توريد الخدمة عبر الحدود:</p> <p>اتوجد تيرة</p> <p>(٢) استهلاك الخدمة في الخارج :</p> <p>اتوجد تيرة</p> <p>(٣) التواجد التجاري:</p> <p>اتوجد تيرة</p> <p>(٤) تواجد الأشخاص الطبيعيين:</p> <p>اتوجد تيرة باستثناء ماورد في الجزء العام في منظمة الجداول</p>	<p>ب. خدمات النقل عبر المجموعات السياحية الداخلية</p> <p>أ. نقل الركاب عبر المجموعات السياحية الداخلية</p> <p>١. رحلات السياحة عبر السياح الداخليين</p> <p>٢. السياح السياحيين</p> <p>ج. معادلات الترويج السياحي :</p>



المصدر : الإحصاء الاقتصادي

التاريخ : ١٠ - ١٢ - ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د . المذكرات المرتبطة بالسياحة:	
(١)	توريد الخدمة عبر الحدود :
لا توجد إيرود	
(٢)	استهلاك الخدمة في الخارج :
لا توجد إيرود	
(٣)	الترايد التجاري:
لا توجد إيرود	
(٤)	ترايد الأشخاص الطبيعيين :
لا توجد إيرود	
(٥)	لا توجد إيرود باستثناء ماورد في الوزن العام مقادير الجداول
لا توجد إيرود	
(٦)	توريد الخدمة عبر الحدود :
لا توجد إيرود	
(٧)	استهلاك الخدمة في الخارج :
لا توجد إيرود	
(٨)	الترايد التجاري:
لا توجد إيرود	
(٩)	ترايد الأشخاص الطبيعيين :
لا توجد إيرود	
(١٠)	لا توجد إيرود باستثناء ماورد في الوزن العام مقادير الجداول
لا توجد إيرود	

هـ . إيرادات خدمات الطعام للمنشآت السياحية:



المصدر : **الهرالده**

التاريخ : **١٤ مارس ١٩٩٥** النشر والخدمات الصحية والمعلومات

بين التأييد والمعارضة:

مصر تدخل عصر «جات»

القاهرة. طلعت المغربى

منذ فترة قريبة أقر مجلسا الشعب والشورى في مصر اتفاقية منظمة الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة «جات» لتصبح سارية المفعول بانضمام مصر رسميا إليها. في الوقت الذي تراوحت فيه وجهات النظر بشدة بخصوص الاتفاقية من تأييد كامل لها إلى رفض تام. الدكتور وجيه شندي وزير الاستثمار السابق يؤكد أن اتفاقية «جات» عرفت منذ القدم بأنها نادي الدول الغنية، لأنها تساعد الدول المتقدمة أكثر من مساعدتها للدول النامية. ذلك لأن الاتفاقية كان من المفروض أن تلحق على مختلف السلع سواء كانت صناعية أو زراعية بهدف رفع القيود الكمية في مجال التجارة العالمية وتخفيض القيود الجمركية. إلا أن الدول المتقدمة وجدت أنه من الأفضل لها أن تطلق قواعد «جات» على السلع الصناعية وعدم تطبيقها على السلع الزراعية، وهي السلع التي تنتجها أساسا للدول النامية.

ولذلك كان محور اهتمام «جات» خلال السنوات السابقة تحرير تجارة السلع المصنعة التي تنتج نظيرها الدول المتقدمة اقتصاديا، وحتى عندما بدأت الدول النامية في إنتاج الفولاذ والمصنوعات وبرزت في هذه الصناعة وبدأت تنافس الدول المتقدمة، وجدنا الدول الصناعية تستطيع في ظل الاتفاقية أن تفرض القيود على وارداتها من للمصنوعات من الدول النامية. أما في ظل قواعد الاتفاقية الجديدة، فقد تغير هذا الوضع بدرجة كبيرة إذ أصبحت السلع

الزراعية تدخل في مجال اهتمام «جات». مثلها في ذلك مثل السلع الصناعية، وإن كان التقدم في هذا المجال سيحدث خلال فترة زمنية تتراوح من 6-10 سنوات، إذ اشترطت مفاوضات أورجواي أن تخفف الدول المتقدمة من القيود المفروضة على وارداتها من السلع الزراعية بمقدار 36٪ خلال فترة 6 سنوات، بينما تخفف الدول النامية القيود المفروضة على وارداتها من السلع الزراعية بمقدار 24٪ خلال 10 سنوات. ويشيف الدكتور شندي أنه تم الاتفاق في جولة أورجواي على تحرير التجارة في الفولاذ والمنسوجات والملابس الجاهزة بصرف النظر عن القيود السابقة التي فرضتها الدول الصناعية المتقدمة على وارداتها من الدول النامية. وبالتالي سيتم تحرير للتجارة العالمية في مختلف السلع الصناعية بما في ذلك الفولاذ والمنسوجات بمختلف أنواعها على أربع مراحل. المرحلة الأولى تبدأ في 1/1/1995 ونسبة التحرير فيها 16٪ المرحلة الثانية 1/1/1998 ونسبة التحرير فيها 17٪ والمرحلة الثالثة تبدأ في 1/1/2002 ونسبة التحرير فيها 18٪، أما المرحلة الرابعة والأخيرة ففي 1/1/2005 ونسبة التحرير فيها 49٪ ومعنى ذلك أن للتجارة العالمية في قطاع المنسوجات ستكون حرة بالكامل دون قيود مع بداية عام 2005.

العنصر الثالث في الاتفاقية هو إضفاء تجارة الخدمات وهي تشمل الملكية الفكرية المقرونة والمسموعة والمبثوقة سواء كانت كتابيا علميا أو مصنفا فنيا أو فيلما سينمائيا بالإضافة إلى الخدمات المالية والتأمينية والمصارفية بمختلف أنواعها وفقا للقواعد معينة.

سلبيات وإيجابيات

الدكتور جمعي عبد العظيم استاذ الاقتصاد بكلية الادمية السادات يؤكد أن اتفاقية «جات» ذات تأثير إيجابي وسلمي على الاقتصاد المصري. ومن أهم الآثار الإيجابية للاتفاقية أنها تحوّل



١٥ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجمارك في الموازنة العامة زعم أنها من الموارد الأساسية وجزء رئيسي من الموارد السيادية مما يساهم في وجود عجز في الموازنة العامة للدولة. كذلك فإن كثيراً من الدول الأجنبية بعد تحرير التجارة والغاء الدعم سوف تقوم بتوضيح ذلك من خلال فرض ضرائب غير مباشرة على منتجاتها مما يؤدي إلى زيادة أعباء الواردات المصرية بصفة عامة مع انخفاض حصيلة الصادرات المصرية الأمر الذي ينتهي إلى وجود عجز ملحوظ في ميزان المدفوعات واتجاه قبيح الجنيه المصري للانخفاض مقابل العملات الأجنبية.

الاستقطاب متأخراً

أما الدكتور محسن الخضيرى، الخبير الاقتصادي، فيرى أن اتفاقية "جات" والدوي للمصالح لها بمثابة فلسفة كبرى، فإننا استيقظنا من سبات عميق لنجد أمامنا هذه الاتفاقية في الوقت الذي كانت اتفاقية "جات" فيه ما هي إلا بديل مؤقت عاجز عن الضلع الثالث الذي أسسته الأمم المتحدة لتنظيم الاقتصاد الدولي عام 1945 وفي منظمة "تحرير التجارة الدولية" فهي الضلع الثالث لثلاث البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي لتنظيم أمور الاقتصاد العالمي.

ومن ثم فإن التوقيع على ميلاد منظمة التجارة الدولية ما هو إلا أمرأ ثم يبعث من الماضي وليس أمراً حقيقياً. وتضم اتفاقية ميلاد منظمة التجارة الدولية التي تحمل محل "جات" 28 اتفاقية وملاحق متعددة لها كل منها يختص بنشاط من الأنشطة الاقتصادية التي يتم تبادلها بين الدول المختلفة. وقد نهجت "جات" في آخر جولة لها في تنظيم كل من تجارة الخدمات وتجارة الملكية الفكرية والافتكارات التي تفتح المجال واسعاً أمام قدرات وإبداعات البشر وعلى عكس ما قد ذهب إليه البعض في مصر من أن الاتفاقية تمثل مخاطر مقصودة على النشاط الاقتصادي، فإنها على العكس من ذلك تمثل لنا فرصة عظيمة يتعين انتهازها للتصدير والتعامل دولياً. فهي تفتح الباب واسعاً أمام الصادرات المصرية لجميع دول العالم والتي نملك نحن فيها مزايا تنافسية لم تعد لها يد الاستغلال بل إن المستغل حالياً ضعيف للغاية وبشكل مسمي، ويحتاج الأمر إلى إعادة ميكة تنظيمية ادارية للوحدات القائمة لتعطي انتاجاً أفضل يتناسب مع احتياجات ورغبات المستهلكين في الخارج. ونطفي مثلاً على ذلك بصناعات الغزل والنسيج والسياسة وبرامج الكمبيوتر فصناعة الغزل والنسيج تم قتلها في الماضي نتيجة استنزاف الخبرات البشرية وأرهاقها بنظم

التجارة الخارجية وتفتح الأبواب أمام السلع المستوردة من مختلف الدول مما يؤدي إلى اضطراب للتجهيز المحلي إلى تحسين الجودة والالتزام بالوصفات القياسية العالمية حتى يكونوا قادرين على التصدي لمنافسة السلع الأجنبية وتخفيض التكلفة وصغر البعير، وهو ما يكون في مصلحة المستهلك المصري.

ومن إيجابيات الاتفاقية أيضاً أنها تتيح لمصر بعد الغاء الدعم الأوروبي على الحاصلات الزراعية، القدرة على المنافسة وتصدير السلع الزراعية في الأسواق العالمية بعد انتهاء الميزة التي كانت عقبة أمام الصادرات الزراعية المصرية التي كانت تتمتع بها الصادرات الزراعية الأوروبية وغيرها من الدول الأخرى.

أيضاً من إيجابيات الاتفاقية أن مصر دولة لديها خدمات هامة وتحرير تجارة الخدمات يساعد مصر على الحصول على عوائد بالعملة الأجنبية خصوصاً في قطاع السياحة والطيران المدني وشركات التأمين وإعادة التأمين والملاحة البحرية وخدمات البنوك وأسواق المال. كذلك تتيح الاتفاقية حماية منتجات الملكية الفكرية للأبناء المصريين في الخارج من حيث الأبداع

إبراهيم الاختراع ويضع المساسلات والأفلام المصرية والمقتنيات الطمعية التي كان يتم تزويرها في الخارج دون أن تحصل مصر على شيء منها. كذلك أيضاً فإن تخفيض الرسوم الجمركية يتيح زيادة العروض من السلع في الأسواق المحلية مع انخفاض الأسعار بدلاً من زيادتها بمقدار الرسوم الجمركية المرتفعة مثلاً يحدث الآن.

أما بالنسبة للسلبات فإلغائها من مصر من الدول المستوردة للغذاء والغاء الدعم الزراعي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج وبالتالي ارتفاع قيمة فاتورة الغذاء المصري المستورد من الخارج. وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، وانخفاض الدخل الحقيقي للمواطن إذا لم تتم الحكومة بزيادة الدعم المخصص للسلع الغذائية في الموازنة العامة، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة عجز الموازنة وما يرتبط به من تضخم وانخفاض القوة الشرائية للتدوير.

ومن سلبيات اتفاقية "جات" أيضاً أنه في الأجل القصير تؤدي المنافسة إلى إغلاق بعض المشروعات المصرية التي تعاني من اختلالات هيكلية وهذا يؤدي إلى وجود بطالة في المجتمع بعد إغلاق هذه المصانع غير القادرة على المنافسة، وهو ما يكون له آثار انكماشية على الاقتصاد المصري كما أن زيادة عدد حالات الإفلاس يمكن أن تسمي إلى مناخ الاستثمار في مصر.

أيضاً من سلبيات الاتفاقية أن تخفيض الرسوم الجمركية يؤدي إلى انقاص حصيلة



المصدر :

التاريخ : ١٥ تموز ١٩٩٥

النشر والأحداث الصحفية والمعلومات

إدارية عتيقة وعدم القيام بعمليات الاحلال والتجديد لخطوط الانتاج واستخدام خدمات رديئة للغاية سواء من حيث الاقطان أو الخزول في الوقت الذي يصدر فيه اللقطن المصري طويل التيلة عالي الجودة، ويستورد بدلاً منه اقطان رديئة تؤدي الى مشاكل في الانتاج. ولقد ان الاوان لتصنيع اللقطن المصري داخل مصر وتصدير المنتجات نهائيا في شكل ملابس، وهو ما يمكن ان يعطي ناتجا اجماليا اضافيا قدره 50 مليار دولار. أما بالنسبة لقطاع السياحة فمصر تمتلك إمكانات هائلة فيها لم تستغل بعد، فمصر لم تستغل سوى واحد من خمسين من إمكانات السياحة باعتبارها على قطاع الآثار فقط، في الوقت الذي يعرف فيه العالم 49 نوعا من انواع الخدمات السياحية من بينها سياحة للمؤتمرات والسياحة العلاجية والثقافية وسياحة الترفيه المروج الى اخره. فاذما ما اعطيت للسياحة البعد الكافي والاهتمام المطلوب فانها يمكن ان تحقق لنا ما يزيد على 20 مليار دولار سنويا. واذا نظرنا الى قطاع خدمات الكمبيوتر وبرامج الكمبيوتر فان لدينا العقل الموهبة التي امكن استغلالها للاستغلال الامثل فانها يمكن ان تعطي لنا برامج متنوعة سواء في برامج الترفيه أو للتشغيل أو لتنفيذ أو برامج التراسناتيك، وكل هذا يعطي عوائد ضخمة قد تصل الى 10 مليارات دولار اذا ما احسن استخدامها.

شواهد جديدة

محمود العربي رئيس اتحاد الغرف التجارية يشير الى ان اتفاقية مجاهد بمثابة شر لا بد منه، وكان لا بد ان نوافق عليها لانا جزء من العالم. والمطلوب من الحكومة المصرية الان طيفا لاتفاقية ان تعيد حساباتها خلال 10 سنوات مع رجال الاعمال المصريين الموجودين في الداخل والخارج لتشجعهم على استثمار اموالهم عن طريق نظام ضريبي افضل يؤدي الى انشاء شركات عملاقة تقوم بتصنيع المنتجات العالية في الداخل بذات الجودة والتكلفة حتى تصبح قادرون على المنافسة فعلا.

واذا كان البعض يتخوف من ان الاتفاقية سوف تؤدي الى خفض حصيلة الدولة من العملة الصعبة نتيجة خفض الجمارك والضرائب على السلع المستوردة فهذا التخوف مبالغ فيه ويؤدي الى العكس من ذلك الى زيادة حصيلة الدولة من العملة الصعبة نتيجة زيادة حجم المبيعات اما بالنسبة لتخوف البعض من ان الاتفاقية سوف تؤدي الى اغراق السوق بالسلع الاجنبية

المنافسة المفتوحة قد تؤدي الى اغلاق المصانع عديمة الكفاءة وبالتالي زيادة البطالة

المستوردة والرخيصة للسيطرة على السوق. وهذا التخوف صحيح وسوف يحدث فعلا قريبا حيث تعتمد العديد من الشركات الاجنبية الى بيع منتجاتها بأسعار تقل عن التكلفة أحيانا للسيطرة على السوق ثم رفعها بعد ذلك. وهذا يتطلب من الدولة اعداد مشروع قانون ضد الاغراق يفرض رسم على السلع المستوردة يسمى رسم مكافحة الاغراق بحيث لا يقل سعر السلعة عن السعر الحقيقي حتى لا يشعر المستهلك بأي طرفة في السعر لسلعة تعود عليها.

أخيرا بقي ان نذكر ان اتفاقية مجاهد تتطلب من الدولة اجراء اصلاح هيكل في الاقتصاد المصري ولقاء القوانين واللوائح المعمول للاستثمار.

وحول تأثير الاتفاقية على سوق الأوراق المالية يرى الدكتور محمد حامد مدير بورصة القاهرة انه سوف يكون تأثيرا بعيد المدى وطريق غير مباشر. وسوف يتراوح التأثير موعوما على ارباح الشركات الساهمة اما سلبا او ايجابا حسب انخفاض الارباح او

زيادتها وسوف يكون التأثير سلبا اذا دلت الاتفاقية على انخفاض الارباح لان هذا سيؤثر بالتكديك على اسعار الاسهم فيجعل الطلب عليها قليلا نتيجة قلة العائد على الاسهم وفي هذه الحالة يجب الموازنة بين السوائد على الاسهم والعوائد الاخرى المتاحة لرؤوس الاموال مثل الفوائد على الودائع والفوائد على السندات. من ناحية اخرى قد تؤثر مجاهد ايجابا على سوق الأوراق المالية اذا قدر للصناعة المصرية ان تنافس مع الجودة العالية. فتزيد الصادرات وتزيد بالتالي ارباح الشركات مما يؤدي بالتالي الى زيادة العائد على الاسهم ثم زيادة اقبال عليها.

توصيات عديدة

وحول تأثير مجاهد على الاقتصاد المصري تشير دراسة هامة للمجالس القومية المتخصصة الى انه لا بد ان تلحد مصر زمام المبادرة بالتعاون مع البلاد الثمانية الاخرى لحد الجمعية الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية على الوصول الى صيغة توفيقية حسنا للنزاع بينهما فيما يتعلق بالحماية الزراعية. ويتربط على اللقاء



المصدر :

التاريخ : ١٥ - ٢٠ ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كذلك تطالب الدراسة بفتح المجال في مستويات التعرفة الجمركية وتضييق الفجوة بين أعلى تعرفة وإدخالها تشجيعاً للمنافسة ومنعاً من عزلة المنتج المحلي عن متطلبات المنافسة في الأسواق العالمية، وإن يتم تحرير التجارة الخارجية، وإن يتم الانتقال من الوسائل الكمية إلى الوسائل السعريّة بصورة تدريجية وكذلك من الواجب الانتقال تدريجياً من درجات الحماية العالية إلى درجات الحماية المنخفضة دون أن تصل بالضرورة إلى حرية التجارة تماماً، كما ينبغي إعطاء الأولوية الكافية للمنتج المحلي لكي يتواءم تدريجياً مع الانفتاح على الأسواق العالمية والنسبة للدعم تطالب الدراسة بالتحول تدريجياً من دعم الأسعار إلى دعم دخول المستحقين وذلك لما ينطوي عليه نظام دعم الأسعار من خطر اقتصادي جسيم، ولا ينبغي محاكاة البلاد الصناعية التي تطبق أحياناً نظاماً يهبط التكاليف لدعم إنتاجها الزراعي، كما هو الحال في بلاد المجموعة الأوروبية، فالدعم لديها هو الاستثناء وليس القاعدة ■

أو تقليل الدعم للاتاح الزراعي في المجموعة الأوروبية ارتفاع أسعار المواد الغذائية الرئيسية وعلى وجه الخصوص القمح ومنتجات الألبان واللحوم والدواجن وذلك أثاره السلبية على البلاد النامية المستوردة لآلات غذائية ومن بينها مصر. وتقدر التكلفة الإضافية التي تتحملها مصر بسبب هذا الارتفاع بما يعادل نحو 300 مليون دولار. وقد اعترفت البلاد الصناعية الرئيسية بهذا الأثر السلبي لتحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية لذا لا بد أن نتبادر بالتعاون مع بعض البلاد النامية المستوردة لآلات غذائية إلى حد البلاد الصناعية على إنشاء لجنة خاصة مشتركة في إطار اتفاقية جاءت لتحديد مقدار التكلفة الإضافية التي تترتب على تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية وإن يمثل التعويض الممنوح للبلاد النامية المستوردة لآلات غذائية إضافة للمعلومات الأخرى وليس خصماً منها أو على حسابها.

وتطالب الدراسة أيضاً بإزالة القيود الكمية التي تحكم للتجارة الدولية في المنسوجات والملابس وذلك عن طريق إلغاء القيود التدريجية لاتفاقية المنسوجات المطبقة منذ 1962 وإدخال هذا القطاع للهام بعد فترة انتقالية في نطاق الأحكام العامة للاتفاقية، ومعنى ذلك تحريرها من القيود الكمية وإخضاعها لقيود جمركية أخف وطأة على صادرات البلاد النامية. لذا لا بد أن تعمل مصر من الآن على ترشيده تلك الصناعة ورفع مستوى كفاءتها وإزالة المعوقات التي تحد من استغلال إمكاناتها الكبيرة، ولا بد كذلك من إزالة القيود الجمركية التي تحد حالياً من صادرات السلع كثيفة العمل مثل المنسوجات الجلبية وصناعة الآلات والأواني الخزفية والزجاجية.



المصدر : الإضراب الاقتصادي

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

« (تواقيس) » الجبات .. من يفكها؟

عصام رفعت

لم يتقدم احد لفض طلاس هذا اللغز المسمى «الجبات» .. لقد وافقت مصر على الانضمام إلى الاتفاقية .. وحددت التزاماتها في مختلف القطاعات .. غير انه لم يتحرك أى قطاع لكى يناقش كيف يتعامل ويتفاعل مع الجبات ؟

صحيح ان هناك فترة عشر سنوات مهلة لكى نعمل من اوضاعنا بما يتناسب مع الجبات .. غير ان سنة من تلك المهلة قاربت على الانتهاء .. ونحن نخشى ان سنة تمر وراء الأخرى قبل ان تبدأ خطوات الاعداد والاستعداد ..

إننا نتصور عملاً قومياً كبيراً فى هذا المجال .. نتصور ان الاحزاب تدرس فى لجائها الاقتصادية الطريق إلى التعامل مع الجبات ..

نتصور ان الجامعات ومراكز ابحاثها وكليات التجارة بها وغيرها من الكليات المتخصصة تعطى التفاتة إلى هذه القضية الهامة ..

نتصور ان جمعيات رجال الاعمال وجمعيات المستثمرين واتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية .. كلها معا تبحث وتدرس ..

نتصور ان يتقدم اتحاد البنوك خطوات تجاه دراسة اوضاع الجهاز المصرفى وتأثيرات الجبات ..

نتصور ان قطاعات بعينها تتحرك لتعرف كيف تتعامل مع الجبات وفى مقدمتها السينما المصرية والثقافة المصرية والكتاب المصرى .. وصناعة الدواء وصناعة المغاولات .. وصناعة النقل بكافة انواعه .. وباقى قطاع الخدمات ..

نتصور ان التركيب المعصولى لمصر يحتاج إلى دراسة على ضوء ما جاءت به اتفاقية الجبات بشأن إلغاء الدعم الممنوح من الدول لقطاع الزراعة.

ان الجبات هى حجر رشيد القرن الواحد والعشرين وعلينا ان نبحت كيف نملك رموزها.

كلمة



المصدر : **الزراعة والاقتصاد**

التاريخ : **١-٧ يوليو ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر والجات

على

مضى الاسبوعين الماضيين قدمننا للالتزامات التي تقدمت بها مصر لتحرير تجارة

الخدمات في إطار اتفاقية الجات. وهذه الالتزامات في مجملها تعدد الشريط وقواعد دخول الاجانب سوق الخدمات في مصر بما يتضمنه من أنشطة مختلفة.

وقد تناولنا في العددين السابقين جداول الالتزامات المصرية في كل من قطاع خدمات الانشاءات والخدمات الهندسية المرتبطة بها وقطاع خدمات السياحة وخدمات السفر المرتبطة بها نعرض هذا الاسبوع لقطاع غاية في الأهمية وهو الخدمات المالية والتي يندرج تحتها كل من الخدمات التأمينية والمصرفية. وإذا كان القطاع المصرفي قد شهد منذ فترة طويلة نشاطا اجنبيا داخل السوق المصري فإنه منظره بالنسبة لقطاع التأمين ولاشك أنه سيشهد تغيرات هامة نتيجة دخول المنافسة الأجنبية الا ان المفاوضات

جداول

التزامات

مصر لتحرير

تجارة

الخدمات

المصري في اتفاقية الجات استطاع ان يقدم الالتزامات المصرية بالشكل الذي يحافظ على استقرار السوق وعلى حقوق ومصالح شركات والتأمين الوطنية. ونلاحظ ان جداول الالتزامات التي تقدمت بها مصر لتحرير التجارة في مجال الخدمات التأمينية يتضمن في بعض الحالات شرط تطبيق حاجة السوق الاقتصادية.

وقد علم و عالم الاعمال من مصادر وزارة الاقتصاد ان المعايير الاساسية لحاجة السوق الاقتصادية فيما يتعلق بخدمات التأمين واعادة التأمين (فروع الشركات الأجنبية والشركات المشتركة) ستكون من اربع نقاط هي:

- ان يغطي الفائض في الطلب على الاشكال التقليدية للتأمين للشركات الجديدة في مدة العمل دون حدوث منافسة صارة للسوق أو المواقف العالية للشركات الثلاثة وبالتالي حاملي الوثائق
- استنفاد نسبة ٥٠ ٪ من ضاقت الشركات القائمة. ويتم حساب هذه النسبة على اساس حادش العلامة بحيث يكون هناك فائض في الطلب يتجاوز الثقة التي تمكن الشركة الجديدة من تحقيق هدفها.
- ان يؤدي انشء شركة جديدة الى ردة في اجدالي سمة الاحتفظ في السوق مع الأخذ في الحس الاعتبارات الفنية
- ان تقدم الشركة الجديدة تلبية حديثة



المصدر : الإشراف والتقني

١٢ - يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

(١) الرجوع لعدد	(١) تربية الخدمة غير المدفوعة الرجوع للترام بالخدمة	ج - تقرير الحسابات
(١) الرجوع للترام بالخدمة	(٢) استهلاك الخدمة في الخارج الرجوع للترام بالخدمة	
(٢) الرجوع للترام بالخدمة	(٣) التزايد التبادلي الرجوع للترام بالخدمة	
(٣) الرجوع لعدد	(٤) التزايد الأخصائي بالخدمة الرجوع لعدد	
(١) الرجوع لعدد	(١) تربية الخدمة غير المدفوعة الرجوع للترام بالخدمة	د - مكالمة الاتصال
(١) الرجوع لعدد	(٢) استهلاك الخدمة في الخارج الرجوع للترام بالخدمة	
(٢) الرجوع لعدد	(٣) التزايد التبادلي الرجوع للترام بالخدمة	
(٣) الرجوع لعدد	(٤) التزايد الأخصائي بالخدمة الرجوع للترام بالخدمة	
(١) الرجوع لعدد	(١) تربية الخدمة غير المدفوعة الرجوع للترام بالخدمة	هـ - الرسالة
(١) الرجوع لعدد	(٢) استهلاك الخدمة في الخارج الرجوع للترام بالخدمة	
(٢) الرجوع لعدد	(٣) التزايد التبادلي الرجوع للترام بالخدمة	
(٣) الرجوع لعدد	(٤) التزايد الأخصائي بالخدمة الرجوع للترام بالخدمة	



خبير اقتصادي أردني :

الانضمام إلى اتفاقية 'غات' سيزيد أسعار وارداتنا السلعية

□ عمان - من صلاح حزين:

السوق العالمية. كما أشار إلى تدهور القدرة التنافسية الأردنية المطبقة في الأردن والإجراءات الحكومية المتعلقة بالتجارة الخارجية وكذلك الانضمام إلى السوق العالمية.

أما على المستوى العربي فقال إن أحد الآثار المباشرة للانضمام إلى 'غات' انخفاض الدخل القومي في البلدان العربية بما قيمته ٣.٠ بليون دولار. إذ أن الدول العربية تستورد كميات كبيرة من السلع الغذائية إضافة إلى زيادة أسعار السلع الزراعية. لكنه أشار إلى أن هناك في المقابل أماكن تحسن صادراتها من المنتجات غير النفطية، خصوصاً المشروبات والملايس.

ولاحظ أن اتفاق الدول العربية مع دول الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة مع اليابان على إنشاء منطقة للتجارة الحرة سيؤدي إلى تخفيف الآثار السلبية للانضمام إلى 'غات' لأن تلك سيقال مطالعة بلدان وسط أوروبا وشرقها.

الملة إلى البلدان العربية. وذكر عبد الجابر أن الأدوية، وهي من أهم الصادرات الأردنية ستخالف سلباً لدى الانضمام إلى 'غات' وذلك نتيجة تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية. وأوضح أن معظم الأدوية التي تنتج في الأردن لا تحصل على موافقة البلد صاحب الاختراع، مشيراً إلى أن التقارير الدولية تؤكد أن ٢ في المئة فقط من منتجات الأردن الدوائية يتم بموجب اتفاقات دولية.

وأشار إلى أن إضافة كلفة براءات اختراع ستزيد كلفة الأدوية الأردنية وصادراتها منها، موضحاً أن الأردن يصدر من الأدوية ما قيمته ١١.٥ في المئة من إجمالي صادراته.

في المقابل، اعتبر عبد الجابر أن بين الآثار الإيجابية للانضمام إلى الاتفاقية سيخلق الأرباح في المجال للأقتصاد الأردني لزيادة قيمة الصادرات الزراعية والاستفادة من فتح الأسواق أمام المشروبات والملايس، وهي سلع لم تكن تدخل

أنه الخبير الاقتصادي الأردني والوزير السابق جيسر عبد الجابر أن انضمام الأردن إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) سيؤدي إلى آثار سلبية عليه غير أن هذه الآثار أكثر سلبية في حال عدم الانضمام.

وقال إن بين الآثار السلبية زيادة أسعار الواردات السلعية إلى الأردن. وأضاف في محاضرة ألقاها عن اثر الانضمام إلى 'غات' أن عدم انضمام أي دولة إلى الاتفاقية يعني أنها لن تستفيد من إمكان دخول أسواق أوروبا واليابان بسهولة.

وأشار إلى أن زيادة الأسعار ستشعل السلع الغذائية التي يستورد الأردن منها سنوياً ما قيمته ٥٠٠ مليون دينار. وأوضح أن واردات الأردن عام ١٩٩١ بلغت نحو ٢.٣ بليون دينار مقابل صادرات قيمتها ٦٥٠ مليون دينار منها نسبة ٤٢ في



المصدر : **الأهرام**

التاريخ :

٢٠ يونيو ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قبل

بدء

تطبيق

اتفاقية

الخدمات

المالية

في «الجات»



الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يطلبان زيادة تحرير قطاعي المصارف والتأمين المصريين

الجاناب المصري يطالب بالمعاملة بالمثل وتسهيل دخول العملة المصرية

كتب - ياسر صبحي

طلبت الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي مصر بمزيد من التحرير في جدول التزاماتها الخاص بتجارة الخدمات المالية في إطار الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفات الجمركية (الجات) و التي انتهت بقيام منظمة التجارة العالمية. كما طالبت مصر الولايات المتحدة بإزالة بعض المعوقات في أسواقها المالية كمنع دخول العملة المصرية إلى أوروبا وأمريكا . و بينما كانت هناك طلبات خاصة بجدول الالتزامات في قطاعي المصارف و التأمين لم تكن هناك أية ملاحظات أو مطالب إضافية في تحرير سوق رأس المال و من المنتظر الوصول إلى حل بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حول اتفاقية الخدمات لتالية (و التي تشمل التأمين و المصارف و أسواق المال) قبل ٢٨ من شهر يوليو الحالي و هو الميعاد الجديد الذي تم تحديده لبدء سريان الاتفاقية بعد صعوبة الوصول إلى اتفاق لعدم رضا الولايات المتحدة عن جداول التزامات بعض الدول المنظمة و الثمانية .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٥/٦/٩

أما ما يتعلق بتقلبات مصر فهي تمثل في الحصول على نفس المعاملة في الولايات المتحدة و دولة الاتحاد الأوروبي و قد عبرت مصر عن وجهة نظرها للقيود الجديدة بالنسبة للقائدين الأجانب و العاملة الأجنبية خاصة في مصر لإتمام الولايات المتحدة حيث أن لكل ولاية قوانينها و أصولها الخاصة و طالبت مصر إعادة النظر في ذلك القيد حتى تكون الولايات المتحدة قدوة في مجال تحرير الخدمات المالية.

كذلك فإن مصر تصف حد الوصية بـ
الضمانات لتعطي بحرية انتقال العمالة المصرية
اليها في مقابل مزيد من تحرير الخدمات

المالية في مصر.
وتوضّح أن وجود الكفالات المشتركة فيما
بين مصر والولايات المتحدة والاتحاد
الأوروبي يظهر مدى أهمية التوصل لاتفاق في
تحرير الخدمات المالية معهما، حيث أن تلك
سبيل مهم للاستثمار الخاص المتبادل و يساهم
في زيادة التبادل التجاري و تدعيم العلاقات
المالية، و يخلق حرية التجارة و تدفق
الاستثمارات بغير ما يجب أن تفرضه الخدمات
الكفالات المالية بين الأطراف.

وكانت الولايات المتحدة قد أثارت المشكلة في اجتماع مجلس الضمان بمنطقة التجارة العالمية. فبعد أن انصهرت السياسة الأمريكية في الضغط على اليابان في مشكلة السيارات وطلع الفشار على أرست الولايات المتحدة في هذا المجال. اليوم، للحقيقة، مزيد من التحرير

[illegible]

القول الإيجابي خاصة البيان والكتاب و...
والترويج والهدن وأصبحتان وسويسرا
ونيو بلاندا واستراليا عن شعورها بالصحة
والاحباط تجاه الاعلان الامريكى. وبعد مداولة
قد تم اتخاذ قرار بإعطاء مهلة الأخيرة لعدت
أربعة أسابيع حتى ٢٨ يوليو الحالى لغو
خلافاتنا باجازه تحسينات ملموسة على
هذه اللزائمتا حتى يمكن القرار الإنشائية.

تفقدت وتحوير سوق المال والبنوك من شأنها أحداث تقلبات رأسمالية من البنوك لسوق المال في إطار واسع وحتى تتوازن الأصول المالية لدى سوق رأس المال بصورة مناسبة مع مع الأصول المالية لدى الجهاز المصرفي بخلاف التنازل حول مدى إمكانية دخول البنوك جديدة في هذه السياسات. هناك أيضا مؤشرات

و هو تعبئة المخزونات ونسبتها للاحتكام المصري والوضع الحالي يشير الى أن الجهاز المصري قادر على تعبئة المخزونات القومية بصورة كبيرة وتوجيهها للاستثمار من طريق فتحه. الاحتكام بل ولديه فائض الى سهولة ذلك كانت الحاجة الى بنوك جديدة.

أما أيضا يتجلى تأثير التنمية في العمل
للمرأة فانه يخلق بطلين خياليين نازلي
من النزل وتطور الحضر ومركبات التنوير
العائلية ومع الحضر الوطانية للتنمية
أصبحت المقاتلة في السهل الصوريه محليا
مستقلة وقوة واثباتية لا يوجد حاجه لغيرها
تزيد من ذلك الخلفه في من الشورى
أن يعطى المرأة أول اللواتي الأجنحة القاذبة
أن نصل لهذه المقاتلة بعد 74 سنة من ان
الأمريكي والاوربي من غير السماح
للرجال ان يمشوا في كل تجمع القوات
القواتية والمرافقة ومعالجته
التي كانت تسمى جازمة إسفلت وير في بيعة
البلد ولها كذا اسمايرة (إن بيعة

[illegible]

وقول د. هاشم الرفاعي أنه على الرغم من الخطاب الخاصة بمزيد من التحرير في جدول الانتخابات العنصري في الخدمات المالية إلا هذا الجدول في واقعها يعد من أفضل أنجاد اللجنة في الدول الغربية. وقد ساعد على ذلك تحرير الجماعات الدينية الأجنبية وتعبئة قانون الجنود وقانون حقوق رأس المال بالإضافة إلى صدور قانون التحرير التوسيع الذي لم يدخل بعد في جدول الانتخابات الانتخابية.

[illegible]

والتأكيد أنه بناء على طلب الولايات المتحدة
الاتحاد الأوروبي تبذل مفاوضات إضافية
تجسرها معها حيث توليت أهمية مصر نظراً
لإحاطتها معها ببرامج للشراكة الاقتصادية .
وتوضيح أن مصر والهند وباكستان هي الدول
الخارجية التي كانت محل اهتمام القوتين
الاقتصادية، وكانت أهم المفاوضات الثلاثية
الأخرى تتم مع اليابان والصين وجمهورية
الهند والولايات المتحدة بين الاتحاد الأوروبي
والولايات المتحدة.

وقد شملت القوات الوليدية العربية والأفريقي من مصر خلال المواجهات القتالية. وزيداً من الحضور للقمع، طبقاً للقانون، استعصرهم بعد ذلك الجانب الإسرائيلي. في المقابل، بلغ الجانب الفلسطيني 741 مسلحاً للقانون رغم 37 البلوكات والأمناء، والاتحاد الفلسطينية له 100 مسلحاً. القوات الجوية والفرقة الثانية من مصر وضعت في الجبهة الإسرائيلية. الجانب الفلسطيني 741 في الجانب الوليدية، والتوحيد بين القانون الجديد، والجانب حيث يمكنه الجانب 741 في 1991 في كل الحالات. وفيما يتعلق بنزع الترخيص لهذه الخدمة جديدة لمجرد قبول التزامات مصر، فيضخ هذا من إختلاف في الحالة الاقتصادية. لها مطالبان بزيادة هذا الالتزام.

محدث بكفي للحد الأدنى أن يقدم خطة لدى
حاجة المنظمة لتغيير نمط فيها لخطوة لدى
الحد الأدنى للمنطقة التي فيها وبها وبذلك
المنظمة يتطور السوي وأهمها والمنظمة
التي سيجدها على مصر. وتوضيح وكيل
المعامل أن هذا نموذج على السوي عالية
أما مستوى الحاجة الاقتصادية التي تحاكي
مصر فهو على مستوى الاقتصاد القومي ككل.
وهو يشمل لدى وجود الحد الأدنى الأجنبية في
مصر نسبة للبنود الوطنية من حيث العدد
والحاجة إليها كما يقيم الحد الأدنى
الاقتصادية للمنظمة لدى التحول لتطام الخاص
بمعاملة هذه في كفاءات عالية، وبمستوى



نحو الهدف

إن تطبيق اتفاقية الجات وتحرير التجارة العالمية لها أثر كبير على سوق الدواء المصري ومن ثم على السياسة الدوائية المصرية .. فتحرير للتجارة ورفع القيود الجمركية سيؤدى إلى إغراق السوق المصرية بأدوية مستوردة بأهفلة الثمن بمستوى لا يملكها وأهميتها العلاجية ولكنه يحقق مكاسب أرباح وفيرة فى فترات قصيرة لأصحاب مصانع الأدوية المستوردة .. وبإلزام من ارتفاع أسعار الدواء المستوردة فإنه ينقل إلى السوق المصرى من خلال وسائل الدعاية والترويج بل ويؤثر على مثيله من الدواء المصرى رغم ما له من مميزات من حيث الفعالية ورخص السعر .. أما فى حالة عدم توافر البديل المصرى فإن الدواء المستورد بأسعاره الباهظة يفرض نفسه على المواطن المصرى ومع زيادة احتياجاتنا من الدواء المستورد تفاقمت ظاهرة الغش التجارى للأدوية .. لقد تزايدت مصانع الدواء غير المرخصة فى المناطق العشوائية لإنتاج أدوية دون اتباع المواصفات المطلوبة ويون أن ثمر على الأجهزة الرقابية بما يستلزم إضفاء هذه المصانع .. كما تزايدت معدلات تهريب الدواء المستورد عبر المنافذ الجمركية ، وخاصة مطبقات الدم والبلازما حيث تلتصق الشركات العالمية أدم الإفرقي للمحمل بفروقات كثيرة غير معروفة ويختل أقبال دون المرور على الأجهزة الرقابية .. إن هذه الأدوية المخالفة للمواصفات ، سواء التى انتجت فى مصانع محلية غير مرخصة أو التى تم تهريبها عبر المنافذ الجمركية تحمل الموت الزعاف لكل مواطن مصرى ، ولتهدد بانتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة ، بما يؤدى إلى تهديد الصحة العامة فى مصر ، الأمر الذى يتطلب وجود جهاز تفتيش فعال قادر على الرقابة وحسم السموم وأدوية الموت التى تتسلل إلى كل مصرى من لبر والنجر والجو .

ومن ناحية أخرى فإن الارتفاع والنهوض المستمر بمستوى الدواء المصرى كسلعة استراتيجية متميزة من حيث الكفاءة والسمعة يؤدى إلى فتح أسواق جديدة لحركة التصدير التنافسية فى عصر تحرير التجارة ، وإن يتم هذا الارتفاع إلا خلال تحقيق الإشتراطات والتطلبات الخاصة بهذه الصناعة من أجل تحقيق وتأكيد الجودة العالمية للأدوية حيث لا يوجد دواء درجة أولى ودواء درجة ثانية بل إن الخطأ فى الدواء سواء أثناء تصنيعه أو تخزينه أو توزيعه أو رقابة إنتاجه أمر غير وارد .. كما أن الارتفاع بالدواء يتطلب الحصول على حق المعرفة والذى يؤدى إلى كسر احتكار عند محدود من الشركات العالمية والتى تقسم العالم إلى مناطق تلوذ لها بالتنسيب لإنتاج وتوزيع الأدوية .

والسؤال الذى يطرح نفسه :

هل يتم التخطيط لسياسة دوائية جديدة تحقق الأمان للمواطن المصرى كما تحقق النفع للاقتصاد المصرى ؟

د. محمد فؤاد
رئيس المجلس المحلى للتبئين



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ يونيو ١٩٩٥

في ضوء «الجات» والتكتلات الدولية:

التعاون العربي في قطاع «التأمين» ضرورة حتمية

٤ مليارات دولار.. جملة الأقساط التأمينية في العالم العربي و ٨٠٪ منها يذهب للأسواق العالمية

تحقيق القسم الاقتصادي :

في ضوء المتغيرات الاقتصادية التي تشهده الصناعة العالمية في وقتنا الراهن.. أصبحت التحديات الخارجية التي تواجه عالمنا العربي بالفعل خطيرة في عمالة المجالات الاقتصادية وعلى رأسها قطاع «التأمين» الذي يلعب دوراً مؤثراً في الاقتصاديات الوطنية ليس فحسب على مستوى دول التعامل الثالث بل وعلى مستوى الدول المتقدمة أيضاً.

فيها المتقدمة والتأمينية، ونحن في مصر وفي ظل تعاون عربي فعال لانفخى المنافسة، فكلما كانت هناك منافسة قوية كلما كان ذلك دافعاً لأن ننظم أنفسنا بصورة أقوى وأكثر حداثة.

ويشعر «محمد الشاذلي» إلى ضرورة إيجاد آلية عربية تهدف إلى توفير أكبر قدر من المعلومات المتعلقة بالنشطة التأمينية العربية، كما يدعو لخلق سوق تأمينية عربية متكاملة لأن هذا القطاع لو كان موجوداً بالفعلية المنشورة وكانت اسرافاً

العربية قامة على استيعاب نحو ٨٠٪ من جملة الاقساط التأمينية في عالمنا العربي والتي تقدر بنحو ٤ مليارات دولار بدلاً من نهائياً للخارج.

ويؤكد محمد الطبري رئيس الاتحاد الدولي لشركات التأمين والحدائق التأمين في العالم الثالث ورئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لاعانة التأمين على ضرورة إنشاء وتأسيس جمعيات عربية مشتركة تكون محفظة وإسماوية ضخمة تكون كافة ومساندة للمخاطر المحتملة وإمعية لتبادل الخبرات والمهارات

حول إمكانات التعاون العربي المشترك وحتمية هذا التعاون في قطاع التأمين لمواكبة الدول المتقدمة في هذا المضمار من جهة، ومواجهة المنافسة الأجنبية الشرسة من جهة أخرى هاورت «الصناعة الاقتصادية» عدداً من رؤساء شركات التأمين لمعرفة وجهات نظرم حول مستقبل التأمين العربي والأفضل السبل لتحقيقه

يقول د. «برهام عطا الله» عضو المجلس الأعلى للتأمين في مصر ورئيس مجلس إدارة شركة الشرق للتأمين إن أخطر التحديات التي تواجهها هي التي جاءت حديثاً مواكبة لاتفاقية «الجات»، ففي ظل سياسات التحرر الاقتصادي التي تشهده العالم حالياً، وإزالة الحواجز بين الأسواق، أصبح على عاتق شركات التأمين العربية مسئوليات جسيمة تتمثل في التطوير والتحديث والبحث المكثف عن الأسواق الخارجية في ضوء منافسة ضارية للشركات الأجنبية التي تمتلك إمكانيات وقدرات هائلة.

ويرى د. «برهام عطا الله» أن

العديد من شركات التأمين العربية قد توجهت بالفعل في الماضي في تكوين احتياطات مالية كبيرة تؤكد متانة المراكز المالية لهذه المؤسسات وارتفاع حقوق الملكية وغضامة الاموال المستثمرة فيها. وفي هذا السياق - يقول د. «برهام عطا الله» - أن التعاون العربي في تلك المرحلة يعد أكثر أهمية من ذي قبل، وأنه علينا كعرب أن نسعي لأزمن خاصة وأننا لكثير خبرة وعلماً بأسواقنا العربية من غيرنا ولا يجب أن يقف تعاوننا المشترك عند حدود «تجميع الطاقات الاحتياطية» ويتبادل اعانة التأمين. ويرى «محمد الشاذلي» رئيس مجلس إدارة شركة للتأمين الاعلية ورئيس مجلس إدارة معهد التأمين لتحرير الإدارة للوسطى ورئيس الاتحاد المصري للتأمين أن صناعة التأمين هي في حقيققتها صناعة عالمية، ويعتبر التأمين في أي دولة بمثابة التلازمة التي تطل منها على العالم ومن خلالها يتحقق تدارك وتيقن وأكد بين الدول، بالتعاون والفعل موجود ومستمر بين كافة الدول بما



المصدر :

التاريخ : ١٢ رجب ١٤٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العربية في هذا المضمار.
كما يؤكد «محمد الطيبر» أهمية
البحث عن مواطن استثمارية داخلة في
منطقة الانتاج في شتى انحاء العالم
العربي وذلك من منطلق أهمية مشاركة
قطاع الخاص في جميع مشروعات
التنمية العربية في ضوء مستحورات
خطيرة تحيط بنا ابتداء من التكتلات
الاقتصادية الدولية ومروراً بالجات
وانتهاء بالسوق الشرق اوسطية
المزيج انشائيا. فكل هذه التحديات
تتطلب علينا بالعمل بدم وتكثيف
التعاون العربي المشترك.



الإمام الاقتصادي

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٤ يونيو ١٩٩٥

مصر والجات

وهذا الاسبوع نقيم قطاعا اخر
من قطاعات الخدمات المالية
الهامة وهو الخدمات المصرفية
بما في ذلك البنوك المشتركة
وفروع البنوك الاجنبية ومكاتب
تمثيل البنوك الاجنبية.

الاسبوع القادم
خدمات سوق المال

مازلنا نتابع الالتزامات
التي قيمتها مصر

لتحرير تجارة الخدمات في اطار
اتفاقية الجات والتي تمديد
الشروط والقواعد لدخول
الاجانب قطاع الخدمات في
مصر . فقدمنا على مدى
الاسباع

جسداول الثلاث
التزامات مصر الماضية

لتحرير تجارة الالتزامات
الخدمات المصرية في
كل من

مجالات الانشاء والخدمات
الهندسية وكذلك في قطاع
السياحة وخدمات السفر المرتبطة
بها وكذلك قطاع الخدمات المالية
والذي قدمنا اول جزء منه
الاسبوع الماضي واستعرضنا
فيه الالتزامات الى قيمتها مصر
في قطاع التأمين.



النشر : الطبعة الأولى

التاريخ : ١٩٩٥/٧/٢٥ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من غير عنوان

اتفاقية الجات تمنع عروض المأهى والمذائق فى مهرجان الإسماعيلية التسجيلى

الإسماعيلية : من أشرف مفيد:

★ التفتيح امس فاروق حسنى وزير الثقافة مهرجان الإسماعيلية الدولى الرابع
للافلام التسجيلية والصغيرة بقصر الثقافة الجديد الذى افتتحته السيدة
سوزان مبارك لظهر امس وقد تأخر الافتتاح ساعة عن موعده بسبب عدم تنظيم
وسيلة دخول الجمهور الى القاعة
المخصصة للمحال مما بلغ رئيس
المهرجان سمير غريب الى الاعتذار ٣
مرات للجمهور قبل بدء فقرات الحفل
لتي تضمنت تكريم المخرج العراقي
جيس الزبيدي ثم المخرج المصرى
مؤاد التهامى والمخرج الانجليزى
جون فيش واسم المصور ابراهيم
حسن التمساني وعرض بعد ذلك
فيلم (بنابيع الشمس) الذى شارك
فيه جون فيش وحسن التمساني .
المهرجان يستمر اسبوعا وتشترك
فيه ٢٢ دولة بـ ١٠٠ فيلم فى المسابقة
الرسمية الى جانب الافلام لغيرى خارج
المسابقة . الجدير بالذكر ان للمهرجان
في دورته الخامسة عشر عروض
المقطوع والحداثى العامة استجابة
لرغبة عدد كبير من اصحاب الافلام
المشاركة فيها . وقد اوضح رئيس
المهرجان ان قرار اقامة هذه العروض
يتماشى مع احترام المهرجان لاتفاقية
الجات الذى وقعت عليها مصر والذى
تحضى بحقوق اصحاب المصنفات
الفنية ولتمنع عرض هذه المصنفات
دون موافقة اصحابها.



المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢١ يوليو ١٩٩٥

اتفاقية الجات ومستقبل الترجمة حبيب محفوض: لن يبروح من الكتب إلا ما يستحق

يتناول الباب الذي يعرض له العالم من دول وات، وزراء بذلك باتفاقية الجات التي ألزمت الناشر أن يدفع حقوق التأليف للمؤلف الأجنبي، وكذلك إمداد النشر المكتبة لحق الترجمة، مما أحدث تراجعاً واضحاً في ترجمة الأبي علماء بأن اتجاهاً بعض دول النشر لترجمة كتب بعيدة عن الإبداع والفكر أملاً في الربح ومحاولة إستنهاض القارئ دون الاهتمام بالثقافة مما يؤثر على حركة تقدم الأبن العربي الذي أخذ طريقه للتخلف.. كان لصحافة الأبن لقاء مع المهتمين بحركة الترجمة.

في البداية يقول كاتبنا الكبير حبيب محفوض :
[إذا كانت الشهادة مستكون حرة ليس من شأن أن ترجمته الكتب ممكن أن نستفيد من ذلك، ولكن أن يبروح منها إلا ما يستحق الربح، سواء كان من الكتب المحلية أو الأجنبية. على كل حال نحن نتحدث بمصر لأن الجات مازالت مسرولة بالعموم.

□ بنود اتفاقية الجات قد انفلتت الأبواب أمام ترجمة الأبن في العالم العربي، وخاصة أن من حق أمريكا - مثلاً - خصم حقوق ناشرها ومالكيها عن أعمالهم للترجمة من الدولة ما أتاح الفرصة لظهور مجموعة من المترجمات الأجنبية للربح حسب اختيار وفكر الناشر الأجنبية التي تعمل على نشر الفكر بعينها.

في ذلك يقول الدكتور محمد عاتلي استاذ الأبن الأجلوني:
□ في الوقت الذي أصبح انطلاق الأبن العربي ونهوضه حركة قومية ضرورية على المسرح العالمي الذي حاول جذب القارئ على الترجمة للعمل في روما وباريس وغواصم اليابان للحضرة وجدنا ألام منظمة التجارة العالمية التي سمحت بحرية للتبادل التجاري حتى للمنظمات الأجنبية والفكر لإحداث رواج للفكر عندما أصبحت سوق المتخصصة مفتوحة لتدوين أعمال أدبية عديدة بما يثر الأبن العربي، إلا أننا فوجئنا بظهور اتفاقية الجات التي أقدمت على حركة الترجمة والحرية سلاح ذو حدين صمغ بطون الترجمة أدبية، لكنها عاجزين عن ترجمة الطموح التكنولوجي، الخفضة الشارة المالية بالارها الرحمة وأهلها قذاليد، فهي تعجز للحرية المطلقة إلا أنها بالتمسكة لأول صافية مقارنة بأمريكا مثلاً يصعب

د. عاتلي: اتفاقية الجات ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب د. رمسيس عوض: ضرورة إعفاء مصر من قيود الجات

الشبه والسألة في التعامل مع حقوق النشر والطبع وحقوق المؤلف، الأمر الذي يستحق منا الاستفادة من ترجمة أبن. أقرب مقال ترويح ترجمة أبن. والصروف أن دور الناشر تريد الكتب من خلال ترجمة الكتب التي لها سوق ويطلعون خلالها الكثير دون الانتفاع لأبن أو الثقافة لذلك أيد من تشجيع الحكومة للترجمة برفع أجر للترجم وتكثيف لغير لم يمت ترجمات لها أو سدد وأبن كاتبا من الدرجة الثانية.. لا تريد أن يصعب الإبداع غاشياً باتفاقية الجات التي أغلقت أبوابها أمام ترجمة الأبن العربي ويمنع المستودع بمصر

أعمال الترجمة حتى لا تقدم بعد ذلك على ما ينشر في الشرق ويتساءل ما السبب ونحن نرى زحف ضخم على معنى لها. □ الدكتور رمسيس عوض الذي ترجم العديد من الأعمال الأجنبية يرى أنه ليس من مصلحة البلاد المستوية أفضل الاشتراك في مجال الفكر والثقافة من خلال اتفاقية الجات للتخفيف العديد من القيود والقيود للأدبية التي لا قبل للبلاد الفقيرة بتحملوا، وذلك لأن أمد بنوعها هو الحفاظ على حقوق الإبداع بجمع صورة ويؤلف تكتلوا بضرورة الإخلال على الاتاج الأبن الغربي حتى لا تتسبب الهبة الضخمة بين الغرب

والشرق، وقد نبه لذلك رئاسة المطابع حتى تتعرف على فكر وثقافة الغرب لتراكم الإبداع الذي يواد كل يوم. لترجمة ترحب في مصر أبن طامعة، رقم التفسيرات للثقافة أجنبية، وأبن خاضعاً أن الناشر أجنبي في ترجمة أبن وأدليل الترجمة تمام ذلك لكنها لتزيد خلق مشاكل وتضرب بأن ترجمة أعمالها للحرية مكسب ثقافي أبنها برفع الاعتماد على كفاءة مؤلفها ومحقق الاعتماد الأدبية كفاءة مؤلفها التي تمتح على المؤلف، لترجمة أبن على عمل عربي العربية يذك رواج الإبداع الأجنبي والأمريكي بوجهه في الشرق العربي.

ويج أن الثقافة في مصر تعاني أبنياً حادة نتيجة ارتفاع أسعار الكتب والثقافة البات وقبحها على الإنتاج الفكري والأبن، إلا أن الاهتمام بالإبداع معانين بالرعب خوفاً من الأضرار على حركة الترجمة نواتها، فلرأنا باد تصير الثقافة لصحت نوع من التوازن بين الفعل



المصدر :

المصدر :

٢٦ يوليو ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وللتصريف لكن البلاد اليهودية لن تتنازل
بالتهمة، لذا من مصلحة مصر ان تتنازل
استثناءها من القيود الدارية المفروسة على
الناشرين والمؤلفين حتى يمكن الاستفادة
من فكر الغرب، أي ان تفعل مصر ما
فعلته الصين مع أمريكا ولكن بأسلوب
مختصر..

ومن انتشار الكتب المشاهير والرؤساء
والعزوف عن كتب الإبداع ككذ الدكتور
ومسرحي عوفى والكثور صمد عتاني ان
المسوق تسخي بما هو رخيص وهناك
مؤسسات ملأى لتدمير العقل العربي
وإبعاده عن الإبداع والاتباء لكن الضرورة
تؤكد محاولة القبول أمام ذلك بنشر
الكتب المترجمة التي يمكن الاستفادة منها
لتأخذ الأفضل ويكن القاري على دراية
بما يقدم عليه من الكتب أو اكدية لتقديم
والارتقاء.

ميرفت اسماعيل عبد التواب



من مشاكل تطبيق اتفاقيات «غات» إلى هموم الشيكات المرتجعة

المصارف العربية تعترف بصعوبة الاندماج

لمواجهة التطورات الاقتصادية العالمية

الجديدة التي ستسود المنطقة العربية والشرق الأوسط ككل.

من جانبها، تحدث رئيس اتحاد المصارف العربية محمود عبد العزيز، عن دراسة يجريها الاتحاد هدفها دعم استقلالية البنوك العربية المركزية، وزيادة سيطرتها على أدائها المصرفية، والمساعدة في رفع مستوى الأداء لدى الأجهزة المصرفية، إضافة إلى تحرير السياسات النقدية في المنطقة العربية ككل، وأكد أن العلاقات بين البنوك التجارية وبين البنوك المركزية فزاد تحسناً، وكذلك العلاقات بين البنوك المركزية العربية فيما بينها دون اللجوء إلى طرف ثالث. وهذا كله يساعد في تطوير الأداء الحسن للبنوك العربية ككل، إضافة إلى تحسين أسواق النقد العربية.

وكان اتحاد المصارف العربية عقد مؤتمراً في برلين مؤخراً تحت عنوان «الصناعة المصرفية وعالم التمويل الحديث»، بالاشتراك مع دبرينغر بنكه الألماني، ورغم أن جلسات المؤتمر تطلعت بسبب تهديد بوجود قنبلة في مقر الاجتماعات، إلا أن التهديد كان وهمياً، وتابع المؤتمر أعماله، وأكد خلالها على إلغاء الصود أمام العمل المصرفي وتنشيط المنافسة بين البنوك في المنطقة العربية، وانتظار عشر سنوات وربما أكثر لكي يمكن تطبيق لوائح اتفاقية «غات» حول القطاع المصرفي.

وتوصل المؤتمر إلى طروحات ذات أهمية، وهي تلك التي أشار إليها رئيس المؤسسة المصرفية العربية أحمد عبد اللطيف عندما تحدث عن آثار اتفاقيات «غات» على صناعات الخدمات المالية العربية، وجاء في تلك الطروحات أن الاتجاه السائد هو رفع القيود عن الأسواق المحلية، إذ أجلاً عاجلاً ستدخل الدول العربية في عملية رفع تلك القيود.

والمواقع أن الاتفاق الذي تم للتوصل إليه في إطار جولة أورغواي يخص السلع والبضائع فقط، أما ما يتعلق بتحرير الخدمات، ومنها الخدمات المالية، فما يزال موضع نقاش، لكن

حلق القطاع المصرفي العربي فجرات متلاحقة خلال السنوات الأخيرة بحيث سجل نموا ملحوظا في موجوداته إلى درجة أنها تجاوزت ستمائة مليار دولار، وفازت 700 مليار دولار، كذلك ارتفعت أرباحه بنسبة 15 بالمائة أي حوالي خمسة مليارات دولار. كما ارتفعت موجودات تلك البنوك بنسبة 13,4 بالمائة، أي أنها وصلت إلى أكثر من 198 مليار دولار.

وقال الأمين العام لاتحاد المصارف العربية عدنان الهندي، الذي أعلن ذلك، إن الاتحاد أنجز صياغة مشروع قانون التشريع المصرفي الموحد، وكذلك مشروع تسوية المفوضات البنكية العربية، وينتظر إصدارهما قبل نهاية العام الحالي، كما أعلن أن البنوك العربية تسعى لتشجيع سوق الأوراق النقدية وتحديد مخاطرها وفوائدها في آن واحد، ولجأت إلى ضرورة منح المزيد من الاهتمام بإنشاء صناديق استثمار عربية، وأوضح أن عدد الصناديق التي تم إنشاؤها داخل أسواق المال العربية بلغ عشرة صناديق، بلغ إجمالي رؤوس أموالها حوالي المليار دولار. وتلك الصناديق تساهم بجذب المخزونات المالية المحلية والعالمية إلى أسواق النقد العربية وفي تشجيعها. كما أن تلك الصناديق بدأت تستقطب المخزونات والاستثمارات العربية في الخارج، البالغ حجمها 670 مليار دولار، وكذلك استقطابت الأموال الأجنبية لتوظيفها في الأوراق المالية والسندات المالية العربية.

وكان اتحاد المصارف العربية عقد ندوة حول صناديق الاستثمار المشترك بدورها في تطوير أسواق المال العربية في القاهرة خلال حزيران (يونيو) الماضي، وبحثت الندوة كيفية تطوير تلك الأسواق، والمفوضات التي تحول دون نموها، وسبل تنشيطها، كل ما يتعلق بمجالات عملها وأجراءات تأسيسها.

هذه المهامات التي تقوم بها البنوك العربية تؤكد على أهمية دورها في هذه المرحلة التي تواجه فيها الاقتصادات العربية تصديات متنافسة فيما بينها، وكذلك التحديات الإيجابية مع التطورات المتوقعة مع الصيغة السياسية





المصدر : **القدس** : **واحد**

التاريخ : **٢٤** **نيسان** **١٩٩٥**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المستوفى الوصول إلى اتفاق بشأنه يمنح الدول مهلة عشر سنوات قبل تطبيقه كي تتمكن تلك الدول من تحضير اقتصاداتها ومؤسساتها للدخول في منافسة عامة حسب نظام الاسواق ككل.

واخذ المؤتمرون بالاعتبار عوامل المقاومة الداخلية لتحرير الخدمات، رغم ما لتحرير الخدمات من آثار ايجابية تستند إلى المنافسة، ورائ مملو البنوك العربية والاجنبية ان لدن العرب الوقت الكافي لاعادة الهيكلة للدخول في المنافسة، واعادة الهيكلة تلك تأخذ في اعتبارها تغيير السياسات واتخاذ الاجراءات التي تسمح

بتقوية الشركات الخاصة، وتعزيز رؤوس اموال البنوك، وزيادة شفافية تقاريرها المالية، واصلاح أنظمة صرف العملات، مع برامج تخصيص ثابتة، واستحداث اسواق مالية. وهذه الاجراءات كلها يجب الاخذ بها بسرعة وتنفيذها.

واشار المؤتمر إلى ضرورة فتح المنافسة داخل الاسواق العربية قبل الوصول إلى فتح المنافسة الدولية امام البنوك العربية هو فرصة لهذه المصارف لشراء مصارف اخرى وتوسيع نشاطاتها الدولية، لان البنوك والمؤسسات المالية العربية تقعن من التوسع الخارجي مجرد انها ذات اصل عربي، واضاف انه لا يدعو الدول العربية للموافقة على اصلاحات صناعة الخدمات المالية، كما وبت في جولة «اورغواي» والتحرير المطلق وعدم مراقبة الاسواق المالية والخدمات تعتبر مسألة خطيرة ومضرة.

اما وجهة النظر الانانية في المؤتمر فكانت في ما قاله احد المسؤولين في بنك برلينر بنكه فولفغانغ ستانتر ايد، المتحدث الرسمي باسم احد البنوك الرئيسية في برلين، اذ قال ان تجربة برلين في تخصيص المؤسسات العامة يمكن ان تعقد عندا كبيرا من الدول العربية، فالمانيا لا تنظر إلى العالم العربي كمجرد سوق للتصدير، وإنما تبحث عن شراكة اقتصادية حقيقية وكاملة معه، بما في ذلك مشاركة المؤسسات الانانية في استثمارات داخل العالم العربي، خصوصا وأن تحرير التجارة الدولية، يعد اتفاقات وغاته الأخيرة، وتحرير الاقتصادات الدول العربية، هذا كله يسمح بالاستفادة من التسهيلات المتوفرة في العالم الغربي.

هذه الملاحظات كلها توضح ان الهموم التي تشغل العاملين في حقل العمل المصرفي العربي تأخذ في الاعتبار أن التأثير الخارجي على قطاع البنوك العربية هو تأثير كبير جدا يجب ان يكون في حاسب أي تخطيط عربي لاصلاح قطاع البنوك العربية، اذ لم يعد ممكنا العزلة عن العالم، ولا تصديق المجازات التي يتم فيها أي نشاط اقتصادي، بل ان اتفاقات وغاته العالمية، اضافة إلى قيام منظمة التجارة الدولية، هذا كله مضر

مدى كبر المسؤولية التي ألقيت على عاتق المؤسسات المالية العربية، ان في حفظ مصالحها الذاتية، ثم في حفظ مصالح الاقتصادات العربية ككل.

وهذا بالطبع فرض على البنوك ان تتكيف وان تكون ذات ملاءة مرتفعة، وهذا ايضا قدم عن طريق تجمع عدة بنوك في اطار بنك مشترك موحد. الامر الذي يرفع حجم رأس المال والقوة الخدماتية، ولقد اذنت البنوك العربية أن الدمج بين بنكين او اكثر هو البداية لمثل تلك الملاءة المالية المطلوبة، فالصراع المالي الناتج عن المنافسة الحادة ستكون فيه الغلبة للقادر. وهذه القوة تنتج عن تجميع الامكانات المشتركة، وليست البنوك العربية غريبة عن طرح التجمع والدمج، بل ان اكثر من عشرة بنوك عربية في اكثر من بلد عربي ادمج بعضها مع بعض، وهذا

من ذلك هو الوقوف فوق ارض صلبة في المنافسة المالية والبنكية الحادة.

الى جانب هذه الهموم العامة لدن البنوك العربية كانت هناك هموم محلية ذات أهمية أيضا لأنها تتجانب مع ما يحيط بالمنطقة العربية من تغييرات جذرية بفعل عمليات التسوية التي تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الاوسط ككل.

من تلك الهموم ما جاء في تقرير مغول لاتحاد المصارف العربية حول ظاهرة الشيكات المرتجعة والمتأخرة الدفع، وهذه مشكلة تعاني منها دول عربية عدة منها، حسب التقرير نفسه، لبنان والأردن وسلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة، وأشار التقرير إلى ان هذه الظاهرة قديمة/جديدة، لكنها خطيرة تطل الاقتصادات العربية عدة. هذه المشكلة باتت تعترض التعامل بهذه الورقة التجارية وتحد من استخدامها كأداة رئيسية للدفع في المعاملات التجارية والبنكية، رغم أن هذه الآداة وجدت لتجنب المتعاملين مخاطر حمل النقود، والتقليل بها، خصوصا وأن الاعتماد على النقد في المعاملات تراجع كثيرا.

وبعد ان عرض التقرير تفاصيل المشكلة ومظاهرها وابعادها، اكد على أهمية القوانين التحضيرية للعملة المتأخرة الترخيم، وشجع تداولها بين البنك المركزي والبنوك العاملة في الدول التي تعاني من تلك المشكلة، والقامة اسابيع توعية بالتعريف بالشيكات وإهميتها وتنتاج اعبائها واسترجاعها، والتوقف كليا عن الاخذ بالشيكات المتأخرة الترخيم، سواء للتسليم أو لتسديد الزمات قائمة، مع التأكيد على ضرورة حث السلطات التنفيذية والقضائية على سرعة البت في قضايا الشيكات المعادة، وإيقاع أقصى العقوبات للتصوص عليها في القانون بحق المخالفين.

واقترح تقرير لاتحاد المصارف العربية أيضا إقامة جهاز صرف إلى في البنك المركزي في



المصدر : **الشرق**

النشر والخدمات الصحفية والعلوم : التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٥

الدولة المعنية، بحيث يتوفر لكل مصرف فرصة
أبحاث المعلومات عن كل شيك لديه مباشرة بعد
تسلمه، وبهذا لا توجد ضرورة أخذ الشيكات إلى
البنك المركزي في إطار عمليات التسليم والتسليم،
وأما ترسل الشيكات المقبولة للبنك المسحوب
عليه مباشرة، وهنا تبقى احتمالات إعادة الشيك
لعدم صحة التوقيع فقط، إضافة إلى ذلك
استعمال بطاقات الائتمان «كريدت كاردين» يخفف
كثيراً من المشكلة، ويمكن أن يصار إلى استخدام
الشيك مع إبراز بطاقة يطلق عليها اسم بطاقة
الشيك «شيك كارد» صادرة عن البنك المصدر
لحفظ الشيكات نفسها، وبهذا تغطي قيمة معينة.
وفي هذه الحالة يلتزم البنك بالدفق طالما أن رقم
البطاقة مكتوب على ظهر الشيك، وطالما أن قيمة
الشيك لا تتجاوز القيمة الممنوعة على البطاقة.
وجاء في التقرير أن كل بنك يمكن أن يزود عملاءه
بخدمات شيكات مع بطاقات، ويقدم مختلف
اعتماداً على تقديم البنك لهؤلاء العملاء ولديهم
على السداد.

وفي هذا المجال، قال الأمين العام لاتحاد
المصارف العربية الدكتور عبدان الهندي إن
قضية الشيكات هذه لم تعد تقتصر على دولة
عربية دون أخرى بل الحقيقة أن عدداً من الدول
العربية أصبح يشكو من ازدياد الشيكات

المرجعة، وتعمل جاهدة لإيجاد الوسائل والسبل
لحصد منها.. وأعلن الدكتور الهندي عن أن ندوة
بما إليها الاتحاد تعقد في مدينة صلالة بسلطنة
عمان في آب (أغسطس) المقبل لبحث المشكلة
والخروج بحلول لهذه الظاهرة الخطيرة.
إلى ذلك أكد صندوق النقد الدولي أن الدول
العربية تتعرض لضغوط من أكثر من جهة مالية
ومصرفية لبدء عمليات التخصيص في حال
البنوك، وقد وضع الصندوق ورقة عمل بشأن هذه
القضية، جاء فيها أن 94 دولة ترتبط ببرامج
لتصحيح متفق عليها مع صندوق النقد الدولي

تشمل بيع موجودات عامة إلى القطاع الخاص في
23 دولة منها، وأشار الصندوق الدولي إلى أن
الدول العربية من بين تلك الدول التي تتعرض
لتلك الضغوط.
هذه الهوامم كلها، وغيرها الكثير، تعاني منها
البنوك العربية، وتجدر نفسها ملزمة بالأخذ بالكثير
منها إذا ما أرادت أن تسمير في ركب الاقتصاد
العالمي المتدفق في خط سير الاقتصاد السوق، أيا
كانت النتائج.

لندن - «الحوادث»



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٥

لجنة قومية لمتابعة نتائج اتفاقية الجات

- بحث إنشاء جهاز لحماية
حقوق الملكية الفكرية المصرية
- نوعية الجهات المعنية بالاجراءات
المطلوبة فى الفسترات الانتقالية
- تحليل التزامات مصر .. والالتزامات
المقدمة من الدول المستفيدة
- الخدمات المالية .. وانتقال العمالة
والبسيطة مازالت محل تفاوض

بتلم: محمود محمد محمود

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

لقد سعت بالاطلاع على المقال الافتتاحى «طلائع

الجات... من يفكها؟»

فى عدد الأهرام الاقتصادى... ذلك المقال الذى وضعتم

من خلاله تصورك لضرورة «عمل قومى كبير» للبحث

والدراسة والتعامل مع الجات «وفك» رموزها

باعتبارها حجر رشيد القرن الحادى والعشرين.

واسمحوا لى أن اضع امامكم بعض الجوانب

والحقائق المتعلقة بهذا الموضوع وما اتخذته وزارة



المصدر :

الهيئة العامة للغرفة التجارية والصناعية المصرية

التاريخ :

٢٤ يوليو ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاقتصاد والتجارة الخارجية من خطوات إجراءات استهدفت تحقيق العمل القومي، الذي تطالبون به وذلك استمرارا للتدوير المحوري الذي تضطلع به وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية منذ بداية جولة اوروجواي عام ١٩٨٦ وحتى انتهائها في ديسمبر ١٩٩٣ باعتبارها الوزارة المنوط بها تمثيل مصر في الجات ومنظمة التجارة العالمية.

وأود في البداية أن أنهى سياستكم أن مصر قد أصبحت عضوا كاملا وأصليا في منظمة التجارة العالمية اعتبارا من ١٩٩٥/٧/٣٠ وذلك بعد مرور ثلاثين يوما على ايداع وثائق تصديق مصر على اتفاقية إنشاء المنظمة والوثيقة الختامية للضمانة بالاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة اوروجواي. وتقديرًا لطبيعة المرحلة القادمة التي يتحاطم فيها دور العمل المتعدد الأطراف من خلال المنظمات الدولية المتخصصة... ونظرا لتنوع وتشعب اتفاقات جولة اوروجواي والموضوعات المتعلقة بها وقد اخطأ في كثير من الأحيان بين الوزارات والهيئات المختصة... ويغرض ضمان تعظيم الفوائد المرجوة والوفاء بالتزاماتنا وفقا لاحكام هذه الاتفاقيات... وحيث أن هناك عددا من الموضوعات ذات الأهمية لنا مازالت محل التفاوض في جنيف مثل موضوعات الخدمات المالية وحرية انتقال العمالة وموضوع التجارة والبيئة. واستمرارا للتدوير المحوري الذي تضطلع به وزارة الاقتصاد، فقد قامت الوزارة بإنشاء لجنة قومية برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لمتابعة نتائج جولة اوروجواي واعاد موقف مصر التفاوضي في الموضوعات محل

التفاوض في جنيف وتضمن هذه اللجنة في عضويتها كافة الوزارات المصرية والهيئات والاتحادات لمشي شركات قطاع الأعمال العام والخاص المعنية بنتائج جولة اوروجواي وتقديم ادارة المنظمات الاقتصادية والدولية والاقليمية بالتمثيل التجاري بأعمال الأمانة العامة للجنة القومية.

وقد عقدت اللجنة القومية اول اجتماع لها يوم ١٩٩٥/٤/٢٠ في أعقاب تصديق مجلس الشعب على اتفاقات اوروجواي على ١٩٩٥/٤/١٦، وبدون الانتظار لاكتسابنا العضوية الكاملة لمنظمة التجارة العالمية والتي تمثقت يوم ١٩٩٥/٧/٣٠ وذلك تقديرا لأهمية المرحلة المقبلة وحرصا على أهمية الأعداد والاستعداد الجيد لتلك المرحلة.

لجان فرعية

- وخلال الاجتماع الاول للجنة القومية برئاسة تيم تشكيل تسع لجان فرعية:
- لجنة الوصول للأسواق الخارجية.
- لجنة الخدمات.
- لجنة الجوانب التجارية للاستثمار.
- لجنة الزراعة.

- لجنة المنسوجات والملابس.
- لجنة التجارة والبيئة.
- لجنة حماية الإنتاج للمحلي.
- لجنة للمواصفات الفنية.
- لجنة الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

وأسندت رئاسية كل من هذه اللجان الفرعية لأحد السادة من كبار المسؤولين ذوي الخبرة الرفيعة والمتخصصين في الفرع المختطف وفقا لنطاق عمل كل منها. وتصدت مهام واختصاصات ومجال عمل كل لجنة فرعية، كما حرصت على أن تؤكد للسادة رؤساء اللجان الفرعية إعطاء مزيد من الاهتمام للجوانب التالية:

- تأكيد المنظر القومي لدراسة الموضوعات على أساس قومي وأيس من منظور كل وزارة أوجهة على حدة.
- اتخاذ اساليب عملية لتعظيم الإيجابيات والاستفادة من المزايا والمرونة التي تسمح بها الاتفاقيات وتحديد الجهات المستفيدة والمساعدات المالية والفنية التي يمكن لمصر - باعتبارها دولة نامية - الحصول عليها من الدول المتقدمة وفقا لاحكام الاتفاقيات المختطف.
- التأكد من مواسة التشريعات والقوانين وعدم تمارض الاتفاقيات



٢١ يونيو ١٩٩٥

التاريخ :

للتشاور والخدمات الصحية والمعلومات

التي تبرمها مصر مع الدول الأخرى مع التزاماتها في نطاق اتفاقات أورو جوى.

● توعية الجهات والهيئات المصرية المعنية بالبنوالب المختلفة لتتأق أورو جوى ووسائل الأعداد والمواصة والتعامل معها.

● أعداد مواقف مصر للتفاوضى فى الموضوعات التى مازالت محل تفاوض فى جنيف وذلك بالتنسيق والمشاركة بين كافة الوزارات والأجهزة المعنية حتى يمكن إصدار التوجيهات المناسبة للفرق المناوشرين المصرى فى جنيف.

جمع البيانات

ولقد بدأت اللجان الفرعية بالفعل فى ممارسة أعمالها وتشاؤها بشاعلية وتناسق.. ووضع الأمانة العامة للجنة القومية كافة البيانات والمعلومات المتاحة أمام اللجان الفرعية وكذلك التطورات الجارية داخل منظمة التجارة العالمية فى جنيف ومسواقف الدول فى الموضوعات المختلفة.. والأخطارات والتشريعات السارية فى الدول الأخرى والى بهم القطاعات الانتاجية والتصديرية المصرية الوقوف عليها مما يساعدها على تطوير قواعد انتاؤها.

وتناولت هذه اللجان عددا من

الموضوعات ذات الأهمية لاقتصادنا القومى ونذكر منها على سبيل المثال:

● بحث إنشاء لية أو جهاز يعاى حماية حقوق الملكية الفكرية المصرية فى العالم الخارجى وبصفة خاصة الحقوق الأدبية والفكرية.. وكما تعملن سيانكم

منالك بعض التقديرات التى تشير الى أن هذه الحقوق تقدر بحوالى ٤ مليار دولار.

● وضع وسائل عملية تكفل الاستفادة من جوانب اللرونة والمزايا التى توفرها الاتفاقات المختلفة.

● حصر احتياجات كل وزارة أو هيئة على حدة من المساعدات المالية والفنية التى تسمح بها بعض الاتفاقات والتى يمكن الحصول عليها من الدول المتقدمة على المستوى الثنائى.

● دراسة وتحديد البدائل لتعظيم الاستفادة من الفترات الانتقالية وتوعية الجهات المعنية بمتطلبات المراحل التالية والأجراءات المطلوب اتخاذها مواصة الصناعة المصرية خلال الفترات الانتقالية المتاحة.

● تحليل النظم والمواصفات الفنية التى تصدر عن الدول المختلفة لضمان عدم استخدامها كمائنق لاسام وصول صانراتنا لاسواق

تلك الدول.

● تعريف الصناعة المحلية بالأجراءات الواجب اتباعها وفقا لنصوص الاتفاقات والمسموح بها لحماية الانتاج للطنى من الافراق والدعم الخارجى والتنوعىة بأجراءات الوقاية.

● تحليل التزامات الدول المختلفة وجداول التخفيضات الجمركية التى اخفلتها وخاصة التى تهم الصانرات المصرية.. وأعلام الاتحادات والشركات والجهات المصرية المعنية للاستفادة من الفرص المتاحة فى اسواق تلك الدول.

● تحليل الاتنزامات المقدمة من الدول المختلفة فى مجال الوصول

الى الأسواق فى قطاعات الخدمات للخطفة التى تشمتتها جداول التنازامات هذه الدول، وإعلام الجهات المصرية المعنية بهسند دراسة هذه البصالات واسلوب الاستفادة من الفرص المتاحة.

ولعل النظم التجارى العالمى الجديد والذى بدأ يرسى قواعده مع ميلاد منظمة التجارة العالمية يرسخ من مبدأ «العمل القومى» الذى تطالبون به سيانكم فى المجال والذى تعمل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على تنفيذه بالتعاون والتنسيق بين كافة الأجهزة المعنية.. فلقد تشابكت الاتفاقات والموضوعات التى تتناولها اتفاقات أورو جوى وتدخلت بالشكل الذى يتطلب منا جميعا العمل المشترك من منطق قومى لنحقق ما نصير اليه جميعا من خير وتقديم للاقتصاد القومى.

وإن يكتمل هذا الدور بعيدا عن اعلاننا وصحافتنا القومية خاضعة التخصصص منها وعلى سمتها «الأهرام الاقتصادى» الذى أسهم ورسومه ويكل حماسة ومباغلة فى كافة قضايا اقتصادنا القومى سواء بالنشر أو المساهمة الموضوعية فى الندوات المتخصصة التى كان فيها لسمياتكم شخصيا دور بارز ومؤثر.. ■



المصدر : **إلى مصادر الاقتصاد**

التاريخ : **٢١ يونيو ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر والجات

هذا

الاسبوع نقدم

جدول التزامات مصر

لتحرير تجارة الخدمات فى

مجال سوق المال والذى

يتضمن ثمانى نقاط هى

الاكتتاب - السمسرة - التجارة

فى الأوراق المالية - المقاصة

والتسوية - التسويق وتنشيط

السوق وإدارة محفظة الأوراق

المالية كما

جدول يتطرق

التزامات مصر جدول

لتحرير الالتزامات

تجارة ت ايضا

الخدمات الى إنشاء

مضاييق

الاستثمار الجماعية ورأس المال

المخاطر.

ويأتى هذا الجدول ضمن

سلسلة التزامات مصر لتحرير

تجارة الخدمات التى قدمتها

فى إطار اتفاقية الجات والتى

بدأنا نشرها منذ أربعة أسابيع

وتناولنا فيها قطاع الانشاءات

والخدمات الهندسية وقطاع

السياحة وخدمات السفر

وقطاع الخدمات المالية من

خدمات تأمينية وخدمات

مصرفية.



المصدر : الإبراهيم الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١-٢٢-١٩٩٥

الجات والركود الاقتصادي العربي ورؤية اسرائيل السلامية

كتب

اعداد: جمال فاضل

الاسرائيلي بالمنطق الذي يفهم والعلمانية التي يعتنقها سياسيا، وهي مخاطبة من واقع ما هو موجود داخل المجتمع الاسرائيلي. ان على اسرائيل التفكير في اظهار حسن النية، ليس للمفاوضين وليس للزعماء وانما للشعب العربي ويختتم المؤلف « قراءة في فكر وبض اسرائيل عن السلام ■ ويسأل المؤلف الاسرائيليين: ماذا انتم فاعلون بالاستقطبونات؟ هل يعقل ان تظل مزروعة في

المطاف لمشاكلها، لان المحيط الذي تعيش فيه، حتى ان خضع بمنطق التفوق العسكري سنوات فان حتمية التطور الطبيعي لهذا المحيط انتفاضات اكثر نمو، واستشهادا يعال تفوق التكنولوجيا بل ويفوقه قوة وتأثيرا.

بقدر ما تعدل الدراسة مخاطبة للعقل العربي المفاوض في

سنوات الصبراع السلامي، فانها ايضا تضابط العقل

تحت عنوان رؤية سياسية اقتصادية يقدم عمر عبد الله كامل ثلاثة كتب هي بالترتيب « قراءة فكر وبض اسرائيل عن السلام » و « الركود وسبل معالجته في الاقتصاد العربي والاسلامي » و « رسالة الخطر للعالم العربي اتفاقية الجات وحتمية المواجهة » لايسعى المؤلف في الدراسة لاستقرار سياسي مستقبلي بالمعنى المباشر بقدر ما يحاول اطلاق حزم من الضوء المكثف على الخطوات القادمة... خشية ان يتم تجاهلها في خضم انبهار السلام... كما تم تجاهل نذر التغييرات العالمية الجديدة.

وتؤكد الدراسة بالتاريخ والتحليل ان السلام وان كان مطلبا عربيا ملحا، فهو مطلب اسرائيلي اكثر الحاحا وتوضح الدراسة ان اسرائيل مهما كتلت من اسلحة تكنولوجيا، إلا انها تعرف تماما ان ذلك ليس هو نهاية

رؤية سياسية اقتصادية (١)

رؤية فاضل فاضل
الطاقة الجات
و حتمية
المواجهة

عمر عبد الله كامل

رؤية سياسية اقتصادية (٢)

الركود وسبل معالجته
في الاقتصاد العربي والاسلامي

عمر عبد الله كامل

رؤية سياسية اقتصادية (٣)

قراءة في فكر وبض
اسرائيل من السلام

عمر عبد الله كامل



٢١ يوليو ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اسلامية والمحاو
التي تركز عليها
وأهمها مفهوم
العدالة في التنمية
والتي تحقق تنمية
شاملة ومتوازنة ،
حيث أن مفهوم
التنمية في الاسلام
يبدأ في مسلمة ان
الموارد كلها مسخرة

لخدمة الانسان بما يضمن
لل فرد المسلم اشباع حاجاته
الاساسية كلها . اشباع الكفاية
بما يتلّام باستمرار مع
التوسط السائد للمعيشة في
المجتمع.

ويعرض الجزء الثاني من
الدراسة لاولويات ومصادر
تمويل الاستثمار في المنهج
الاسلامي حيث اوضح ان
تصديق هذه الاولويات انما
يخضع اساسا لاحكام
وتشريعات وردت في القرآن
الكريم والسنة النبوية المطهرة
وأهمها ان الاستثمار في
الاسلام لابد وان يلتزم التزاما
كاملا بقاعدتي الحلال
والحرام ، اما بالنسبة لمصادر
تمويل الاستثمار فهي تشمل -
بجانب المصادر الرئيسية
المعروفة مثل الزكاة والخراج
والجزية والعشور - فهي
تشمل المنحدرات الحقيقية
والتي تعتبر اهم مصادر

الخدمة الخيرية وقطاع غزة
ومضبة الجولان ؟ لا يمكن
بقاؤها فلا يوجد سند قانوني
لابقائها؟ ان عملية السلام
تحتاج الى تضحية ،
والتضحية يجب ان تتمثل في
إعادة توطينهم داخل اسرائيل
ويمكن ان يدفع لهم تعويض
عن ممتلكاتهم يخضع من
التعويض الذي يخص
المهجرين الفلسطينيين.

وفي مسألة مدينة القدس
يقول المؤلف انها مسألة لاتقبل
المساومة في الوجدان العربي
والاسلامي ، وان يسود السلام
الذهني والصفاء الصدري
لدينا لا بجل مرض وعادل
اقله ان القدس تظل الشرقية
عربية بما تحتويه من مقدسات
اسلامية ومسيحية ، او حل
بديل وهو تدويلها .

■ السرعة في اثناء فرض
الحكم الذاتي على الضفة
الخيرية في موعد اقل بكثير
منها هو محدد في الاتفاقيات .

٢٢٪ من سكان العالم)
(وهؤلاء هم سكان الدول
الصناعية) على ٨٥ ٪ من
الدخل العالمي فان ٧٨٪ من
سكان العالم (وهؤلاء هم
سكان الدول النامية يحصلون
على ١٥ ٪ فقط من هذا
الدخل ، وان هذا يرجع الى
أن معدلات النمو الاقتصادي
بينما ترتفع بشكل كبير في
الدول المتقدمة فانها تسير
بطء في البلدان النامية .
وقد تناول المؤلف في بداية
بحثه لمفهوم للتنمية
الاقتصادية من وجهة نظر



التمويل تلبيها التمويل المصرفي والاخبار الاجباري . هذا بالاضافة الى الدين العام والتمويل الاجنبي بأشكاله المختلفة.

وفي الجزء الثالث من الدراسة تناول المؤلف اساليب معالجة الركود في الاقتصاد العربي والاسلامى حيث تعرض لأهم المشاكل التي تواجه الدول العربية والاسلامية والتي انحصرت في فجوة الموارد وتدفقات رأس المال الاجنبي اليها وتزايد العجز في موازين مدفوعاتها وتصاعد مديونياتها الخارجية ، حيث اتضح لنا ان جميع الدول

الاسلامية (ماعدا اندونيسيا) تواجه عجزا في ميزان مواردها (الفرق بين منخراتها واستثماراتها) مما يوضح مدى اتساع حجم فجوة الموارد المحلية وان كان ذلك يعتبر مؤشرا على تبنيتها لبرامج استثمارية طموحة.

اختتم المؤلف بحثه بأساليب معالجة الركود في الدول العربية والاسلامية والتي تركزت في استخدام الزكاة كأهم الأدوات المالية الاسلامية وتعزيز العلاقات الاقتصادية بينها وتعميق دور البنك الاسلامي للتنمية والدعوة الى انشاء المزيد من البنوك

ومؤسسات التمويل الاسلامية لتعمل جنبا الى جنب مع البنك الاسلامي للتنمية، وأخيرا تحقيق التكامل الاقتصادي حيث أصبح ضرورة ملحة في الوقت الحالي الذي يشهد إقامة كيانات اقتصادية عديده سواء في أوروبا أو أمريكا الشمالية أو في آسيا ويرى المؤلف :

■ يجب ان تدرك الدول العربية والاسلامية وتسعى نحو الاستفادة المتبادلة من مواردها واسواقها من أجل بناء قواعدها الانتاجية الزراعية والصناعية على أسس من الترشيده والتطلع المستقبلي

■ ضرورة تحسين مناخ الاستثمار من خلال تخفيف القيود واستقرار السياسات الاقتصادية والتشريعية والضريبية بهدف جذب رؤوس الأموال المهاجرة.

■ التنسيق بين الدول

العربية والاسلامية فيما يتعلق بأسعار الصادرات للمتشابهة معا للتنافس، والحصول على أسعار جيدة في مواجهة العالم الخارجى.

■ ضرورة قيام سوق اسلامية مشتركة لاحتواء حلقة الفقر بزيادة الانفاق والطلب، وبالتالي توفير المزيد

من فرص العمل والقضاء على البطالة والاهتمام بالتجارة البينية من خلال ازالة كافة القيود التي تحد من انسيابها ■ اعادة تنظيم هيكل التوزيع داخل الدول الاسلاميه والتخلص من الاقتصادات الساكنة وعملية المضاربات سواء في العقارات أو في الأسهم والقضاء على عمليات الاحتكار.

■ ضرورة اقامة جهاز لجباية وتوزيع الزكاة حسب مصارفها، وذلك لدفع دائرة الطلب على المنتجات.

■ اقامة جهاز تأمين حكومي لرأس المال المضاطر يقوم بتحصيل الثمن للفارمين، ينفق منه على الفارمين من ذوى المشاريع الخاسرة لتشجيع الاستثمار داخل الدول الاسلاميه.

ويحاول المؤلف في رسالة الخطر للعالم العربى اتفاقية الجات وحتمية المواجهة.

وهى الدراسة الثالثة والاخيرة ان يجيب فيها على موقعة العصر القادم أو مايعرف بعصر الجات

وحيثما يحسد المؤلف سلبيات وإيجابيات اتفاقية الجات فى الواقع يتعامل مع حقائق هذه الاتفاقية بتجرد



المصدر : **الإسلام الاقتصادي**

التاريخ : **٢١ - يونيو ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

الكتاب : قراءة في فكر
ونبض إسرائيل عن السلام
الركود وسبل معالجته في
الاقتصاد العربي والإسلامي
رسالة الخطر للعالم العربي
اتفاقية للجات وحتمية
المواجهة

المؤلف : عمر عبد الله كامل
الناشر : أبي للنشر
عرض : اسلام عفيفي

علمي ... بعيدا عن العبارات
«المطاطة» حيث تستعرض
الدول المستفيدة من تلك
الاتفاقية وعناصر استفادتها
.. بل والكيفية التي يتم بها
تلك الاستفادة ثم تمهيدا
بالضرورة أيضا حجم
الخسارة التي ستمود على
الدول الخاسرة من هذه
الاتفاقية ، ولاتتردد الدراسة
في أن تصدد أن من بين أهم
الخاسرين الدول العربية
براقعها وهي في تلك الخسارة
تحدد عموميات الدول
الخاسرة ثم تخرج بتحديد
نقيق إلى الدول العربية ومدى
حجم الخسارة المحتمل ليس
في قبولها بتطبيق بنود
الاتفاقية وإنما من خلال
واقعها الذي يمثل ضعفا
لا يتفق مع إيجابيات الجات
نفسها .

ولا ينطبق من موقف مسبق
ضد الاتفاقية، وإنما تأتي
منطلقاتها من شرح واق
لواقع الدول العربية للعاصر،
من خلال احصائيات وارقام
محددة ، توضح حجم الواقع
الحقيقي الذي تدخل به الدول



المصدر : المزارع المتخصصة

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١١ يونيو ١٩٩٥



الاجبات والزراعة المصرية

على مواجهة مع الدكتور سعد نصار مستشار وزير الزراعة للشئون الاقتصادية سألناه عن الآثار المتوقعة لتفاقي الجات على



الزراعة المصرية
قال من
أن لقاء
أساليب
الدعم
والحماية
للمسح
الزراعية في المجموعة سوف يؤدي
إلى ارتفاع أسعار سلع مثل
منتجات الألبان واللحوم والدواجن
والزيوت بالإضافة إلى القمح مما
يعني زيادة قيمة واردات مصر من
هذه الدول وبإني دول أعضاء
الجات.

وتفسير البيانات أن قيمة
الواردات المصرية بلغت نحو ٢٤,٤
مليار جنيه منها ٥,٩ مليار جنيه
واردات زراعية كم متوسط للفترة من
٨٩ إلى ٩٢ بنسبة ٢٤٪ ويعتبر
القمح والسكر وزيوت الطعام
واللحم للحمر أهم هذه الواردات
الزراعية لمصر. وإذا أخذ في
الاعتبار مقدار التغير في الأسعار
العالية نتيجة لتنفيذ إتفاقيات الجات

مع افتراض ثبات الكميات
المستوردة من تلك السلع أن نصف
واردات مصر من القمح تأتي من
الولايات المتحدة ٢٥٪ من أستراليا
٩٪ من فرنسا. وأن الزيادة
الاجمالية في قيمة واردات مصر
من القمح كم متوسط للفترة من ٩٥
إلى ٢٠٠٠ سوف تصل إلى ٢٠,٥

مليون دولار بالمقارنة بمتوسط
الفترة من ٨٩ إلى ٩٣ أما السكر
فإن فرنسا والبرازيل أهم الدول
المصدرة له مصر ويتنظر أن تزيد
قيمة وارداته في المتوسط بنحو
١٦,٢ مليون دولار. أما زيوت
الطعام فإن سويسرا وهولندا
والولايات المتحدة وبريطانيا أهم
الدول التي تستورد منها مصر هذه
السلع، وتقدر الزيادة في قيمة
وارداتها في المتوسط بنحو ٢,٦
مليون دولار. وبالنسبة للحوم
الحمر فمستوردها من ألمانيا
والولايات المتحدة وإيرلندا وفرنسا
وهولندا وتقدر الزيادة المتوقعة في
قيمة وارداتها في المتوسط بنحو ٢٠
مليون دولار. أي أن إجمالي الزيادة
للمتوقعة في قيمة واردات مصر لتلك
السلع الأربع كم متوسط من الفترة
٩٥ - ٢٠٠٠ يبلغ حوالي ٦٩ مليون
دولار. هذا يفرض تغير الأسعار
المالية وثبات الكميات المستوردة.
ويواصل الدكتور نصار حديثه
فيقول أنه عند أخذ احتمالات التغير
في الانتاج والاستهلاك في
الاعتبار، وتغير التغير في الفجوة
الغذائية من هذه السلع وخلال نفس
الفترة من ٩٥ - ٢٠٠٠ بالإضافة
إلى التغير في الأسعار العالمية
يمكن تقدير الزيادة للمتوقعة من
نفس الفترة للقمح ٥٥,٦ مليون
دولار، السكر ٢٧,٥ مليون دولار،

زيوت الطعام ٥,٢ مليون دولار،
الحوم الحمراء ٤,٦ مليون دولار
أي إجمالي حوالي ١٤٩ مليون
دولار بالمقارنة بمتوسط الفترة من
٨٩ - ١٩٩٢. ولكن يجب أن نعلم أنه
يمكن إعادة النظر في هذه
التقديرات السابقة كلها وفقاً لما قد
يترتب على تنفيذ إتفاقيات الجات من
تغير في الأسعار العالمية وفقاً
لظروف العرض والطلب للدول
الأعضاء

ولاً مفر كما يشهد د. نصار من
زيادة الانتاج والصادرات
وتخفيض الواردات وذلك يأتي عن
طريق الاستثمار في برامج
استصلاح الأراضي، وزيادة الغلة
الغذائية، وتخفيض تكلفة الانتاج
وتحسين الجودة وتوفير تلك قدرة
تنافسية في

عبد العزيز جبر



المصدر: الزراعة

التاريخ: ٩ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شارك د. حسن خضر رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للتغذية والانتاج الزراعي من مؤمنين بمفاهيم التطوير بتركيا حول "استراتيجية الجودة الشاملة في المصارف العربية لمواجهة المنافسة وتحسين وتطوير الخدمات المصرفية". كما قام بزيارة للبنك الزراعي التركي. ويقول د. خضر:

إن أسلوب إدارة الجودة الشاملة يعد أحد أساليب الإدارة الحديثة فهو يعد استراتيجية جديدة تسمح للمؤسسات بتحقيق متطلبات العملاء من خلال تقديم أفضل الخدمات واجودة المنتجات وتخليق مناخ أفضل للعمل للموظفين لتحفيز العاملين وتحقيق الأرباح. وتعد الاستراتيجية الجديدة ثم تطبقها منذ عدد قليل من السنوات في عدد من الشركات والمصارف والهيئات بهدف وضع نظام للإدارة يتواءم مع النظام الاقتصادي العالمي للجودة وما تحتويه من تقنيات متطورة وتضع كإثباتية الجاه وما تفرضه من التزامات بقرعة البرة القصبة والجهود المتتمة وتوسيع للنظام السوقي.

وهذا الفكر الجديد لتطوير الإدارة لا يشمل فقط على فكرة الجودة بل يمتد إلى التعامل ولا يقتصر على الإدارة في العمل وتطوير المكان والمناخ فيجب ولكن يمتد أيضا ليشمل تطوير العلاقة مع العميل والتجربة بالخدمة الشاملة واستقطاب أنظمة للخدمات تشاهي نظام الأيزو في السلع.

حسن خضر: إدارة
جديدة في عصر
الحات



المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **أكتوبر ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لرفع القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في ظل التطبيق العالمي لاتفاقية «الجات» وتحرير التجارة الدولية



واحتياجات كل سلعة من
المواد التصديرية
وإن جانباً مهماً من
المواد التصديرية
يرتبط بتوفير الخبرات
التكنولوجية لهذه
الصناعات ومساندتها

في عمليات تصدير الإنتاج
وتطويره، وكذلك عملياتها التسويقية الخارجية.
وصرح المصدر الاقتصادي للسجل بأن
الجوانب الخاصة بالتنافسية للجات للزراعة
بالإنتاج الزراعي وفوقها لتتبع فائزاً
الأوردة من السلع الغذائية والزراعية خلال
السنوات الثامنة تتلقى تغييرات جذرية في هيكل
الزراعة للصنعة وتكثيف الجهود في مجال
التوسع القرائي وتوفير الاستثمارات اللازمة
للتصنيع الزراعي والاستعانة بالتكنولوجيا
للتطوير في مجال الإنتاج الزراعي مع التركيز
على إجراءات فعالة القضاء على الغش والفساد
الزراعي، خاصة في مجال الخضار والفاكهة
التي ترتفع معدلاتها بصورة واضحة وتصل في
بعض المنتجات إلى نحو ٥٠٪. انتظف وسائل
التعبئة والتغليف والمصاد بالإضافة إلى عدم
توافر الفرص اللازمة للتصدير.

وتضمن الدراسات والمصاد تحديد مجموعة من
الشروعات الجديدة، وكذلك تحديد حجم
الاستثمارات اللازمة للتصنيع والتطوير
وأولوياتها والسياسات اللازمة لتوفير التمويل
اللازم للخطط والبرامج الجديدة والتصدير
التي سيتم إقرارها في توفير التمويل للأفراد
والقطاع الخاص.

وصرح المصدر الاقتصادي مسئول بأن في
مقدمة التأثيرات التي تتم دراستها وتحديد
الحلول اللازمة لمواجهة ما يرتبط بتخفيض
التعريف الجمركي في هذا الأمر، وكذلك
الحدود المختلفة للتعريف على السلع المختلفة
والمنصفة طبقاً لأمنيتها للإنتاج والاستهلاك
والغضامات، حيث سيتم تخفيض الحد الأقصى
بنسبة ١٠٪، وكذلك تخفيض معدلات التعريف
المختلفة القائمة حالياً بنفس المعدل وما ينتظر أن
يتبعه من تخفيضات أخرى في المستقبل بنفس
المعدلات حتى يصل الحد الأقصى للتعريف إلى
٥٠٪ مع بعض الاستثناءات التي ستظل في
محلها العالية.

وأشار المصدر إلى أن عمليات التصدير
الجمركية سيراعى فيها في المرحلة القادمة إجراء
تخفيضات على جمارك مستلزمات الإنتاج
بصورة واضحة للمساعدة في تخفيض تكلفة
إنتاج السلع المحلية ورفع قدرتها على التنافس
في السوق الدولية مع دعم للنظم المحلية حالياً
التي تعمل إمدادات كاملة من الجمارك وضرائب
للإيرادات على مكونات الإنتاج المستوردة التي
تستخدم في السلع التصديرية
وأوضح المصدر أن في مقدمة المقترحات
التي ستعمل على دعم الإنتاج الصناعي للصنعة وعلى
الأخص الإنتاج الصناعي للتصدير مع حوافز
معتبرة من السنة المالية القادمة ١٩٩٦/٩٧
مجموعة من السلع الصناعية التصديرية الهامة
حتى تتمكن من المنافسة الواسعة النطاق في
السوق العربية والإفريقية والآسيوية وأنه يجري
حالياً دراسة القواعد التي سيتم بناء عليها تحديد
معايير أهمية السلعة الصناعية التصديرية،

علم الأسبوع
الاقتصادي، أن
الحكومة تبحث
حالياً وبصورة
تفصيلية تأثيرات
اتفاقية الجات
على جميع
الأنشطة
الاقتصادية في
مصر وتهدف
الدراسات
التفصيلية إلى إرفاق
إلى تحديد
السياسات
والإجراءات
الجديدة التي
يجب تنفيذها
وتطبيقها خلال
الفترة القادمة
لرفع القدرة
التنافسية

للاقتصاد المصري
في مواجهة
مناخه التنافسية
الجات من تحرير
للمعاملات وفق
للسوق المحلية
وإنهاء إجراءات
الحماية المباشرة.



المصدر : **الهيئة المصرية**

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٥

لامخاوف على الاختراعات في ظل اتفاقية الجات

اجرت اجراءات - رشا عفيفي
في حوار اجريته «الهيئة المصرية» مع الدكتور محمد سمعان نائب رئيس أكاديمية البحث العلمي عن مستقبل الاختراعات المصرية خاصة بعد انقضاء التجارة الدولية والتي تضمنت حرية الفكرية بالافلاس الى

التسجيلات الجديدة لتجميع المخترعين والمبتكرين وماعرف على الاستفادة من أكثر من ١١ مليون براءة اختراع داخل الاكاديمية

مقالة الاختراعات الدراء في البداية أكد الدكتور محمد سمعان ان هناك مخاوف كبيرة من إتاحة الجراء وخاصة للتحديات الكبيرة في حق الملكية الفكرية بما يهدد صناعات حيوية وخاصة كصناعة الأدوية في مصر ، ويرجع هذا الحق يتم اللجوء الى شراء براءات الاختراع الدولية وبالتالي سينزل سعر الدواء ويضع الفرصة امام شركات

الدوية الأجنبية متعددة الجنسيات لاحتلال التوزيع والتصنيع واحتكارها . وبعد عدة مناقشات ودراسة كافية مع السرايين المصريين لتسهيل على مصر من إتاحة الجراء حيث تم توضيح العديد من الجوانب لنا واعتقد ان هناك مستقبل يواقع على إتاحة الجراء اختراع لبلده اما المصعب من صناعة الدواء ومايتطلب على حق الملكية الفكرية من مايتطلب على ثمن الحصول على حق الحصول براءات الاختراع من ناحية شركات الدوية العالمية والآن سيتم تحديد نسبة التي تحصل عليها المخترع قبل الحصول على اختراعه حفاظا على الاختراعات المصرية

واكد ايضا ان الاختراعات ليست خدمة ولكنها تنمية تكنولوجية لان التطور لا يظهر ولا في الاختراعات ... وهناك وسائل لنشر العلم اما عن طريق نشر البحث في مجلات علمية وهذا يستغرق وقتا طويلا سنتين على الأقل ... او عن طريق تسجيله في براءات الاختراع ومحاولة استغلال هذه الفكرة اماميهما للاخرين اي إنشاء ورشة او مصنع لتتخذ

الكرة

متوقع ارتفاع سعر الدواء بعد المغالة في شراء الاختراعات الدوائية

حماية الاختراعات
ويضيف سمعان طرق جهاز براءات الاختراع المصري يتم عملية الاختراعات بعد المرافعة على التسجيل ثم يطلع الجراء والتي يمتثلها يحصل على حماية لمدة ١٥ سنة ولايسمح لأي

مخترع ان يسلط ان يتنازل

لكرة الاختراع خلال هذه الفترة وفي ظل القانون الجديد ستدفع فترة الحماية من ١٥ الى ٢٠ سنة . ويضيف ايضا ان الاختراع لابد ان يكون له جدوى اقتصادية ولتلبية للتطبيق الصناعي والجهاز يربط بشكل الاختراعات للبحث

لتدعيم بهذه المواصفات لحماية وتطبيق هذه الاختراعات . واند اقتلتا نصف مليون دولار في الخمس سنوات الماضية على الاختراعات بمعروف من الامم المتحدة استخدمت في عمليات التحديث والتطوير مثل شراء الآلات واجهزة الكمبيوتر ما تكلفنا من ٢١٠ م مكتبة بها الآن ٢١٠ مليون براءة اختراع خلال الـ ١٥ عاما الماضية ... هذا بالإضافة الى الموازنة الحكومية لهذا الغرض التي يتم من خلالها تسجيلها من خلال

الحالية في هذا المجال يجري حاليا بحث مشروع قانون مدة الحماية الى ٢٠ سنة بدلا من ١٥ سنة اما بالنسبة للعمل الدوية والغنية ستكون ٥٠ سنة وهناك اختراعات معينة سيتم حمايتها لاعتبارات استراتجية مثل الالكترونيات والادوية السبب في ذلك يرجع الى ان هناك فروع معينة من العلم يمكن التطوير فيها سريع فمن الممكن في تلك المجالات يظهر مايزيد على شراء الاختراعات في كل فرع على مستوى العالم

تجميع الاختراعات

كما يجري حاليا تجمع فروع الملكية الصناعية لتتسلم في براءات الاختراع وهي تابعة للاكاديمية والثانية للعاملين التجارية وهي تابعة لوزارة الشؤون والبيئة والصحة الصناعية والرسوم الهندسية وهي تابعة لوزارة الصناعة وسيتم جمع هذه النوع في مبنى واحد وكل فرع سيكون له مسئول واحد بجهة وكيل وزارة تسجيلات المخترعين

ويضيف ذلك تسجيلات المخترعين من خلال جهاز تنمية الاختراعات حيث يتبنى الابتكار ويمتلكه المخترع الاول له ومرفعه في المعارض الدولية والمحلية وحصلنا على جوائز في هذه المعارض . ولذا يقدم لنا ستريا أكثر من ١٢٠٠ براءة اختراع تحت الجراء لحوالي ١٢٠ الى ٢٠٠ منهم (٥٠ حواس من ١٠٠٠ لكن ٥٠ اختراع سنويا ... ويمنح للمالقة عليه يمكن لصاحب الاختراع ان يحصل على فريش من البنك بشروط معينة لتتخذ ان

مرفعه على

القطاع

الصناعي



المصدر : الإشراف الاقتصادي

التاريخ : ١٠ شهر ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر والجات

نصل

هذا الاسبوع
الى نهائية
عرض التزامات مصر في
مجال

تحرير
الخبما
ت في
اطار
اتفاقية
الجات
والذي
بدانا
ومنذ

خمسة اسابيع
باستعراض مجالات
الخدمات المختلفة من
انشاءات وخدمات
سياحية وخدمات مالية
من تأمين وخدمات
مصرفية وخدمات سوق
المال وقدمنا فيه الجداول
التي تقدمت بها مصر
وحددت فيها شروط توريد
الاجانب لخدمات في تلك
المجالات المختلفة.

والجدول الذي نعرضه
هذا الاسبوع هو جدول
الالتزامات في مجال
خدمات النقل البحري
الدولي متضمنا نقل
الركاب والبضائع وكذلك
الخدمات المعاونة للنقل
البحري كتطهير المواني.



المصدر : الإذاعة المصرية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ - ١٢ - ١٩٩٥

سرقة المعلومات.. نوع جديد من
الحروب تتعرض له كافة الدول متقدمة
أو نامية.. هذه الحرب الشرسة مجالها
دنيا الكمبيوتر. وتقوم بها عصابات
منظمة تخصصت في هذا النوع من
الجرائم.

□ بعد دخول مصر عصر الكمبيوتر:

التشريع .. هل يواجه حرب



• تعميم أجهزة الكمبيوتر يتطلب
حماية كاملة لضمان عدم سرقة المعلومات الهامة
• مطلوب تشريعات جديدة
توفر الأمان لنظم المعلومات المصرية



لهم.
أما الطريقة الثانية فهي عن طريق ما يسمى بالبرمجيات الكمبيوتر وفي عبارة عن برنامج حائل يرمز برامجه لحساب الأتي التطبيقية الأخرى ولكلها بخلاف هذا في أنه مصمم بواسطة أحد المبرمجين لتطبيق أهداف تنمية برامجه الخاصة الحائز لدرجات جسيمة في نظام الحاسب والاستدلاء على ما فيه من معلومات وتأمين ترتيب الفهرس بقدرة الحاسبة على تعديل ترتيب البرامجه الأخرى عن طريق اتصالها فيها والارتباط الكلي بها فضلاً عن توفير البرامجه التي سجلت أصنافها والترتيب على السليم منها وقد لاحظ بعض الشركات غير المتخصصة في إعداد برامج الكمبيوتر في استخدام برامج الفهرس لتوفير الشركات الكبرى وأصنافها في ما يخصها وكثيف من أسرارها.

ويتم تنفيذ برنامج الفهرس من خلال البرامجه الخاصة به بجهود تشغيلية حيث تتنازل العديد من جهاز في آخر عند تكرار التشغيل من كل برنامج في حيزه وبالتالي فإن فبرس الكمبيوتر هو أكثر ما يحرصه تلك الأبحاث الجديرة بالاهتمام للخدمات التي يعهدها ستقل مخزنها للأبحاث إذا تامل فيها البرامجه الخاصة بالإنسان الوهميد الذي يهجم به سلاح البرامجه من تصديق أو إلقاء محطيات الفهرس والذي من جديد في التخزين للمعلومات ما يمتد شعاع الطرقات للفرقة من قبل.

البرمجيات أنواع

ويشير د. أحمد هشام توفيق إلى تعدد أنواع البرمجيات الكمبيوتر فهي كغيرها للخدمة لثلاثاً من أهم البرمجيات التي نالت شهرة عالمية هو الفهرس ماكنز لدرجه التي حدد انطلاقاً في الأساس من مآرس العلم المرافق ميلاد للفنان الإيطالي وهو أنظر البرمجيات التي استخدمت القضاء على ذاكرة للنسبة الحديثة وفي نهاية عام ١٩٨٨ استطاع العالم الأمريكي الشاب روبرت تايلن سويريه أن يترجم فيبرس إلى شبكة بروتوكول أي في تمثيل ٦٠٠٠ جهاز كمبيوتر في أوروبا وستتطور وعمل لويس مود وسعمل الجيش الأمريكي لإيجاد البرامجه الأمريكية الإستراتيجية وجهاز مركز أبحاث وكالة دفاعه

كما يوجد فيبرس اسمه مسكوبس ظهر على ملف جهاز دابل كاتيون، ثم انتشر في أجهزة شركات أخرى ومؤسسات حكومية مثل شركتي مينيوتا وأركو ووكالة الفضاء الأمريكية ستانيس وجيش القربى الأمريكى.

وفي أكتوبر عام ١٩٩١ ظهر فيبرس آخر تسمى سويرم للمطبات وهو مكوّن من ثلاثة برامج متتالية وقد حدد هذا البرنامج ٢٢ مليون جهاز كمبيوتر في أنحاء العالم وكان أول شخصاً هذا الفهرس

بما يسمى «الاستثمار الطائي الجديد» ومن بين هذه التطورات نظام «الإنترنت» الذي يشبه البعض بشبكة الكمبيوتر التي تغطي كوكب الأرض في عام ١٩٩٢ ومع ظهور الشبكة الدولية للاتصالات بدأت فكرة «الإنترنت» في الانطلاق وفي تقدم على مبدأ أساسي وهو «التشقق الفائق» للمعلومات من خلال أي مصدر رسمي أو خاص من خلال شبكات عديدة متخلطة يشارك فيها الأفراد والمؤسسات الأمر الذي أدى إلى سهولة اختراق أجهزة

الكمبيوتر والإنترنت على ما بدأ من مطبات زيادة في القضاء عليها نهائياً وقد بدأ استخدام هذا النظام عام ١٩٩٨ وعلم بطا للاتصال بصدد إمام أي هجوم أو اختراق خارجي حتى ولو كان هجوماً فورياً بحيث أنه في حالة قطع الطريق الرئيسي للاتصال فإن المعلومات المضمرة المضمرة الفرعية التي تمثل جزءاً من الشبكة الرئيسية والتي تشمل عنواناً واحداً سوف تترك ذلك، على شفرة معينة فورياً للوصول إلى وجهتها ومقصدنا.

وإن سامع الأكاديميون ورجال البحث في تطوير هذا النظام لم يكن منهم من يتامل ليس الصوت فقط مثل الفيزيوس ولكن الكلام والتدريج والمصور والرسم والبهانية والتوضيحية وهذا ما استطاع نظام «الإنترنت» تحقيقه من خلال تلك المطبات في مقابل معلومة واحدة وتلقاها التلفزيون في فترة زمنية مغلطة ورغم هذه الظاهرة الطبيعية إلا أنه قد روي في إحدى الدراسات الصادرة عن معامل متربع التفكير في العالم أن هذا النظام الجديد سيقطع نهجاً بأكراً في إدارة المؤسسات كالفكر والشركات والمؤسسات إلا أنه من ناحية أخرى سيؤدي إلى زوال فكرة الدولة القومية بشكلها الحالي لأن «البيانات» وهو وحدة المعلومات تستطيع الفهرس من جميع أجهزة الرقابة عند استدعائها أو اختراق شبكتها وبالتالي أصبح هذا السبل الجامع من المعلومات والبيانات ليس له بطن وأصبحت الفهرس التي ترتكز من خلاله ليس لها أرضاً للتحقق وعلى سبيل المثال نعرض اقتراحاً من الأمريكي إلى أكثر من ٢٠٠ ألف حالة اختراق.

جرائم الكمبيوتر

ولكن كيف يتم ارتكاب جرائم الكمبيوتر ويرجع للطريقين وأما إمكانية مقاومتها ويرجع د. أحمد هشام توفيق هذه القضايا ويقول أنه يتبع لاختراق أجهزة الكمبيوتر وسرقة ما فيها من معلومات من خلال الحقائق.

أولاً ماكينات الحذف من كلمة السر أو الشفرة الخاصة باستعمال الفهرس والمطبات التي يتمتعها الكمبيوتر وهذا النوع من التجميع يصعب التحكم به إلا من خلال تدبير كلمة السر الخاصة بكل جهاز على لحد زمني متناوب حتى يصعب اختراقها وكذلك افتناء الأشخاص القادحين على تشغيل أجهزة الكمبيوتر حتى لا تصير كلمة السر على أسنان

فرغم عظمة هذا التطور التكنولوجي الذي يشهد في هذا الجهاز الوهمي إلا أنه يواجه هجمة خطيرة أداتها الجرائم المنظمة لاختراق شبكات الكمبيوتر والإنترنت إلى اعتبار مخزون معلوماتي بالإضافة إلى اعتبار الفهرس الدمرة لبرامجه والتي تلحق خطورتها خطيرة المربوب لأنها تملأ جهوداً مضنية بثلث طوال أعمار ليست بالقليل لتضاهي هذه المصروع من المعلومات والبيانات القيمة الأمر الذي يهدد بانهيار شعب وأمم تتعرض لأبضع عملية الحاسب لاسرارها القيمة والسامية.

ومع دخول عصر الكمبيوتر وتعميمه في مختلف مؤسسات الدولة وفي مراكز المعلومات ومراكز القرار في عصر أصبح من الضروري طلباً معرفة كيفية حماية ما تقوم بشركته من معلومات تحتل على أسرار الدولة في كسافة الجالات بعد أن تحولت سرقة معلومات الكمبيوتر إلى أحد أهم مهام أجهزة التجسس والاستخبارات... فكم يمكن أن نسمي حرب الكمبيوتر وهذا ما يؤكد د. أحمد هشام توفيق الأستاذ بكلية الهندسة بجامعة القاهرة ويضرب دكتور البرمجيات للخدمة لثلاثاً: أولاً: بدأت حرب الكمبيوتر ضد الفهرس الأولى لاستخدامه فقد كذب أحد أجهزة الكمبيوتر في عام ١٩٩٢ من كذا برامجه الكمبيوتر التي تستعمل نفس الذاكرة لتخزين المعلومات الأخرى التي يستخدمها الفهرس وتتضاعف ظاهرة نقل البرامجه الأصلي

الأمر الذي مهد الطريق للبعض لأجراً تعديل معين من ترتيب التطبيقات ولك الظاهرة الخاصة بالمطبات للفرقة مما يؤدي إلى القضاء على البرامجه الأصلية وما تتضمنه من كائن معلوماتي وبياناتي ولم يتوصل البعض عند هذا الحد بل تقدم أكثر وهو ما يسمى بالفهرس الكمبيوتر عندما فوجئت الدمرة الاقتصادية في حالة هوريلينس، بأن اليكس الذي خزنت فيه معلومات على مدى ١٠ سنوات قد أصاب المعلومات التي يعرضها فويسي وألغى وألغى بعضها وفي الأظهر النسبة التالية كان هذا الفهرس قد أصاب ما يزيد على ٢٥٠ ألف جهاز كمبيوتر ومن هنا بدأ الانتباه لظاهرة الفهرس الدمر.

تطورات ملاحقة

ولقد طارت ثورات ملاحقة على الكمبيوتر تشغل طرفة طليعة مائة في هذا الدليل إلا أنها تثير سحلاً ما حين نظر المحدثين الفاشلة الأمر الذي أدى إلى استخدام الكمبيوتر كدالة خطيرة من أدوات الماسوشية للمطبات والفتاح على القوانين وكشف أدق أسرار الحكومات والهيئات المسيطرة عليها.



المصدر : الألمانية

التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جهود مصرية لتعديل التزامات انتقال العمالة في إطار الجات

تسعى مصر من خلال المفاوضات التي تجري في جنيف إلى تعديل الالتزامات الخاصة بانتقال العمالة، وذلك في إطار اتفاقية الجات التي اسفرت عنها جولة أورجواي حيث من المقرر إدراج هذه الالتزامات في جدول للالتزامات الدول. وعلم مندوب الأفرام أن مصر ستكون من الدول المستفيدة بما ستقدمه الدول للشتات من التزامات جديدة في هذا المجال . حيث من المقرر إدراج نص يسمح لوزير القوى العاملة باستثناء مورد الخدمة الأجنبي من شرط نسبية الـ ١٠٪ الخاصة بعدد الأجانب اللازمين لتوريد الخدمة في أي وحدة



المصدر: **الجمهورية**

15 أغسطس 1995

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القانون المصري للجات

د. حسام لطفي

استاذ القانون المدني المساعد
كلية حقوق باني موبيل جامعة القاهرة

وكانت أرواح التصديق مضمرة على هذه الاتفاقية قبل أن تصدر تشريعاتها الداخلية وتضمنها ما يفيد بها من الاستثناءات المقررة في اتفاقية الجات لصالح البلدان النامية، لتسببها وقد ورد في تقرير الحكومة الذي عرض على مجلس الشعب لتقرير الانضمام إلى اتفاقية الجات أن مصر لن تتردد في الاستفادة من كل الاستثناءات الواردة في مجال الملكية الفكرية بما يحقق المصلحة الوطنية. ولكن أما وإن هذه الاتفاقية قد صارت نافذة في مصر، فإن المناق يشترط أن تسرع مصر - في أقرب فرصة وبعد أقصى الأول من يناير سنة 1996 - بموجب بدء

الانضمام الدول الاعضاء في الجات بتطبيق أحكامها - باستعمال حقيقة المشروعة في الاستفادة من الفترات الانتقالية التي يفرض تحت تصرف البلدان النامية، حتى تعيد تشكيل بنيتها الإدارية والقانونية والاقتصادية.

وأيض في الترخفي في استعمال هذه المادتين إلا إعمالاً لحقوق تقريرت للبلدان النامية بعد خلافا حامية الويلس خلال دورة فورجواي لتحديد اتفاقية الجات نظير تنازلات قدمت هذه البلدان لصالح الدول المتقدمة. وإن يكون جزءاً هذا الترخفي إلا الإعمال الفوري المباشر لاتفاقية الجات بكل ملاحفها في مصر دون قيد أو شرط، فهل هذا هو ما شمي إليه ؟

انضمت مصر إلى منظمة التجارة العالمية القائمة على تطبيق اتفاقيات الجات، بما في ذلك الاتفاقيات التي ورت في الوثيقة الختامية للمنظمة بشأن جولة أورجواي للمفاوضات التجارية متعمدة الأطراف، والموقعة في مراكش بالمغرب في 15 من أبريل سنة 1994، وصديق وزير الخارجية على الانضمام في 17 من مايو سنة 1995، وجعل نظام هذه الاتفاقية يرد إلى أول يناير سنة 1996، ونشرت الاتفاقية وملاحفها وقرار التصديق في العدد 24 (تابع) في الجريدة الرسمية الصادر في 15 من يونية سنة 1996، وبذلك أصبحت الجات ملاحفها جزءاً من النظام القانوني المصري طبقاً للمادة 151 من الدستور المصري الحالي الصادر عام 1971 والتي جعل للاتفاقية الدولية قوة القانون الداخلي بعد التصديق على قرار الانضمام إليها ونشرها في الجريدة الرسمية، فأذا ما الترخفنا أن أغلبية أعضاء مجلس الشعب قد وافقت على رجعية هذه الاتفاقية لبدء نفاذها في مصر اعتباراً من أول يناير سنة 1996، يؤكد أنه لا توجد حاجة إلى تعديل أية تشريعات وطنية في مصر، حيث أصبحت الجات وملاحفها قانوناً داخلياً مصرياً واجب النفاذ من هذا التاريخ.

وقد غابت هذه الحقيقة القانونية، التي استقر عليها فقهاء القانون الدستوري في مصر وقضاء محكمة النقض والمجلس الدولة على من يسمى لتعديل القوانين المصرية الحالية لتتواءم مع ماورد في اتفاقية الجات وملاحفها، ولم يعد مقبولاً سوى إصدار التشريعات النامية بما يحمل مصر تستفيد من الفترات التي ورت في هذه الاتفاقية وملاحفها لصالح الدول النامية.

ولعل أحد أهم الآثار المترتبة على ذلك هو انهيار مشروع قانون براءات الاختراع الجديد الذي كانت تحاول مصر أن تستخدم منه فترة انتقالية تمتع فيها عن توفير حماية براءات الاختراع في مجالات المنتجات الكيميائية والزراعية والصيدلانية لفترة اقضاهما عشر سنوات. وذلك نظراً للاحتياجات والمتطلبات الخاصة لكل البلدان الاعضاء نمو والمصالح الاقتصادية والمالية والأثرية التي تمنى منها، وحاجتها للمرونة لخلق قاعدة تكنولوجية قابلة للاستمرار على حد بعيد المدة 66 من ملحق الجات الخاص بالملكية الفكرية.



المصدر: الأمانة العامة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢ أغسطس ١٩٩٥

بورسعيد في مواجهة الجات

المستأمنون

خوف

الحق في الاحتياق من استيرادها.. وهذا الحق سار بالنسبة للملابس الجاهزة حتى عام ٢٠٠٢ أين قاما بورسعيد فرسة لتجديد انتاجها من المصنعين للملابس بهما الى القاهرة على منافسة الوارد منها بعد التارخين الماكرون لا سيكن على مصر وقبها فتح ابواب استيرادها ولذا اشرفت اتفاقية الجات ولدينا حاليا تجارب ناجحة في انتاج وتصدير بضاعة السلع التي

انفكت من حولها الحماية الجمركية بمقتضى الجات لكنها - اى تلك السلع - صنعت امام تدفق السلع المحلية المستوردة بعد ان نجح الانتاج الوطنى فى التطور والتحسن. كل السلع التي ترد الى بورسعيد حاليا وارجا فى اسواقها اصبح مسجوما بطلوها الى مصر ومع ذلك فهناك فارق مبرحى لصالح للتعرض منها فى بورسعيد لاعفاء الجمركى الذي تتمتع به المدينة الحرة .. وهذا ما يستلزم مع التسهيلات والملايس كجائزة رستقال بورسعيد اخص لسنوات طويلة قادمة فلاخوف من التدفق للواردات للسلفين ولغيرهما على محض مع الاعتراف بان نقص السارق السعري سيهدم بورسعيد مستقبلا من الزواج مقارنة بجمعه فى السنوات السابقة. لذلك لابد للمدينة من بدائل اكثر ثباتا لضمان استيرادها هذا ما تلتهى اليه قوتة فى حقيقة عن الآثار للتوتمة للجات وهي بطر البواب بقوله: لابد لاصحاب رؤاسى الأعمال فى بورسعيد

فى ١٧ ابريل عام ١٩٩٤ لشركت معظم دول العالم فى التوقيع على اتفاقية الجات وبقيت الدول فى طربها للتوقيع. وقد توسع نشاط منظمة التجارة العالمية منذ اول يناير من العام الحالي ليشمل مع التجارة لخدمات الصناعة والزراعة والحقوق الفكرية. وفى حين انتظمت فى هذا النشاط الدول الغنية الا ان دول العالم الثالث خاصة تلك التي يكمل بكل الفرد فيها من الف دولار مثل مصر.. تحفلت وحصلت على فترة زمنية للتوقيع اوضاعها وتمتعت بمزايا فيما يتعلق بالتزاماتها امام صندوق النقد الدولى وايضا فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية.

ولمرت تلك المزايا مصر فرصة كبيرة لحماية تجارتها العالية ومناعاتها الوطنية بفتح مازة من سلع او فرض نظام الحصص عليها او لاجراءات رسوم جمركية وغير ذلك من محاسبات كما حصلت ايضا على براءات الاختراعات العالية لمصانع معينة وفى مقدمتها الأدوية. وفى هذه الحماية التي باشرت مصر حقها فى تطبيق بنودها تهدف الى عدم تأثر ميزان المدفوعات واماليته باى ظل او التأثير بالسلب على المصانع الوطنية من الناحية الاستراتيجية او العمالة .. ومن ثم فاجابيات الاتفاقية عديدة ومؤكدة خاصة مع وجود آلية حكومية قوية تستطيع ان تتحكم فى حركة الصادرات والواردات الى مصر التي تزداد وارداتها عن صادراتها بكثير من السلع.

من هنا فان الاتفاقية لاتحدث تغييرا جذريا فيما يتعلق بمصر وبالتالي بورسعيد. هذا هو رأى خبراء الاقتصاد فى بورسعيد يقول عبد الوهاب قوتة وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب والنائب بورسعيدى: اهم الواردات لبورسعيد هي للتسريحات والملابس الجاهزة. اما عن التصديرات فلدينا مهلة تنتهى عام ١٩٩٨ لتطويع تلك الصناعة بتجديدها وتمثيل استعارها. وخلال السنوات الثلاث فان مصر



تحقيق: محمد أبو الشهود

منع دول المجموعة مزايا تشجيعية جمركية وإسم بورسميد فرصة زمنية واسعة للاستفادة من فترة السماح التي منحتها اتفاقية الجات لعصر لحين ارتفاع دخل الفرد فيها إلى ألف دولار.. ولعل ما يلاحظه محمد الفران وزير المالية من السماح للصانع المصري بأن تكون مناطق حرة خاصة ما يشجع على تخفيض تكلفة السلع المنتجة محليا في مواجهة المستورد فضلا عن تشجيع عمليات التصدير التي لا شك أن اتساعا من خلال ميناء بورسميد سيحقق أعلى قيمة مضافة للاقتصاد البورسميدي خاصة والمصري بصفة عامة.. لا نذكر أن اتفاقية «الجات» وفتح السوق المصرية للاستيراد ستؤثر بالسلب على بورسميد.. لذلك أقمصر إلى

والتعاون مع الدولة من إنشاء مخازن ضخمة السلع الاستراتيجية الغذائية والوسيلة والاستثمارية مثل القمح والتمر والسكر والأرز والفواكه وحديد التسليح والأسلحة والمكينات والآلات.. وهذه جميعها سلع ستظل مصر تستوردها لمدا بعيدا.. ومجلس إدارة المنطقة الحرة أدرك أهميتها ورفع عنها جميع أنواع الرسوم.. وبقي تكليف الجهود لتشجيع المستثمرين على استثمارها بدلا من واردات الحالية التي تقترب أسعارها من أسعار مبيعاتها في أسواق مصر بعد رفع الرسوم الجمركية عليها في المقابل.. وجانب النشاط التجاري في تلك المنطقة من شأنه أن يخلق فرصا استثمارية جديدة.. وكما قلت.. والكلام لمن يشاء.. فلهذه السلع

نستوردها بكميات كبيرة ونسنوات طويلة قادمة.. وشروعات التخزين واستخراج إلى شركات للتجارة الخارجية ذات رؤوس أموال ضخمة فليستروا.. لأن المستثمرين في إنشاءها.. وأما الأرض فيوجد منها حاليا ٢٠٠ ألف متر غالية في منطقة الرسوم جنوب بورسميد.

أعني أنه لا يصح من اتفاقية الجات على بورسميد وإنما يمكن الاستفادة من ميزاتها لبناء بورسميد التجارية والصناعية القوية والخالية من البطالة.

أما من يشاء قمة للمستوى الاقتصادي في بورسميد وهو محمد عبد الفتاح المصري رئيس الغرفة التجارية فيقول: «أهداف ونصوص اتفاقية الجات تدفعنا إلى البحث عن وسائل الاستفادة من موقع بورسميد الجغرافي في مشترق الطرق بين ثلاث قارات واستثمار نشاطها التجاري الحر لتحويلها إلى محور لتنتقل بضائع العالم.. وهناك دراسة جارية لإنشاء سوق عربية لمواجهة التقلبات المالية الاقتصادية مثل السوق الأوروبية المشتركة ودول الناتفا التي تضم أمريكا وكندا والمكسيك.. في ظل المشروع العربي فإن بورسميد مبنيتها وموقعها يمكن أن تكون مركزا لنشاط المشروع وحركته بين الدول العربية خاصة إذا تفتحت على

المتشائمون المستقبل مجهول

ضرورة إيجاد مجالات جديدة بجانب النشاط التجاري الحالي مثل التسوق والترويج في الأنشطة السياحية.. ولا تغفل أن الدولة بالفعل ساعدت على توفير بدائل قوية للصناعة والتجارة في بورسميد مثل المنطقة الحرة الجديدة شرق الفردي والمنطقة الصناعية جنوب المدينة.. وفي النهاية

منصع لنشاط أفضل.. وأمامنا تجارب دول قريبة نجحت في حين أننا نملك في بورسميد مقومات لتحقيق نجاحات أكبر.. فميناء دبي على سبيل المثال يتداول على أرصفتها ٦ ملايين حاوية سنويا في حين أن ميناء بورسميد لا تتعدى حركة التداول فيه ٢٥٠ ألف حاوية!

أدعو أيضا إلى تشييد مطار الجليل بتوسيعه ليسمح بتنظيم الرحلات بالطائرات الشراعية أيضا لمواجهة الآثار السلبية الزاحلة بسبب الجات على حركة استيراد السلع.. يمكن تمويل جزء من النشاط التجاري الحالي في نشاط إعادة التصدير بإنشاء مخازن ترانزيت وتسهيل إجراءات انشائها واستخدام الطائر في حركة نقل البضائع وأخيرًا فسطوح من مجلس إدارة المدينة الحرة لابد لجنة متخصصة لزيارة المناطق الحرة الناجمة مثل سنغافورة ومونج كوج وتايوان لاستيراد تجارها والاستفادة منها حتى تتهيأ لبورسميد منطقة حرة متطورة تتساير حركة



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علينا أيضا أن نتوقف عند اعتبار السياحة في طوق التجارة لانتشاد بورسعيد فهي لاتتمتع بأي مزايا ذات طبيعة خاصة لجذب السياحة.. علينا ان نتجه الى صناعة الخدمات السياحية والمصيرية والصناعات ذات الصلة والميناء مثل صناعة الحياوات وصيانتها واصلاحها وتجهيزها .. اين ترسانة بورسعيد التي كانت تجتذب بشهرة في صناعة المراكب وميائنها واصلاح السفن العابرة ؟ تصعب ميناء بورسعيد من صناعة الخدمات لايزيد على ٢٩ من ميناء روتردام و ١ من ميناء سنغافورة و ٢ من ميناء هونغ كونغ الواقع يقول ان ميناء بورسعيد متاخر عن اللواتي الاخرى بمسافة عتة عقود وليس ابل على ذلك من ان ميناء مانيلا في الفلبين ادرك اسرار التقدم وهو الآن يعطى ٩٤ مليار دولار من عمليات التنمية.. وماينبغي التحذير متفكر الجدية انه الى الشرق من ميناء بورسعيد تجري محاولات مؤدية للاستثمار مع الزين تخطيط لبناء شبكة خيمية متطورة للسيطرة على المنطقة على خدمة النقل الدولي للتخمين لوساطة الذي سيكون مسحة المصير في المنطقة اننا اياك تحديات حقيقية لايزلج معها الا ان تكون على مستواها تفكيراً وتخطيطاً وتنقيداً ولا جرفنا طوفان «الجات»

التصنيع والتجارة العالمية.. الخلاصة انه تخوف على بورسعيد بل ان امائها وفوق أرضها مضعا ربحا لتحقيق طموحات تحقق لها غدا افضل كثيرا من حاضرها.. وعلى النقش - نميبيا - من لامتنان قريظة والمصري.. السجون شعبي والاقتصادى .. ياف سمير سموي وهو خبير اقتصادي وبخير مقعد.. فلا قيود تضطره للحفاظ في رايه .. يقول: الطريق الى الجات أمام الاقتصاد في بورسعيد مغرور بلعلامات الانتظام التي جعل المستقبل عرضة لتكهنات كثيرة .. وأهم تلك التساؤلات هو اننا لم نترك لأن ان اقتصادنا القائم على صناعة الخدمات منذ نشأته كان من اكثر الاقتصاديات العالمية تطورا لا ان اكثر الاقتصاديات العالمية تقدما الا تسعى لتصنيع نفسها بالمزيد من أنشطة الخدمات التي تتطلب استثمارات ليست كبيرة في الأصول والركائز المالية والتنمية البشرية ومع ذلك فان عوائدها تعد من اخصم الدخل الاقتصادية .. ويكفي ان نعرف انه في ظل الجات تخطط للعالم الى زيادة حصتها من تجارة الخدمات من ٢٠٪ الى ٧٠٪ من مجمل صادراتها الى نسبة اكبر كما انه من بين ٧ ملايين شخص يعملون في قطاع الصادرات يعمل حوالي ٢.٢ مليون في قطاع تصدير الخدمات وتظهر الاحصاءات ان حصة امريكا والماني وفرنسا في تجارة الخدمات الدولية تبلغ نحو ٢٢٪ ونحن في بورسعيد نمضي في الاتجاه المضاد! فالأنشطة التي لاثقق لنا بشوالات خفية هي التي تستلزم انطب الأنشطة الاقتصادية مع مايرتبط بذلك من بطلاة مسافرة ومقنعة وبطالة في رؤوس الاموال مع مايرتبط على ذلك من مشكلات اجتماعية وبخسارية «الجاهة طوفان الاقتصادي علينا ان نعد له سفينة نوح .. لانكر ان اصولنا الجغرافية وولطيفية والبشرية في بورسعيد تعد من اسب الأصول الراسمالية للدول الى ترسانة صناعة الخدمات الدولية.. لكن لانطب فالتخطيط لدينا لم يرق الى مستوى اهميات ثرواتها الهائلة في عصر الجات علينا ان نعمل على تحويل البناء وقناة السويس الى مصنع دولي لصناعة وتجارة الخدمات.. اما اننا خمس سنوات فقط للتعلم والتعامل للنشور في هذه السوق الدولية وبها لشروط انتقافية «الجاهة» ..



المصدر: صباح الخير

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢ أغسطس ١٩٩٥

ما هي حقيقة سرقة اللامعاتي المهرجان؟

● رغم غيابنا عن المهرجانات الدولية إلا أنه عندما لاحظت لنا الفرصة إدراك ظهورنا واعتدنا من الاشتراك والسبب اننا نخشى على اللامعاتي من السرقة !!

● فـ سلطان الكاظم ، رفض أن يسافر فيلمه « سارق الفرح » لأحد المهرجانات الدولية إلا بصحبة ملحد المصري كحارس !!

● ومنتج « هدى ومعالى الوزير » الذي رشح لدخول المسابقة الرسمية في مهرجان موسكو رفض إرسال فيلمه ما لم ترسل له إدارة المهرجان دعوة ليصطحب نسخة الفيلم في كل مكان !!

● ومنتج « البحر يضحك ليه » طلب من المركز القومي للسينما ١٥٠ ألف جنيه ضمانا لفيلمه ضد السرقة قبل أن يرسله لأي مهرجان دولي !!

« منتج يطلب ١٥٠ ألف جنيه ضمانا لفيلمه ضد السرقة »
وأخر يطلب مرافقة فيلمه منذ إرساله وحتى تسلمه «
وثلاث بصر على إرسال حارس مع فيلمه !! كل هذا لكي
يشاركوا في المهرجانات الدولية !!»

« رأفت الميهي : الميهيما بتلنا التهميت بما فيه الكفاية !!
« نور الشريف : احترمنا بال سرقة أفلامنا من خلال
المهرجانات الكبيرة ، حقيقتا جلياً !!
« حسين القلا : أرسلت زوجتي رجل مهم « مايسكو » قبل أن
يعرض تجارياً ولم أخش سرقة !!



المصدر: صباح الخير

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ١٢ تموز ١٩٩٥

المهرجان الدعوى لمخرج الفيلم لا متعجه باعتبار أن المخرج ليس قادراً بالضرورة على تحمل نفقات السفر والإنفاق في حين أن المنتج في معظم الأحيان يكون قادراً على ذلك وهو أمر ضائق ببعض المنتجين ليرفضون إرسال أفلامهم !! أما حكاية سرقة الأفلام للمنتجون بملعون أنها مسجلة بطريقة كبيرة ، وأنها لو حلت فكل من يكون لإدارة المهرجان يد فيها وأنه سيكون ورعاً ما يؤكد مصري أو عربي يستطع أن يسرق هذه الأفلام للجيالات العربية المختلفة !!

● غير متفقين !!

ولو كنت مكان أي من المنتجين الذين رشت أفلامهم للاشتراك في مهرجان موسكو لكنت قد أرسلت فيلمي فوراً دون خوف ودون أي شروط !!

هكذا بدأ «حسين القلا» كلامه متى ثم قال لي :

وكد فعلنا بالفعل منذ عدة سنوات عندما أرسلت «زوجة رجل مهم» للاشتراك في المسابقة الرسمية في «موسكو» رغم أن الفيلم لم يكن قد عرض تجارياً بعد ، وكان أول ما حسب متطلب من أغنى من سرقته ، ولكنني لا أجد أي داع لكل هذا الخوف لأنه كون المهرجان دولياً فهذا قليل بالأطلسات ولا ما كان الأمريكان قد أرسلوا أفلامهم .. وقد كلمني د .

مذكور نائب رئيس المركز القومي لسينما في إرسال نسخة من «هدى ورمالي الزفير» ، ولكنني كنت له أن الأمر ليس في يدي لأنني موزع الفيلم لا متعجه ، وعندما كلمت المنتج قال لي أن إدارة المهرجان لم تتوان عن طلبه بإرسال دعوى له ليسافر مع الفيلم !!

يتمس بعض العثر للمنتجين الذين رفضوا الاشتراك بأفلامهم في مهرجان موسكو تحديداً لأن الجرم العام هناك حالياً يمثل بهاميل السلب و«التعليق» ، كما أن الفيلم المصري يأتي في المرتبة الثالثة من حيث الشعبية في موسكو بعد الهند والأمريكي ، وهو ما قد يبري البعض بمحاولة سرقته لأنها ستكون عملية مريحة بالنسبة لهم !! ولكن «نور» يعود فيؤكد أن هؤلاء المنتجين قد خافهم التوليذ عندما قلوا أن المهرجان سيستجيب لطلبهم بإعطائهم ضمانات خاصة ضد سرقة أفلامهم لأنه بصراحة شديدة المهرجانات الدولية لا يفرق معها رجوعنا من عدمه وبالتالي فهي ليست في حاجة لأن تحتسب أي ضمانات ، وخاصة أن هناك دولاً أخرى كثيرة تشترك بأفلامها دون أي شروط للضمان الوحيد هو سمة المهرجان بخلاف مبلغ التأمين على التسلط في حالة حدوث أي شيء !!

● المشكلة !!

ويبقى «محمد خان» أن يكون الخوف من سرقة الأفلام هو المبرر الحقيقي لرفض المنتجين إرسال أفلامهم للمهرجانات الدولية ، لأنهم يعلمون جيداً أن مثل هذه المهرجانات الكبيرة تفت سمة جيدة ، كما أننا قد نملوهم في خوفهم إذا لم تكن الأفلام قد عرضت تجارياً بعد ، ولكن الأفلام التي رفض أصحابها إرسالها نزلت إلى السوق بالفعل ، وبالتالي للخوف هنا لا يمكن أن يكون سبباً مقبولاً للاعتذار عن الاشتراك في أي من للمهرجانات الدولية ، ولكن المشكلة الحقيقية في أن الخوف قد جرى على أن توجه إدارة

● رغم إدراك «رافت المهي» الشديد لقيمة وأهمية الاشتراك في المهرجانات الدولية إلا أنه في الوقت نفسه قد أكد في أنه يخشى المنتجين الذين رفضوا إرسال أفلامهم خوفاً من سرقته .. وأنه لو كان مكانهم لانتقل إلى الفيلم مكن أن يتعرض للسرقة في «السكة» أثناء نقله من مكان لآخر وخاصة أن السينما المصرية أصبحت في هودن الكثيرين سينما «مسبحة» !! وإذا كانت أفلامنا تسرق هنا وهي بين أيدينا فهل سيكون من الصعب أن تسرق وهي بين أيدينا ؟

ويستدل المهي : ثم ما المانع أن نذهب أفلامنا «بصحة راكب» مثلاً لعل سلطان الكاشف عندما أرسل فيلمه «سارق القصر» لأحد المهرجانات الدولية بصحة مناجد المصري ليلهم إلى إدارة المهرجان بنفسه ويصله منها بنفسه أيضاً !!

ليس في هذا أي إهانة لأي إدارة مهرجان ولا يجب لأحد أن ينهض منا لأننا نحافظ على حقوقنا .. ثم إن

التابن الذي يجره أي مهرجان على الفيلم هو تأثير على التسعة إلحاح ضد الغلب أو الخوف لأحد السرقة ، وإن وحى لو كان التأمين ضد السرقة ، فإن ليهته لن تعرض مخسارة سرقة الفيلم بأي حال !!

واختتم رافت المهي كلامه متى وهو يقول لي : يا أخي السينما عندما التويت بما فيه الكفاية .. حرام بي !!

● إلا إذا !!

● إدريكم أن «نور الشريف» قد استبعد احتيال سرقة أفلامنا من خلال المهرجانات الكبيرة ، إلا إذا حدث هذا من موقف صغير أثناء نقل نسخة الفيلم من مكان لآخر ، وإن كان هذا احتيال ضئيل أيضاً لأنه لم يحدث حالات مماثلة من قبل .. إلا أنه



المصدر: صباح الخير

للتشور والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢ - ١٩٩٥

حالة غياب كامل عن المهرجانات الدولية، ولذلك كان تواجدا في موسكو قرصة لنا، وهناك ٩ مهرجانات عالمية - أو ما يطلق عليها مهرجانات الدرجة الأولى - تتمتع بسمة جيدة جداً ولم تحدث فيها من قبل أي حالة سرقة لأي فيلم مهما كانت جسيمة ثم إن أفلاننا كانت تستأجر من المركز القومي للسنيما إلى السفارة المصرية هناك ومنها إدارة المهرجان يعني لا يوجد أي احتمال للسرقة، لكنني فوجئت أن المتجدين يطلبون ١٥٠ ألف جنيه ففعلنا من المركز القومي للسنيما وده طبعا مستحيل وكان هازين يسألوا مع أفلامهم يعني المهرجان يستقبلهم لمدة شهر وده برضه مستحيل !! ولم يكن لدينا للأسف أي وقت لتشرح أفلام أخرى، ول بالهبة إحتا اللي خسرتين !!

وأيا كانت مبررات الدين ولعلوا إرسال أفلامهم للمهرجانات الدولية لأن القضية لم تمت قضية منتج وفيلم، وإنما قضية غياب كامل للسنيما المصرية عن المهرجانات الكبيرة وقرص تضيق منا للتواجد وإقيات اللات ولابد من تحرك، ولكن .. من يتحرك !!

ماجد رشدي

وهو طبعا طلب غير متعلق لأن الفيلم خاصة المرشح لدخول المسابقة الرسمية لايد أن يسافر للمهرجان قبل مجاء الانتحاب بثلاثة أسابيع على الأقل لينتخب للجنة المهرجان رؤيته وتحديد الشراكة من عدمه، ومن غير المنطوق أن يستضيف المهرجان منتجا كل هذه الفدة وخاصة أن أيا من منتجي الأفلام لى من الدول الأخرى لم يجرى على مثل هذا الطلب !!

● ٥٠ فيلما !!

عندما التقى سعد الدين ودية أثناء وجوده في كان برليس مهرجان -موسكو وهو شرح سينمائي، كان قد حضر لمصر من قبل كمضوء لجنة تحكيم في مهرجان القاهرة الدولي - اتفق معه على أن تلعب مصر دور المنسق لكل الأفلام العربية التي مشتركة في مهرجان موسكو، وبالفعل بدأ سعد

الدين ودية يتصل بمجموعة من الدول العربية لإرسال أفلامها - لم يستجيب منها سوى لبنان - وفي مصر اتصل بالمركز القومي للسنيما واللجنة العليا للمهرجانات فجاء ترشيح فيلمي وهدى ومعالى الوزير، وده البحر بيضحك ليه، ودهم التأخير الذي حدث في ترشيح الفيلمين إلا أن سعد الدين ودية استطاع بمجهود شخصي وبالتصالح منه برليس مهرجان موسكو أن يفتح الباب من جديد للأفلام المصرية، ولكنه فوجيء بده - المذكور ثابت، وليس المركز القومي للسنيما يتصل به ويخبره أن منتجي الفيلمين رفضوا الاشتراك في المهرجان خوفاً من سرقة فيلماهم هناك !!

ويستجيب سعد الدين ودية من هذا الموقف القريب ويقول: أنا عندي من الآن ٥٠ فيلما أرسلها أصحابها للاشتراك في مهرجان القاهرة القادم ولم يتش أحد منهم عليها من السرقة ودهم أن عددا كبيرا منها لم يعرض تجاريا بعد !! وبعدين إحتا منذ فترة بطويلة نعانى من



المصدر : الأمانة العامة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩ أغسطس ١٩٩٥

مائدة مستديرة غذا بالقاهرة لبحث تأثير اتفاقية الجات على الشرق الأوسط

كتب - نصر زعلوك :

تفقد غذا بالقاهرة مائدة مستديرة حول تأثير اتفاقية الجات على بعض دول الشرق الأوسط تحضرها مجموعة من الخبراء ورجال الاقتصاد في كل من لبنان والاردن وفلسطين.

وتناقش المائدة المستديرة مجموعة من الأبحاث المتعلقة بآلية التعامل مع اتفاقية الجات بهدف تنشيط التصدير للسلع المختلفة بتلك الدول وتقليص آثارها

المصاحبة على التنمية ووضع حلول لأي سلبيات تفرض تطبيق الاتفاقية.

كما يفقد غذا بمقر جامعة الدول العربية اجتماع لهيئة تحكم جائزة مجلس وزراء الاسكان والتنمية العرب، ويصرح الأمين العام لمساعد الشؤون الاقتصادية

عبدالرحمن السحيباني بأن الهيئة ستبحث الأعمال للجنة اليها ومدى استحقاقها

لدول الجائزة للجنة من مجلس وزراء الاسكان والتنمية العرب من المشروع

الاسكاني للنقد، وقال: إن الجائزة تنكس مفهوم العمارة الإسلامية الذي يجب أن

يكون متميزاً في التخطيط والانساء والعمارة مشيراً إلى أنه تقدم لهذه الجائزة

خمسة أعمال من خمس دول عربية، وأوضح أن الجائزة تسمى باسم المهندس

العصرى حسن فتحي تقديراً لإنجازاته الكبرى في مجال العمارة الإسلامية،

وأضاف أنه سيتم الإعلان عن الجائزة خلال اجتماع الدورة (٤٤) للمكتب

التنفيذي لمجلس وزراء الاسكان والتنمية العرب الذي سيعقد في ٢٩ أغسطس

البحالي بالاسكندرية تمهيداً لتقديم الجوائز للفائز في الدورة (١٢) لمجلس وزراء

الاسكان العرب الذي سيعقد في ١٢ نوفمبر القادم بمدينة الاسكندرية.



المصدر: الأسواق

التاريخ: ٢٩ - ٢٨ أغسطس ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

موجة الجات القادمة.. حماية الملكية الفكرية

يشير كثر الاهتمام العالمي في الوقت الراهن

في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية حول تنفيذ نتائج جولة

أروجنواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وما ترتب عنها من مسارات تعدد أسس التجارة

الدولية الحديثة خلال القرن القادم والتي تقوم بصفة أساسية على فلسفة فتح الأسواق لتصبح التجارة بلا

حدود وحقوق مرافقة والأسواق

بلا صوائق جمركية.

● حملة دولية تشوها وانظن لو تفوض الأسواق الدولية

● ٤٠ مليار دولار تضيع سنوياً من أميركا نتيجة السطو

والقرصنة على المنتجات والابتكارات الأمريكية



٢٩ مارس ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ

للخطة لكي تتسجم في القوانين الدولية التي تنطبق عليها في حماية الإنتاج، والمعلومات التجارية، وحقوق الفكر، التصميمات الصناعية، الأسرار التجارية، برامج الكمبيوتر، وإذا كان الهياكل الأكبر الآن في الولايات المتحدة في حماية حقوق الملكية الفكرية الأمريكية. فإن الجزء الرئيسي من هذا الهياكل في القانون من أن تلك الحماية أصبحت جزءا مهما في إطار التنمية الخارجية الأمريكية، حيث يشهد النمو الأمريكي في هذا الصدد عذرا من الحواجز الهمة، (وهو ما يسمى بالحواجز والمستمر لرفع مستويات الحماية الدولية من خلال الاتفاقيات والمنظمات الدولية). كذلك الهياكل في خلال المفاوضات الثنائية مع الشركاء التجاريين، والأكبر أهمية هنا هو أن التشريعات الأمريكية جعلت من حماية القبول التجارية لحقوق الملكية الفكرية عاملا رئيسيا في تحديد أهلية الدول الأجنبية لتلقي المساعدات الاقتصادية الأمريكية، وكذلك فتح السوق الأمريكية للمنافسة أمام منتجاتها، وذلك بموجب قانون نظام الأساليب التجارية المعمور.

وهنا تنص القوانين التجارية الأمريكية على إجراء مراجعات سنوية للقوانين التجارية في الدول الأجنبية، والممارسات التجارية التي تتم فيها وتحقق من خلالها حقوق الملكية الفكرية وإذا ثبت أن هناك انتهاكات وممارسات غير متوافقة مع هذه المعايير، ونظام الأساليب المعمور في أكثر النظم المراء لفصل السوق الأمريكية، وبما قال في خبراء برنامج التجارة الدولية في وزارة الخارجية أن هذا النظام من وجهة نظرم يعد من أهم أدوات السياسة التجارية الخارجية الأمريكية، حيث يفتح المجال للأساليب المتعددة من الرسوم التجارية الأكثر من ٤٠٠ منتج أو فئة من المنتجات التي تصدر إلى الولايات المتحدة من أكثر من ١٤٠ دولة أو منطقة تابعة معزولة، وخلال العام للمضي يثبت قيمة الواردات الخاصة من الرسوم حسب بيانات وزارة التجارة الأمريكية ١١ مليار دولار.

والقول الذي ترغب في الاستفادة من نظام الأساليب المعمور لابد أن تكون حاملات الواردات معينة، لذلك نحث دولهم مكتب الممثل التجاري الأمريكي بأحد لوائح من المواد المؤهلة للاستعانة بالرسوم لكل بلد أو منطقة من طريق اللجنة السنوية التي يديرها الممثل التجاري الأمريكي في مكتبه الذي ينفذ الاتفاقية التي في مدى التنافسية للوجوه في الأسواق. وفي هذه عوائل خفيفة تحد من حرية الأسواق، أيضا هل هناك عوائق تحد من تدفق السلع الخارجية إلى الأسواق

عشرة لمتخلف منتجات الابتكارات في أكبر الدول الصناعية بعد الولايات المتحدة، ويصفى أرقام الابتكارات في الدول الصناعية الست أعضاء منظمة الدول الصناعية السبع. تلك الأرقام حسب قول وليام كرافت مدير برنامج التجارة الدولية في وزارة الخارجية الأمريكية بنات تسبب موجة من التعلق للمصنعة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وهو امر له ما يبرره خاصة أن القرار اتفاقية تريس جأ، وات تصاعدت فيه حدة السطر والقرصنة على المنتجات الأمريكية. وهناك حسب

رسالة أمريكا رافت سيلفمان

لتقديرات المكتب، ما يقرب من ٤٠ مليار دولار أمريكي خاضعة في السوق العالمية نتيجة القرصنة بصورة مباشرة إلى جانب عوارض الكليارات الأخرى التي يتم قرصنتها بصورة غير مباشرة. وهذا الحجم، كما يقول ويل كرافت رئيسي أن نمسا الولايات المتحدة الأمريكية الأمور بضع شديدة حتى تسطوع حماية حقوق الملكية الفكرية للولايات المتحدة وهذا يستحق جهدا كبيرا على المستويين الداخلي والخارجي. وعلى المستوى الداخلي قال في مؤتمر أريك مسميت رئيس الاتحاد الدولي للملكية الفكرية أن التكتويرس الأمريكي شرع خلال العام الماضي في حمل العديد من التتبعيات في التشريعات والقوانين الأمريكية حتى تتوافق مع اتفاقية تريس وهناك مزيد من التتبعيات يجري الآن صياغتها وتبنيها للجان قبل عرضها على الكونغرس في نفس السياق. وعلى المستوى الدولي يقول جيمس جاجني رئيس قسم الملكية الفكرية في مكتب التجارة والاقتصاد الأمريكي والذي يراقب حقوق الملكية على المستوى الدولي أن التكتويرس بين الدول في مجال حماية القبول التجارية لحقوق الملكية الفكرية مازال معصوبا، وقد يرجع ذلك إلى تصوص الاتفاقية التي منحت الدول الصناعية مهلة ستة أسابيع لتطبيق بنود المساعدة من يده حولها حين التنفيذ في الأول من يناير من العام الحالي أما الدول النامية

والدول التي تقوم بتحويل لمنتجاتها من الاقتصاد للوجه إلى التصاد السوق فقد مدحت ما بين أربع إلى تسع سنوات إضافية لتطبيق بنود المساعدة. عام ٢٠٠٦ لتطبيق بنود المساعدة. وفيه أن فلسفة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة في الاتجاه إلى مساعدة البلدان الواقعة على اتفاقية TRIPS في لعبة شياغة دولتها

وتحتل الاتفاقية الدولية لحماية القبول التجارية في حقوق الملكية الفكرية أو كما تسمى اتفاقية TRIPS تريس، بالقبض الأكبر من الاهتمام داخل الأسواق المالية والتجارية والدوائر القانونية في الدول الصناعية الكبرى ذات اليد الطولى في تصدير التكنولوجيا الإنتاج والمادي والثقافي، والتي ترى أن توفير الحماية لإنتاج وابتكارات عقولها يمثل أحد الأسس الهامة والضرورية لقيام التجارة الدولية الصحية والتي يخلق عليها المستويين تجارة القرن الحادي

والعشرين. وكما أخذت الولايات المتحدة حماية القبول التجارية لتفوق الملكية الفكرية في دولة الأرجنتين خلال الفترة من عام ١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٦ وانتبهت بالتزامن الاتفاقية دائما اليوم يصعد التفتيش الصارم لبدء الاتفاق الدولي الذي أقر في أبريل من العام الماضي، والمرفأ ما يحدث داخل الدوائر الحكومية ومراكز الباحثين العلميين ودوائر كمال والأسرار بالولايات المتحدة وليس ذلك الاهتمام الذي يؤكد أن العام سوف يدخل مرحلة جديدة من العلاقات التجارية خلال السنوات القليلة القادمة.

وكما تقول الدوائر الثنائية داخل الولايات المتحدة الأمريكية أن اتفاقية الجات قد أرسيت سلفا من القرنين الماضي أنشأت معها خططا عرضة إحصارات العلاقات الاقتصادية والتجارية العالمية. وهي على حسب تقريرهم تمل شريها ضرورية وهي في التجارة الدولية كلها في نفس الوقت ليست كلية لاتبأ لا تفرس سوى الحد الأدنى من الحماية.

وهنا ومن حسب ما هو مثار الآن في الدوائر الأمريكية فإن اتفاقية TRIPS لصاح إلى بعض التتبعيات الأكثر صرامة حتى يتمكنوا من توفير الحدو للمادة لتوفير الحماية القانونية للوجوه التجارية في حقوق الملكية الفكرية.

وبالخلاصة فإن في الولايات المتحدة قامت خلالها مع خبراء أمريكيين في جميع الدوائر المهمة بتدقيق التجارة است اقتصادا منطوقا بتدقيق حماية القبول التجارية لحقوق الملكية الفكرية. ويتم ذلك الاعتماد من طبيعة حرية بنود الاتفاقية والمستمع الأمريكي وهي طبيعة الاقوال فليس والقدرة التجارية الأدبعية الهائلة في جميع مجالات الحماية، حيث تمل برارات الاختراع الأمريكي ما يوازي ٢٧٥ من حجم برارات الاختراع على مستوى العالم، وحسب الأرقام التي يتكسها مكتب برارات الاختراع الأمريكي بدأ يطلق سنويا ما يزيد من ٢٠٠ ألف برارة لاختراع تمل منها ١١٠ ألف برارة لاختراع ترحب من حماية كلها تتم بلجيكا وتكتسها خبرة إبداعية وبها تطبيق مدعنى بالغنى الرابع جدا. وهذه الأرقام في برارات الاختراع تمل



المصدر : **الغد**

٢٩ أغسطس ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الداخلية، إلى جانب كل ثبات الدولة المدنية باتخاذ إجراءات أو ممارسات تصديرية غير معقولة أو كما تسمى في

عرب التجارة الدولية بعمليات اغراق الأسواق . والأكثر أهمية ليشافي أهلية الدول التي ترغب في التمتع بنظام الانضباط في مدى الالتزام بتطبيق الديمقراطية وما تمنحه لمهاجرين من الحقوق الدولية المعترف بها.

وكما تقول السيدة برتشيما جين المظلة الأميركية أن هذه الضوابط الصارمة التي تضعها السلطات الأمريكية من شأنها أن تؤدي إلى نتائج الانحائية لصحية حقوق الملكية الفكرية والالتزام بالتصديقات والمعايير الدولية للممول بها من أولويات السياسات الاقتصادية الداخلية.

وبمع هذا التشدد والضوابط الصارمة التي تقم بها الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها مع الشركاء التجاريين بدأت الحملة الأمريكية تزداد شأواً على المستوى الدولي لها من الصين وتلعب اتفاقاً تاريخياً مع أمريكا يقضي بالزام الصين اتخاذ تدابير شديدة لكافة الفرص وتطبيق جهود مركزة لتطبيق أحكام حقوق النشر في المجالات السمعية والبصرية وبرامج الكمبيوتر والشعيرات. وكانت المعلومات التي اكدها مكتب للممثل التجاري الأمريكي قد أوضحت أن ٢٩٥ من برامج الكمبيوتر المنتوخة في الصين تتم بون الحصول على الترخيص اللازم وأن إجمالي المواد المقرصة داخل السوق الصينية تبلغ ٨٦٦ مليون دولار سنوياً وكانت الولايات المتحدة قد منعت الصين وفرضت رسوماً جمركية بنسبة ١٠٠٪ على ما قيمته أكثر من مليار دولار من الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة وخلفاً من فقد حصة مائة في السوق الأمريكية استجابات الصين للضغط الأمريكي وبدأت في ملاحقة المخالفين لدوائن حقوق الملكية الفكرية على أن توفر لأصحاب حقوق الملكية الفكرية من الأمريكيين الضمانات الكافية للوصول إلى السوق الصينية.

كذلك استجابت البرازيل في الأخرى للضغط الأمريكي حيث تم التوصل إلى اتفاق تقام بين الطرفين يتناول من خلاله أن تقوم البرازيل بإصدار قوانين حديثة تتناول حماية الجوانب التجارية لحقوق النشر وحقوق الملكية الصناعية، كما أبدى العديد من دول أمريكا اللاتينية رغبة في التفاوض مع الولايات المتحدة بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية.

وخلال الشهر الأخير قام العديد من الدول التي لها علاقات تجارية جيدة مع الولايات المتحدة بعمل تعديلات جديدة الدوائن قائمة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية. وهذه الدول رغبت في ذلك ليس خوفاً من السيف الأمريكي للعقاب التجاري ولكن رغبة منها في التمتع بالشفافة للعمم والسوق الهائلة للناحية الاقتصادية للعمم من المبيعات من المنتجات موزعة.

فدولة مثل أنتونسيا التي كان يصل فيها استنساخ برامج الكمبيوتر الأمريكية إلى نسبة ١٠٠٪ تجري الآن تعديلات جديدة في قوانينها لطاعة القرصنة. كذلك هناك تعديلات تتم في استراليا، وكوستاريكا والهند وبنما، ونيوزلندا، ونيوزلندا، كما تشهد دول أوروبا الشرقية ثورة عارفية في القيام بهذه التعديلات وهو ما يؤكد أن السيف والشفافة هما سلاح أمريكا الذي أروع حد أقصى الأسواق العالمية.



المصدر : الإلمـ

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حتى لانسقط في

اتفاقية الحابل

فتحت إتفاقية الجات الأبواب على مصراعها نحو عصر جديد لايعترف ولا يفسح مكانا فيه إلا للقوة الاقتصادية المعتمدة على القدرة التكنولوجية والإبداع المتوهج ، فهي أول إتفاقية نواحية على هذا القدر من الإسراع والشمول تنظم على نحو دقيق للغاية كل ما يتصل بالإبداع والفكر والإبتكار ، بل وتحيله إلى تجارة فائقة التنظيم محاطة بسياسات جيد الإعداد من المواد القانونية والقيود المؤسسية التي تمنح الحماية للأغنياء وتمرى الفقراء والبعيدين عن امتلاك ناصية التكنولوجيا والبحث العلمي ، وليس من قبيل المبالغة القول بأن الإتفاقية جاءت بعد تزايد الإيرادات الناتجة عن بيع التكنولوجيا والمنافسة العارمة بين منتجيها الأمر الذي جعل

السرعات الكبرى [والمعروفة بالمعاصرة للقرارات والمتعددة الجنسية] تمارس ضغوطا شديدة على حكوماتها لحماية منتجاتها في السوق العالمية ، فجات الاتفاقية متضمنة قيودا وفخاخا ينبغي التفقه إليها ، كما تمنح فرصا لا مفر من إقتناصها ، ومع هذه الإتفاقية أصبح المستقبل الاقتصادي والحضاري للدول النامية - ومصر - بل ووجودها ككيان مؤثر في خريطة العالم المستقبلية مرهونا بالأخذ بأسباب التكنولوجيا الحديثة وتنسيق جهودها لمحاولة تذويب الفجوة الحضارية بينها وبين العالم الصناعي المتقدم ، وإلا فالتخلف والفقر والجهل والتبعية والإستنزاف المظرد للموارد البشرية والعقول بلا رحمة .



الخطر من احتكار البحث العلمي والتكنولوجيا للدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات

• يتوازن مثالي بين حقوقهم مزايا
عضويتهم وبين التزاماتهم ، ومن الجدير
بالذكر أن ما انتقلت إليه جولة أوروبا
يشتمل على الدول إما قبله ككل أو
رغبت ككل دون شبة إختيار في
التفصيلات ، وقد تمتعت الاتفاقية مع
بداية عام ١٩٩٥ على منظمة دولية يطلق
عليها منظمة التجارة العالمية ويختص
بإعمال إدارة ومراقبة التجارة الدولية
على أساس المبادئ التي تم إقرارها في
الجات ، ويستهدف الجات وضع إطار
قانوني ينظم النظام التجاري الدولي بما
يشتمل إستغلال الأسواق الخارجية
بعيدا عن اعتبارات السيادة ، ولتحسين
الكامل للتجارة الخارجية تدريجيا بما لا
يتعارض مع التنمية الاقتصادية .

• هل يمكن إلقاء الضوء على
أهم اتفاقيات الجات ؟

□ أصدرت جولة أوروبا من
حوالي ٧٨ إتفاقا تم التصديق على ٢٤
منها ، وتتألف هذه الإتفاقيات تجارة
للمنتجات والملاص التجارية ، وأسواق
الزراعية ، والدعم ومكافحة الإغراق
وحماية الإنتاج المحلي ، وحماية الملكية
الفكرية فيما يتعلق بالتجارة ، والبيئة
وعلاقتها بالتجارة ، وإجراءات
الإستثمار المرتبطة بالتجارة ،
والشريات الحكومية ، وتجارة الخدمات
وقدم التدخل بدرجة أو بأخرى
لتصديق الآداء الاقتصادي للملحق في
الدول أطراف الإتفاق ، وهو ما نتج عنه

• أما هو المؤلف المصري من
الإقتصاد العالمي ؟

□ يؤكد التحليل للواقع الطبيعية
الإقتصاد المصري أنه يتنقل في حداد
الإقتصاديات النامية التي تتسم
بإفتقارها على الإقتصاد العالمي في
مجال التجارة الخارجية خاصة بالنسبة
للواردات ، لذلك فإنه لابد وأن يتأثر
تأثيرا مباشرا سلبا أو إيجابا بالتطورات
العالمية الإقتصادية وأهمها التطورات
للمعنية للإتفاقية التي تم التوصل
إليها في نهاية جولة أوروبا عام
١٩٩٤ لتحرير التجارة الدولية والتي
أطلق عليها الإتفاقية العامة للتحريرات
والتجارة [الجات] .

• هل الإتفاقية منظمة للأطراف

□ جاءت الإتفاقية كإطار إتفاقي بين
١٧ دولة - حاليا - يستهدف تحقيق
هدفاً أمة ومستقرة للذين للتجارة
الدولية لمجتمع الأعمال واستمرارية
تحرير التجارة حيث يمكن الإستثمار
وخلق الوظائف أن تكون وازدعم بما
يؤدي بالتالي إلى نمو تنمية إقتصادية
عالمية ، وتكفي الإضارة إلى أن دول
الجات تتعامل في ٩٠ ٪ من حجم
تجارة العالمية ، وأعضاء الجات يعتبر
ككل منهم طرفا في عقد ، وكذلك فإن
علاقات فيما بينهم لو مع الجات تتسم

على هذا الوار يترجح للتكثف على
عيسى رئيس أكاديمية البحث العلمي
والتكنولوجيا المستار من أسرار الجزء
الخاص بالملكية الفكرية في إتفاقية
الجات وما احتوته من مخاطر نصبتها
الشركات متعددة الجنسية وإتطلب
الصناعة في العالم حماية لأسواقهم
الصناعية ، ومراقبة جهود الدول النامية
في هذا الصدد ، كما طرح تصوره
الخاص لكيفية التعامل مع هذه
المستجدات البعيدة الأثر في خطورتها
على مجمل الأنشاع الإقتصادية
والعلمية على ممر مبادئ سياسية
وتكنولوجية سليمة وثابتة تعتمد على
الموارد البشرية والطبيعية الموجودة في
بلادنا وتضطلع حل للمشكلات الحالية
والغسل بقوة في السوق العالمية
إستعدادا على ما يتوافق لنا من مزايا
نسبية علمية وتكنولوجيا وغضاريا
والوار مع التفكير حيوي كان لابد
وأن يبدأ من مدخل إقتصادي باعتباره
البوابة الرئيسية التي سيتم من خلالها
وولغا الإستخسباتها لإقرار وضع
واستغلال أي نتاج علمي أو تكنولوجي
ثم تطرق الموار للإتفاقية ككل ومنها
أي ما يخص الملكية الفكرية سلبا
وأيجابا من مدخل التعامل معها وصولا
إلى إمكانات المواجهة ، وكان السؤال
الأول ،



وأصبحت الانتفاكية لدول التنمية الحق في الحصول على خمس سنوات أخرى بالإضافة للخمس الأولى بجمالي قدره عشر سنوات قبل الإقرار بجمالي بركات الإختراع على أساس المنتج فيما يتعلق بالإختراعات الكهروميكانيكية الخاصة بالأغذية والمغذيات الطبية والبرقيات المصنعية ، والزام الدول المتقدمة بتقديم مساعدة فنية ومالية لدول التنمية بدد طلبها ذلك في مجال إعداد وتطبيق التشريعات الوطنية وإنشاء وتعميم الأجهزة الوطنية للتأتميم

● واضح من ملاحج الانتفاكية ان لها اثرها سلبية واخرى ايجابية .. فكل واحد يمكن تحديد كل من هذه الآثار ايجابية يجب توضيح ان الانتفاكية جاءت جاء لتخدم الدول المتقدمة في اقام الاول ، فهي تحقق لهم مميزات للقيام للمساهمة لاجالات تحقيق الملكية الفكرية وقواعد اعلى للمستويات ان يخالف لمكانها .. كما هذه الدول المتقدمة كذلك من وراء ، تضمن انتفاكية القوات قواعد متشعبة بالملكية الفكرية للتوصل الى اتفاق دولي لكافة التجارة في السلع الملققة ومضاهية محمية الامرار التجارية باعتبارها احد الاربع للملكية الفكرية ، كذلك لدى التصراع كبرى تتمثل في انتقال هذه التكنولوجيا واستخدامات انشطة تجارية لها اعمية كبرى تتمثل في انتقال هذه التكنولوجيا من دولة الى اخرى ، ونظرا لتزايد الإيرادات الناتجة من بيع التكنولوجيا والمنافسة العارمة بين منتجها فقد

أخذت الشركات الكبرى [المرنونة بالعالمية للقرارات والتفعية البضيج] تمارس سطوها ضيقية على حكوماتها لعملية متواجته في السوق العالمية . والاثار ايجابية للانتفاكية تتمثل في انها اعطت مهلة خمس سنوات لدول التنمية من بدء سريان الانتفاكية عام ١٩٩٥ حتى تستطيع خلال هذه المدة ان تهيئ لجهزتها اإنتاجية والاعتماد لتفدي الاتفاق ، كما اصابت الانتفاكية لدول التنمية مهلة لخمس سنوات أخرى للمساهمة للمنتج في الاختراعات الكهروميكانيكية للتطبيقات والمغذيات الطبية والبرقيات المصنعية ، والارتفاع احسن سوف تحقق الانتفاكية زيا اإنتاجية في مجال الاعمال اإنتاجية والمال والكتب إضافة الى الاعمال الفنية الملققة في الشروط والإصانات وقلام السينما

□ إحتوت لصوص الانتفاكية على مجموعة من القواعد والشروط التي تعهد بوضوح للاعبين الرئيسية لها ، ومنها شروط الدولة الأولى بالرعاية بمعنى عدم التمييز في المعاملات مع مختلف الجنسيات ، وشروط للمعاملة الوطنية بعرض معاملة الاجنبي معاملة الوطني ، والالتزام بالاحكام الواردة بالانتفاقيات والمعاملة الدولية القائمة في مجال حماية الملكية الفكرية مثل انتفاكية بين لحماية للمصنعات اإنتاجية والفنية ١٨٨٦ وتعديلاتها ، انتفاكية باريس لحماية الملكية الصناعية ١٨٨٣ وتعديلاتها ، وانتفاكية واشنطن لحماية القوادر المتكاملة ١٩٨٩ وغيرها ، ووضع إجراءات فعالة تكفل حصول صاحب الحق على حقوقه مع ضمان عدم إساءة استخدامه بأساليب يظل عوائق أمام التجارة للشروط ويشمل ذلك الإجراءات الإدارية والفخائية الجمالية والجمركية ، بحق الدولة في حماية المصنعة العامة ، والتفعية ومن ثم حقها في فرض نظام لضبط أسعار السلع المتصلة بملكين الجوالين ، مع السماح لها باستيراد الدواء وتسويقه فيها بطريقة شرعية الى بترخيص من صاحبها .

نصت الانتفاكية على حق الدولة انامية في تطبيق نظام الترخيص الإيجاري اذا ما تصف صاحب البراءة في استخدام الحقن للخلوة له او مارس امعلا حقن للنافسة . ويتم التسيويات التي تتعلق بتطبيق الملكية الفكرية في إطار لنظرة العالمية لتجارة دولية لخطتها اي بالشاورات ثم بالمسألة ، واذا لم تتم عرض الامر على هيئة تحكيم تشكل من ثلاثة اعضاء للفرق في الشكايات التي تقع من اعد الاطراف ، ويجوز إستئناف الحكم الصادر من هيئة التحكيم ، والقرار الصادر منها ملزم للاطراف المعنية .

ونصت على ان تقوم الدول المتقدمة بتعظيم الانتفاكية خلال عام من بدء سريانها اي في اول يناير ١٩٩٥ ، لما الدول انامية فلن تكون مزايزة بتطبيق احكام هذا الاتفاق (عدا شرط للمعاملة الوطنية بشروط الدولة الاكثر رعاية) قبل مرور خمس سنوات من مديتها حتى يقع لها مزايزة غزونها طبقا لمقتضيات هذا الاتفاق .

إحتار الانتفاكية على احكام تنظيم التعامل في قطاعين جديدين بخلاف قطاع السلع التي إقتصرت عليه انتفاكية الهبات عام ١٩٧٤ ، وهما قطاع الملكية الفكرية مجالاً جديداً ، وتعتبر الملكية الفكرية مجالاً جديداً تنظيم التعامل الدولي فيه اول مرة من خلال اتفاقات محكمة في إطار للنظمة الجديدة .

● ما هي البوند المخفصة للإتفاق لخاص بالملكية الفكرية في البات ؟

□ تعرف انتفاكية التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية باسم [ترس] ويضم هذه ٣٣ بندا لنظم جميع مجالات حقوق الملكية الفكرية التي ترتبط بالتجارة واسلم والتجارة والملاح الرئيسية لهذه البوند هي اولاً بوند الحكم والبراءة العامة وتشمل من بند ٨.١ وتتعلق بدم الانتفاكية التي تقدم التفعية للإتفاق ، التكنولوجيا على النحو الذي يتواءم مع المبدأ على حقوق الغير ، وثانياً مجالات الحماية من بند ٩ الى بند ١٤ وتشمل حماية المؤلف من بند ٩ الى بند ١٤ وحماية الملامح التجارية من بند ١٥ الى بند ٢١ ، وحماية المؤشرات الجغرافية من بند ٢٢ الى ٢٤ ، وحماية الخصصيات والسمات الصناعية من بند ٢٥ الى ٣٦ ، وحماية براءات الإختراع من بند ٣٧ الى ٣٩ وحماية القوادر المتكاملة من بند ٤٠ الى ٤٢ ، وحماية الامرار الصناعية من بند ٤٣ ، والتصديق للممارسات الصناعية للتاس من بند ٤٠ ، وثالثاً إجراءات تنفيذ الانتفاكية من بند ٤١ الى بند ٣٣ ، حيث خصصت البوند من بند ٤١ الى ٦٢ لتسهيل الإجراءات ومن بند ٦٣ الى ٦٤ لغرض التنازعات وضربتها ، ومن بند ٦٥ الى ٧٧ للتدابير الانتفاكية وبمساعمت الدول المتقدمة لدول التنمية ، ومن بند ٧٨ الى ٧٢ للتدابير للتسيمة والاحكام الأخيرة للانتفاكية .

ملاحج الانتفاكية

● قبل ان نحدث عن الآثار المرفوعة على الانتفاكية لتجارة المرتبطة بالملكية الفكرية ... هل هناك ملاحج رئيسية لهذه الانتفاكية



على المستوى العالمي ، ولثباته في إنتاج التكنولوجيا يتم في إطار نظام احتكار الالة وبعدها للتخصيصات ، والمعروف ان المنافسة في ظل نظام احتكار الالة لا تتم عن طريق الشحن ، وإنما عن طريق مشاركة زيادة حصص للشركات الخاصة في السوق بأساليب عدة منها تجديد المنتجات وتزويدها ، أو عن طريق تخفيض طاقات انتاج السلع لا من أجل تخفيض أثمانها ، ولكن من أجل توفير موارد يمكن تخصيصها لمهام البحث والتطوير والتسويق والإعلان ، ومن هنا تنجم أهمية وفرضية السيطرة على عملية التطوير التكنولوجي باعتبارها السلاح الأكثر فعالية في المنافسة من أجل السيطرة على الأسواق في ظل نظام احتكار الالة .

● في هذا المناخ الدولي المعقد ترى ما هو التصديق العقلي الأمثل كتحدي الدول النامية ؟

□ أهم تحد يواجه الدول النامية ومنها مصر في الفترة الحالية هو كيفية وضع وتطبيق استراتيجية للتنمية للفترة [التدرج أو التواصلة] ويعد نقل وتطوير التكنولوجيا عنصر أساسيا في تكوين أي استراتيجية ناجحة للتنمية للفترة ، خريطة أن تليق هذه التكنولوجيا تطبيقا يبتدئ سلما مائيل على رفع الإنتاجية واستمرار تدفق الموارد في مجالات عدة مثل الإنتاج الزراعي وتوليد الطاقة

وبمكامن الطوف ، كما يتأمل جانب كبير من هذا التحدي في ضمان انتشار التكنولوجيا والتغلب على العقبات مثل نقص المعرفة والتدريب على طرق جديدة والتكثف من تكييفها حسب الظروف . وهنا يجب أن نشير إلى أن انتشار الابتكارات والتكنولوجيا الحيوية والحواسيب والتكنولوجيا والمواد الجديدة خلال الأوامر الخاصة سواء تمثل تدريبات وفرصا على أسواق لتدوير صادرات الدول النامية على المنافسة ونقل التكنولوجيا ، لقد أصبح النظام الاقتصادي الجديد يعتمد على استثمار الزمن بلل تكلفة ممكنة ، فلم تعد التنمية الاقتصادية تبنى التغير بحدوث التغيير من وضع سيئه إلى وضع أفضل ، إنما المهم الزمن الذي يستغرقه التغيير .

عرض لبيع أو استيراد هذه السلعة وله نفس الحق إذا كان موضوع البراءة هدف منتج سلعة ، وتمنع الانتاجية امتداد فترة الحماية حيث أصبحت عشرون عاما من تاريخ الطلب لكل مجالات الاختراع ، هذا على عكس الحال للمحلل به حقا في مصر حيث لا لالة التي تمنح البراءة في مصر لا تتدنى عشر سنوات غير قابلة للتجديد بالنسبة للاختراعات المتعلقة بطرقية صنع الألياف والمخاطر الطبية والرياحات الصيدلانية ، أما بالنسبة للاختراعات الأخرى فمدة الحماية خمس عشرة سنة قابلة للتجديد لخمس سنوات أخرى بشرط خاصة وهي حالة الترخيص باستغلال اختراع من جانب الحكومة أو استغلاله دون موافقة مالكه فإن ذلك يتطلب مفاوضات مع صاحب البراءة وتوضيحه ، رد على ذلك أن للتخريف الإيجابي غير محمد بالفرش الذي صدر من أجله وفي الأغراض العامة أو

احتكار التكنولوجيا

● في ضوء ما تقدم هل زالت النكبات من تحت احتكار الدول المتقدمة في إنتاج التكنولوجيا ؟

□ في إطار نظام تكنولوجي دولي معقد ، هو جزء من النظام الاقتصادي العالمي القائم ، ونشأ على شاكلته ويسير وفقا للتخصيصات ويتأثر نفس التأثير ، وأهم ما يميز هذا النظام التكنولوجي الدولي هو عدم التماثل بين الشمال والجنوب والذي تركز عليه علاقات تنمية التكنولوجيا التي تستلزم وحدها تفسير الانتاج التكنولوجي لما يسمى بالنموذج التكنولوجي التي تكونت نتيجة عدم التماثل الرهيب في توزيع الموارد المخصصة لإنتاج التكنولوجيا بين الدول المتقدمة والدول النامية بما يتركز عليه تركز الإنتاج التكنولوجي في الدول المتقدمة .

ويصني في الدول الرأسمالية الصناعية يتركز إنتاج التكنولوجيا بشكل أساسي في الشركات متعددة الكبرية وخاصة في الشركات متعددة الجنسية التي تسيطر سيطرة كاملة على عمليات التطوير والتكنولوجيا على المستوى العالمي ، ويرتبط على ذلك نتيجتان هامتان الأولى سيطرة رأس المال الخاص على عمليات النقل الدولي للسلع الخاصة لمهام نقل التكنولوجيا وخضوعها لتأثير مقتضيات الربح في إطار الاستراتيجية العامة لرأس المال

والثانية والتفصيلية حيث يبنى الاتفاق في رفع مستويات الحماية المقررة للملكية الفكرية في مجال حق المؤلف والحقوق الرقابة به ، وسوف يكون من حق الدول النامية أن ترفض نظاما لضبط الأسعار والتسوية للدواء في إطار حمايتها الصحة العامة ، ويقع الدول النامية كذلك في تطبيق نظام التراخيص الإيجابي إذا ما تم تصف صاحب البراءة في استخدام الحقوق الخسولة أو من مبادئ إجراءات غير تنسلي .

ويؤيد شروط الانسحاب لحماية حقوق الملكية الفكرية من قبل الدول النامية بسمهم إلى حد كبير في جلب الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا الحديثة للمساعدة لها ، وتعمل الدول النامية لوضع نظام زراعي محكم لإيرانها وتجهيز أسواق منتجاتها حماية المستهلك المحلي ، ويقع لجهة البحث العلمي والجامعات وجهات الإنتاج في الدول النامية في طريق تصميمها لإرساء قاعدة وطنية تليق في جزء كبير من الاستثمار من الخارج ، ويؤيد في إصدار القوانين الوضوح ، من القانونيين للناشرين على مشاركة الخصومات الاقتصادية أمام درجات التحكم للتصميم عليها ضمن أحكام نظام للفترة المالية للتجارة

أما الآثار السلبية فتشمل تصاعد نطاق التكنولوجيا التي تتوجب حمايتها حيث تتركز الاتفاقية تسهيل أي اختراع يتعلق بالتكنولوجيا إذا ما كان جديدا ويشتمل على خاتمة ابتكارية قابلة للتطبيق الصناعي ، وهذا على خلاف ما هو معمول به في مصر حاليا وفقا لقانون براءات الاختراع الذي لا يسمي ببراءة الحماية على اختراع للتكنولوجيا خاصة التي ترتبط بمسألة وفاة الإنسان والمخاطر وإن الحماية تصرف لحد إلى

طريقة تمنع هذه التفتيات ، وسوف يتركز على النص لمستخدم في الاتفاق أن يصرح البحث والتطوير في مصر من فرصة البحث والدراسة للتوصل إلى طرية لصنع نفس المنتج ، كما تنص الاتفاقية الحماية لاصحاب الاختراعات من تمهيد بموجب مبادئ الاختراع أو مجال التكنولوجيا سواء كان المنتج مستوردا أو محليا ، وتنص على إمكانية صاحب البراءة لدفع استيراد المنتجات ، حيث تمنع الاتفاقية على أنه إذا كان موضوع الاختراع إنتاج سلعة فالمخترع أن يمنع الغير الذي لم يحصل على موافقة من تصنيع أو استعمال أو



المصدر : **الأمم المتحدة**

النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ : **١٩٩٥**

آثار المستقبل

● ما هي التغييرات والإحداثيات المستقبلية في التقدم العلمي والتكنولوجي في غضون برونجات كخلفية أو أرضية عامة لحركة الاقتصاد والتكنولوجيا في المستقبل القريب؟

□ أهم من التفكير في شكل ومجاعة هذه التغييرات من الرقعة بحدوثها وما يمثله ذلك من آثار ، والمتصور في هذا الصدد أن بعض الدول سيبنت ويصدر للتكنولوجيا ، ودول أخرى سوف تقوم بمواصلة هذه التكنولوجيات وأدخل تعديلات عليها ، وغالباً ما تقيم هذه الفئة من الدول بإتباع الطريق الجذاب الأكثر علواً وكسباً وهو طريق مزج هذه التكنولوجيات الجديدة مع التكنولوجيات التقليدية لديها ، والفئة الثالثة من الدول سوف تتكلى بأن تقوم بإستيراد وإستخدام هذه التكنولوجيات الجديدة لتساعدها في تطبيق برامج تنميتها ، وتتمثل التوقعات المستقبلية بعمليات تبادل المعرفة حيث أصبح العلم يربط أكثر فأكثر بالتكنولوجيا والإنتاج ، ومن هنا فإن فكرة الشعام بالعلوم البحتة غير المستهدفة ، وكذلك عزلة العلماء ، بأعمالهم من الإهتمامات المالية الأخذ في الاعتبار بشكل سريع كلما تصاعدت وتكثرت التسلعات والروابط بين العلم والتكنولوجيا والإنتاج ، ويبدو هذا الاتجاه في الدول المتقدمة ظهور تنظيمات مؤسسية جديدة للعمل العلمي تشترك فيها الجامعات والمعامل الحكومية والصناعة ، ولا شك أن التكاليف المالية العالية للمعدات والأجهزة العلمية فوضت تربيته للتحاليل بين أصحاب التخصصات والدول ، وأن التشجيع المشترك بين الأنظمة والفرع العلمية المختلفة قد جعل من الضروري إبتكار طرق جديدة لتكامل العمل في المجالات المتنوعة للبحث والتطبيق العلمي ، وحمية تنظيم الأداء والمجاهات البحثية بين الفرق متعددة التخصصات ، وأصبحت عمليات الإبتكار خاضعة إلى منهج منظومي متكامل ، فكل يوم

الإبتكار وخاصة في الدول المتقدمة ذهب من الضروري أن توضع مساهمة عناصر ومكونات تكنولوجية عديدة ومتنوعة وتشترك في العمل مؤسسات متنوعة ليساً مثل المكاتب والمؤسسات الإستشارية ومراكز الأبحاث والاحتياجات والوكالات الحكومية والهيئات القانونية والبنوك وغيرها ، بالإضافة إلى توافر شبكة لدعم الخدمات الفنية والإدارية ، وكل هذه الأمور تؤدي بالقطع إلى إرتشاح تكاليف الإبتكار وازدياد من الإحتياج للقدوات الإدارية ، وتحتل من دعم الحكمة لانشطات الإبتكار أمراً هاماً ، لقد بات واضحاً أن ثمن للتكثف التكنولوجي باهظ ، وسيكون هذا أكثر إلى درجة يصعب تصور آثاره على إقتصاد وأمن المجتمع ، لذلك لن تؤدي التكنولوجيات الترانسالية مهما بلغت إلى تنمية إقتصادية وإجتماعية حقيقية إلا إذا إحتواها وعاء تنسجي وخلطه ويحكم خبيرة العمل العلمي والتكنولوجيا في إطار منظومة متكاملة العلم والتكنولوجيا والتنمية .

● في ضوء هذه التغييرات المتوقعة ما هي ملامح دور البحث العلمي ومستقبل التنمية التكنولوجية في مصر خلال المرحلة القادمة ؟

□ تنبه مصر في الوقت الحالي إلى التغير الإقتصادي ، ويعتمد في ذلك على آليات السوق ، وتحدد لهذا التحول مدة محددة ، وأحد من أن يتم ضبط إيقاع هذا التحول بحيث تسهل في نهاية هذه الامة المصدرة إلى سوق حرة ، وآليات السوق وما يتكثفها من عمليات الخصخصة لا يرضى تخلي الدولة عن مسؤولياتها تجاه إنتاج السلع والخدمات بالجودة والكمية والسعر المناسب ، وما يتطلبه ذلك من تكنولوجيا نظيفة والمتقدمة ، فالأعمال بقوات السوق الآن إلى دور الدولة في الترويج للتكنولوجيا للتنمية ، وحمية الصناعات الناشئة ، وإتشاء وإعاش وتحسين الخدمات ، وإتشاء ورعاية مؤسسات تطوير التنمية ، ومن ثم شأن الدولة مستحسن بالضرورة في الضالعة في تحقيق الإزدهار التكنولوجي ، وليس شاة شك أن إستراتيجية البحث

العلمي سبب تآكل بؤمة التنمية الجذرية ، لأن الهدف الأساسي من هذه الإستراتيجية هو تلبية الإحتياجات العلمية والتكنولوجية للقطاعات الإنتاج والخدمات على المستوى الفرسي والخاص والمؤسسي ، وذلك عن طريق توجيه الموارد البشرية والمادية المتاحة في مراكز ومراكز البحوث والجامعات لخدمة المجتمع المستفيد ، وقد يكون ذلك بإنتاج علمية جديدة في تطوير منتج أو زيادة في إنتاجية ، أو إستغلال مصادر متاحة ، أو تطوير وتحسين الخدمات الضرورية للمجتمع ، ومن هنا يتكلى البحث العلمي دور ضروري وأساسي وعام ، فهو سيكون السهل من إستمرار تطوير المنتج وإسباب كمال تقدم علمي ، فضلاً عن تلبية مواصلات الإنتاج أو تعديله وحل كافة المشاكل الإنتاجية .



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٣ سبتمبر ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخبير يسر .. حيتان البحات قادمون !! المنتج .. يفقد علماء مصر !!

تعرض قضية التنمية هذه الأيام في لبس الجماهير.. تشغل هذا كثيرا من اهتماماتهم.. وقد تكرر مناهم !!
العلم من حولنا بعد الثقافية كجات في ظل تحرير التجارة العالمية بالهت.. بجرى.. وفقر بالقي
سرعة .. يعمل للزمن حسابه ! يقيمه بالدقيقة لانه يريد ان يطوى المشوار سريعا ويحجز لمنتهاته
مكانا في سوق العالم الموحدة ؟ للمناورة بالحيتان التي تعتمد لالهام الانسك



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٣٠ صفر ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لدينا ثروة مهمة من النباتات الطبية تضاهي الثروة البترولية

١٥
١٢٠٢
عالم يساعدهم
٤٠٠٠
وإداري !!

البحث العلمي بمراكز الانتاج
لأحداث طفرة في نوعية منتجاتنا
ولهذا الغرض ترأست الدكتور
البرئيس كامل وزير البحث العلمي
مجلسا في المركز القومي للبحوث
لتشيد مهم علمتنا لتطوير الأبحاث
ولجعلها في خدمة مراكز الانتاج
ومن قبل دعا الدكتور
سيد القناح لشيوخ رئيس جامعة
الأزهر علماء مصر والطباب
الصناعية لمؤتمر بحث في
ضرورة التلاقي بين الطرفين..
وصحب الدكتور احمد مصطفى
كمال امين عام المؤتمر رجل
لصناعة ابروا وأم أعينهم
إمكانيات الجامعة الهائلة وما بها
من معادن ومعدات تلبي عصر
التكنولوجيا وتساعد مراكز الانتاج
ووضع الدكتور زكريا الشيوخ صعد
كلمة أظن خطه عمل يدخل بها
اعضاء المؤتمر على المشكلة
والتدخل في التفاصيل
نقلة حضارية.. ولكن
التولة من ناحيتها قدمت الكثير

مهم ومتنقل المجتمع وتطوير
الانتاج والارتفاع بمستوى الأمان
لدينا وزارة للبحث العلمي..
وكاتيمية كاملة للبحث العلمي
كذلك المركز القومي للبحوث الذي
يصل منذ الخمسينات ويضم ١٢٠
عقدا وساعدهم أربعة آلاف مساعد
باحث وإداري..
لدينا أيضا قطاع للصناعة في
المعشر من رمضان وفي مدينة ٦
لكتوير وفي طنطا والمحطة الكبرى
وحلوان والسويس على جانب
صناعات صغيرة أيضا.. ولأن
المنافسة العالمية ضارية..
فقد فرضت القضية نفسها على
نخبتي لوبنا وطلعت أكثر من
بقوة تطالب بمرعة لتلاحم مراكز

لأحد نموش مع العالم هذه
التحولات المتكبة.. تبحث عن
الورقة الراحلة التي تحقق لنا
الفرز في هذا السباق الضاري لكي
تدخل حلبة المنافسة العالمية
بمنتجات قوية تصمد أمام
المنافسة الضارية.. لاكتوبها
أقدام الجشعين.. الباحثين عن
الربح السريع !!
الورقة الراحلة التي لمكها هي
العلماء ومراكز البحث العلمي التي
تستطيع من خلالها تطور المنتج
المصري !
لدينا جامعات تضم آلاف
الاساتذة والعلماء.. انجزوا
عشرات الآلاف من البحوث
ورسائل الدكتوراة التي تبحث في

لدمع الصلابة وتمكينها من تلقا
فشاربها وتجهيزها لجهاض بهادته
كثير من رجال الصلابة في
العلم لما رآوه وساموه في العدن
الصناعة الجديدة من العاتر من
ومضان وابتكروا كثيرا لا تسى
مخالفة لها لقطاع العلم من خسائر
وعثارت في بعض الصلابع و
خلقة العرب والديون والظرف
الصعبة التي تعرضها لها من نقص
في محلات الصلابع أو معادها في
حلل التعلق منها بجهد متوطن .
والتحديث - من طاعتنا نجد
أن معظم دول العالم أصبحت مصر
حرصت على اجتذاب بعض مصر
العديدة وساموها بها في الثامن من
استمالوا بهم في دفع موبك التكم
في كل لوصي الحياة من طاعات
للكون على علم القضاء في
أمريكا وبأية لائق الدكتور زويل
وبأية الطيب الدكتور مجدي وشويبي
وبأية الدكتور أسامة البديوي
وإن مصر الدكتور مصطفى النسي
وعزمهم من علماء مصر الذين
برأسهم أكبر المراكز العلمية في
العالم . لذلك أن المصالح الملج
التي يعيش في جدران كل مصر

هو « لماذا لم يتطور علماء مصر
المنتج المصري » الذي وكسبه
العالمية بما يضاف عليه من صفات
للجودة بما يميزها العالمية
وبالدرجة التي تؤهله للفوز في
حلبة الصراع لتسويق المنتجات
والتي يدور رحاها على الساحة
العالمية الآن ؟

تشخيص المشكلة

الذكور محمد محمد صلام
استاذ الكيمياء بطوم القاهرة
ومخصص المشكلة بان المسألة
تقع على الاثنى مئيلة... رجال
البحث العلمي... والرجال
المسؤولين عن لفتنا الصناعية
والاقتصادية ويسأل ان يخرج
لجامعة عندما ولتحقق معيدا
والجامعة او يذهب مراكز البحوث
العلمية ويضع حياته مشغولا
بمجاهدة الكاديمية لكي يحصل على
الذكورة ثم ارجل باحث اخر
فرس للزنى من معد الى درجة
استاذ وهذه البحوث الكاديمية

أدومت تلك التي تحتاجها الصناعة
في مختلفها إلى المنتج الذي
أولجته مشكلة أقله يحتاج إلى
صناعات صناعية يستلزم
المعشقة عليها جديراً وقد
أحدثت في العالم
أما في مجال الأبحاث
المسؤولين عن القطاع الحكومي أو
القطاع الخاص والمختصين
بمراقبتهم وحوارهم ولديهم
مهام كالتأهيل والتمويل ما
يسمى إلى إخماد أي مشكلات أو
أمكن عملهم ويؤمنون عليها
والتي هي في الظاهر هذه العيوب
وهذا لأن الصناعة حيوية
للاقتصاد على مناهضة المنتجات
العالمية والصمود في الأسواق
العالمية في ظل المنافسة الضارية

لما رجال القطاع الخاص
فضاظهم الأكبر تحقيق أكبر قدر
من الأرباح والإنكسرون في
تخصص نمية من إلهامهم
للتطوير وبفضلون شراء حق
المعرفة أو المشاركة مع إحدى
الشركات الأجنبية لإنتاج ماركات
مهيئة لها تاريخ ولهم وشهرة.
ويبدو حتى المشككة في ذلك
الضمور الذي يسيطر على رجال
الصناعة بصفة عامة وهو أن
رجال البحث العلمي متوكلون في
مماهم والإنكسرون التقليل مع
المشاكل الصناعية أو تطوير
الإنتاج.

مخالفات مميتة

وإلى مؤتمر جامعة الأزهر بطن
الذكتر أحمد فؤاد العريان رئيس
قسم الأبنية بكلية الزراعة بجامعة
الازهر هجوما على بعض: من:
الصناعة ليقول برغم حساسية
صناعات الغذاء و
صحة الإنسان وحياة الأبن
المصالح الخرب من الاست
الجلمن أن يساعد في تطو
تأجها ولكنها تكفي منه بأن ي
على الأرق ما يفيد أن التوا
« عال فعال وكليل الأوصاف »
وقال أن مخالفت كثيرة لا تقع في
بعض صناعات الأبنية فضلا

يبحث مصنعان البصرة مستخدم
الاصحاحات كاسهلها اللون
اللون رغم ان هذه المادة معلومة
دواما منذ عشرين عاما وهناك
صنع مصنع السمن مستخدم اوج
بنواية اصحاح اللون الجديد
والا حلة والتميم بالرغم من ان
هذه المادة صلبت المبرسات...
واضاف ان اللون يوحا لاجل جميع
مشاكل اصحاحه الى مصر والى
للاصحاح حبيسة في الاراج لاجد
من رستاقه فهو : في سبيل
المعامل تم الاجار بحيث تكون
الازراع باهجة الازهر بسم
الاصحاح لتطوير صناعة اللون
ومتجاتها وبها إمكانية استخدام
الزيوت والمياه كبديل لدهن اللون
في صناعة الجبن ويبحث عن
استخدامات اللون المجلد لدهن
في الغذاء والاتحاح نوع من النعم
الغالي من القسم لمرضى العسكر
وكسب الرياضيين ببدايل لدهن
اللون وصناعة منتجات البنية خالية
من الاكسجين والاتحاح جبات غذائية
عالية القيمة خفيفة السمن
وغيرها من البحوث التي قامت بها
كافة المراكز البنية في مصر لكن
المشكلة ان الغذاء مقدور بين
مواقع التكتيد ومواقع البحث
العلمي.

ويؤكد وجهة النظر هذه الدكتور محمد العاطي عسر القبول المشككة كمن في غياب التنسيق بين الجامعات والقطاعات الأكاديمية، وفي ظل اتفاقية اللغات وتحرير التجارة العالمية، والسوق الموحدة لاحتاج للصمود لقطر، وتكتلنا لا يزيد من السمك للكرن ان يأكل السمك الصغير وحتى نتجو من أفواه الحيتان لذلك نشدد الدكتور بركات طه عسر كلمة التجارة بجعلها أضره رجال البيت العلمي وتظهر أبحاثه



دوائية ولاصبح عنقنا ثروة من هذه التراكيبات هي الترسبات البترولية ١

حتى لاتضيع جهود العلماء

وإلى الدكتور محمد مجدى وأصل أسئلة التقييم الفيزيائية للزبد على القطاع الانتاجي وينتهي برفض الاستجابة لتطبيق النتائج التي توصلت إليها البحوث حيث يفضل عدم زيادة التكاليف مادامت الصناعة تعمل في ظل سوق احتكارية تقبى فيها المنافسة سواء جاءت من منتجات محلية أو مستوردة ... وأكثر من ذلك ان بعض المصانع التي تتلصق بها مراكز للبحث العلمى لاتهتم بدورها ولاتردها بالكشفات العلمية وغالباً ما نهضش دورها !! ولذا فإن ما نحتاجه نحو التعاون المنشور بين العلماء ومراكز الانتاج

التحرك الجاد السريع ١

والمؤكد انه في الوقت الذي تشكل فيه المشكلة اهتمامات رجال الصناعة تشكل أيضاً اهتمامات رجال البحث العلمى ومنهم من يسعى بكل طاقته الى تحقيق التعاون المنشور بين الطرفين في هذا الصدد يقول الدكتور أحمد شوقي جندوي رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للنفط والبحوث الدولية إننا الآن وبعد اتفاقية الجات نواجه تحدياً خطيراً يوجب على المنتجين بصفة عامة وعلى منتجي الانوية في الوطن العربي التحرك بشكل جاد لمواجهة الخطر القادم والاستعداد له ومن خلال تطوير وتعميل الاستراتيجيات والاستباب بشكل يؤهلنا على القيام والاستمرار والتقدم في ظل سوق علمية واحدة لن نصدد فيها الا المنتج القوي

والصناعات الصغيرة أيضاً وإذا كانت الصناعات الصغيرة هي العمامة التي صنعت لولا عملاقة كالبيان لأن صرعة محمد احمد المصري أحد العاملين بها تحتاج للتفاته منا حيث انشغل تحت قسوة الظروف الى غلق مصنعه الذي يعمل منذ خمسين عاماً في

على ضرورة ارتباط البحوث بمشكلات مراكز الانتاج والسمي لتطوير المنتج المصري وحل المشكلات التي قد تعرض للطلاقة .. وعلى هذا الصدد أكد الدكتور على حبوش رئيس أكاديمية البحث العلمى أن الأكاديمية ثبتت برنامجها بالتعاون مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية قام بتطبيق ٧١ مشروعاً لخدمة مؤسسات قطاع الاعمال العام والقطاع الخاص وقطاع الخدمات وبذلك فتح قنوات محددة للتعاون بين البحث العلمى ومراكز الانتاج لحل مشكلاته وتطويره

مزيج من الجهود العلمية

ويشدد الدكتور إيهنمين محمد فؤاد سالم مدير معهد نقل التكنولوجيا والتنمية على هذا الاتجاه ويقول : العالم المتقدم لايرى الاستاذ بما تجوز من بحث علمية ولكنه يرى بما قدم من جهد علمى لحل مشكلة ما في المجتمع

هيئة لتطبيق البحوث

وترى الدكتور زكية مرسى الاستاذ بصيلة القاهرة أننا في حاجة الى هيئة تقوى دراسة كافة الابحاث العلمية وإدخالها مجال التطبيق إما من خلال المصانع القائمة او طرحها للراغبين في استثمار اموالهم بصر لتصنيعها وتلك وجهة نظرنا بأن البحوث التي اجراها استاذة الصبيلة بجامعة القاهرة توصلت الى ان مصر ثروة كبيرة من الثباتات العلمية لو أمكن استغلالها لغنا بتصنيعها للعالم في صورة خامات دوائية الامر الذي يقع لنا توفير الملايين التي نستورد بها خامات

وربطها بمركز الانتاج وتبقى الفكر للبحث العلمى تسلم المرحلة الحالية فكم نحن في حاجة الى إعداد بحوث واستشارات وبرامج تدريبية مستعجلة لتوليد النظم الجديدة في ظل مبدأ علمية الامارة التي استوجبها اتفاقية الجات

البونك في حلبة الصراع ١

والتطوير المطلوب الآن لايشمل

مراكز الانتاج الصناعية .. بل يشمل تطوير كل مؤسسات المجتمع ان يلعب العلماء دورهم في ذلك بأسلوب واستراتيجية جديدة فالبونك مثلاً تحتاج نقلة كبرى كما يقول الدكتور محمد المتواي الموجي بالبونك الان لايرفع الاداء لتقرب من القدرة التنافسية مع البونك العالمية ولذا يربط البحوث الجاهزة والمجتمعة في البحوث العلمية والمشاكل الموجودة في الحقل المصري .. مع إتصال العلماء والباحثين بدعم البحث العلمى بالتصويل الكافي

وقضية الدعم المالى هذه يؤكد عليها الكثير من رجالات البحث العلمى حتى يقوم العلماء بتطوير الانتاج في هذه المرحلة الصعبة التي يجتازها العلم وهذا ما تؤكد الدكتور مينا حنوت صيدة كلية الطب بالأزهر .. إذ تقول : فكافة صامحت بكثير من الجهود العلمية التي تبني بها ثروة مصر من أبنائها عبر فلسفة الطول السليمة التي لاتوجد الا في الاجام السليمة وحيث كشفت البحوث عن كثير من الحقائق العلمية في مجال التطعيمات ومقاومة الفيروسات ولكن المشكلة الملحة هي ان البحث العلمى يحتاج الى دعم مالى عاجل .

ولقد ركزت وزيرة البحث العلمى الدكتور فيليس كامل في مؤتمر المركز القومى للبحوث



مجال صناعة الإحذية وليس
الصناعة التي تميزت بها مصر
حيث كان الحذاء الذي ينتجه يترفع
على القمة في سوق الإحذية
العالمية إلا أن المشاكل التي
واجهت هذه الصناعة أجبرت
الكثير من العاملين فيها إلى إغلاق
مصانعهم بسبب ارتفاع أسعار
الجلود لتنافس المنتج من الثروة
الحديثة وغلام المعصنات
المستوردة من الخارج واضطراب
العامل أمام الغلاء وحاجته لزيادة
دخله إلى عدم تقاين الصناعة كذلك
لملاحقة الصناع البسطاء بسقط
الضرائب وأولها ضريبة المبيعات
مما أجبر على التصنيع وارتفاع
معدل الحذاء في سوق مصر
ارتفاعاً طويلاً.

ويرى أن استعادة الميكاتوكسا
بكتلات الهندسة لو انتقلوا إلى
مراكز صناعة الإحذية لطوروها
بابتكار معدات بسيطة بدلاً من
الاستيراد وهو ما يطمح كثير من
العاملين في هذه الصناعات
الصغيرة وإن كانت حيوية جداً
ولاسيما للأمن الاستيعاب
عليها .

ويطمح من استعادة كليات
التجارة مزيداً من الالتحاق ببرجالات
الصناعات الصغيرة لحل مشاكلهم
مع ضريبة المبيعات وغيرها من
المشكلات المالية حتى نجد اهتمامنا
خطوة على سلم التقدم الذي صنعت
من قبلنا الدول المتقدمة غير
الصناعات الصغيرة

وتنتهي هذه المسطور بحقيقة
هامة هي حاجتنا إلى تعاون مشر
بين القطاع ورجال الاتساع
باستراتيجية جديدة تسعى إليها
بأكبر سرعة والأكلتنا الحديثان

مصر والمفكرات الدولية الحاشية

في ضوء المحادثات الدولية وبموجب مصر لجأت إلى نقل مفاوضات التسوية
وتفويض الاقتصاد الحر وما يتربط على ذلك من تحديدات تجارية وفي ضوء رواج
التيارات التي هيمنت على العالم كله سياسيا واقتصاديا وفكريا من سقوط الماركسي-
الشيوعي وتفويض الفكر الاشتراكي والبطوعي والتفويض إلى الشخصية
مطامير دول للتحقق الخاص وبموجب مصر لجأت وبموجب العالم كله إلى حرية
تفكيره في ضوء المصالحات العقلية المطلوبة... فإن الأمر يتطلب وضع سياسة
... الجديدة.

دول التسليمه لزمه تحرير جوده اثار علميه اثاره علميه باسمايتل
في دوله مستعبره من الدول التي يفرط في الفقه العلم اثار
الاعطيه لارتفاع اسعار في دوله اسطع اسطعوره -بالاسطع
في العالمين والاصل يعني ان لا توجد دوله في اثار علميه
المعروف ان مصر والباله العربيه دوله معين من السلع المستعبره
والا تحرير الفلاسطوك والاشا نذل صنع تصغيره علمه بنصفه
مصر وهي البلاد العربيه والى نذل نذل في الدول العلميه
مصر طور علمي نذلها ونذلها علمه العلم والصناعه وجعلها علمه
سواها في الدول مستعبره ومقدشها العلميه نذل العلم الاثري
تصغير علمي نذلها علمه العلم الاثري نذلها علمه العلم الاثري
تصغير علمي نذلها علمه العلم الاثري نذلها علمه العلم الاثري

فالاتفاقية فتحت أسواق البلاد الصناعية أمام صادرات بلدان النامية وذلك ما جاءت به من تخفيف للقيود الجمركية وغير الجمركية مما يفرش طريقاً لمولايو جديدا لتجودته لمواجهة هذا التحرير العالمي وبموجب الأسواق وجمالية اقتصاداتها الوطنية وبموجب السوق بأسماع وسلع تنافسية ومن ثم فإن الأسس لنظمت من جديد محاسباتنا واقتصادنا بملفنا وبمحت سياسة الإحتلال محل ولدينا .

[illegible][illegible][illegible]

وهذا ينبغي ان نؤكد ان الحصول على منح لا ترقى الى جعل اعضاء
الجهات المستفيدة بدون مقابل الا في حالات استثنائية لاسباب اجتماعية او
سياسية محددة ومن ثم فإن القاعدة العامة هي اعادة اياها لهذه الجهات
ولعل في برنامج الإصلاح الاقتصادي والمنشطرة وتحويل العديد من
السلطات القطاع الخاص.

وهذه المناسبة نود أن نشكر انه بدلا من أن يهادم القسطنطين في بعض الأحيان من تقديم الفوائد فقد تزايد الاستهلاك ونتيجة للتزايد السريع في الاستهلاك من السلع الأساسية والوسيطة من السلع الاستهلاكية المستحدثة التي تسربت إلى السوق الاستهلاكية التي تضرها أدوات الإعلان الجذابة مما يجعل ذلك معادلة صعبة للغاية مما لا تستطيع التحكم في الاستهلاك بين الإنتاج والاستهلاك ومن ثم يتطلب الأمر مواجهة هذه الحلول

لتصحيح أهداف استراتيجيته وهي ذو الصلوات بمساعدة غير
المصنعة غير التقليدية (أبغض الصلوات للصناعة وإزالة الفقر
والظلم) خلال أربع سنوات (١٩٩٥ - ١٩٩٩) وزيادة صغرها بمقدار
أكثر حتى عام ٢٠٠١، والمثلث في الصلوات: في كل الصلوات غير
التقليدية التي تلبي مصر من الصلوات السلبية بحلول عام ٢٠٠٠،
ومعظم استراتيجيته التصدير في مصر في تطوير قوة البذل في إنتاج
والمعظم في ضوء الهيكل الصلوات والذي يتكبد في استيراد صناعة
جميع الصلوات في الصلوات للعمل، والمثلث في الهيكل السلبية

للمصنعات والتوزيع النسيجي للمصنعات مصر غير العادية.
قد يرى مساعدة المصنعات التصديرية في العمل على خفض نفقات إنتاج
السلع التصديرية ومنح سبيليات التصدير (تدعيم) والتوسع في تقديم
القرض طويلة الأجل الميسرة لتحويل مستلزمات إنتاج السلع التصديرية
بأسعار فائدة مفضلة ويمكن أن يشارك بنك تنمية المصنعات جهود كبير في ذلك
كذلك قيام وزارة الحمولن الدول بتقديم قروض من خلال برنامج الممولة
الأمريكية.

وأخيراً فإن السياسات الاستراتيجية في القطاع والصناعات هي نتيجة للإصلاحات في البنية التحتية المختلفة ونمو الاقتصاد بفضل خلق الصناعات والمناطق الجديدة الاقتصادية والصناعية وتحويل المدن الصناعية إلى مناطق حضرية جديدة. إن الإصلاحات في القطاع المصرفي والبنوك الأجنبية والإفراج الفعلي عن الملكية الأجنبية والقيام بعمل فعال في السوق من أجل ضمان نمو الاقتصاد الجديد. وفي ظل هذه السياسات، يمكن تحقيق أهدافنا من أجل أن تصبح من الدول التي لديها أعلى نصيب في الناتج المحلي الإجمالي في العالم بحلول عام 2020. إن الإصلاحات الاقتصادية ونموها في بعض المجالات الاقتصادية، مثل القطاع المصرفي، تعطي الحياة الجديدة أو التحول في بعض المجالات الاقتصادية. إن إصلاحات القطاع المصرفي، التي بدأت في عام 1999، هي نتيجة لعدة إصلاحات في القطاع المصرفي، والتي أقرتها الحكومة وتم تنفيذها في عام 2001. إن الإصلاحات في القطاع المصرفي، التي بدأت في عام 1999، هي نتيجة لعدة إصلاحات في القطاع المصرفي، والتي أقرتها الحكومة وتم تنفيذها في عام 2001. إن الإصلاحات في القطاع المصرفي، التي بدأت في عام 1999، هي نتيجة لعدة إصلاحات في القطاع المصرفي، والتي أقرتها الحكومة وتم تنفيذها في عام 2001.

ولا شك ان قطاع الصناعة من القطاعات الهامة التي تستلزم تاتر كبير في ضوء التقنيات التكنولوجية سواء في ضوء دخول الجات او في ضوء ما تنهض اليه ملامحت الضاركة او في أوروبا ولا شك ان الكثير من التحليلي من الارتقاء بقطاع الصناعة للوصول الى الدرجة المطلوبة للصناعة وشروطه ثلاث محيات كثيرة في هذا المجال مما يشكل القطاع الصناعة الوفوف والتنمية وسبب موجات هدم من قتي بلاد العالم ووسط آراءات غير متسقة .



المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١١ سبتمبر ١٩٩٥ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقد أصبحت وسط مهب الريح من كتلات ومن ظروف أصبحت تفيض علينا ملاحقة ذلك فلم يعد هناك مجال على الإطلاق للكيانات الصغيرة من الجأت إلى الشراكة الأوروبية أو الهجرة الأيرانية أو مقول مثلي آخر وهو التطبيع ومحاولة إسرائيل على سبيل المثال بناء مصنع للسيارات في غزة يكون السوق الرئيسي ومطابقها بالاستفادة من الزايا التي تمنحها للتصدير للعمل في الوقت الذي تطلب التصاريح والتطبيقات مائة ألف دولار الإنتاج للعمل فلم تجد هناك جمعة إلا للاجود والاصطناع بعد فتح الاستثمار على مصرامية وبعد دخول الاستثمار المباشر والاجنبي والتحول للقطاع الخاص وانخفاض مرونة الجهاز الاقتصادي والشراء هذه الثالثة المالية وانخفاض مستوى الجودة وشطب القيودات التصديرية والترويجية للدولة وعدم وجود نظام يبيع منتج (دعم) في محاولة للتصدير على قرار ما تفعله بعض الدول المتقدمة. لقد تغيرت الظروف ومن ثم ينبغي على مصر اتخاذ هذه الخطوات الجوهرية.

أبراهيم عبيد الجراشي



الإدارة في عصر الجسات

د. حنفي سليمان
عميد تجارة الزقاق

لعمري، واعتناء:-

مصور الحياة الانزوية - مصور الشخصية - مصور الاحكام الحكومية - الخدمية وملاحتها بجميرة الانتاج - مصور المسألة على كافة الامحده - مصور التشريعات

مصور العلاقة بين الاجهزة للركنية والقطاعات باعتبارها الخطة التي يتدرج تحتها باقي الحمار الساقية - ويجمع هذه الحمار تكلف البرت الكافي لتتصلب منها لتتصلب، وقد ليس مرفوع هذا القائل ايضا

ان المراجعة المطلوبة للفران لا ترتبط بهجوم او حدة - عاصم افرة جبهة حورية، وانما تتصلب حورية بدون انما حرجية يمكن الاستدانة اليه كاستار التوجيهية بكيفية لتتسكن بين المفاهيم الانزوية اسباق تكبرها - ياتي هذا السعد فان الانار المرحي المراجعة يمكن ان ثلاثة ماعم متطرية ومتخاطبة وممكن ليعمها القرض هي : الموضع التتطير - النوع الفرعي، والنوع العمامي

هذا، ويمكن النظر الى عماليه الختير كقريب لكحة الذي على سيقون للناح الختير

يتوالى لدى هذا السيقون بين الفصول والقدرة على التتصير، ان هذا ان يتاتي الا اذا تمتع الفروم بمعارات وفحرات خامسة، كما ان لا يتطلق الا اذا وجد اللاب اصلا

ه ويلى ذلك يعبر للنوع التتطير بمثابة

اي ان لا يتسائل نقطة الانطلاق الاولى والتتطير تجاه المراجعة، ويلى فان للنوع التتطير يعبر عن كلة البراءة الذي يتم على اسس الانارة العلمية متوكدا مسمة العلاقات التتطير بين الارارات والوظائف وشاملها، التتصير الفرض متوكدا مسمة التتصير الدقيق للسلطات والاشوايات، وقدرة وكافة افرامات يتم العمل ويوجد الاالة التتطير، الى ان كثر كل ما يتطلق

باعتبار بناء تنظيم سليم متر كثرى، فانه لا مجال ولا مكان للتطوير الا بعد استكمال هذا البناء

اما للنوع الفرعي، فانه كلة للنوع الذي يعبر بينا التتصير الى بناء الفروم والقدرة الانارة والمطوية اذابة مسخات الاتصال، ولاش ان هذا البناء يفردنا ان بحث مجموعة البسيات التي ترتبط بنظم تصديق وتعيم الفروم، نظم ومواسلات شاعها، نظم تخطيط الفروم المسألة المطوية، نظم اخذ الفروم - خامسة شاطي للتتصير الانارة البسي والمطوية

نظم التتصير، والنظم لاتعداد العماليات

مسل موارهم، نظم تقويم الانار، نظم التقريب والتتصير لاتعداد المايلين ومسل موارهم، نظم تقويم الانار، نظم ربط الانار، بالمسائل، نظم التتصير - نظم اعداد الفرار والمسارات الفرعية، يمد اتمام بنا اللط الى بناء التنظيم، وبعد الانتهاء من بناء البشير، الى سيقون الفحرات

الانبار بركي المراسمات المالية، وذلك فان السؤال الصحيح الذي يجب الاتر لا يتطلق يمدى قدرتها على الاستدانة وانما يتطلق يمدى قدرتها على الاستدانة منها - يمدى اخر، فان القيد قد لا يكون في الانبارية، بل فيها نحن، فاما امتدنا

اما تقدم يتضح ان الدور السعالي للانارة المصرية يتصير في انها دائرية التتصير، وان اي تقاس في تالية هذا الدور سيقون له عراب وخمسة في مواجهة الفران القام

وصفة عامة، فان قضية التتصير ترتبط ببعض اساسيين مما - الجرد العرفي والجدد السعالي فالجمع الذي يليه عن لغته كلا البعدين، اي انه لا يفر ماذا تملك اتفاقية الجات كما يتقرر في الفرقة على لتغير سلوك الانبار والتتصير سيقون يمدى الفران - اما اللجمع الذي يترار له القيد الاول، ويلى عن لغته الجرد الثاني فهو اللجمع الذي سيجاني من اتفاقية الجات، كما ان احتمالات فعله في مواجهة الفران كثر من احتمالات لجاهه - وانما فان اللجمع الذي يترار له كلا البعدين فهو كلة للجمع الذي سيقون يتطلى الطيات بركي موجات الفران الا ان ذلك كلة لا يعني ان قضية التتصير أصبحت قضية واضحة للام - بل على التتصير من ذلك، فان ذلك العديد من الممار التي يجب طرحها الساتفة، والتي تشكل في سيقون في قضية التتصير

هذا وقد شهدت مصر في الاربعة الاخيرة العديد من الممارات التي اثار جميعها حول لحديات المستقل واساليب موارهم، حيث تم طرح العديد من اللعام حال

موجات الانارة والمطويات مفهوم مفهوم المسألة - مفهوم سبق العمل - مفهوم المراسمات المالية - مفهوم لعملة منظمة التتصير - مفهوم التطوير - مفهوم التتصير الانزوي - مفهوم الانارة الانزوية ... الخ

ومن الفرع ان جميع هذه اللعام تظهر فهاة وكهاة مفاهيم جديدة على اللجمع الانزوي، ومن الفرع ايضا ان سياتة نعمة موارهم لا يمدى تطويق هذه اللعام الجديدة فانه لا امل في التطوير، ومن ان هذا القائل لا يمل للناح للتاسب لاختلاف هذه اللعام العلمية، الا انني سيقون اكتفى بالاذل ان هذه اللعام جميعها ليست بالجمعة كما يتن البشير، كما انها لا تدرج تحت قاعدة عامة مشتركة لا تختلف كايرو مما تمثنا من مفاهيم الانارة - وهي قاعدة

للشاركة في الانارة

على حال فان المراجعة الحقيقية للفران تتعاطف كايرو عن مجرد التتصير واحد او بعض هذه اللعام، انما ترتبط بالعديد من الممار، والتي يجب الفرش فوها جميعها باعتبارها محاور مكملة

ويشعر العالم الان عصر التتصير الاقتصادية المالية والانبارية - كما ويشعر العصر والمعلومات ومصر الانبارية الجات وعصر المراسمات المالية ايضا، لذا فان الفران كمال لا مسالة قبول يتبعها الفران ويترافق امواجهه لم كل نحن من انصار التتصير في التتصير، فامل ونسبي ام كل نحن القانون على ان قضية بركي موجات

هذا تبرز قضية الانارة كقضية حورية ومصرية مسخولة من لحديات التتصير للفران، وبشكل الذي يمدىنا بركي موجات الفران، لا ان تتدرج تحتها

ولعل من اهم معالم الفرقة التي يتوحدنا الان، هي عصر الانبارية الجات وهي اتفاقية التي لا تملك عنها الكثير، بالرغم من وجود الممارسين والمزعين لها، وهي الانار الذي ادى الى قلة وزعمرة ثلة التتصير بامام، حيث لنا مستقلة

وكذلك بامام، فان السؤال الخاص يمدى او عدم متسبة اتفاقية الجات لنا سؤال خاطي، يتكرر هذا السؤال بنظرة متدارف عليها لدى الانارة الانزوية وعلى اساتدة الانارة الانزويين، والتي موارهم ان تقدم الكبر الذي طرا على اللجمع الانزوي منذ الحرب المالية الثانية - انما يرجع الفضل في ان الانبارية كقضية بصفوها المستمرة المصوب على الازدي، وقد امر الذي حاد بالانارة الانزوية الى التتصير والتطوير والابتكار الدائم لمواجهه هذه المسألة، بل والتتصير فافس ايضا

لأنه فان اتفاقية الجات على عكس ما يظه البشير، قد تامل كم لفسخسود الانبارية بل والوقية الدائمة التي تمكن الاقتصاد المصري من الانطلاق موارهم ذلك ما لا يخطو اتفاقية السابق الانارة

لها بمعنى اخر فان برون التتصير التي تتطير عليها هذه اتفاقية، فان الاقتصاد الانزوي قد يمدى في مرحلة جديدة من السياتة المصوب، ومن ناحية اخرى فان اتفاقية الجات قامت بتتصير ك التتصير التتصير الساتفة - كما قامت بفتحها

تتصير لكل دولة من الدول الواقعة على الانبارية، يمكن لكل الانبارية عليها مسيطرة ان تكون كل دولة قادرة على



المصدر : **الإمام محمد**

التاريخ : **١٢ شهر ١٩٩٥** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والمهارات ، يأتي الحديث عن تكوين فريق العمل الفعالة . استناداً إلى أن الفعالية النهائية للنشطة في نتائج محصلة التفاعل بين مهارات وإفادات جميع العاملين كإحدى عمل متجانسة على جميع المستويات داخل بناء تنظيمي سليم .

وهناك العديد من الطرق التي يمكن استخدامها في تكوين فريق العمل الفعالة ، أي تلك التي تتصل بوجود قدرات عالية مكتملة ليعملها البعض . وكذلك بالسلوك الإيجابي في ذات القدرات ، ومن بين هذه الطرق مفهوم التنظيم الشبكي ، والذي يعني بتكوين فرق عمل متصلة من الأفراد المعنية تحت قيادة واحدة وذلك باستدراغ اهتمامها من إدارتهم الأصلية ، وحتى الانتهاء من العمل ، مثل ما يحدث في إدارة نهر وادي كنس بالولايات المتحدة . كذلك توجد طريقة تدريب للمسابرة بما تضمنه من تدوير للإسهامات وسلوك الأفراد من السلبية إلى الإيجابية .

والإضافة إلى ما سبق ، فهناك أيضاً الأسلوب الذي يعرف باسم « ورش العمل » أو أسلوب « للتفكير » والذي يقوم على الجمع بين مهارات مختلفة من العاملين من جميع المستويات الإدارية بالنظم الفريدة ، أي الجمع بين النشاط والمنهج ، وذلك لتحديد الأهداف الاستراتيجية ، وإحدى الميزة ، والقوى الدافعة . مع وضع خطط وبرامج العمل لإزالة حصة التبعثر من الأثر وزيادة درجة الاندماج للشأنية . ذلك كله باستخدام أسلوب « المصفى الذهني » ، والذي يعطي فرصاً لتهيئة وتمتصية للجميع للمشاركة الحقيقية في اتخاذ القرار .

وفي النهاية ، فإن كل ما سبق يعني أن مواجهة الطوفان ينطوي على ثلاث مراحل ، حيث تتضمن المرحلة الأولى دراسة أوجه الخلل التنظيمي ، أما المرحلة الثانية فلها تشخيص التعرف على نواحي القصور في المهارات والقدرات وكيفية صطلها . أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة البدء في التطوير والتي تتطلب تهيئة لبيئة للنظام على بناء فريق العمل الفعالة ، حيث يمكن هنا استخدام وتسكين للطاقم الإدارية السابق ذكرها .

وأخيراً ، فبانتنا نكون قد قمنا بطرائق مواجهة الكارثة والتخفيف من مواجهتها الطوفان ، حتى لا نمرقنا أمواجه ، ونتمتع حينها لاستطيع . حتى . الاستغناء .



المصدر: الإذاعة المصرية

التاريخ: ١٢ شهر ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الملكية الفكرية بين السفير ووكر وقرار الرئيس

مع أن من الشائع بين النخبة الاقتصادية في القطامين العام والخاص أن تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية المخصوص عليها في "جات" سيجعل الإسدينية، بجنته، فقد فوجئنا بأن قراراً جمهورياً مصر بملحق اتفاقية تحرير التجارة كلها، بما فيها الملكية الفكرية، بالرّجعى منذ ١٩٩٥/١/١. كشف ذلك د. حسام لطفي عضو جمعية الملكية الصناعية ومدرس القانون بحقوق بني سويفه، وقال في رسالة - وشجاعة - إن القرار خاطئ. جاء القول في ندوة بمعهد الهندسة الوراثية أقيم باموال هيئة التنمية الدولية الأمريكية، وفي حضور السفير الأمريكي ود. يوسف وأبي ود. أحمد جويلي ود. هينيس جوده، وممثل الشركات متعددة الجنسيات والشراء المصريين.

وقال د. حسام: إن المشرع المصري سبق للتفويض الدولي الذي سيجدنا من ١٩٩١/١/١، وأن لهذا "السبب" انعكاسات خطيرة على اقتصادنا، كما أنه يشير إلى أن مصر قد لا تكون راجية في الاستفادة من الخيارات التي تمنحها الاتفاقيات في شأن البراءات، ومنها فترة انتقالية قدرها عشر سنوات للدول النامية. غير أن الخيار يبقى قائماً لو شاء صاحب القرار كاسيافس. وبدأ د. حسام - بعد أن استعرض تاريخ مصر مع حماية الملكية الفكرية - غير محسب لصعود قانون جديد للحماية على الأقل الآن لأن القضاء المصري والقانون الحالي يكفلان حماية متينة وجذابة كافية بل إن النظام المصري يتميز بأنه يحمي الملكية الفكرية من المنافسة غير المشروعة أما السفير الأمريكي فقد قدم حشيشات ضاحكة لدفع مصر إلى التخلي عن الخيارات المقررة والمتاحة بل وإلى إصدار قانون جديد لبراءات الاختراع، وكشف هو نفسه أن د. هينيس شكك فريقاً أعد مشروعاً مماثلاً لبراءات.

السفير استعفى حضارة مصر وتاريخها ورياستها وتعاملها للملكية مع الولايات المتحدة (أقرب جديده ليس كذات) ووفرة أبحاث علمائها التي تحتاج إلى الحماية من السرقة والقرصنة. وشدد على حماية البعثات والمستحضرات الطبية بنمو خاص، وقال إنه كمزاول للاقتصاد المصري (١) لا يرى داعياً للفترة الانتقالية لتشجيع الشركات الأجنبية على أن تأتي وتستثمر لأن عدم صدور قانون عقوبة وضمان المستهلك في أنه سيستفيد من المنافسة وإن أسعار الدواء أن ترتفع، كما أن شركات الأدوية الأجنبية في مصر ألزمت - كما علم - بمساهمة اتفاقية على البحوث والتطوير إذا صدر القانون وتم تخفيض مدة الانتقالية وطمأن العمال أيضاً بأن قانون البراءات لن يؤدي إلى خفض العمالة بل إلى زيادتها.

حذيفة كان يتكلم أن يقول السفير أن من سيفتقر الرّص اسبرين بعد صدور القانون سيأخذ معه "جبة كتناكي فوق البجعة". غير أن الحبر هو موقفا نحن كما قال د. حسام في تصريح خاص، بلأنا نلعب ما يتعارض مع مصالحنا؟

الشر إلى أن د. يوسف وإلى أيدي في كلمته ضرورة تغيير نظام القانون، وإن تختصر الوقت، وقال إن التعاون مع الشركات متعددة الجنسيات سيجعلنا من المنعور. وأشار أيضاً إلى أن السفير ووكر ذكر أن حكومته تسعى للتحول من الاتصاليات بين الحكومات إلى الاتصال بين الشعوب (سبحان) السفير متوقفاً من الآن وصاعداً في مناسبات كثيرة وربما لهذا عرف الصحفيون عن حضور لقاء مصطفي مع كان مقراً في البرنامج) غير أنه أشاد بشجاعة د. وأبي ويعد نظراً.



المصدر: الحياة الجديدة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : ١٤ سبتمبر ١٩٩٥

انسجاماً مع التزاماته في إطار غات المغرب في صدد وضع قانون جديد يضمن حماية الملكية الصناعية

الرباط -

من محمد الطراني

■ كشف مسؤول في وزارة التجارة والصناعة المغربية لـ «الحياة» أن المغرب في صدد وضع قانون جديد لحماية الملكية الصناعية سيخضع لاحقاً على البرلمان، وذلك بهدف وقف استخدام الماركات الدولية من جانب الشركات المحلية من دون ترخيص.

وأشار إلى أن القانون الجديد يتسجم مع التزامات المغرب في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات) التي وقعت في مراكش من جانب نحو ١٢٤ دولة وبيع في ١٩٩٤ في شأن علاقات التجارية الدولية.

وأكد المسؤول أن استمرار بعض الشركات المحلية في تصنيع ماركات أجنبية وتسويقها من دون ترخيص، يضر بمصالح المغرب التجارية، ويؤثر سلباً في الصادرات، وأن الوقت حان لاتخاذ إجراءات صارمة للحد من ظاهرة الأسرقة الصناعية التي تسد على أنها تسر مستقبل المبادلات التجارية الخارجية للمغرب وتحد من توسع الصادرات الصناعية.

وأوضح أن القوانين الجديدة التي ستنحل محل تشريعات ١٩٦٦ و ١٩٧٨ ستستهدف اذلال تعديلات جوهرية على قطاع التجميع والملكية الفكرية في المغرب وإيجاد مناخ مساعد للاستثمار لتحديث الأساطير القانونية المحلي مع قوانين الدول المتعامل معها.

وكانت شركات دولية معروفة شكت لدى الحكومة المغربية من وجود «تسريب» في تصنيع وتصديق ماركات دولية من دون ترخيص مسبق من تلك الشركات، مما يقطعها لتكبد خسائر ضخمة في السوق المغربية.

وكانت شركات فرنسية عاملة في صناعة العطور وأخرى في تصنيع الملابس الشهيرة اعترضت على استخدام علاماتها التجارية من جانب شركات مغربية من دون موافقتها. كما أكتت شركات إيطالية والمانيّة وسويسرية تضررها من عمليات قرصنة العلامات التي تمارسها بعض الشركات المغربية في مجال قطع النسيج والصناعات الاستهلاكية للثقل.

السلع المهربة

والقراصنة جارية قيمة السلع المهربة والتي لا تخضع للضريبة والرسوم وضو وليوني توار يتم جلبها في الغالب من مدن سجنّة ومغربية لأحطظق شمال البلاد، ويصعب تصديق أصلها وإسكان صحتها. كما تقوم شركات مغربية في مناطق عدة بتصنيع منتجات تبيع عليها علامات دولية وتبيعها في السوق المحلية من دون ترخيص مسبق من أصحابها.

- وتعرض تلك المنتجات في الغالب على جمهور واسع من المستهلكين من الذين تسليطهم العلامة التجارية والسعر الذي يال غالباً بنسبة الثلث عن السعر الذي تعرض به الماركات الحقيقية المسجلة. ويمكن للمشتري

أن يقتني علامات دولية باسماء تنافسية يصعب أحياناً تمييزها عن المنتجات الأصلية. وتعتبر الجهات المغربية هذا النوع من الأعمال مخالفاً للأعراف والاتفاقيات الدولية ويضر بسمعة المغرب الصناعية والتجارية.

ويراهن المغرب على تطبيق القوانين الجديدة للحد من هذه الظاهرة بما يسمح للشركات الأم بالوجود في المغرب أو الاتحاد مع شركات محلية لتضمنها حقوق التصنيع وترخيص استعمال علاماتها التجارية.

وتقول مصادر اقتصادية مغربية إن التزامات المغرب الجديدة داخل الاتحاد الأوروبي بعد توقيع اتفاق الشراكة المتناظر قبل نهاية السنة يتركز على شركات المحلية تطبيق لبرامات حماية الملكية الصناعية والفكرية للتمكن من دخول الأسواق الأوروبية.

ويشترط قانون حماية الملكية الصناعية وأحد من قوانين عدة جديدة لتسحق بالاستثمارات والأعمال والتجارة وإنشاء الشركات والمخالصة والمحكم التجارية والعماري. وسيتمتع المغرب هذه القوانين قريباً لتحديث تشريعاته الاقتصادية التي يجعلها المتوافقين بها أساساً ضرورية للتكيف مع المستحداث الدولية والاستفادة من مناخ الانفتاح الاقتصادي الذي اعتمدته الرباط والذي تزامن عليه ازدياد حجم رؤوس الأموال الأجنبية. وفتح الأسواق الدولية أمام المنتجات المغربية.



ندوة مهرجان الاسكندرية تناقش

تأثير الجات على سينما المتوسط نقاش حاد حول فيلم «الفيوبه» كاد يتحول الى مشاجرة

جماميريا .
وفي إطار القسم الاعلامى عرض الفيلم الارجنتيى «زيادة عن الحد» للمخرج انريو ماسا .
ودخل هذا المخرج الارجنتيى اصغر المخرجين المشاركين فى للمهرجان حيث لايزيد عمره على ٢٤ عاما .

وفي الندوة التى اعقدت عرض الفيلم قبال مسامسا انه ليس «الصغير» الوحيد فى الفيلم حيث ان كل المتعاملين فيه تتراوح اعمارهم ما بين ٢٠ و ٢٥ عاما .
واضاف ان هذه هى اول زيارة له لمصر واول مهرجان دولى يشارك فيه حيث لم يعرض لفيلم

مسمى فى مهرجان محلى بالارجنتين ولما جائزة العمل الاول وفى مهرجانين لفيلم امريكا اللاتينية بكوبا ولندن .
وفي إطار مسابقة مائو راسا السينما المصرية عرض فى الفترة المسائية فيلم «الفيوبه» للكتوت هشام أبو النصر وشهدت الندوة التى اعقدت عرض الفيلم مناقشة حادة بين المخرج والقياد الذين شنوا هجوما شديدا على الفيلم وكاد النقاش يتحول الى مشاجرة حقيقى لولا تدخل القائلاء .

الاسكندرية -

اسامة عبد الفتاح

عقدت مساء امس واحدة من أهم ندوات مهرجان الاسكندرية السينمائي الدولي الحادى عشر عن تأثيرات ثقافية الجيات الدولية على سينما البحر المتوسط شارك فيها من فرنسا بيجر جارسيا مدير مهرجان «اميان» وفيليب جالزو مدير مهرجان «مونت» ومن ايطاليا المخرج انطونيو سوكاميلي ومن اليونان المخرج والكاتب نيكوس ساباتس مواردها من مصر السينارست د . رفيق الصبان .

قبل الجيات حيث كان اليونانيون لا يعرفون شيئا من السينما الأوروبية أو الأفريقية أو اللاتينية بمعنى ان الجيات جاءت لتقود حقيقة موجودة بالفعل وفى سيطرة امريكا على السوق السينمائية العالمية مشيرا الى انه بالطبع من الصعب مناقشة الاسكندريين فى امكانياتهم الانتاجية الضعيفة .
واضاف قائلا انه على الرغم من ذلك مازالت السينما اليونانية تصارع لتحسينها والتفوق على ذلك حصول مخرج يونانى مؤخرا على الجائزة الاولى لمهرجان كان الدولي .

وفى النهاية قال المخرج الايطالى سوكاميلي ان لجيات لم تؤثر على السينما فقط ولكن على كل المجالات الأخرى مشيرا الى ان الحل الوحيد هو فتح ابواب الانتاج لمفكر بعيدا عن الهيمنة الأوروبية .

ومن ناحية أخرى عرض امس بمقر المهرجان فيلمان يشتركان فى مسابقة العمل الاول الدولية هما الفيلم الاسكندري مدام آتار» من اخراج هاردي غولير . والفيلم الايطالى «الخط الأزرق» للمخرج انطونيو سوكاميلي .

وفى إطار المسابقة الرسمية الدولية عرض الفيلم الفرنسى «الانسان» للمخرج كلود ميلر فى عرض خاص بانترقاد والسينمائيين واعضاء لجنة التحكيم الدولية . حيث رفضت لرعاية عرض هذا الفيلم

فى البداية تحدث جارسيا فقال : ان هذا الموضوع يهم العالم كله وليس فرنسا وحدها مشيرا الى ان بلاده ليست ضد حرية حركة بيع المنتجات التجارية ولكن المواد الثقافية يجب ان تحصل بالاستثناء الثقافي .
واوضح ان امريكا تصر على اعتبار الادب والثقافة والاتصال السينمائية منتجات تجارية شائنا شأن أى سلعة أخرى . لكن الادب فن انساني موقع ويجب ان يستثنى من هذه القواعد .

واضاف ان السينما الامريكية تهيمن على سوق أوروبا لدرجة ان البلاد الأوروبية لا تجد دور عرض لإننتاجها من الافلام المحلية .
وقال مواطنه فيليب جالزو ان فرنسا تطالب الاستثناء الثقافي قاعا عن حق المواطن الفرنسى فى مشاهدة افلام بلاده والافلام من دول أخرى مثل مصر والنول الأفريقية .
واشار الى ان فرنسا حصلت على تأجيل مؤلف لعمالة لاداء الثقافية على انها منتجات تجارية إلا انه قال ان ذلك يعاقب الانتصار فى معركة واحدة وليس الحرب كلها .

اما المخرج والكاتب اليونانى ساباتس فأكد ان اليونان ضحية كبرى لهذه المنافسة وكانت ترفضها وزيرة ثقافة اليونانية الراحلة «ميليكا ميركوري» وما زالت أفكارها بالية فى حكومة اليوم .

واوضح ساباتس ان عزلة اليونان السينمائية كانت قائمة



المصدر: الأهرام الهبائي

١٥ سبتمبر ١٩٩٥

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لقطات سريعة

■ وصل عدد الأفلام التي أمّرت الرقابة بمعرضها للثقافة وأعضاء لجنة التحكم لقط إلى عشرة أفلام وهي سائيل قرابة روح الأفلام المشاركة في المهرجان .

■ كما رفضت الرقابة عرض فيلم «العصفور في إطار تكريم يوسف شامعين لانتشاء حقة الترخيص بمعرضه وحجم كيديها .

■ وعرض اليوم بمعرض المهرجان في الساعة مساء فيلم «عذبة للساعات» لمي عبد الخالق الذي يشارك في مسابقة البانوراما .



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المشاركون في مهرجان الاسكندرية :

عجزنا عن مواجهة الزحف الأمريكي .. موت محقق لسينما المتوسط

الاسكندرية - عمرو قار :
يطلق المشاركون في مهرجان
الاسكندرية السينمائي عن الزحف
طاحنة ستواجهها السينما العالمية
عند تطويق ثقافة الحياة.. أكد

المشاركون في ندوة « أثر الحياة
على سينما البحر المتوسط » ان
تطويق الحياة على الإنتاج السينمائي
والثقافي يعني موتا حقيقيا للسينما في
مناطق دول العالم وأرض قراوات
المتحدة الهولندية على سينماها
للعامة

طالب المشاركون بضرورة
استناء الاصل الثقافي والفكري من
السينمائي على هامسة تاريخية
وتكثف ثقافة رايك الحيوان عن
ان 78% من دور العرض الإيطالية
و 70% من دور العرض الإسبانية
تعرض أفلاما أمريكية لاضامة
ثقافة هذه الأفلام وقوة الثقافة



فايز عيسى

الأمريكية
وقال ان الإنتاج السينمائي في
مصر يتأخر باستمرار بعد الزحف
السينمائي الأمريكي على دور

العرض المصرية بما يشكل خطرا
على هوية سينما المصرية .
وتكثف دور فني جاذبية ملهم
مهرجان لنسب السينمائي عن ان دول
العالم تعد لاندرة على حماية ثقافتها
الثقافية في مواجهة زحف الأمريكي.
وتكثف بمحاولة الإنتاج الثقافي
بالاستثناء من ثقافة الحياة

وقال مخرج الوثائقي لوكاس
مكاس ان اليونان في الضحية
الاولى لهذه الاكلاف.
وتكثف الإنتاج المصري فايز
عيسى عن ان السينما المصرية تواجه
شروفا محقة بتسببها دول الخلق
امام ثقافتها بما يضر السينما
المصرية



المصدر: الكتاب المقدس

1990 ~~24~~ 13

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كيف نواجه تحديثات الجات؟

[illegible]

والفرق هو أن هذه السمات الثلاث الأخيرة هي سمات غير موروثة وتختص بالبيئة المحيطة بالإنسان، أما السمات الأولى فهي سمات موروثة، وهي التي يكتسبها الإنسان من والديه. والسمات الموروثة هي التي يكتسبها الإنسان من والديه، والسمات غير الموروثة هي التي يكتسبها الإنسان من البيئة المحيطة به. والسمات الموروثة هي التي يكتسبها الإنسان من والديه، والسمات غير الموروثة هي التي يكتسبها الإنسان من البيئة المحيطة به.

طرح أية عقوبات في سبيل مخرولنا مجال النظام التجارى العالمى
للجديد على الرئيس مبارك والذي أثبتت التجارب انه الوحيد
القادى على التمثل للفرى وفى الوقت المناسب لمل معضلات
جسمام ماكان من الممكن حلها دون تمطط نظرا لجديته وقدرته
الكبرى على الجسم.

سفیر عمرو عبداللطیف ہاشم



في الهزجان : ندوة ساخنة

سينمايو البحر المتوسط يرفضون « الجات »

* في الدورة التي أقيمت بمدينة الإسكندرية السينمائية الدولية انعقدت على هامشها ندوة ساخنة تناولت فيها أوضاع السينما في المنطقة العربية والعالم العربي، وشارك فيها أكثر من ٦٠ مندوباً من البحر المتوسط والشرق الأوسط، بالإضافة إلى ممثلين عن السينمائيين في دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد ألقى في هذه الندوة ممثلون من دول المنطقة، من بينهم ممثلون من تونس، مصر، الجزائر، ليبيا، المغرب، سوريا، العراق، لبنان، الأردن، فلسطين، واليمن، بالإضافة إلى ممثلين من دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية. وشارك في هذه الندوة ممثلون من السينمائيين في دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ممثلين من السينمائيين في دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد ألقى في هذه الندوة ممثلون من دول المنطقة، من بينهم ممثلون من تونس، مصر، الجزائر، ليبيا، المغرب، سوريا، العراق، لبنان، الأردن، فلسطين، واليمن، بالإضافة إلى ممثلين من دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية. وشارك في هذه الندوة ممثلون من السينمائيين في دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ممثلين من السينمائيين في دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد ألقى في هذه الندوة ممثلون من دول المنطقة، من بينهم ممثلون من تونس، مصر، الجزائر، ليبيا، المغرب، سوريا، العراق، لبنان، الأردن، فلسطين، واليمن، بالإضافة إلى ممثلين من دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية. وشارك في هذه الندوة ممثلون من السينمائيين في دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى ممثلين من السينمائيين في دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاقتصاد المصري .. وتحديات الجبات

التطورات تكبر في مجملها مبداء وأسس للنموذج الرأسمالي ابتداء من مبادئ حرية

جاءت اتفاقية الجات تنويعا للتطورات الاقتصادية العالمية وما تعرضه من تحديات أمام الدول الثمانية ومن بينها مصر ، خاصة أن هدف

جميل كمال جو رجي مدير إدارة البحوث الاقتصادية بالقاهرة

ماهي إلا امتداد للأوضاع التي سادت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث صود سمة التقلبات أو التدرج والجمود في التوافق بين الدول والتي في ظلها يزداد الغنى ثلثا والفقير ثلثا ، وفي ظل هذه المعادلة تحصل اتفاقية الجات الجودة في طياتها المزد من التكوين والتطور في أوضاع الدول الثمانية .. وهو ما يفسر بهجتها إذ أن الكثير من المصلين والاقتصاديين له القروا منذ زمن أن معدل التبادل التجاري الدولي في الازدياد لا يعمل في صالح الدول الثمانية وأنه سيظل كذلك طالما استمر النظام الاقتصادي القائم بعمل ولاي التوازيين التي مثلتها الدول الأوروبية الصناعية وطالما ظلت الدول الثمانية غير قادرة على تغيير ملامح ذلك النظام أو تعديله على النحو الذي يسمح بالتعبير عن مصالحها حتى وإن ظهر ضليل

من هنا أصبحت القضية الجوهرية للدول الثمانية ومن بينها مصر التي قطعت شوطا في تنفيذ خطة الإصلاح الاقتصادي هي محاولة الاجابة على ذلك التساؤل الكبير كيف يمكن لها أن تدعم من فرائها الاقتصادية حتى يمكن لها الاشتراك في المعسكر الاقتصادي العالمي وأن تحاول لجادة الصب في هذا السبب وفقا لتواضعه وتوسيمه التي لا تمك في ولا غيرها من الدول الثمانية تغييرها على الأقل في الوقت الراهن وخاصة أن التراضين أو الجمود لن يؤدي إلا إلى المزيد من الغلابة في حجم الخسائر التي ترضها مطبات وخصائص النظام الاقتصادي العالمي .

ومعها تعددت الآراء والآجيات ، فلها تجمع على شيء واحد أساس للمواجهة ، وهو ضرورة زيادة الإنتاج وتجيده على النحو الذي يؤدي إلى رفع معدل النمو الاقتصادي في ثلاث اشكال محل النمو السكاني على الأقل

فصوب بل والاقتصاد أيضا انطلاقا من تلام الملائكة بين السياسة والاقتصاد

ولم يستغرق فرض للنموذج الاقتصادي الرأسمالي نفس القدر من الجهد الذي بذلته في صراعها لتحقيق هزيمتها على المستوى السياسي العالمي وذلك لسبب بسيط وهو استمرار الآليات والهياكل الاقتصادية التي برزت في أعقاب الحرب العالمية الثانية والتي صممت لها كلها أوضاع ونوازل القوة السائدة آنذاك والتي عبر عنها نظام « برعموث ود » ممثلا في إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذا ما أرماء من قواعد ونواحيص للصناعة ظلت سارية حتى

اليوم .
وقد نك أن الأوضاع الحالية لنظام الاقتصادي العالمي الحالي

السوق والانتاج وتنويع الاستثمارات والذي كدسه الولايات المتحدة واعتباره النموذج الاقتصادي الذي يجب أن يسود حتى تتكامل لها هويتها العالمية لأعلى للمستوى السياسي



المصدر : الجمهورية

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٥

ولذلك من أجل رفع كفاءة الأداء
للاقتصاد المصري .. كما ان خاصية
تجديد الإنتاج سوف تهيئه له القدرة
على المنافسة في الأسواق وتفتح
إمامه المزيد من الأسواق للتصدير
مكتباته وهو ما يعد ركيزة هامة في
عملية تطوير النمو الاقتصادي
والتنمية الشاملة لا سوف يتركب على
شعاع الأسواق زبادة حصيلة
المصادر وماتوفره من النقد الأجنبي
لشراء الآلات والمعدات الرأسمالية لحد
المعلومات الهامة في عملية التنمية
الاقتصادية .

ويستلزم ذلك اجراء عملية ترتيب
البيت من الداخل وذلك من خلال تعديل
التشريعات واللوائح التي قد لا تتلاءم
أو تكون التطورات الاقتصادية
العالمية الجديدة والتي قد يكون من
شأنها اعاقة اتمام المشروعات
الاستثمارية وتشجيعها وما يترتب
عليه من دعم وزيادة المكون الأجنبي
من رأس المال التي يعد أحد المصادر
الهامة التي تعتمد عليها الدول للتنمية
في تمويل متطلبات تطوير التنمية
الاقتصادية حتى يمكنها التطلع من أسر
التبعية والتخلف الاقتصادي .



المصدر: الشـبـع

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩ سبتمبر ١٩٩٥

أولى ثمار الجات:

شركة أمريكية كسبت ٢ مليارات دولار بسبب الجات.. ونحن نغلق مصانعنا!!

أحمد عبد الحمم

.. والقطاع الخاص يعاني

نموذج كثر كان في ذكرة لقيادة العمال وهم يناقشون آثار الجات وهم هذه المرة في القطاع الخاص، وفي شركة زوايا الهندسية في شركات أخرى صناعية. شركة زوايا هذه والشركات الأخرى بحثت باستنفاد إلى اتجاه الصناعات طلبية التجهيز وضرورة التدخل لمنع عمليات الإغراق والتفويض لأشواغ محددة من الفرائط والاستهلاك اللاسلكي. ثالث الشركات الخاصة في منظمة إلى اتحاد الصناعات: إن أرقام مبيعاتها انخفضت بشكل كبير بسبب عمليات التفويض لتلك النوعية من الإنتاج والتي تباع بالثلث من سعر التكلفة بعد أن تتلصق شركات الاستيراد في سواتر الجمارك وتتفنن من سعرها بفرض سداد رسوم مخفضة وهنا تتمكن من بيعها بسعر منخفض جداً.

ارتفاع أسعار المعاصيل

كل هذه نماذج للفصلية. أومسًا كانت التزيمات الكبيرة في أسعار للمحاصيل الزراعية سببها من أسباب البحث في نتائج الجات.. وعن حد قول إبراهيم الأيوبي -مدير رئيس نقابة عمال الغزل والنسيج- في الندوة من أن تحرير تجارة القطن، ولقاء لاتفاقية الجات وبرامج الإصلاح الاقتصادي ترتب عليه زيادات هائلة في

أسعاره.. وإن كان هذا في محال للمزارع لكنه سوف ينهي صناعة القطن والنسيج في مصر بعدما تعجز المصانع من شراء وتجهيز قطنها مستوردة الإنتاج. تلك أيضاً إحدى نتائج كذلك ارتفاع أسعار السكر عالمياً واللاسلكي والأسمنت وزوايا الجات والإصلاح المزروع. إذ ترتب على تلك الاتفاقيات أن شركات السكر السوق لقوى العرض والطلب ورياحات مصائد من المحصولين تشتد في تحريك الناس بعد أن تتمكن في التصدير من السلع وبخاصة في ظل تراجع سعر السكر العالمية سوء من قبل جهاز التخطيط المركزي أم بمساحات المستويين. وربما لهذا السبب كانت طلبات العديد من ممثل العمال وبخاصة عبد الرحمن خير أمين عام نقابة الإنتاج والتجهيز، وممثاله حمودة عضو مجلس الإدارة للتفويض والجات التقابلية بشركة مصر الهندية وكذلك محمد زكي نائب رئيس اللجنة الثقافية بسوق اليوسف، هؤلاء وغيرهم من قيادات العمال انتقدوا لصرح الحكومة لتوزيع اتفاقية

لماذا نأخذ اتحاد العمال الآن آثار والجات وما الدوافع القوية التي جعلت قيادات العمال تبحث على مدار ثلاثة أيام ما ترتب على تلك الاتفاقية من نتائج؟ الشيء الظاهر للعيان أن منذ تطبيق تلك الاتفاقية في يناير للامس حتى الآن سلطات في التطبيق بغض الشركات أن القطاع العام والخاص على حد سواء. وسادت استمرارية كثير من السلع الوطنية موجبات من الإغراق والتفويض وبخاصة من منسوبي بورسعيد والإسكندرية. ربما كان هذا سبباً والسبب الثاني ما طرأ على أسعار السلع الزراعية بالتحديد من زيادات بعد رفع الدعم في الدول الأوروبية، ربما أيضاً كان التحميل بتوليد اتفاقية الشراكة مع أوروبا لحد الهوانس التي أشارت تلقاً في الأوساط الصناعية.. وتتعدد الأسباب. وتخرج الندوة برفض عمالي واسع النطاق لكل آثار الجات السلبية مع تجهيز الرافض للنام لاية محاولات للتأهيل التجاري مع الدول الأوروبية تحت مظلة من هذا من ضمن شؤون الجات. العمال قالوا كلمتهم بأشد الجاعة أيضاً عرضوا صوراً للخطوط ومناجيبها. وبين هؤلاء وأولئك دار حوار صائب كانت السطور التالية أبرز ما فيه..

غول الإغراق

كان ماثلاً في ذهن العمال منذ بداية أعمال الندوة هذا المصعد من الفصلية الذين خلفتهم الجات منذ بدأ التفكير في تنفيذها. لها في الشركة المصرية للجرانيت وأقال المراسم تسارع للبناء وتستمرح المستوردين أن ينفذوا من هذا الغول السمي، الإغراق، والذي نتج عنه أن باع المستوردين بالشركة خامات الإنتاج لسداد مرتبات العمال -كمين باع ملامسة لسداد ديونه- بعدما انسحبت للمبيعات إلى رقم ضئيل جداً لا يتجاوز نسبة ١٠٪ من حجم الإنتاج!! هذا الإغراق الذي غزا السوق المصرية من مثلك بورسعيد. حيث تصل كميات الأقالم إلى بورسعيد على أنها مثقلة ترانزيت إلى ليبيا ثم تنقل الكميات إلى السوق المحلية. وهذا نوع من الإغراق والتفويض لكن الكارثة الأكبر أن للمستوردين بالشركة طلبوا من وزارة المالية رفع الرسوم الجمركية على الأقالم المصنعة إلى ٢٧٠٪ لحماية الإنتاج المحلي، لكن كيف للحكومة أن تفعل ذلك؟ وهي التي وقعت اتفاقية الجات.. وفعلًا تسربت تلقاً لذلك وخفشت الرسوم الجمركية إلى ١٠٪ بدلاً من رفعها إلى ٢٧٠٪ كما طلبت الشركة.. فالحكومة ملتزمة إن بالجات وتلك كانت النتيجة.



المصدر: الشـ

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩ سبتمبر ١٩٩٥

الجات قبل انهاء الاتات التي تحمي سـمـا
الوطنية من الإغراق، ول هذا الشأن أيضاً ايدوا
جمهور وزارة التـمـوين ل محاولة ضبط السوق
حالياً ومكافحة الفـسـ والتـمـريب. ويدعو إلى
الإصرار إلى تكوين جمعيات حماية المستهلك
لتكن نوعاً من الرقابة الشعبية تمل محل ورقابة
الدولة التي تطلعت إلى حد كبير.

ماذا كـمـينا؟

ولم يأت السـكـتـور سعيد عمارة
الاقتصاد بجامعة جـلـون وعـضـو مجلس إدارة
إحدى الشركات القائمة أن يؤكد أن الـجـاـت قد
تزيد الدول الفقيرة فقراً بحيث تبلغ خسائرها
نحو ١٢ مليار دولار سنوياً. وبعد تخفيض
الحواجز الجمركية وتخفيض التعريفات
الجمركية سوف تنخفض أسعار المواد الخام
وهي ما تملكه الدول النامية وهي المصدر
الرئيسي لتمويل التنمية بها. ول حالة انخفاض
هذا المورد لن تقوى تلك الدول النامية على
مواجهة المنافسة في الصناعة ولا في الخدمات..
فحصلاً عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية
المستوردة وتحقق مكاسب للدول الغنية من
جـواـد تـبـالـيـل السـلـم قد تصل إلى ٢١٥ مليار دولار
في العام، وذلك لأن الدول الغنية وهي تمثل
(٢٠٪) من دول العالم تستحوذ على ٨٠٪ من
التجارة الدولية. بينما لايزيد نصيب الدول
النامية على (٢٠٪) رغم أنها تمثل نحو ٧٠٪ من
دول العالم.

ولأن الـجـاـت بكل اللـيـس في صالح الدول
الغنية، فإن هذا دفع الرئيس الأمريكي السابق
«بوش» إلى أن يعتبر توقيع تلك الاتفاقية
وإقرارها رمزاً بـجـاـهـه في السلطة، بل في أحد
أسباب الخلاف الآن بين أمريكا واليابان، مـكـنا
يقول د. سعيد عمارة، ويضيف: إن من أبرز
نتائج الـجـاـت ارتفاع معدلات البطالة إذ تمتد
فرص العمل نتيجة انخفاض صادرات دولة مثل
مصر وعدم فتحها على المنافسة مع نظام تلك
الشركة مستغلاً. ويذكر الدكتور سعيد عمارة
بعض الأرقام ذات الصلة فيقول: إن أمريكا
سوف تستفيد من تلك الاتفاقية بما يعادل ١٤
مرة من استفادتها من اتفاقية التجارة التي تـمـمها
مع كندا والمكسيك.. وإن إحدى الشركات
الأمريكية (كاتريز) سوف تصل مبيعاتها إلى
أكثر من ٢ مليارات دولار، الأمر الذي جعل
السفير الأمريكي في المجموعة الأوروبية يقول إن
الـجـاـت تـمـسـيـل هـذا الأمريكيان اتفاق تأسيس
الأمم المتحدة أو مفاوضات إنهاء الحرب العالمية
الثالثة، وكذلك ترى فرنسا أن هدف أمريكا من
الـجـاـت سـرـق عـالـية تـمـررها شركات أمريكية
ويكون للفرنسيين عليها من جميع شعوب العالم..
تلك كانت مكاسبهم، فما مكاسبنا؟ لهذا السؤال
كانت النوبة..



الإسم

المصدر :

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رواية

نقل التكنولوجيا والتعاون الدولي (٢)

تؤكد المحققان الرامعة ولغا محميتا - فالدول الاغني التي تمتلك التكنولوجيا، والصناعات المنتجة لها، لايدخل في دائرة اهتمامها بدرجة كبيرة ان تهب هذه التكنولوجيا مجاناً. اذ ان قيمة التكنية التكرية - التي تغلبها برادات الاختراع وتعكس في الوقت ذاته استثمارات سابقة - تتطلب الحماية والتشجيع، وبينما تبحث الدول النامية عن طائفة بتكلفة مقبولة ولا تولى بالضرورة الاهتمام الصناعية صاحبة التكنولوجيا للمعايير البيئية، فإن الاعتماد الرئيسى للشركات الصناعية صاحبة التكنولوجيا (اللائحة (في هذا السياق) تنصب بالدرجة الاولى على تلبية حاجات الدول النامية التي تريد طائفة بتكاليف مقبولة. ويعتقد للعديد من خبراء الدول النامية ان التكنولوجيا المالية الكفافة لاتحتاج الى دعم، وان أي شيء يحتاج في واقع الامر الى إصلاح مالي لم يعد يتعمق بعد بلى كفاية وهناك في الوقت الراهن عدد من التناقضات الداخلية والامداد للتمارضة التي تحتاج الى حل، غير ان الكثير سيوافق على مدى وسرعة حدوث التغيرات على المستوى المحلي في اكدولة التقنية فيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية، وتوفير رخص الاموال للحلية، وجذب رخص الاموال الاجنبية. وفي هذه العملية المعقدة، ينبغي للشكيد على ضرورة نقل التكنولوجيا لللائحة التي تناسب الاحتياجات المحلية، وعلى تقسيمها بشروط تستطيع الدولة المحلية الوفاء بها، فقد جعل الناس بالكثير حد من صلايات نقل التكنولوجيا غير المثالية، ومشارطات التي على عائق الدول التقنية بفعاء اقتصادية ثقيلة على نمو غير محدود (خاصة للدوية الخارجية للتزاوية)، وعندما هفت الاقتصاديات المحلية وزادت معدلات الفائدة العالية في السيمييات انكشف بجملاء عدم ملاسة العديد من اوجه النظام البنى الدولي مما اكث ضرورية ليجاد شروط افضل لنقل التكنولوجيا تستطيع الدول النامية الاستفادة لها.

م. ماهر عزيز

«دجاج الجات» .. يهدد صناعة الدجاج العربية
١٤ مليار دولار استثمارات عربية .. كيف نحملها؟

**إعادة التنظيم . التدريب . الإدارة العلمية
الرعاية الصحية .. طريق الانقاذ**



تحقيق :
احمد الشمرى

من اجل توفير
البروتين الرخيص كان
مؤتمر الاغذية والاعلاف
في الوطن العربي الذي
ناقش كيف نحمي
ثرواتنا التي تقدم الغذاء
للانسان العربي في ظل
المنافسة الشرسة للسوق
العالمي الواحد بعد
تطبيق اتفاقية الحات .

تقول بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إن قطاع الدواجن يمثل ٨ في المئة من دخل قطاع الزراعة في مصر وهو يساهم بـ ١٤ في المئة من الناتج القومي المحلي. وتنتاج العالم العربي من اللحم البشام والبيض ١٠٠٠ مئليون طير في السنة (٨٧ في المئة من إجمالي الإنتاج) وأن نصف كمية الدواجن في العالم لا تزرع في مصر. وتحتل مصر المركز الثاني في إنتاج اللحم البشام والبيض بـ ٦٦ في المئة من إجمالي الإنتاج العالمي.

الجات وصناعة الدواجن

ويقدم الدكتور حسن الهويح الاستاذ
على كلية الزراعة جامعة عين شمس بحثا
عن نتائج التناقضات الجات على مستقبل
صناعة الواحان .

اذ كانت الاعلاف تمثل 70٪ من
صناعة الدواجن ومجموعها يصل الى 8
ملايين طن في العام من جملة الاعلاف 1
في العام العربي 90 مليون طن ، الا
انها تستورد نسبة كبيرة منها ل
الفقرج قيمتها تتراوح ما بين (6 و 7)
ملايين دولار في العام

وإذا كانت تقاليد الجاهل تص
من ربح الدمن من السلع والمتجات
وقال من السلطة التقنية يقدم
وتكلفتها الطبيعية لنا ما يتصور
أحلاف (مقابلة لـ فؤاد المزيو
والعرة، والمركبات) والأدوية
البيطرية سوف يرتفع ثمنها ويقال
سوف ترتفع تكلفة الانتاج عندنا
وبذلك ستشهد المنافسة بين المنتج
المحل والمستوردين من الدواجن الامر
الذي يستلزم ترسيخ الانتاج واستغلال
الامكانيات المتاحة (ثالث مؤرخ مصر

طائفة مغطاة وزيادة على ضرورة
تكتيكية الاستعدادات في هذه المنطقة .
يأمل القنصل موسى جرجس من
قوتس ، استشارات صناعة الدواجن
في الدول العربية ١٤ مليار دولار ويها
صناعة تشترك بأربعة ملايين عامل ،
وحتى يتم التفتيش الذاتي في العالم
العربي لايزد من مساحة حجم هذه
الاستثمارات حتى تصلها ٢ ملايين
من حجم عام ٢٠٠٠ ويزداد نصيب
الدول من ٦,٥ كيلو في العام الى

في العالم المتقدم

يشرف الدكتور فلاح سعيد الامين العام لصناعة الدواجن في العالم العربي .. ان نسبة صناعة الدواجن الى الانتاج الزراعي في العالم العربي تصل الى (١٥ في المائة) وما يستهلكه الفرد في العالم العربي ٢٠ كيلو لحم ثلثها تقريباً من الدواجن بينما الدول المتقدمة متوسط استهلاك الفرد ٦٠ كيلو جراماً والمتوسط العالمي ٣٥ كيلو جراماً



ويقول فلاح سعيد : ورغم ان ما يستهلكه الفرد من الدواجن مثل تلك ما يشهده من كل انواع اللحوم الا ان الدواجن تحقق ولربما ان الاقتصاد القومي فربما حيلة ما تستهلكه صناعة الدواجن من الاعلاف لا يتعدى ١٠٪ فقط.

القدرة على المنافسة

تم وضع سياسة ترويج لدرية مصر على المسابقة هذه وغيرها مشتركة للمنظمات واللجنة والحيوانية في الاسواق العالمية في ظل سياسات منظمة التجارة العالمية . وتتطلب هذه السياسة التي اعلمها مستشار وزارة الزراعة .

يتمحور دور الدولة في الدارحة المحلية على الجانب : الجاهلي والاقتصادي والخدمي والتنظيمي والرقابي والتشريعي مع العمل على تشجيع القطاع الخاص في القيام بدور كبير في الانتاج وذلك لكي تتمتع مصر بندا في هذا القطاع واستغلال كل طاقاتها .

اعطاء اوية لانتاج الجزء الاكبر من هـ مخلات الانتاج من اعلاف ومركزات سميا . وحتى لاتلحق تحت رحمة الاسواق العالمية .. وذلك بتوفير بدائل الدرة المصنوعة مثل الدرة الاربعة وبيع الحطب والشعر وبدائل كسب الصويا مثل الترمس الطور . الاكتفاء الذاتي من الامصال واللقاحات وتشجيع القطاع الخاص على ذلك مع دعمه المقتدر المركزي للرقابة على الجودة . ويؤكد الدكتور ممدوح شرف الدين

في بحثه على ضرورة تنظيم العملية التسويقية واسطاتها شكلا . تسويقيا لايحيا التوازن في اسعار البيع المستهلكة وما لا يفرق المستهلك ولايسبب خسارة المنتج . ويقدم الدكتور ممدوح شرف الدين مستشار لفي وزارة الزراعة بحثا عن واقع صناعة الدواجن في مصر في نظام .

ويبلغ الاستهلاك السنوي للفرد ١١,٢ كيلو جرام لحم مبرء ٥,٢ كيلو جرام دواجن ٥,٨ كيلو جرام اسماك ٢,٣ كيلو جرام بيض ٤,٢

كبار حليب ومتجته الاحشاكل مرفوض ا

تم تحرير دريات الانتاج من الاحتكاك وتم رابع الدم من مخلفات الانتاج وترك اسهل الدواجن والآلات السوق الحرة والمستقبل يشير الى ان صناعة الدواجن عندنا سوف تحصل عينا كبيرا في المستقبل من اجل تقديم البورين للمستهلك خاصة ان مصر لا تفرش بها الراعي الطبيعية التي تعطي ميزة تستطيع ان تنافس بها في مجال انتاج اللحم المصنوع . ويتكفل اعضاء اللجنة على ضرورة قيام كيان مؤسس لضمان الدواجن وحمل تقرير يهدف الى الالتزام ببيع بداري اللحم مذبوحة ومبردة ان جيمدة مذبلة : القاهرة الكبرى والاسكندرية حيث يمثل ذلك وجهها حضاريا ويضفي مريدا اقتصاديا يوحى على المرء .

طاقات معطلة

وتقدم وزارة الزراعة بياناتها عن صناعة الدواجن في مصر لفيها : ١٨٦١٦ مزرعة طاقاتها الكلية ٤٨٨ مليون طائر ولكن لاتعمل بغير (٥٢ في المئة) من طاقاتها . وهذه بالحسبة لبدري التسمين ٢٨٧٦ مزرعة نهاج يبيض طاقاتها ٤٢٠ مليون بيضة ولكنها لاتعمل الا بقدار (٤٤ في المئة) فقط من طاقاتها ٦١ مزرعة امهات تسمين طاقاتها ٦٤٧ مليون بيضة و لاتعمل الا بغير ثلاثة ارباع طاقاتها ١١٨ مزرعة طاقاتها ١٦٤ مليون بيضة هـ امهات يبيض هـ و لاتعمل الا بثلث من نصف طاقاتها . لما السبب في عدم استغلال هذه الطاقات رغم حاجتنا هنا لتقديم الدكتريه عقيلة حمزة مدير العمل المركزي للاغذية والاعلاف يبحث على الضرو على بعض جوانب هذه المشكلة . الانتاجية والجودة كانتا هدفين متعارضين في النظرة التقليدية في صناعة الاعلاف ولم تكن هناك علاقة طوية الا بال بين مساهم الاعلاف والمربين فلانخفضت الانتاجية . وقت ربحية المنتج وبدأت تظهر طاقات عاطلة ومن هنا بدأ الاهتمام بشروط مراعاة الجودة في تقديم الاعلاف وتعتنيها .

رقص الاغراق

ويشير الدكتور حسن ايوب الى نقطة اخرى اثرت في هذه الصناعة ووجدت طاقات عاطلة بها . فكم افرقت الشركات من سياسة الاغراق في السنوات السابقة وان كانت هذه الصناعة ابادية فاستوردت بغيره من السوق بالمستورد من الدواجن وقت انتاجها في المزارع المحلية ففقدت المزارع بالمفسدة ويقال ان تلك المزارع . ويرتفع الكثير منها . رغم مدهى صناعة الدواجن عندنا من قدره تنافسية . لتكلفتها علنا تعامل تكلفتها في دول متقدمة مثل فرنسا وفرنلدا فتكلفتها الكلي من لحم الدواجن عندنا يقارب ثلاثة جنيهات وهو اقل من تكلفه في فرنسا وفرنلدا .

ادارة سليمة للمزارع

ويتفق الدكتور حسن ايوب مع الدكتور ممدوح شرف الدين في ضرورة اتفاد الاجراءات الكلية والتحكم في عرض الدجاج الحي ولذا للطلب العمل عليه حتى لايتعرض المنتجون الى تبعات سعرية تؤثر على اقتصاديات انتاجهم وربما تكون الوسيلة في هذا هي الاتجاه الى الذبح الال وحفظ الدجاج للمجوز تحت ظروف التبريد والتجميد . المناسب مع العمل على استغلال مخلفات الذبح الال لتحقيق تكلفة الانتاج .

ويؤكد الجميع بالندرة على ضرورة وجود اداة سليمة للمزارع مع تدريب عملة فنية تدريبا جيدا وتزويدهم بالامهات المصنعية البيطرية وهذا مابدا للتشجيع لوبه بالفضل وايضا كيان مؤسس مستقل لصناعة الدواجن يسمع الخطط العلمية السليمة من اجل النهوض بها .



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ - ١٩٩٥

منظمة التجارة الدولية تصدر القواعد الجديدة للتحكيم الدولي

200 مليون دولار زيادة في التجارة الدولية بعد تطبيق اتفاقية الحات

□ القاهرة - يوسف هلال

أصدرت منظمة التجارة الدولية إجراءات وقواعد التحكيم الدولي التي تتخذ في حالة نشوب منازعات بين الدول الأعضاء في المنظمة الدولية حيث يتوقع المسؤولون في الجات أن يضيف هذا الاتفاق سنوياً نحو 200 مليار دولار إلى الاقتصاد العالمي نتيجة زيادة الحركة التجارية العالمية بأكثر من 750 مليار دولار سنوياً خلال السنوات العشر القادمة والتي ستشهد مراحل تنفيذ الاتفاقية بجوانبها المختلفة.

وأكد المستشار حسين مصطفى رئيس مركز القاهرة الأقليمي للتحكيم التجاري الدولي: أن قواعد التحكيم الجديدة التي أصدرتها منظمة التجارة الدولية لن تطبق على النزاعات التي قدمت طلبات المشاورات بشأنها طبقاً لاتفاقية مونتريال 1947، أو بموجب أي اتفاق سابق للاتفاقيات المطبقة قبل بدء نفاذ اتفاقية المنظمة الدولية، حيث سيستمر العمل بشأنها بالقواعد والأجراءات الخاصة بتسوية المنازعات التي كانت نافذة قبل بدء اتفاقية التجارة العالمية. وبالنسبة لنطاق تطبيق القواعد التي تحكم تسوية المنازعات أشار

المستشار حسين مصطفى إلى أنها تشمل كلاً من الاتفاقيات متعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع والاتفاق العام بشأن التجارة والخدمات واتفاقيات التجارة في الطائرات المدنية والمشتريات الحكومية والاتفاقيات الدولية في مجال منتجات الألبان ولحوم الأبقار وتطبيق

الإجراءات المصحة والصحة النباتية واتفاقيات المنسوجات والملابس والحواسن الفنية على التجارة بالإضافة إلى اتفاقيات الدم والإجراءات التمييزية والأزمات المالية وخدمات النقل الجوي.

ويضيف المستشار حسين مصطفى: أن هناك ثلاث وسائل لحل المنازعات الدولية في إطار منظمة التجارة الدولية منها أسلوب المشاورات، حيث تقدم طلبات عقد المشاورات كتابية ويقترح فيها الأسباب وتحدد الإجراءات المعترض عليها مع ذكر الأساس القانوني للشكوى وعن العضو طالب المشاورات أن يخصص جهازاً لتسوية المنازعات والمجالس واللجان ذات الصلة بطلب المشاورات.

كما تشتمل المنازعات الدولية على سياسة التسامح الحميدة والتوفيق والوساطة، حيث تتخذ هذه الإجراءات طوعية إذا وافق على ذلك طرف النزاع بشرط أن تتم في سرية خاصة المواقف التي يلجأ إليها طرفا النزاع خلال هذه الإجراءات بما لا يخل بمصالح أي من الطرفين في الجهر إلى أي من سبل التقاضي الأخرى. ويجوز عند بدء إجراءات التسامح الحميدة في أي وقت أن يقوم مسئول جهاز تسوية المنازعات بعرض التسامح الحميدة أو التوفيق والتدخل بهدف مساعدة الأعضاء على تسوية المنازعات.

أما ثالث وسائل حل المنازعات الدولية فتتضمن فريق التحكيم حيث يتم تشكيل الفريقين في حالة طلب الطرف الشاكي وذلك في موعد لا يتجاوز اجتماع جهاز تسوية

المنازعات الذي يلي الاجتماع الذي يدرج فيه الطلب لأول مرة كحد من جدول الأعمال الجاهز إلا إذا قرر الاجتماع توافق الآراء نحو عدم تشكيل فريق التحكيم.

ويذكر المستشار حسين مصطفى اختصاصات فريق التحكيم بأنها تتضمن فحص الموضوع الذي قدم إلى



جهاز تسوية المنازعات بحيث يتم عمل إلى نتائج يكون من شأنها مساعدة جهاز تسوية المنازعات على تقديم التوصية أو اقتراح الأحكام المنصوص عليها في ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقيات.

ولا تشترط منظمة التجارة الدولية أن يكون فريق التحكيم من الأفراد الحكوميين أو غير الحكوميين ولكن ينبغي استقلالهم وتوافر تنوع كاف في مهارتهم وخبراتهم، ولا يجوز أن يعين في فريق التحكيم المعني بنزاع ما أن تكون حكوماتهم أهدانا في النزاع أو طرفا ثالثا إذا كانت لهم مصلحة جوهرية في الأمر المعروض على فريق التحكيم إلا إذا اتفق الطرفان على غير ذلك.

كما لا يجوز إجراء أية اتصالات من طرف واحد مع فريق التحكيم أو جهاز الاستئناف بخصوص الأمور التي ينتظر فيها الفريق أو جهاز الاستئناف وتعامل المذكرات المكتوبة المقدمة إلى فريق أو جهاز الاستئناف على أنها سرية ولا يوجد ما يمنع طرفا من اطراف النزاع من كشف موافقته للرأي العام.

ويشير إلى أن جهاز تسوية المنازعات يراقب تنفيذ التوصيات والقرارات، حيث يحق لأي عضو في

الجهاز أن يثير مسألة تنفيذ التوصيات متى شاء بعد اعتمادها ويشجع ذلك على جدول أعمال اجتماع جهاز التسوية بعد ستة شهور من تاريخ تحديد الفترة الزمنية وتستمر على جدول الأعمال حتى يتم حل المسألة مالم يقرر الجهاز خلاف ذلك.

وإذا كانت الدولة العضو من دول العالم النامي يحق لجهاز تسوية المنازعات أن ينظر فيما يمكنه أن يتخذه من إجراءات تتناسب مع ظروف هذه الدولة بشرط ألا يقتصر في الإجراءات على موضوع الشكوى فقط بل بحث أثارها على اقتصاد الدولة النامية المعنية أيضا.

ويؤكد المستشار حسين مصطفى: إنه في حالة رفض إحدى الدول الأطراف تنفيذ توصيات أو قرارات فريق التحكيم خلال فترة زمنية معقولة أن يشارط عليه للسماح للدخول في مفاوضات مع أي دولة أخرى أن يطبق القرارات المتخذة ضده أو غيرها من الالتزامات التي تم التحكيم فيها، حيث لا ينظر المحكمون في طبيعة النزاعات أو غيرها من الالتزامات التي يطلب تطبيقها بل لابد أن يقبل قرار المحكمين كقرارات نهائية وعلى الأطراف المعنية ألا تتقدم بطلب تحكيم جديد.

كما لا يجوز للدول الأعضاء الأخرى في المنظمة العالمية الدخول في عملية التحكيم إلا بموافقة الطرفين اللذين وافقا على اللجوء للتحكيم على أن يلتزم أطراف النزاع بالقرار الذي تتخذه وترسل قرارات التحكيم النهائية إلى جهاز تسوية المنازعات لتنفيذ.



الحقيقة

المصدر:

٢٥ سبتمبر ١٩٩٥

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صندوق دعم صناعة الغزل والنسيج يؤكد الدول الصناعية طوعاً «إلحاحاً» لخدمة اقتصادها على حساب الدول النامية!!

للمبيل الوحيد لمواجهة تحديات
الاجتات وظل على ذلك بزيادة حجم
التجارة البينية في صناعة
النسيج بين دول الاتحاد
الأوروبي من ٢ مليار دولار في عام
٩٤ إلى ٤ مليارات خلال النصف
الأول من العام الحالي بزيادة قدرها
٢١٨٪

بالرعاية في الاتفاقية وحث للتقرير
منتظمة لتجارة الطاقة للبرقة على
تطبيق الاتفاقية على ضرورة أعمال
مبدأ عدم التمييز بين الدول وإزالة
بند جديد للاتفاقية يقضي بأنه إذا
تمت مزايا لدولة ما في المنظمة
فيجب أن تحصل على هذه المزايا
سواء جمركية أو غير جمركية جميع
الدول الأعضاء لرجع التقرير تروى
أوضاع صناعة النسيج في مصر
والعالم العربي إلى غياب التكتلات
الاقتصادية بالمنطقة العربية وحث على
أحياء السوق العربية المشتركة مؤكداً
أن الترخيل في كتال القيمى قوى مو

أكد صندوق دعم صناعة الغزل
والنسيج بالجامعة في تقرير
له أن صناعة النسيج في مصر
تواجه تحديات دولية خطيرة
نتيجة تحريرها وتطبيق اتفاقية
الاجتات وحث للتقرير الاتحاد
الدول للصناعات النسيجية في
العالم إلى ضرورة مراعاة ظروف
الدول النامية عند تطبيق
الاتفاقية الدولية واتخذت سلوك
الدول المظنة في تطوير بنود
الاتفاقية لخدمة اقتصاداتها على
حساب الدول النامية مشيراً إلى
ضرورة استحداث مبدأ الدولة الأولى



السبعة

المصدر :

٩ أبريل ١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأسمالية البسكويت والبلاستيك!



بقلم:

د. رفعت لقوشة

استثمارات القطاع
الخاص ٢٨٪
وليس ٥١٪ كما يروج
إعلام الحكومة

الشراكة تدق الأبواب التي عبرتها قبلا اتفاقية
الجات، وبانت الموجة الرأسمالية الخاصة مدعوة
الى اعادة ترتيب اوراقها.. فهذه المرة تبدو المواجهة
عارية.. المواجهة بين الرأسمالية ونفسها في مربع
الاختيار المصري.

وفي نهاية الخمسينيات وبداية
الستينيات.. بين الخلاف وفي نقطة
الاستحكام بين قيادة الثورة وأقطاب
للوجة الثالثة عندما رفضوا أن
يشتركوا بالاستثمار في صناعات
رأس الريح ومثالها المصاهر.. انذاك
.. هو صناعة الحديد والصلب، وبدأ
واخضا أن للوجة الثالثة ترتبط
عضويا بتقاليد للوجة الثانية التي
تتمثل بغيراتها الى الصناعات
الخفيفة وخدمات السوق، وانها مزمت
تماما رباط الصلة بينها وبين للوجة
الاولى التي قاسما طلعت حبيب
ومفرحات وعى حملته الى القبول
بمخاطر الاستثمار في صناعات رأس
الريح التي واكب زبائنه والصلب
والنسيج - المينما... الخ... وفي
اعقاب الخلاف... جاء التميم.

وبار الزمن دوره.. وصار التاميم
انفتاحا، وفي عنصر الانفتاح
السياسيات طلعت للوجة الرأسمالية
الرابعة وكانت.. بالفعل.. شميرا
ترجيحها عن رأسمالية رة نطعت
بالمط الفئات الاجتماعية الى مركز
التكوين الاجتماعي ومن لم يثبت أن
تتمتع عن خياراتها.. فهي لم تكن
متأولة فقط لصناعات رأس الريح
ولكنها كانت متأولة للون ذاتها
وحول الاقتصاد المصري الى حالة
من السيرة التي تغيرت سريعا
وتركت وراءها اثنين.

عائلات البسكويت

وفي الثمانينات... كانت تركيا
الدين مقلدة ونشطت بعنف على
كامل اقتصاد منوله وارتفع شعار

واند عرفت مصر من قبل وعلى
منى التقييم لازمن للقرن العشرين
اربع موجات رأسمالية.. فاد الاولى
طلعت حرب.. وكانت اكثر الموجات
وعيا والتمسا بعهدية.. ثم جاءت
الحرب العالمية الثانية بخاض ميلاد
للوجة الثانية التي استثمرت مناخ
الحرب في البحث عن دورة سريعة
اراس المال ومعدل مرتفع للربح في
ظل حماية جمركية مانعة، وفي اعقاب
الحرب ظلت للوجة خاضعة بمطالب
الحماية الجمركية ومطالب حقوق
الاستحكاك وانتهى بها الامر الى
الاستحكاك مع كبار الملاك الزراعيين
حول قسمة الربح.

نهاية الموجة الثالثة

ثم جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ وجاءت
معها الموجة الرأسمالية الثالثة.
وكانت اولى الموجات حظا.. على
عكس الشائع في ادبيات محاكمة
يوليو / عيد قناصر، ففي ظل الثورة
اندرجت للوجة الثالثة بالتوكيلات
التجارية والت اليها ملكية الاموال
الرأسمالية الاجنبية باسعار بخسة
واشتمت امامها رقعة السوق بطل
الاجرامات الاجتماعية.. وكانت
قرارات اصلاح الزايف لصالحها
قلقد اخضت حصة منها من الربح
وتقسمة مع ملاك الاراضي، ولانها
.. بالتالي.. حاصلة للموقف في دورة
اعمال موسعة تتراكم فيها الازياج
وبقدرات مفرطة تصانق مؤثرات
الترموستات الاقتصادي، للبروجيه
وجده ضاعف رقم اعماله خلال
الخمسينيات مرتين.



المصدر: **البحر**

التاريخ: **٩ - ٢٥ - ١٩٩٥** النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المثالية أقل من المصنف الاعلامي
للمصاحب له، فهي لم توفر. وبهذا
لاكثر التقديرات تقاربا. إلا حوالي
١٠٠ ألف فرصة عمل في مجتمع
يرتفع فيه رقم البطالة إلى حوالي ٧
ملايين فرد، بينما لم يتجاوز مجمل
استثماراتها حوالي ٢٨٪ من إجمالي
الاستثمارات الكلية. وليس ٥٠٪ كما
تروج البرويجاندات الاعلامية التي
أضافت استثمارات التعاونيات إلى
القطاع الخاص!!!، لأن القاعدة
الانتاجية للرأسمالية المثالية
ضئيلة.. فإن سوقها ضيق..

٤ - أن الرأسمالية تمارس السحب
على المكشوف، من البنوك،
شالخصائض الأصول + الجوانح
لاتغطي إلا حوالي ٥٠٪ من إجمالي
القروض، وبأشياء ما أشبه أن يتم
تغطية القروض المكشوفة باعتماد
القيمة السوقية للأرض كضامن
ضمان وليس قيمتها الحقيقية، وكذا
تدافع ضغوط المضاربة على
الأراضي والعقارات وكثافتا لتمديد
زمن الرجعة الرابعة... موجة الانفتاح،
ولكننا نعلم أن رأسمالية تضارب على
الأراضي والعقارات... هي رأسمالية
عاجزة.

هذه الحقائق تتحدث عن نفسها
وبينها أن يسبق حديثها كل حديث
تطلقه الآن الرأسمالية المثالية
بمراوة الشكوى من العسكرة
والجأت، فلم يعد أمامها وبالأد
المستجدات إلا أحد خيارين: إعلان
الانحلال أو القول بمسئولية الائتلاف
بالاستثمار في صناعات رأس
الربح وفي بناء القاعدة العلمية
الوطنية لرفع نسبة التكوين المعرفي
المطل في إطار صيغة بمشاركة من
الدولة تغطي فيها عن صيفيتها
المثالية للصيغة، فكذلك لكل رائد
الموجة الأولى طلعت حورية، الذين
استعاروا اسمه وبسوا تاريخه.

لا تزيد نسبة التكوين المعرفي للمعالي
كثيرا على المصنف، في مقابل ٤٠٪
في الرأسمالية للتقدمية و ٢٥٪ في
الاقتصاد الإسرائيلي، وأذلك فلقد
عاد وقد رجال الأعمال المصريين من
مؤتمر العرب وليس في جميعته إلا
بعض مقاولات الباطن وبعض
التوكيلات التجارية وبعض صفقات
إعادة التصدير.. لا أكثر ولا أقل.
وكان مؤتمر العرب هو بداية للكشف
الصحفي عن حجم الرأسمالية
المثالية وجاذبية ظلالها.

مازق الجات

ثم جاءت الشراكة ومن قبلها
اتفاقيات الجهات لتخفيف إلى الكف
أيامنا أخرى وتلتفد الرأسمالية
المثالية إلى زمن الرقعة مع الذات،
بعيدا عن البرويجاندات الاعلامية، وفي
زمن الرقعة.. لا مفر من المكاشفة
بالحقائق:

١ - إن معركة الرأسمالية المثالية
مع القطاع العام لم تكن أبدا معركة
مخصصة بأي أسماء إيديولوجية،
ولكن مجرد نزاع استقطابي حول
حقوق ملكية امتياز الاحتكار في
الدخل المصري، وعندما يتفلق الأمر
بامتيازات الاحتكار.. فإن الرأي العام
سوف يبتدع القطاع العام، فاحتكار
القطاع العام أرحم من احتكار
الرأسمالية المثالية.

٢ - ولأن الهدف هو الاحتكار.. فإن
الرأسمالية المثالية لم تكن لأد
الأوامر إيديولوجيا مزيفا يسوقها إلى
النجاح من حقوق رأس المال ثم
يستدير بها إلى التفتي الجعلي لكل
الحقوق الأخرى: حقوق العمل
وحقوق الطبقة الوسطى وحقوق الأمن
الاجتماعي، وبالتالي فلقد نفذت
الرأسمالية المثالية - ميكرة - فواعدا
الاجتماعية.

٣ - إن حجم اداء الرأسمالية

الانفتاح الانتاجي وفي مدها لاحت
أرباحها للوجه الخامسة، وكانت
الأرباح مستبشرة.. فهي تحمل
خطايا يتحدث من التنمية والالتزام
الوطني وكان الأول كبيرا في ميلاد
رأسمالية فاعلة.. تؤمن برأس المال
كمحرك للتطور الاجتماعي وكأداة
لتشكيل مجتمع مني.. أكثر تحررا
وأرحب عطاء، ولكن محطات الواقع -
ورغم استثناءات مضوية - تظلمت عن
طرحها المثالي، وإذا بالموجة
الخامسة تنقلب إلى مجرد رأسمالية
عائلية تجهز بالخطاب الانشائي دين
أن تلتزم بمسئولياتها، تنمى عن
البورصة ولكنها لاتداول أسهم
مستأجرة، تهاجم القطاع العام
ولكنها لاتتقدم أبدا لشرائه، تشر
بالسوق المفتوح ولكنها تضارب دائما
في طلب الحماية الجبركية، تبين
الدعم ولكنها تطالب لنفسها وفي عام
١٩٩٢ - على سبيل المثال - حصلت
الرأسمالية المثالية على حوالي ٢
مليارات جنيه كعم مستثمر.

وأم من ذلك كله.. أن الرأسمالية
المثالية كررت نفس الخطأ الذي
سبقتهما إليه للرجة الثانية والرجة
الثالثة، في التمييز إلى الخيار
الدواويص إصناعات رأس الربح، وإذا
بها تكفي بمنظومة لانتاج أكياس
والسجاد والملابس الجاهزة
والبيسكويات.. الخ، وعلى هامش
المنظومة تتناثر بعض ورش تجميع
السيارات والسلع المنزلية للإستفادة
من حساب البرز بين التعرفة
الجبركية على المنتج الكنهاني
والتعريف للجبركية على المكونات
الانتاجية ولا أحد يستطيع أن يكر
الجهد وراء التظلمة.. ولا لأن
الحكم تمسكها، ولكن مؤرخومية
الحكم لاتعقب أبدا إلى الرمان على
هذه المنظومة بمدك للمبار التكتو.
اقتصادي، فهي تولى نشاطها



المصدر: الأهرام المسائي

١٩٩٥-٤-١٢

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ بين السلبيات والإيجابيات:

«الملكية الفكرية».. في ميزان «الجات»

للخبرة له أو مارس إجراءات غير تنافسية، مما يؤثر الحماية للقول الثانية في مولجة الدول للفترة . كما أن توليد الشريعة الأساسية لحماية حقوق الملكية الفكرية سيساهم إلى حد كبير في جذب الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا الحديثة للصناعة لها وبالنسبة للإثار السلبيات إلتاقية «الجات» في مجال حقوق الملكية الفكرية على الدول الثانية - والكلام مازال للذكور على حديج رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - امتكار صاحب البراءة لمحقق استيراد المنتجات، وهذا البلد يفيد الحرية في استيراد المنتج موضوع الحماية، من أي مصدر خارجي والفرع الوحيد الذي يمكن أن يمنع من وقوع هذه الأضرار ، وهو أن ينص قانون البراءات الجديد على حقوق الأطراف المحلية في الاستفادة من الاختراع بتشغيله من خلال الاستخدام أو الترخيص في الانتاج بما يعرف عادة باسم الترخيص الإلزامي وبما يتفق مع اتفاقية «الجات» ٢٠١٠.

ومن بين الآثار السلبية على حماية المنتجات التي يحصل عليها باستخدام طريقة الانتاج المميكة وذلك بمنع مالك البراءة التي تملك طريقة انتاج حقا امتكاريا للمرض للبيع والبيع أيضا ، وكذلك استيراد المنتج الذي وكن الحصول عليه بطرق مباشر نتيجة تطبيق الانتاج موضوع الحماية

مع العلم بأن ذلك لا يمنع من الاستيراد الموزع لاسم حقيقي لآخر لا تتعارض مع المتطلبات الأخرى للتخصيص عليها في اتفاقية «الجات» وبهذا هذا الاستيراد الموزع في نفس الاسرار وتعاين أصحاب البراءات على تشغيل اختراعاتهم في الصناعة في مصر وبما يخدم الصناعة الوطنية في مواجهة هذا الكيد من استخدام فترة السماح للتخصيص عليها في اتفاقية «الجات» لفترة « سنوات ، وبخس سنوات اضافية للمنتجات التي لم تكن لها الحماية في التفتين الحالي (١٩٧٢) لسنة ١٩٦٤ لاتاحة الفرصة لاصحاب مؤسسات البحث والتطوير في مصر لتغيير سياساتها وتنظيماتها لمواجهة هذا الكيد الجديد

يسعى الاقتصاد المصري إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي سواء في مجال الصادرات أو الواردات ، وبالتالي فإن ذلك يؤثر سلبا وإيجابا على الاقتصاد المصري عند حدوث أية تطورات عالمية

وتأتي اتفاقية الجات على رأس هذه التطورات ، حيث لم تترك أي مجال إلا وخضعته لينوبها التي لم تقتصر فقط على المجالات الصناعية والتجارية ، بل امتدت إلى المجالات الفكرية والإبداعية ، وقد تم أخيرا مسمى والملكية الفكرية، لإنتاج المبدعين، وقد وضعت اتفاقية الجات ضوابط لحماية هذه الملكية .. إلا أن الدول الثانية سوف تعاني من تطبيق «الجات» على هذه المجالات تصديدا ، وهو ما يؤدي إلى بعض الخسائر والآثار الإيجابية أيضا، وفي تقديم علمي لهذه الآثار يقول الدكتور على حميد رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا من الآثار الإيجابية على تطبيق اتفاقية الجات في مجال الملكية الفكرية رفع مستويات الحماية المقدمة للملكية الفكرية في مجال حق المؤلف والحقوق المرتبطة به

وبالنسبة لمصر سوف يحفل مزايها اضافية لها في مجال الأعمال الأدبية والمؤلفات والكتب ، إضافة إلى الأصول الفنية للمطالعة في التثريات والاسطوانات وإعلام السينما والتلفزيون ، والتي تشترك حقوق مؤلفيها في كثير من أنحاء العالم دين أن يكون هناك وسيلة امتيازها

بالإضافة إلى ذلك فإن الاتفاقية تنص على استيراد المستطادة من الزايات التي تشتملها طبق اتفاقية «بين» لحماية المنتجات الأدبية والفنية فيما يتعلق بالاحكام لقائمة المارة للدول الثانية - حيث سيكون من حق الدول الثانية أن ترفض نظاما لسياسة الاسرار بالنسبة للوارد في إطار حماها في حماية العمة العامة، وسوف يكون من حق الدول الثانية تطبيق نظام الترخيص الإلزامي إذا ما تمتص صاحب البراءة في استخدام الحقوق

پیشہ و حرفہ کی تعلیم کے لئے

يتيح المؤتمر للعرب العربي الأقل
للموارد في اقتصاداته ولقلة سبلها في
ميراثها في دولها. وفي سنة 1994، أقيم
مؤتمر في القاهرة، مصر، حضره ممثلون
من 15 دولة عربية، وبحثوا في
الأسس الاقتصادية والاجتماعية
للتنمية البشرية في المنطقة العربية.
وكانت هذه هي المرة الأولى التي
يشارك فيها ممثلون من جميع
الدول العربية في مؤتمر مشترك
للتنمية البشرية في المنطقة العربية.
وكانت هذه هي المرة الأولى التي
يشارك فيها ممثلون من جميع
الدول العربية في مؤتمر مشترك
للتنمية البشرية في المنطقة العربية.

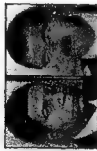
التجارة العالمية في ظل الحداثة.
وصرح غسان أبو غزالة رئيس للجمع
العربي للدعوة أن أهم المبادئ التي
تقوم عليها الحداثة هي، تتبنت التسليم

الجمعية منذ الانضمام اليها وكذلك
مبدأ الدولة الأولى بالرعاية والهدف من
ذلك كما يقول هو إلغاء جميع القيود
والحواجز

خلاصات، تكمل أهمها، نتائج

مع صدور الإصدار الأخير من عام ٩٠ لتكملة بوزارة
الخدمات كملت المير ورجل الأعمال) سنها الإصدارية
التالية من أواخرها الأخيرة تقدم (الخدمات) لوريا لعدد
من الكتب الرائعة التي يبيعونها في بيئة الأعمال
العربية. وقالت فائز عن المير التنفيذي لشركة شعاع
ناظم (الخدمات) إن من الكتب التي تستحق
الاهتمام على الخصوص كتاب العالم التالية -
Return On Quality - Open-forming Your

للحماية والمستوردة

[illegible]



المصدر:

التاريخ: ٢٢ / ١٢ / ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتشواي

نتائج

«البحر»

عقول مصر... في خطر!

اتفاقية الحماية الفكرية
تهدد البحث العلمي وتقتل
روح الاختراع والإبتكار



المصدر : **سوار**

التاريخ : **١٢٢٠٠٢٠١٩٩٥**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لكل ما تليه عليها قو الشئ في هذا العالم.

ويصبح نوعا من أنواع السيطرة الاستعمارية التي تهدف لجعل الدول النامية والأقل نمواً مجرد سوق رابحة لفضائح الدول المتقدمة ويدل على صحة ذلك جعل مدة حماية الملكية الفكرية ٢٠ عاماً بدلاً من ١٠ سنوات حسب القانون المصري ويرى أن الحل هو في معارضة الدول النامية لهذا المجلس بشكله الحالي والمطالبة بمشاركة الدول النامية لضمان موضوعية القرارات التي سوف يتخذها

فجوة

ويؤكد د. صلاح السعري - الخبير الاقتصادي - على أن هذا المجلس الهدف منه الحفاظ على السيادة التكنولوجية بين الفقراء والافنياء، بحيث تصبح الدول الفقيرة في احتياج دائم للدول الغنية ووظيف من مصر من أكثر الدول تعرضاً لاستعمار مجلس الحماية الفكرية باعتباره من الدول الأقل نمواً وليس من الدول النامية ويرجع د. صلاح خطورة هذا المجلس إلى حريته في إصدار ما يشاء من عقوبات ضد الدول الفقيرة بصفة سرقة لبراءات أو اختراع معين ربما يزيد الأمر خطورة هو سيطرة الدول المستغمة على هذا المجلس دون مراعاة لمصالح الفقراء

ويؤكد د. صلاح أن من الحماية الفكرية إلى ٢٠ عاماً معناه أنه تقنياً أي فكرة أو اختراع بعد انتهاء هذه المدة بما يضمن للدول الغنية التأكيد من عدم استغلال الفقراء من هذه الأفكار على المستويين الاقتصادي من أحد عوامل تقدم اليابان استخداماتها المتقدمة الصناعية العسكرية بمعنى أخذ فكرة أو براءة معين من الدول المتقدمة ثم تقوم بتحويل هذه الفكرة لمبادئها الأولى وتعيد صنعها بما يتناسب مع المجتمع الياباني أما الآن وإلى كل قانون الحماية الفكرية الحالي فإن يعد سمعها بذلك، ويشير أن الدول المتقدمة قامت بمحاولة الحفاظ على ماء الوجه فسمحت لثلاثين حماية الملكية الفكرية بهذا، خاصة بخصي ببراءات الدول الفقيرة لتقنية الدول

في الخامس عشر من إبريل عام ٩٤ وقعت مصر على اتفاقية دولية تسمى باتفاقية الحماية الفكرية هي إحدى مصائب أو فروع اتفاقية «الجات» الشهيرة ومعنى التوقيع هو حماية الفكرة أو الابتكار من الاستغلال أو السرقة لمدة ٢٠ عاماً .. إلى هنا والأمر يبدو عادياً ولكن

الخطورة في أن بنود هذه الاتفاقية سوف تقف حجر عثرة في سبيل قيام أي دولة أو شركة بتطوير أي منتج مسجل براءة اختراع له بطريقة تتناسب مع ظروف المجتمع الذي يتم تسويقها فيه.. وهي ببساطة تعني أن الدول النامية سوف تتحول إلى سوق لمنتجات الدول الكبرى ومن يخالف ذلك يتعرض لعقوبات ما يسمى بمجلس الحماية الفكرية الذي له صلاحية توقيع العقوبات على الدول المخالفة .. ويرى الخبراء أن هذا المجلس سيف جديد في يد الدول الكبرى لتأديب من يخرج على قانون وشريعة هذه الدول وتسول له نفسه أن يتجربا ويترك لعقله حرية الابتكار والإبداع لصالح شعبه ووطنه..

سيف

إبراهيم عبادة عضو مجلس الشيوخ يرى أن مجلس الحماية الفكرية المنصوص عليه في اتفاقية الجات هو سيف جديد مسلط على رقاب الدول الفقيرة لمنعها من محاولة الفروج عن دائرة سيطرة الدول الغنية بالإضافة إلى كبت الابتكار والابتكارات التي تعمل على حل مشاكل الدول النامية ويشير أن هذا المجلس مشترك في موضوعه وسوف تستخدمه لدول المتقدمة لإغراق الدول الفقيرة على الاعتراف



المصدر: **الموقف**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠-٤-٢٢

مجلس الحماية الفكرية هو مجلس امن آخر وتقراراته ملزمة ويحرم المدول النامية من التكنولوجيا

ترجع إلى أكتافها المتشعبة
وخصوصاً في مجال الغذاء والدواء
وعما أهم عصيرين لضمان سير
المياة والأمر الأكثر خطورة أن هذه
الاتفاقية جعلت التعاون بين الدول
الفقيرة والدول النامية ينصرف إلى
شكل المنتج وأيس إلى طريقة الإنتاج
وهذا من شأنه تقويض العملية
الإنتاجية بالنسبة للدول الفقيرة
بالإضافة إلى إعطاء صاحب
التكنولوجيا الحق في أن يستفيد بها
في أي مكان في العالم ليس على
المستوى التقني ولكن على المستوى
التجاري والاستيراد السلمي
ويؤكد د. محمد أن عقوبات
مجلس الحماية الفكرية تشمل
الضمان من المصنوعات أو إلغاء
عضوية الدول بالإضافة إلى فرض
التعويضات. كما أن قراراته سوف
تكون مطلقة بفناء الإنسان وملزمة
مثل قرارات الامن!!

ضمانات

ويقول المهندس عزه أبو السعود
الأمين العام للجمعية المصرية لتتبع
الابتكارات: إنه يجب أن يقتصر
عقاب لجنة المعقوبات بمجلس الحماية
الفكرية على الأفراد المخالفين وليس
الدول.

المتقدمة ولكن بأسعار تدفق قدرة
الدول الفقيرة.
ويؤكد د. صلاح أن مجلس
الحماية الفكرية هو مجلس امن جديد
وإن على المستوى الاقتصادي
ويرى أنه لتجنب استمرار هذا
المجلس لابد أن يتم تغيير جذري في
الأسلوب الذي يسير به البحث
العلمي في مصر الآن وأن تتولى امر
البلاد حكومة وطنية لديها الاستقلال
في القرار السياسي وغير تابعة لأحد
ويغير مصلحة الشعب المصري
وغير ذلك سوف تقع مصر تحت
مفصلة الدول الغنية.

لجنة

ويؤكد د. يوسف مرسى مستشار
أكاديمية البحث العلمي ان المنظمة
العالمية للحماية الفكرية wipo هي
المنوط بها حماية الابتكارات
والاختراعات سواء بالنسبة للدول
الفقيرة أو الغنية وإن مجلس الحماية
الفكرية لم يأخذ شكله النهائي حتى
الآن.

ويضيف أن هناك لجنة عربية
لدراسة هذا الموضوع والشكل الذي
يجب أن تشارك به في هذا المجلس.

أسماء

يقول د. محمد بهاء من الذين
الرئيس الأسبق للمركز القومي
للبحوث أن اتفاقية حماية الملكية
الفكرية تضي حماية حقوق المؤلف
والمرسومات الصناعية وبراءات
الاختراع والأسرار التجارية وبراءات
الكمبيوتر والمواد الإلكترونية الكاملة
وغير ذلك من إبداعات الإنسان.
وتنص هذه الاتفاقية في أحد بنودها
على إلزام الدول الموقعة بتطبيق
أحكامها والتي تتصل في عدم
استعمال هذه الابتكارات دون إذن
من صاحبها ..
ويضيف إن خطورة هذه الاتفاقية

مميزات

وتؤكد المكتوبة على يحيى
المستشارة عن الإعلام العلمي
بأكاديمية البحث العلمي أن مميزات
الاتفاقية تقتصر فقط على الدول
الغنية أما الدول الفقيرة فهي معرضة
لزيادة فقرها وانتشار المجاعات بها
نظرا لسيطرة الدول المتقدمة على
معظم الأفكار والابتكارات، وتضيف
أن لجنة المعقوبات بمجلس الحماية
الفكرية بدور حاليها كثير من علامات
الاستغلال خصوصاً أن هذه اللجنة
سوف تسيطر عليها الدول المتقدمة!!
ويؤكد د. منى أن المخرج الوحيد
من هذه الأزمة يتمثل في الاعتماد

والبحث العلمي في مصر وأحداث
تغيير شامل في أسلوب التعليم بما
يسمح بتقدم البحث العلمي على أن
تستفيد البلاد من هذه الإيجابيات في
عيني المجالات وتقلل عبئها
الأجور كما هو حال الآن، وغير
ذلك سوف تؤدي الاتفاقية إلى
تهميش البحث العلمي في مصر
والاعتماد على مايلعبه الغير لنا من
ابتكارات!!

مخاضة

مهندس عادل السعيد مسئول
العلاقات الخارجية بمكتب براءات
الاختراع بأكاديمية البحث العلمي
يؤكد أن خطورة الاتفاقية بالنسبة
لمصر ترجع إلى عدم قدرتها على
المنافسة بالنسبة للدول المتقدمة ..
وبالتالي صعوبة حماية أفكارنا
الخارج ويضيف قائلا: إن حماية
براءات الاختراع في الخارج تحتاج
لاكثر من ٦ مليارات من الدولارات
وهذه المبالغ لا تتحملها ميزانية
الدولة فما هو الحل بالنسبة للشركات
الصغيرة والمتوسطة؟ ويقول أنه في
حالة قدرتها على حماية البراءات في
الخارج فإن عملية التسويق نفسها
تمثل لنا صعوبة كبيرة نظرا للفرق
الكبير في الجودة وبالتالي لن يكون
إسماعل سزوي المسوق الإفريقي
والعربية في ظل منافسة أوروبية لنا
أيضا في هذه الأسواق.
ويؤكد أن الصورة قاتمة خاصة
في ظل عدم الاعتماد بالبحث العلمي
في مصر مشجرا أن أن مكتب
براءات الاختراع المصري الذي



النشر والخدمات الصحية والمعلومات

المصدر:

٢٢ سبتمبر ١٩٩٥

التاريخ:

يعتبر العمود الفقري للبحث العلمي في مصر يداني نقصاً حاداً في الميزانية، ويؤكد أن دخل المكتب من الاشتراكات السنوية يدخل خزائنة الدولة في حين أن الميزانية التي تقدمها الدولة للمكتب لا تكفي لشراء آلة أو ماكينة واحدة!

ويقر: إن عملية تهميش البحث العلمي وعدم الاهتمام بمكتاب

الاختراعات سوف يؤدي في النهاية إلى قسائل روح البحث العلمي خصوصاً في ظل عدم الاهتمام بالمعلومات الطبية والوقاية على آخر ما انتهى إليه الآخرون.. ويؤكد على صحة ذلك بقوله: إن للمعلومات التي تتعلق باختراع من الاختراعات يتم نشر للمعلومات العلمية منه في المجلات المتخصصة بعد ٢٠ عاماً من تسجيل البراءة! علاوة على أن هذا الاختراع يظل حبيس الأوراق لعدم وجود ميزانية لتصنيفه في حين أن مكاتب الاختراعات في الخارج وبخاصة في الدول المتقدمة مثل أمريكا عبارة عن مدن علمية متكاملة تحقق أرباحاً سنوية تقدر بالمليارات لاتخاذ منها الدولة شيئاً بل إن هناك ميزانية سنوية من الدولة تقدمها الحكومة الأمريكية لمكتب براءة الاختراع.

كذلك الأمر بالنسبة لمجموعة النصور الأسبوعية حيث تطور البحث العلمي بشكل جعل هذه الدول من الغنى دول العالم في فترة وجيزة.

مشاكل

وعن للمشاكل التي تواجه الباحثين والمخترعين تقول المهندسة ليلى عبيد المنعم رئيس نادي المخترعين: إن أهم المعوقات التي تقابل الباحث أو المخترع هي ضعف الامكانيات التي تخلق من الفكرة أو الاختراع منتجاً يتم تداوله في السوق كذلك التعقيدات والإجراءات الروتينية التي تواجه المخترع عند تسجيل اختراعه بالإضافة إلى التكلفة العالية لعملية تسجيل هذا الاختراع أو الابتكار.

براعات

وتشير بيانات مكتب براءة الاختراع بقسم التوثيق والتسجيل والنشر في أنه خلال خمسة عشر عاماً اعتمدت إكاديمية البحث ١٦٢ براءة اختراع خاصة بالمصريين علاوة على ٢٤ براءة اختراع للأجانب ومن عام ٧٩ وحتى ٩٤ فزت هذه الاختراعات الصادرة عن الأكاديمية إلى حوالي ٧٠٠ اختراع.. فهل يستثمر هذا التثقيف والإبداع العلمي أم سوف يفتن عليه مجلس حماية الفكرة في ظل عالم لا يعترف إلا بالأنوية؟

تحقيق:

محمد الصياد



المصدر: الجريدة الاقتصادية

النشر والخدمات الصحفية والعلامات التجارية: ١٩٩٥-١٩٩٦

لبنان يبحث في الانضمام الى الغات

□ بيروت - الحياة

■ عرض وزير الخارجية فارس بوزي مع الوزراء أسوأ السيناريوهات لتسوية الوضع في لبنان، وانه في حال استمرار الوضع على ما هو عليه، فإن لبنان سيخسر مكانه في السوق العالمية للتجارة، التي ستصبح في ما بعد مملوكة بالكامل للتجارة، واستغرق الاجتماع مدة ساعة وربع الساعة، وشارك فيه عن الخارجية الأمين العام للوزارة السفير طاهر الحسن ومدير مكتب الوزير

السفير ملحم مستو والأمين العام لمجلس الإنماء والإعمار الدكتور نهاد بارودي ومستشار وزير المال الدكتور ياسل فهدان ومدير كامل عن رجال الأعمال. ويعد الاجتماع قبال بوزي «أن لبنان يشهد متغيرات أساسية في شأن الفلسفة الاقتصادية في الدول، ولدى الشعوب، ولا شك في أن اتفاق «الغات» الذي تمكّن من تحقيقه أساساً لهذه التغيرات، والذي لحقه اتفاق التجارة العالمية وما يمكن أن يفتح من أبواب في مؤتمر برشلونة والاتفاقيات الشراكة التي بدأت فيها

للجمهورية الأوروبية. كل ذلك يفرض اليوم على دولة لبنان بأن تتركب هذه الاتفاقيات بما فيه تحسين موقع لبنان على مستوى الاقتصاد العالمي. ورأى أن لبنان، وإذا نظرتنا استراتيجياً إلى هذه الاتفاقيات لا بد من أن نجد مكاناً أساسياً خصوصاً أنه من الدول المفتوحة اقتصادياً على العالم، يبقى علينا أن ندرس ما هي هذه الفلفة وما هي الضمانات أو التعميمات التي يمكن أن نجدها في صلب سياساتنا الاقتصادية.



المصدر: الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٥-٢٠٠٢

تساؤلات

بعد توقيع اتفاقيات الجات وإنشاء منطقة التجارة العالمية دخل العالم مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية والتجارية وقد شملت هذه الاتفاقيات معايير الحد الأدنى لحماية حقوق الملكية الفكرية وقد التزم المرفعون على الاتفاقيات بأعداد صياغة قوانين يلتزمون حتى تنطبق مع الإعراف الدولية والمناطق عليها لحماية براءات الاختراع والملاصق التجارية وحقوق النشر والتسجيلات الصناعية والأسرار التكنولوجية وإسماه السلع التي تشير إلى مناطق معينة .. وحماية حقوق الملكية الفكرية أصبحت سلاحاً في يد بعض الدول الصناعية الكبرى ضد الدول التي يتم فيها انتهاك هذه الحقوق أو تحدث بها حالات التزوير والتقليد سواء للسلع أو الأسماء أو إشارة الكمبيوتر وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن الولايات المتحدة الأمريكية تشترط لمنح المساعدات للدول الأخرى التزام هذه الدول بحماية حقوق الملكية الفكرية وقد حان الوقت لأن يتم الإيفاء بالتزام بهذه الاتفاقيات في مصر بما يخص حقوق الشركات والأفراد ولا يؤدي إلى الأضرار بصير نتيجة حدوث بعض التجاوزات .. كما أن البلاد الذي تحترم فيه حقوق الملكية الفكرية يصبح هدفاً للاستثمارات الأجنبية والشركات الكبرى التي تبحث على ابتكاراتها ومعداتنا من التزوير أو التقليد .. وطبقاً للاتفاقيات التي تم إبرامها في إطار الجات فإن الدول الصناعية الكبرى منحت مهلة لمدة عام اعتباراً من أول يوليو الماضي لتطويع الاتفاقيات بكاملها .. ومنحت الدول القائمة والدول التي تقوم بالتحويل الاقتصادي الحر ما بين ٤ و ٩ سنوات .. أما الدول الأقل تطوراً فقد منحت المهلة حتى عام ٢٠٠٦ للتزام بالاتفاقيات .. ولحق أهم المجالات التي ستواجه موقفاً صحياً في كل بلاد العالم بعد توقيع هذه الاتفاقيات هي المستحضرات الطبية التي لا تتمتع بالحماية الآن في العديد من الدول .. أن المتغيرات على الساحة العالمية تحتاج إلى وضع كسبة حماية حقوق الملكية الفكرية في دائرة الاهتمام بكل جوانبها الإيجابية والسلبية .

عبد الله نصار



المصدر: الأمم المتحدة

التاريخ: ١٩٩٠ ٤ ٢٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزارة الزراعة تحذر من خطورة المجات على واردات مصر

حذرت وزارة الزراعة من خطورة اتفاقية الجات على واردات مصر من القمح والسكر والزيوت بسبب إلغاء الدول الصناعية دعمها لهذه السلع الاستراتيجية. وأكدت الوزارة في تقرير صدر حديثاً عن الإدارة المركزية للتعاون الزراعي أن الدول الصناعية كانت تقدم قبل اتفاقية الجات حماية متتجانسة عن طريق الدعم أو عن طريق تحديد حصص مسمية للمصناعات إليها كما كان الحال في السوق الأوروبية المشتركة وأن هذه الحماية صاحبها قيام الدول الصناعية بالحرق أو سحب الدول النامية ومن بينها مصر بسلع زراعية بأسعار منخفضة. وأشار التقرير إلى أن تزايد الاعتماد على ميزانيتها لذلك أصبحت الكتل المختلفة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان أكثر استجابة لتحويل اتفاقية الجات والتي نصت على إلغاء الدعم لجميع صوره تدريجياً في دول العالم وذلك خلال خمس سنوات تحت مبدأ تحرير التجارة. وأوضح التقرير أنه سيترتب على إلغاء صور الحماية المختلفة في العالم للتقدم آثار ضارة على مصر والتي تستورد معظم استهلاكها من القمح والسكر من الدول المتقدمة. يذكر أن الحكومة المصرية قامت باستيراد ٧٠٠ ألف طن قمح أمريكي الأسبوع قبل الماضي بسعر ١٦٥ دولاراً للطن وهو ما يوازي ضعف سعر العالم للقمح وقد أكد الاقتصاديون أنها المرة الأولى التي يرتفع فيها سعر القمح إلى هذا الحد منذ ١٥ عاماً.

المصدر: روز اليوم

التاريخ: ٢٠١٩

٩٠. فيلما مصرياً تعرض تجارياً بباريس :

المنتجون يطالبون وزارة الثقافة بحقوقهم

کتاب نیل ابو زید :

إطار اتفاق بين وزارة الثقافة المصرية ، ومعهد العالم العربي بباريس مشكلة ضخمة بين مسئولى الوزارة وهرقة صناعة السينما من ناحية ، والمنتجين المصريين من ناحية أخرى .

قد قررت إدارة العلاقات الخارجية بوزارة
الداخلية بالاشتراك مع المركز القومي للسينما
إرسال ٩٠ مفهدا مصرياً لتجاريا ضمن
احتفالات معهد الحكم العربي ببريس
مبنوية السينما التي تقام في الفترة من ٢٧
أكتوبر إلى ٢٤ ابريل المقبل.

وقد تم الاتفاق فيما يخص يحصل الجانب
المصري على نصف الإيرادات بعد خصم
المصروفات، ورسوم العرض.

وبمينا لك إيهاب البشبي بالتب رئيس غرفة
صناعة السينما ان حاقق منتجى هذه الافلام
تصل إلىهم من خلال المركز القومي
للسينما، وقد ذكرت انهم خرجوا ومنتجى الرسوم



طاروق حمصی

«السادة الرجال» المقرر عرضه
في الاحتفالية: إنه فوجيء
بمسر قليله - من بعض
اصدقائه - دون علمه ، وإن
عرض الفيلم تجاريا يتطلب
إخطاره بذلك من جانب وزارة
الثقافة ، وأنه سيغير هذه
المشكلة في لجنة السينما .
من ناحية أخرى قال المنتج

حسين القلا : ان السلامه ، الطوق
والاسورة ، و اعلام هند وكاميليا ،
والنكت كات ، و يوم مر .. يوم حلو ،
و اروض الاحلام ، و زوجة رجل مهم قد
تم سحقها لباريس لتعرض تجاريا ، وانه لم
يعلم بذلك إلا بعدما كتب علود الاعلام الستة
على انها لن تعرض تجاريا .

والإقبال لكد جليبي خوري مدير الإنتاج بشركة يوسف شاهين: إنه لا علاقة لهم بتفريق وزارة الثقافة، وأن الشركة تعالجت مباشرة مع المعهد، وتحصل على نسبة من حق عرض الأفلام بـ 10 في المئة.



المصدر: **المواكب**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢ نوفمبر ١٩٩٥

مؤتمر دولي في لبنان يبحث تأثير «الجات» على الاقتصاد العربي

كتب ماهر مقلد:

بدأت في بيروت أمس اجتماعات المؤتمر العربي الدولي الأول للإدارة حول التجارة الحرة والخدمات في ظل اتفاقية الجات ويستمر ثلاثة أيام ويقتضيه رفيع المستوى رئيس وزراء لبنان ويبحث المؤتمر تأثير الاتفاقية الجات على التطورات الاقتصادية في الدول العربية.

وصرح خلال أبو غزالة رئيس للجمع العربي للإدارة بأن المؤتمر الذي ينظمه الجمع بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومؤتمر التجارة والتنمية التابع لهيئة الأمم المتحدة والوكالة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بهدف إلى دراسة أهم البدول والملاحق الأساسية للاتفاقية الدولية «الجات» من خلال استعراض تجارة الخدمات التي تشمل نسبة كبيرة من التجارة العالمية مشيراً إلى أن المؤتمر سيبحث أيضاً دور منظمة التجارة العالمية في ظل الجات والتكتلات الاقتصادية العالمية.

وقال خلال أبو غزالة أنه سيتم بحث جولة أيرجواي والقرار ٢٤٠، اتفاقية شملت تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية والجوانب التجارية لأجراءات الاستثمار الدولي وكذلك مراجعة نصوص اتفاقية الجات بشأن الإجراءات الوقائية وموازن المدفوعات وتسمية الخلافات ونظام مراجعة للسياسة التجارية.

وتحدث في الجلسة الافتتاحية كل من رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري وأحمد منفي وزير المالية اللبناني ورئيس المؤتمر الدكتور محمد عبد قلاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب المصري أمين عام المؤتمر وكذلك أمين مؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة ومساعد الأمين العام لجامعة الدول العربية وناقش المؤتمر عدداً من أوراق العمل للخمسة حول مخاطر التجارة العالمية وتأثيرها على الدول العربية الثمانية وسياسة الوحدة الأوروبية تجاه منطقة البحر المتوسط وبحر العرب التجارية في تنمية القدرات التجارية وإرساء المفاهيم ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية وانتقال الموارد البشرية الطبيعية خدمت النقل البحري.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ شهر ١٩٩٥

مصر في ظل الديمقراطية

الالتزامات أو التخفيف منها أو إجراء تحكم حول الخلافات التي يسببها ذلك ، فإن الفرصة في أيدينا حاليا ، وليس العائق من يستطيع أن يخرج من مشكلة إذا وقع فيها ، وإنما العائق هو من لا يقع في المشكلة أصلا

أما الرأي الثاني فإنه لا يستند إلى حجة منطقية أو قانونية تبرر الأخذ به ذلك إن نقار للمعاهدات الدولية تمكده المادة ١٥١ من الدستور للمصري التي تقول

« رئيس الجمهورية يبرم للمعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان .

وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة على أن معاهدات السلع والتعالم والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو التي تتعلق بحقوق السيادة أو التي تشمل خزائن الدولة شيئا من الصفات غير الواردة في المراتبة يجب موافقة مجلس الشعب عليها وهذا النص الدستوري واضح كل الوضوح فهذه المعاهدات الدولية لها قوة القانون بعد الإبرام والتصديق والنشر وقد تم إبرام معاهدات الجات والتصديق عليها ونشرها .

وقوة القانون المقصودة هنا هي نفاذها في كل إقليم الدولة لأغراضها . وقد استوفت الاتفاقيات موافقة مجلس الشعب عليها وأصبحت قانونا من قوانين الدولة ، بل هي قانون متميز من هذه القوانين لأنه عند وجود تعارض بين قوانين محلية أخرى وبين الاتفاقيات الدولية التي اكتسبت قوة القانون ، فإن الاتفاقيات والمعاهدات تحتل المرتبة الأولى وتقي القوانين المحلية الأخرى بعدها في المرتبة الثانية ، فتقسم الالتزامات الدولية على أية أوضاع مطية تمهيمها قوانين داخلية أخرى فالمعاهدات وإلى جانبها القوانين الأخرى تقي سارية جنتا إلى جنب ومطية سوا مادام لا يوجد تعارض بينها فإذا برز هذا التعارض يجب تفضيل جانب المعاهدات لأنها التزامات تجاه المجتمع الدولي . وليس هذا هو حكم لقانون المصري

وحده بل هو الوضع العام في مختلف دول العالم وأخذ الفترات الانتقالية والاستفادة منها ، قد يعنى أخذ نسخة من الوثائق لدراسة التأثير المحتمل من تطبيق اتفاقيات الجات على المجتمع ، وقد يعنى إجراء تعديلات تشريعية في بعض القوانين ، وقد يكون الهدف منه التدرج في الانتقال من الأوضاع الاقتصادية المحمية إلى الأوضاع الدولية للمعتمدة على الحمائية الداخلية . وعدم اتخاذ ذلك الآن أو خلال الفترات الانتقالية التي تسمح بها الجات

حول الجدل الدائر عن نفاذ اتفاقيات الجات

أثار موعد بدء العمل باتفاقيات الجات التي أبرمت في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف جدلا طويلا ، انقسم فيه الرأي بين القول بأنها تسرى اعتبارا من بداية عام ١٩٩٥ كما جاء بقرار وزير الخارجية رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٥ ومعها اتفاق انشاء منظمة للتجارة العالمية ، وبين القول بأنها لا تسرى بمجرد التصديق عليها بل لابد من صدور تشريعات داخلية تدخل بها إلى حيز التنفيذ . والرأي الأول يتبناه عدد من أساتذة كلية الحقوق من بينهم الأستاذ الدكتور حسام لطفي الذي كتب في جريدة الأهرام اليومية بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٩٥ مقالا بعنوان « القانون المصري للجات والرأي الثاني » تتبناه بعض الجهات الحكومية لتزيح عن كاهلها عبء البحث حاليا فيما يصلح للتطبيق وما ينبغي اتخاذ ترتيبات له قبل تطبيقه من الأحكام التي سمحت فيها اتفاقيات الجات للبلاد النامية والأقل نموا بأخذ مهلة لتزيت أوضاعها طبقا له فهذه الجهات الحكومية تتخفف من عبء الدراسة والبحث وترجعه إلى المستقبل عندما تأتي مطالبة بالتطبيق من منظمة التجارة العالمية أو من بعض الدول الأعضاء فيها .

والرأي الأول هو الصواب ، وهو ما يجب أن تسعى إليه الحكومة بالاتصاف فرص الفترات الانتقالية الموفرة في الاتفاقية خاصة في مجال الملكية الفكرية . والأفان المنافسة الحادة القائمة سوف تجتاح الكثير من الأوضاع المحلية في طريقها إلى صلب النشاط الأجنبية للتميزة للفرز الاقتصادي الذي فتحه به باب اتفاقيات الجات ويلا من أن ندخل فيما بعد في مشاورات مع المنظمة العالمية للتجارة وأعضائها لتطبيق بعض



المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٥

سيؤدي الى تحريك مسئولية الحكومة عن كل مخالفة لاتفاقيات الجات ، ويمنح لكل طرف اجنبي ان يطالب بالتعويض عن الاضرار ، وان يطالب منظمة التجارة العالمية بتطبيق جزاءات على الحكومة لمخالفتها لحكام الاتفاقيات ، وهذا يخالف ماتعهد اليه جميعا من ندم المسيرة الى الامام لا الى الخلف وهناك من احكام اتفاقيات الجات ما هو ملزم للدول الاعضاء لزاما يجعلها ترتبط بتطبيقه دون حاجة الى صدور تشريع اخر طالما ان التصديق والنشر قد تم فتنطبق تلقائيا على القوانين التي تقع تحت نصوصها ، وهذه تأتي مادة في نصوص الاتفاقيات بمثابة ان كل دولة عضو سوف تقوم بكذا وكذا وبالانجليزية تستخدم كلمة SHALL وعلى هذه النصوص يترتب على مخالفتها مسئولية دواية للدولة امام الدول الاخرى الاعضاء كما يترتب على المخالفة حق في الحصول على تعويض عن الاضرار يطالب به من اسبابه الضرر . ومن لحكام الاتفاقيات مسؤولية للدولة حرية الاخذ بما جاء في النص او عدم الاخذ به حسب تفسيرها ومصلحتها ، وتأتي صياغتها في النصوص باللفظ الجواز اي بالانجليزية بكلمة MAY ولي هذه الحالة لا تعبر حكم الاتفاقيات نافذا في الدولة وبمعدلا لا يخالف من قوانينها الداخلية الا اذا صغر به تعديل تشريعي يجعله ملزما بدلا من كونه جوازيا وبناء على هذه التفرقة بين ما هو ملزم بذاته من لحكام المصادقات ، وما يحتاج الى الاخذ به بصفة لزاما بعد ان كان جوازيا ، يمكن للحكومة النظر فيما ينبغي اتخاذه في المرحلة القصيرة القادمة قبل ان تقوئ فرصه الفترات الانتقالية .



أزمة السينما في مصر حبال دور الدولة، وصعود الأصولية، وانتشار الاستهلاك

وتدويل المعلومات والاتصالات

خطابات تتنافس في صناعة الأساطير والأحلام الجميلة!

نبيل عبد الفتاح*

الريحية، وهنا تذكر قائمة كاملة من الرسوم والصورات المرسومة على إنتاج الفيلم، وبشكل قصير دور العرض وإرتفاع كلمة الإيمان الخرافي عن الفيلم، ورخص لمن شراء التذاكر للفيلم المصري.

وهذا الخطاب المثالي يسيطر على كل الجوانب التي ناقشت الأزمة لأسباب عدة أولها: قوة صناع هذا الخطاب في الصلح السينمائي ولستدرتهم على بلورة خطابهم ومصلحتهم، وذلك أمر لا خيار حوله.

ثانيها: أن تكون كم الإنتاج المستوي يجعل الأزمة تصب فئات عدة من العاملين في الصناعة، ومن ثم الحاجة إلى تشييد الدائرة الإنتاجية بخصني تبنى هذا الخطاب حتى يعين أن يجد مكانه المعانيق فرماً للعمل.

ثالثها: أن الخطاب المثالي يتحكم في قوة من السياق الذي يطرح فيه، ومن البنية الاقتصادية التي يسيطر عليها خطاب الخصومة، ويصوغ رجال الأعمال واتصاف الدولة من طاعات عدة، وعلى رأسها الثقافة وترتكزها في القطاع الأكاديمي ومن ناحية أخرى تبدو الأزمة للمصاحفة بين رجال الإنتاج ورجال الإعلام لوصول إلى حلول سريعة وعاجلة، مما جعل مولراً على سينما القنابل للقي حول أزمة السينما.

على رؤية ومنها ما يبدو واضحاً حيناً ومضمناً حيناً آخر، أيا كانت مغريات سينما الخطابات المختلفة حول الأزمة.

ولابد في البداية أن نذكر الخطابات للسينما المصرية أو المنافسة حول أزمة السينما.

فكرة أولاً خطاب للبيئة، وتعني به أن مشكلات السينما معروفة، تلص في التمويل وإحجام عن الإنتاج، الاستحقاقات، والإشراف، والرسوم، آلة دور العرض، ومواقف وزارة الثقافة ووزارة الإعلام وجهاء التلفزيون...

وهذا الخطاب يعامل الشخصيات السائدة وكأنها معروفة سلفاً، ويقدم قائمة حول لجو وكأنها سرية. وخطاب للبيئة كعاملين وهي وينطوي على عصبية، وهو على بساطته لا يقدم ولا يؤخر شأن ثقافة البداية التي انحلت العمل المصري والإبداع الثقافي في بلادنا.

وقد خطاب آخر يقترح قليلاً من خطاب للبيئة، ولكنه أكثر مخرجة بمصاحفة وموقفه من الأزمة، وأيضاً بقوته، وهو خطاب للتجديد، ويقوم على رؤية مالية وإحصائية، وليس اقتصادية بالغة السينمائي، ويركز هذا الخطاب في تحديد للأزمة على عناصرها المالية من ارتفاع التكلفة الإنتاجية للصناعة، وهووية

تواجه صناعة السينما المصرية، والجامعة السينمائية، أزمة طاحنة تصب في شروطها الاقتصادية والقانونية، والفنية، والسياسية، كما تطل لأن مملاً، فمن ناحية هناك أزمة هيكلية تصب الصناعة على الصعيد الاقتصادي، وتقنيات الفن ذاته، وعمليات التوزيع، وضيق السوق، في ظل مخبرات كبرى تعرضها لقرصنة الرقبات والمعلومات.

ولكن أخطر ما في هذه الأزمة الخطابات المختلفة للصناعة على ساحتها في مصر، بهدف تصديق وتوصيف وتحليل عواملها وإيجادها ومعالجتها المختلفة، ومنذ مخرجة ثقافية المهنة السينمائية في مهرجان لجنة الخمسين من كبار السينمائيين والمفكرين والثقاق المصريين عقلت أكثر من قوة وورقة عمل، ومع ذلك لا تزال الأزمة تزداد تعقيداً، والإنتاج لا يحركه خطوات إلى الأمام، وما زالت الخطابات للصناعة تعيد إنتاج ذاتها على ساحة الجوارح العام في مصر، والخط هو لا يزال الجميع بالآزمة التي تضر بها السينما المصرية.

إن تحديد معنى الأزمة أمر من الأهمية بمكان، لأن هذه توصيفات محددة للأزمة يفرجها صناع السينما، معقلاً، ومخرجين، ومنتجين، وفنانين، ومونتاج، ويكون صوتاً، وكل تحديد للأزمة ينطوي



المصدر : الحياة الثقافية

٨ نوفمبر ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ

فالجوانب المالية والانتاجية هي احد اعصاب الصناعة ولكن الجوانب الفنية هي كل عناصره ومكوناته ولما عليه يمثل الاعصاب الحية للفن والصناعة معاً، ولا يجوز في أي توصيف وتخصيص للصناعة والفن إغفالها، أو فهمية في الوقت ذاته فإن أية رؤية إلى الأزمة تهمش وزن الأبعاد الأدبية والاجتماعية والثقافية تقع في الإبداع والفني في الأزمة يؤدي إلى نتائج خيرة في التعامل معها.

وهذا الخطاب الثقافي، وهو خطاب ينزع نحو محاولة للانقاذ حتى لا تتعرض عملية بناء وتأسيس ثقائيد ثقائيد، وهو في مساهم يحاول أن يقدم مصطلحات مع الخطاب المالي، ومصادره. وهو خطاب يتكلم بالبرهان، والسؤال الثقافي المخرج والمرن ويستعمل أدوات من عناصر مصنوعة لديها من الوعي بالأزمة وبعض إبداعاتها ما يجعلها تتحرك بحثاً عن حل سريع، وغير طرق تصحيح الأرباح بالمستوى والحوار.

والخطاب الثقافي لديه إسهامه فهو لا يزال جديراً من وفي ومروية لغة من السينمائيين - من مختلف الأجيال - وليس تخميراً من حركة شاعرة واسعة في المصطلح في فن صناعة السينما. ومن ناحية أخرى فهو يجرح بعيداً عن تقاليد ثقافية ومهنية راسخة، بل في كل فضاء لهذه التقاليد، ويحاول أن يجعل من حركته على مسرح الأزمة بداية لتكوينها وصياغتها.

والخطاب الأخر هو الخطاب الثقافي حول الأزمة، وهو المصنف

الأصوات كلها من زاوية تبصرة الخطاب، ناهيك من أنه تعبير عن لغة محددة، ترى في الفن السابع أحد أبرز مكونات الثقافة والإبداع الوطني المصري، وهذا الخطاب يحاول الترتيب على المكونات الإبداعية والفنية للأزمة، ويريد بين الأزمة - كصناعة - وفي أزمة الثقافة والفن السينمائي والسينمائي الاجتماعي والاقتصادي والسياسية، وعلى الرغم من أنه أكثر اختلاطاً بمجالاتها من أنه أكثر إيماءة إلى أنه ينطوي على ثغرات بتأني في تكوينها، أنه يمكن هنا من التعامل مع الخطاب الثقافي في المجال الأدبي والروائي والفني في المجال الأدبي والروائي في عوالم كثيرة، ومن ثم فهو تفتيش صامح لكل الأزمات أيا كان حلقها سياسياً، فنياً، إبداعياً، اقتصادياً، اجتماعياً.

لكنها، إن هذا الخطاب بلغته، وعناصره التكوينية تضمنته لغة واستهوانته.

لأنها، إنه يواجه يوماً وبالمسحوقية والاعتماد على قبل الطغاة في الصفوة السياسية، ومن العاملين في المهنة والصناعة والفن السينمائي، وهذه الأساليب تتحقق بآليات نوعية خاصة وثقافة العاملين في الحقل السينمائي والإعلامي حول الفن السابع، إن الخطاب الثقافي يحذر يوماً، وكأنه مثال ومغلق للواقع، وحيناً آخر كمصدر لإثارة الإطروايب والفوضى والآثار ذاتها.

وهذا الخطاب - شأن الخطابات الأخرى السينمائية - يلمس الأزمة ويكوناتها، وكأن متغيراتها داخلية محضة، أو القيمة خاصة بالسوق الاقتصادية للفيلم والثقافة المصرية، وربما لديه في تفتيش وتحويل الانعكاسات التي للمفكرات للتولية والإبداعية، على صناعة وإنتاج وإبداع الفن السينمائي المصري.

وفي تفسيرين إن منحنى التحصيل الثقافي لا يزال صالحاً في تحليل مكونات الأزمة، ولكنه لا ما جازاً أن يجعله منهجاً تركيبياً، وفلاً، يتخذ من مسوار، للتأنيج الأخرى ولكن يضعها في إطار الوزن النسبي لكل متغير في متغيرها في اللحظة. فإن تراوح مكانها في مسرح الرهانة على الرغم من مسرعة الجماعة السينمائية والثقافية حول ضرورة انكسار صناعة السينما المصرية، التي تعاني من وفن شديد، وتواجه ضروباً من التبدل الأجهز الرسمية وشروط القوى المحافظة ذات الاتجاه الأصولي المتشدد.

الأيام الختلة:

في بداية لتسوية الأولى للفن السابع، لم يكن هناك متانس لتفصيل والنية الصورة والحركة والموسيقى والآداء للفظي والإخراجي والثقافي سوى المسرح، ولكن سرعان ما شكل الفيلم، ومقراته، ونظراً للفرجة في القاعات الفنية، تقليداً خاصاً وأريداً في العالم كله، ومن هذا نشأت اليوم

البان للفن السابع في خريطة إنتاج وإبداع واستهلاك الثقافة، كلفة، ومن حيث الموع والفنون والتأثير في مخيلات البشر ووجدانهم ووعيهم، ولكن هذا الواقع تعرض للتحولات ضاربة بعد ظهور جهاز التلفزيون كمتانس للفن السينمائي وصناعتها على أرضية الاستحقاق على عصر ووجدان وتركيبة المثالي.

ومع ازدياد قنوات التلفزيون ونشوء أساليب وفنونه، ساء نمط من الثقافة التلفزيونية الاستهلاكية

توزعت وتكاثرت مع سيادة ثقافة الاستهلاك والاعتماد على المتخصصات وعندها أدى تطور المجتمعات الصناعية والإعلامية الغربية تحديداً إلى بروز مجتمع الاستهلاك الاستهلاكي إلى مجتمع الفرجة، وقد تزايدت في هذا الوضع سيطرة ثقافة التلفزيونية استهلاكية سريعة تجاوزت صناعة السينما ودخل التلفزيون كمتانس بآز للاثار التلفزيونية وكمتانس للثقافة السينمائية، والدرامي، والأخباري، فشملاً عن سيطرة التلفزيون على مئات الملايين يومياً، بعد لقاء أوقات العمل.

هكذا ظهر الدور البارز لثقافة الإعلام والإعلام التلفزيوني في تشكيل واتساع الانتاج المجتمعي الاستهلاكي والمصنوعي الحديث، وذلك كأحد أبرز الأنظمة السينمائية للمجتمعات الإعلامية والتلفزيونية.

وتأثرت السينما بهذه الأحوال الجديدة للتلفزيون من حيث التأثير على نمط الإنتاج السينمائي، وتأثير عدد المتخصصين لهذا الإنتاج، والازدواج إلى الإنتاج الكبير الذي لا يستطيع التلفزيون أن يباري السينما فيه، وهذا يمكن ملاحظة حالة السينما الأمريكية.

وفي هذا السياق نذكر متغيرات جديدة تشكل تحدياً ضخماً لصناعة وتكون السينما خلال السنوات القليلة الماضية، وهي التي سوف نتناولها كله خلال السنوات المقبلة، وتتمثل هذه المتغيرات في ما يلي:

١- الارتفاع السريع في الأسعار الصناعية بحلول الدنيا وغرضها، وخلال السنوات القادمة سوف تنتشر أجهزة الاستقبال داخل جهاز التلفزيون دون الحاجة للتجهيزات أرخص أو عوائلها، بحيث يستطيع كل بيت شراءه في حوض الأسفلات أو الأمازون أو مدينة مصر، مما يلزم آلاف الرسائل الإعلامية من جميع أنحاء الدنيا.

٢- تشويع سلطة المعلوماتية وتزايدها مع ثورة الاتصالات، ويمكن الآن استهلاك الفن الط والعرايح عبر الكمبيوتر ويمكن لهذا الاستهلاك أن يتعد عابراً القارات عبر طريق المعلومات السريع.

٣- استقطاب القنوات الفضائية العاملين في صناعة الفن السينمائي، إلى دائرة العمل التلفزيوني ذي الصيغة



الصدر : الحياة النخبة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥

الخدمة المباشرة للنخبة الحكم ويضخ الأنشطة الأخرى التي تستهدف فئات محددة في العاصمة من نخبة صنعتها بعض الفئات فقط بينما تستبعد من نطاقها أوسع الفئات الاجتماعية بما فيها الفئات الوسطى على اختلافها، وهي الفئات التي كانت تستهلك الثقافة المبتدئة لمعقد عدة منذ مطلع عملية بناء الدولة الحديثة في مصر. ويرتبط بذلك أيضا فهم معين الخصخصة والإصلاح الاقتصادي أوامره اعتبار الفئات جزءا من التجارة في كثر معانيها سطمية وإبذال، وإن ذلك يقتضي إبعاد الدولة عن مجال دعم التعليم والثقافة وهي رؤية تعكس بوضوح من ملاحم الصور القديمة لقميعة حول مفهوم التجارة والربح الذي تدينه النخبة كجزء لا يتجزأ من تكوين الحال السياسي. ولا ننسى تأثير سياسة مفهوم

هل هي منافسة بين السيمينات والإعلام؟
هل هي السياسة الثقافية
الاستراتيجية السليمانية في مصر؟
هل هو التناقص دور العرض وما علاقة ذلك بمناطق انتشار الحلف في صعيد مصر؟
هل هي الرقابة على السيمينات؟
أسئلة تتناقل من أسئلة على نحو يعيدنا للمصدر الأساسية لزمنة

السيمينا للصورة ولعل للمصدر الأول هو أدراك النخبة السياسية لصناعة السيمينات وفتونها، حيث تشهد منذ فترة أدراكها سلبيا لدى هذه النخبة بعضه ناتج من سياسة قيمة تقليدية ومحاطة ويحيطه الأكر برجمه الذين في ثقافة رجال السياسة والحكم وسيطرة ثقافة عملية وحس عملي ذراحي لا يصلح لمثل مصانع الإنتاج والفنون ويراهم مثل مصانع الإنتاج والبيان السياسي والاجتماعي والبيئة الحرة.

ومن ثم يسود التلقف بشبه وريبة إلى الملققين والفنانين والعاملين في السيمينات. ولعل هذه النظرة تكامل مع النزعة الأصولية المتطرفة وللإجتهادات المحافظة في المجتمع وتتمازج مع غلبة الرؤى الأمنية في التعامل مع الفنانين والمثقفين عموما عدا هؤلاء الذين يتعاملون بالهواء الاصطناعي والدمار مع الجماعات الإسلامية ويشربون جهاز الإسلام الرسمي ورؤيته السطحية. ويظهر ذلك في تصوير الأجهزة الرسمية للممثلين والممثلات على أنهم عناصر تلطط في تعسافي وترويج لحوادث المخسرة وتجارتها. أو العمل كسراير في سوق الرقيق الأبيض ومثل هذه القضايا والتركيز الإعلامي تلعب عليها أيدي وجوه صورة سلبية أمام فئات اجتماعية واسعة الأثر في مكانة الفنان والفنون والسيمينا على وجه التحديد.

ويقلد ذلك أدراك لاهمية الإعلام وسطوته عبر جهاز التلفزيون. ومن أجله ترصد الميزانيات الضخمة باعتباره أداة مسيطرة على العقول والمفاسد والوجدان الجماعي للمصريين.

وهي هذا السياق تقتصر السياسة الثقافية الرسمية على تشجيع ودعم ومساندة ثقافة استعراضية تنفق ببدع هندية على الهوجانات الرسمية وعلى الأداء الاستعراضية وهي سياسة هدفها إشاعة إبداع بأن هناك إنتاجا واداء ثقافيا. في حين أن هدفها

الإعلامية. ٤ - متزايدة خطورة هذا التناقص لا سيما في ظل محاولة النخبة الإعلامية الحكومية في مصر السيطرة على الثقافة بكل أروغها، وتحولها إلى إعلام في ظل تقليد إعلامية سلطوية ترتكز على مفاهيم التعدية السياسية والاجتماعية. وسوف تزداد خطورة هذا الأثر في السنوات المقبلة خاصة في ظل غياب ثقافتها إعلامية تحترم قيمة التعددية والتسامح والصور مع الآراء المخالفة.

ومازالت الأزمة قابلة للمزيد من التفاقم بوصول عدة مستشفيات والعمليات جديفة في مصر والمنطقة. أولها: تأكل الحلق الأقليمي المصري لا سيما في ظل دور جديفة في التناقص لاسرائيل ودول الجوار الجغرافي الأقليمي كتركيا وإيران. ثانيها: تأكل الحلق الثقافي المصري وخاصة في ظل كتاب إزمات الصحافة والكتاب والسيمينا.

ثالثها: ظهور الفئات الغفائية العربية، واستيعابها بعض العاملين في السيمينات المصرية لا سيما المثقفين والخارجين حيث أصبح للمثقفين دور فاعل البرامج المرئية والمخرجة يقوم بإخراج الأعمال المخرجة والمسلسلات التلفزيونية.

رابعها: زوايد النزعة للشمدة التي تؤثر على فئات اجتماعية أساسية كانت منذ وصيرا للثقافة المربية والفنون والسيمينا حصيدا، وهي الفئات الوسطى وبعض أوساط القضاء والأجهزة الرأبائية. ولعل أخطر مظاهر مسيطرة هذه النزعة حرائق نوادي الغمبيو القاهرة، أي الانقلاق إلى مجال تقليد الحلف في مواجهة من السيمينات.

خامسها: مزمنة المملطات الإعلامية الرسمية في التلفزيون والثقافة، من خلال زوايد مصاحبات الرقابة على السيمينات والمصاحبات الفنية وذلك كجزء من المصراع الإعلامي بين الدولة والرؤى الأصوبية والربابكية في مصر.

مسائل أزمة السيمينات: السؤال الذي يطرحه الجميع الآن ولا يزال أجاباته غير متدلة هو من أين جاءت الأزمة، ما هي عواملها الأساسية وما هو مصدرها؟ هل هي أزمة أدراك لدى النخب السياسية والثقافية والسياسية في مصر؟

الدولة الجيبالية على الجهاد الشرقي، وقد تم زوايد الرسوم من خلال القرار الوزاري ٢٢٧ لسنة ١٩٩٢، حيث ارتفعت هذه الرسوم على الفيلم المصري لتصل إلى ٤٠٠٠ جنيه وهو ما يمثل عبئا على المثقفين، ومن ذلك أيضا القرار ١٢٢ لسنة ١٩٩٢ بشأن الرسوم الخاصة بمزاولة نشاطات المصنفات السمعية والبصرية المصرية يفرض رسوم ترخيص طبقا لنوع النشاط وذلك على كل من الأنشطة الإنتاج والتداول والتوزيع والتسجيل الصوتي والعرض والتسجيل الصوتي. ويمكننا أن نرصد أيضا ظاهرة تناقص دور العرض في مصر، وبمراجعة البيان التفصيلي لدور العرض السيميناتي في الجمهورية، كما رصدتها غرفة صناعة السيمينات يشيخ أن عددها انخفض من ٤٠٠ في نهاية السيمينات إلى ١٤١ فقط (١٩٩٠) فقط عام، ٣١ فقط عام، وإن هناك ٢٢ دار عرض مغلقة.

ومن التلقف أن تلاعبة هؤلاء بين عدم دور العرض وطريقة انتشارها بؤر الخطف السياسي في صعيد مصر، في محافظة أسيوط هناك ٦ دور عرض قطاع خاص ولا توجد دار عرض واحد قطاع عام.

وفي محافظة سوهاج يوجد ٦ دور عرض قطاع خاص ودور عرض قطاع عام ودور عرض واحد مغلقة. وفي كل من قنا وإسماعيليا ٤ دور عرض قطاع خاص ولا يوجد دور عرض قطاع عام، فيما هناك ٢ دور مغلقة.



ويخص تلك لا مسيالة الدولة
بإيجاد البات جذب للطفلة الاجتماعية
العتيلة غير مياضة للطفلة وجمالية
تستوعب هذه الطفلة التي تقتصر نحو
الحك السياسي.
وهناك أخيراً لزمات نوعية أخرى
تتمثل في الفجوة بين التقنية المتطورة
للسينما وبين تكيف العاملين والفنيين
معها، ناهيك عن أزمة ثقافة الممثل
والمخرج والفن والفجوة بين موروث
الثقافة السينمائية والمهنية المحلية
ولطفلة الممثل في العالم للتقدم.
كما يلعب الصور الفني ومفهوم
التجيم وترويجة نورا سلبيا في تطوير
ثقافة سينمائية مصورة متطورة
ومواكبة للثقافة السينمائية العالمية.
خاصة وأن عدد النقاد في مصر
محدود.

وهكذا فإن وضع الأبعاد المتعددة
للأزمة جسمانياتها أزمة هيكلية في
الأساس، هو الشرط الأساسي لصياغة
سيناريوهات الحلول، بحيث نستجيب
لرؤى بعمقة لدى وشاملة ومرتبطة
والى الوقت ذاته مسبوكة في وضع
الأولويات بشكل يلبي الشوازن بين
مصحاب الأثر في المتعددة، ويخضع
الحوار مع العناصر المتميزة للثقافة
الثقافية والسياسية في البلاد.

* رئيس وحدة البحوث الاجتماعية
والفكرانية، في مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية - القاهرة.



المصدر: الهيئة اللبنانية

التاريخ: ١٠ نوفمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اجتماع موسع في الخارجية يدرس الانضمام الى 'الغات'

□ بيروت - الحياة

دائريال عن الشؤون العربية.

بعد الاجتماع، قال الوزير بوزيد ان البحث تناول المواضيع المتعلقة بدشول لبنان الى الشاق (الغات) والاتاق للشراكة الثنائية - الأوروبية. تحت مظلة مؤتمرات برشلونة الذي سينعقد في نهاية هذا الشهر. وتم التمسيس واتبع من قبل كل وزير للمكاتب والسياسيات التي لا يتعارض لها. واتفق على ضرورة تسمية منظمة او مكتب استشاري تسميسي شخص من في الشؤون الاقتصادية العالمية لوكالة عملية التفاوض التي ستستغرق بضعة أشهر بغية التوصل الى اتفاق شراكة مع الدول الأوروبية. وأضاف: هناك آلية عمل اتفق عليها

وستنشا في كل وزارة هيئة عمليات بمراسستها الوزير وتضم بعض مستشاريه المختصين وبعض المؤلفين المشاهير الى بعض المستشارين من القطاع العامي او من القطاع الخاص. وهذه الهيئة ستضع في كل وزارة التقويم اللازم لبعثه من ضمن طرح وطني كامل سيخضع في المناقشات التي ستجمل. وبعض آخر، باشرت وزارة الخارجية هذه المناقشات على المستوى السياسي العام وستتكل ربما الى موضوع الصناعة وإلى موضوع الزراعة والبيئة والجمارك وغيرها وفي كل مرحلة ستكون هناك آلية خاصة لوكالةها.

■ عقد في قصر بستان اوس اجتماع وزاري موسع لدرس انضمام لبنان الى الاتفاق العام للحرقات الجمركية والتجارة والغات، شارك فيه وزراء الخارجية فارس بوزيد، الشؤون المالية فؤاد السنيورة، الاقتصاد والتجارة ياسين جابر، الزراعة شوقي فاضوري، الصناعة والخط شافي برصوميان، نائب رئيس مجلس الاعمار بطرس لبيكي والأمين العام للمجلس نهاد بارودي، مستشار وزير المال باسم لبيبسان، مدير مكتب الوزير بوزيد السفير مكرم مستو والمستشار جان



للنشر والخدمات الصفحية والمعلومات

استراتيجية علمية وعملية دولية
مبعدة عن الشعارات وعن أجل
البحوث الوطنية والبرامج في جميع
المجالات العلمانية والتكبير في
تخطيط أنشطة بحث وتطوير
وتصنيع الدواء والصيد
والصناعات واستجابه التقنية
الحديثة في صناعة الدواء خاصة
الصناعات الخاصة بالدولة
والاستراتيجيات الطبية وتطوير
البحوث الدولية و ربط مراكز
البحث العلمي بالجامعات مراكز
والمرافق المتخصصة للصناعة
الطبية العربية وتنشيط الطاقات
الطبية المنتشرة في انحاء
العربية من خلال طبية ومواد
وإدارة ومن مشكلات البترول
الناشئة من الصناعة الدولية
كما انني ضرورة إنشاء شركات
معدية الجسبات من الدول
لصناعة الأدوية خاصة في
الصناعات الخاصة بالدولة
والبحر واليمن أضواء هناك

دراسات وتوصيات عديدة في هذا المجال صبروت عن كل التجمعات التي تهتم بالصناعة الدوائية مثل: (١) اللجنة الدائمة للدواء العربي المنبثقة عن مجلس وزراء الصحة العرب.

(٢) الاتحادات الطبية وعلى
رأسها اتحاد الصيادلة العرب.
(٣) الاتحاد العربي لمنتجي
الأدوية.

والأدين.
والتفريح ان يتم جميع تلك
الدراسات والتوصيات وعمل خطة
موحدة خلال الفترة الإنتقالية
القادمة ولابد تطبيق اتفاقية الجات
وذلك بهدف

(١) أن تكون هناك صناعة
نواثية عربية قوية مع وجود
المنافسة المتوقعة.

(٢) أن يحصل المواطن العربي على الدواء بيسر وسهولة وبأسعار مناسبة.

سمّاح مابين خمس إلى عشر سنوات لتحديد بيئة مقبولة للغرد النشوء وذلك لتجاذبه الغرض للدول بمواصلة ترفوها خلال هذه الفترة، وبمهما في هذا لاقام الصناعات الدولية العربية وتوفير الدواء للمواطن العربي ويسر ويسر مناسب حيث ان مصر من المصانع العربية الموجودة حاليا تقطعي حوالي ٥٠٪ من احتياجات المنطقة كاشاك صيدلية وما يزيد على ٦٠٪ من الخامات الدوائية التي تستورد اغلبها من كازاخ وان تاليزر اجات سيتم من خلال:

(ب) الأسواق المفتوحة وعم
حماية الإنتاج المحلي.

حماية حقوق الملكية الفكرية
(يعني أن نأخذ بنظر الحسبان
الاحتلال مشاعاً فلفظ من المنتجات
الدوائية المماثلة للأدوية
العالية وأن تكون للأدوية مطبوعة
التي يصنع، ومع التسلسل
التفاضلية أو العائلات والتأثيرات أو
التقلبات الانصافية كما يمنع.
التي لنصوص اتفاقية أجاب
والتي قد إنتاج أو أداء جديدا
منه ضعي نصا على أن يكون
حقوق الملكية وقد تكون حقوق
الملك في إنتاج مثل مواد خام أو
مستحضرات دوائية جديدة أو
عملية لتطبيق تلك النص، لكن
التقدم أو اختراع تقنية جديدة أو
التي لها أهمية وليس أصل المواد
العربية. أمام هذا الوضع خاصة
في بعض سياسات الأسواق
المفتوحة وحماية الملكية الفكرية
قد تضيع بنظر الحماية المحلية.
سواء لكونها من أصل أو من أصل
التي كانت لتسعى أو تلك
التي للسبب في العدم، وبشر

عن التكتلات الاقتصادية
والثاقفية الجات وإثرا على
الصناعات الدوائية العربية وتوافر
الدواء.. كان بحث الدكتور مصطفى
إبراهيم رئيس نادي مسيحية
مصر.. حيث قال إن الريع الأخير
من القرن العشرين شهد:

أولاً: التقدم التقني والتكنولوجي
في مجال الصناعات الدوائية.
ثانياً: قيام كتلتا القضاية
على المستوى الإقليمي للتعاون في
كافة الأنشطة ومنها الصناعات
الدوائية مثال:

(١) السوق الأوروبية المشتركة.
(٢) تكتل جنوب شرق آسيا.
(٣) التكتل الأمريكى الكندى
الكسبى.

(١) تكتل دول أمريكا اللاتينية.
(٢) تكتل دول شرق إفريقيا وغرب

أفريقيا وغيرها من التكتلات.
ثالثاً: قيام الشركات المتعددة

وتسويق الدواء بمعنى أن يتم مبيع

مع بعضها البعض، وأخيرا جاءت اتفاقية التجارة الحرة (الاتحاد)

التي جاء من بين بنودها أن
الصناعة الدولية تخضع بنود

حماية الملكية الفكرية التي تشمل
بخلاف الاعمال الفكرية

والأدبية، الاختراعات والابتكارات
والعلامات التجارية والتصميمات

الصناعية وغيرها، على أن يتم
احتكار هذه الملكية الفكرية

ومجهودات أصحابها لفترة معينة
تصل إلى عشرين عاماً، كما أن

الصناعة النواحي العربية، حيث

المعالة - حماية المنتج النهائي،
عليه وضعت قيود على التصدير

UNIVERSITY OF AL-QADISIYAH
(UNDER L.A. النظام الاتفاقيات
CENSE وقد منحت الاتفاقية فترة



المصدر : الإقليم الاقتصادي

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٥

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في ظل الجات:

صناعة النسيج.. من ينقذها؟

محمد فتحي البديوي

وبنتيجة لكل ما سبق فقد تعرضت قلعة صناعة النسيج في الحلة الكبرى بجانب مصانع القطاع الخاص للكثير من العثرات منها تراكم المديونية لدى البنوك وهجرة العمالة اليدوية بجانب وجود نسبة كبيرة من الانتاج المعيب.. ومما اثر بشكل تلقائي على أداء الكثير من مصانع القطاع الخاص المتوسطة والصغيرة فأشهر اليخض افسلاسه وغير الآخر تشابه امام عجز السيولة وتعامل التجار مع هذه المصانع بالأجل مقابل كمبيالات أغلبها مجاملة في سوق اتسم بالكساد وسيطر عليه التجار على حساب الصناع

واستطراداً للقول بأن امامنا فرصة لتعديل اوضاعنا من اجل الاستعداد لمواجهة الجات GATT خلال عقد قادم، فانه من خلال المعايضة العملية للكاتب في مشاكل هذه الصناعة والتي ترتبط بها صناعة اخرى لا تقل وزناً أو أهمية وهي صناعة الملابس الجاهزة التي تعتمد عليها الدولة في الحصول على عوائد تصدير تساهم في

يتم تعويضها بذات النوعية العاشقة للعمل والمتفانية في أدائه.

● غياب البرامج التدريبية الجادة التي تتماشى مع التطور التكنولوجي المستمر في الصناعة.

● تخلف نظم الرقابة على الجودة عن الحلق بالاستويات العالمية المطلوبة نتيجة لعدم فهم أو تفهم لغير هذه الوظيفة الهام لهذا النوع من الصناعة.

● عدم مسيطرة نشاط التجهيز والصباغة لاحتواء الظروف من

نواحي التصميم والتنفيذ والتشطيب بالشكل الذي يظهر المنتج النهائي مميزاً عن غيره من الانتاج المشابه.

● تعرض الكثير من الشركات لخسائر فادحة كنتيجة لعدم استطاعتها منافسة المنتج الاجنبي جودة وسعراً خاصة اذا علمنا بأن هذا المنتج يصل اليها مهرباً عن طريق المنافذ البرية، ودون أن تبذل الجهود للحد من هذا التزيف الذي اصاب مصانع النسيج المصرية في مقتل

لم يدير بخلاف الاقتصادي العظيم طغمت حرب منسج قلعة صناعة المنسوجات في مصر ما يدور حالياً في هذه الصناعة من كساد وتضرر.. ولعلنا ونحن على أبواب عصر الجات خلال عقد قادم ستزول كافة الحواجز امام الانتاج المستورد من أوروبا وأمريكا وشرق اسيا.. وهو الانتاج الذي يتميز بالجودة العالية والسعر المنخفض.. ولنا أن نتساءل عن أسباب هذا التضرر ووسائل علاجه ونورد فيما يلي أهم أسباب

تعرض صناعة النسيج في مصر

● نقص الفزول كنتيجة طبيعية لنقص انتاج مصممين القطر الذي كان يعد محصول التصدير التقليدي الأول في مصر لسنوات طوال

● تقادم آلات الانتاج دون وجود برامج مستطورة للتجديد والاحلال

● تخارج الغالبية من العمالة الماهرة بسبب التقادم أو الوفاة دون أن



المصدر :- الإشراف الاقتصادي

١٢ نوفمبر ١٩٩٥

التاريخ :-

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع وضع خطة مناسبة للتخلص من
الخزون للسلع الراكد
٨ - دعم التخصصات العلمية في
مجالات الإنتاج والتصميم والتجهيز
والصياغة بكليات الفنون التطبيقية
والفنون الجميلة والهندسة الكيميائية
ولذلك لتخريج عمالة متخصصة على
درجة عالية من الكفاءة.

٩ - تأسيس الشركات التي تهتم
ببحوث السوق وترويج المنتجات في
الداخل والخارج بالشكل الذي
يفسح فضاء لسوق جديدة للمنتجات
المصرية وفقا للمواصفات العالمية.

على المستوى الخارجي
١ - قيام المحققين التجاريين بسفاراتنا
الخارجية بدراسة الأسواق العالمية
لدخول لقطاع الجغرافي لسفاراتهم
من أجل التعرف على طبيعة الطلب
على المنتجات المصرية
والمواصفات المطلوبة والسعر المقترح
ب - الاشتراك في المعارض العالمية
الشهيرة لعرض المنتجات المصرية
أمام المستهلك الأجنبي بهدف تعريفة
بالاتجاه المصري على الطبيعة
ج - قيام الدولة بأعطاء الصناديق من
كافة الضرائب والرسوم لتحقيق
عنصر المنافسة في السعر.

د - استخدام القطن المصري كمامل
أساسي في التصنيع من شأنه بأن
يحول الطلب لصالح الصناعة
المصرية لما يمتاز به قطننا من قوة
شد بالإضافة لدعومة اللبس وكفاءة
الاستخدام.

هـ - إعادة الفعالية لبرصة القطن
وربطها ببرصة الشاشات بلندن
LONDON COMMODITY
MARKET من أجل تأكيد

دور الذهب الأبيض المصري في دعم
الاقتصاد القومي كفضيل قطن طويل
ومقوي القبة في العالم
و - تأسيس جمعية للتكلفة المعيارية
وضبط الجودة تساهم فيها المصانع
وشعبة التصنيع باتحاد الغرف

تخفيض عجز الميزان التجاري.
ومن هذا المنطلق فإن علاج هذا الخلل يحتاج
لتضافر جهود أطراف عديدة منها القطاع
الخاص -
صاحب الدور
الاستثماري -
وأجهزة الدولة
ممثلة في
وزارات المالية
والاقتصاد

والزراعة والتجارة الداخلية
وفيما يلي أهم المقترحات التي نراها - من وجهة

نظريتنا - ضرورية للنهوض بهذه
الصناعة الحيوية
اصلاحات داخلية

١ - توفير الغزل بالجودة والسعر
للتأسيس.

٢ - إعادة النظر في التركيب
للمصنوعي بحيث يرجع للظن
أهمية التاريخية كمصنوع رئيسي
تعتمد عليه مصانع النسيج
والملايش الجاهزة .

٣ - إقامة صناعة للغزل الناليون
والبوليامستر عالية الجودة للأحبال
محل الواردات كمخامات اسامسية
تعتمد عليها صناعة النسيج من
اللباف الصناعية مثل السخائر
واقشة الراشيل والبرائن والبروش
والليكر.

٤ - إقامة مراكز تدريب اقليمية
لتخريج العمالة الماهرة للتخصصات
في جودة وتظيم الإنتاج
٥ - إعادة النظر في نسبة الجند
الجمركي الموزع على الغزل
المستوردة وكذا ضريبة المبيعات
بهدف تخفيض تكلفة الخامات
المكونة للمنتج النهائي.

٦ - القيام بتجسي سياسة شاملة
للإحلال والتجديد يركز الأساس
فيها العمل على إحلال الآلات
الحديثة التي تدار إلكترونيا وتميز
بتكلفة الإنتاج وجودته محل الآلات
القديمة محدودة الامكانيات

٧ - العمل على تعديل الهياكل المالية
لشركات قطاع الأعمال من طريق
معداد مديرياتها لدى البنوك الدائنة



المصدر: الإحصاء الاقتصادي

التنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٣ نوفمبر ١٩٩٥

التجارية من أجل وضع الضوابط
لتحديد التكلفة المياريّة للوحدة
المنتجة من كل نوع بهدف منافسة
المنتج المستورد وتشجيع التصدير
ز - مساهمة الجامعات ومراكز
البحث العلمي لإنتاج نسيج غمد
للحرارة الشديدة والبرودة الشديدة
على سبيل المثال ومثلها فئات اليابان
في الستينات عند إنتاجها نسيج
مقاوم للاحتراق.

ج - السعي للحصول على شهادة
الجودة العالمية ISO - 9000
ستعدادا لخوض سباق التنافس من
أجل فتح الأسواق الخارجية أمام
المنتج للمصري.

ومما سبق يتضح لنا بأن أي صناعة
- مهما كانت - ليست عبارة عن آلات
أو خامات أو مبان أو أيدي عاملة
مفرقة ومغايرة لنتج منتجاً نظيفاً
يستهلك المجتمع المحلي.. ولكن
للمفرد أبعد وأعرق من كل ذلك
فالصناعة منظومة عشق بين الرجل
والآلة تخرج منها أصيب الألحان في
صورة منتج يعبر أولاً عن شخصية
العامل الذي انتجها - الاعتداد
بالنفس بقية الأداء - الفن في
التشكيل من خلال ضبط الآلة -
اللمسة الجمالية في التجهيز
والتغليف ثم نخرج من الخصوصية
بعد ذلك إلى العمومية، وهي أن
العامل الذي ينتمي لمجتمع ما فإنه
يمثل هذا المجتمع تمثيلاً صحيحاً
من خلال بصماته الواضحة على
النتج.. أو ما يسمى بإهداء انتاج
مجتمعه للمجتمعات الأخرى وكأنه
يضع توقيعاً عليه.

أين نحن من كل هذا؟ أم التعليم أم
التدريب أم الأسرة أم المجتمع أم كل
هذا الخليط المعجب الذي لا يستطيع
شخص أو مؤسسة أو دولة أن تبنيه
في فترة زمنية معينة.. أنه تاريخ
شعب وتراث أمة.. تلك هي المسألة..
وباليتنا نحاول أن نبداً وياقنى من
الزمن ٩ سنوات و ٩ أشهر و ٩ أيام.



المصدر : العالم اليوم

١٦ نوفمبر ١٩٩٥

التاريخ

ش.ر. والخدمات الصحفية والمعلومات



تليفزيون

أزمة بين غرفة صناعة السينما والتلفزيون المصري المنتجون المصريون يطلبون تمويضا 6 ملايين جنيه

□ القاهرة - ناصر حسين :

المنتجون المصريون قد قاموا ببيع أفلامهم لقنوات فضائية أخرى وتتنازلوا عن حقوقها لمدة 5 سنوات والبعض تنازل لمدة 95 سنة، وكانت شروط القنوات الفضائية الأخرى عدم عرض الأفلام في قنوات فضائية لأنهم أصبحوا أصحاب الحق الوحيد

لعرض الأفلام السينمائية في أي قناة فضائية أو تلفزيونية كما ينص عقد الاتفاق الذي تم بين المنتجين وبين المسؤولين عن القنوات الفضائية .

ورغم أن غرفة صناعة السينما المصرية حاولت مرارا وتكرارا تنبيه التلفزيونين المصريين إلى الخطأ الذي وقع فيه إلا أن المخالفة للاتفاق مازالت مستمرة وقد طلب التلفزيونين المصريين من غرفة صناعة السينما المصرية إقامة دعوى قضائية ضد التلفزيونين المصريين الأوربيت على أن يتم دفع تمويش لهم من الأضرار التي لحقت بهم .

ويحاول أمين بسيني رئيس لجانها الإذاعية والتلفزيون مع غرفة صناعة السينما المصرية إيجاد حلول للمشكلة قبل أن تأخذ الدعوى القانونية مجراها الطبيعي، وإن كان المنتجون المصريون يصرون على إقامة دعوى التعويض.

طلب المنتجون المصريون أعضاء غرفة صناعة السينما المصرية إقامة قضية تعويض على التلفزيونين المصريين والقناة الفضائية الأوربيت يطالبون فيها بمبلغ 6 ملايين جنيه عن الأفلام التي عرضها خلال العام الماضي . وقد حصد المنتجون عدد الأفلام التي تم عرضها خلال العام الماضي دون الحصول على موافقتهم بعدد 300 فيلم مصري حيث تم عرض هذه الأفلام في القناة الأولى والثانية المصرية والقناة الفضائية الأوربيت.

باتفاق مستقل مع المنتجين المصريين لعرض أفلامهم وبأسعار مختلفة عن أسعار التلفزيونين المصريين . وقد اتفق التلفزيونين المصريين

منذ أكثر من عام مع القناة الفضائية الأوربيت على أن تقوم الأخيرة بعرض البرامج والمسلسلات والأفلام السينمائية التي تعرضها القناة الأولى والقناة الثانية في التلفزيونين المصريين نظير أن تدفع الأوربيت 80 مليون دولار للتلفزيونين المصريين .

وكان المسؤولون في غرفة صناعة السينما قد طلبوا من التلفزيونين المصريين استثناء الأفلام المصرية من ذلك الاتفاق لأن التلفزيونين المصريين اتفق مع أصحاب هذه الأفلام على عرض الأفلام التي يشتريها في القنوات المصرية فقط دون غيرها كما أن

وكانت طلبات المنتجين محددة حيث طلبوا أن يدفع التلفزيونين المصريين والأوربيت 20 ألف جنيه قيمة كل فيلم تم عرضه خلال الفترة الماضية . وجاء طلب المنتجين بعد أن تأكدوا أن القناة الفضائية الأوربيت تعرض الأفلام المصرية التي اشترتها منهم التلفزيونين المصريين لمدة 5 سنوات حسب التعاقد الذي تم بينه وبين القطاع الاقتصادي في التلفزيونين المصريين في القناة الفضائية الأوربيت دون أن تحصل على الأخيرة على حقوق عرض هذه الأفلام حيث إن الاتفاق مقصور على العرض في قنوات التلفزيونين المصريين فقط دون غيرها بالإضافة إلى أن القناة الفضائية المصرية تقوم



المصدر: المراجعة

النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ: ١٧/١١/١٩٩٦

التقرير الختامي للندوة وتوصياتها

البحث العلمي ومؤسسات صناعة الدواء للتعاون معاً في مجال إنتاج وتطوير الدواء.

١. والتمسك بما سبق وللاهتمام بالبحث العلمي ترى الندوة ضرورة إصدار التشريعات التي تغطي الصناعة على الاتقان في البحوث والتطوير وتوفير مزايا ضريبية للشركات التي تنفق في هذا المجال الأمر الذي يؤدي إلى التنمية التكنولوجية كمناهيب تعديل قانون الاستثمار للتفرقة بين الشركات المبدعة والمكررة... دعوة شركات الدواء المتحاون في الإنتاج والبحوث مع المنافسة في الجودة.

٢. تدعو الندوة إلى إنشاء مركز ترويج قومي للصناعة الدوائية لتطوير الكوادر الفنية على كافة المستويات ونوعية الندوة، هذه الدعوة إلى وزارة الصحة وإلى اتحاد منسجي الدواء.

٣. تدعو الندوة إلى تنشيط مركز بحوث الدواء التابع لوزارة الصحة بما يتناسب مع التطورات الجديدة والتجارب العلمية لخدمة مصانع وفكرات الدواء.

٤. تدعو الندوة إلى تطوير التعليم الصيدلي لوكالة المستجيدات الصحية بما في ذلك التخصصات النادرة والعلاج.

٥. الدعوة إلى إنشاء جمعية أهلية للدواء بهدف زيادة ثقة المستهلك

خاصة وقد تخلصت عنز لجبات التي تسقط معه الصيد والحواليج الجمركية ولتصلح واليتقى معه سوى السلفة الأولى والأكثر كفاءة وجودة.

وأوصت الندوة بما يلي:
١. أنه قد أن الأوان لكي ينظر صناع السياسة وأصحاب القرار في مجال الدواء في العوائد الصحية المستهدفة بسبب التوسع وعلى استخدام الأدوية ذات الاسماء الاصلاحية Generic والاعمال الدوائية من الاعتماد على الأدوية ذات الاسماء التجارية ومايرتبط بها من تكلفة باهظة.

٢. أن هناك حاجة للتعرف على تفاصيل الشريعة الدولية الجديدة التي تشمل في التكاليف منظمة

التجارة العالمية والجات وخاصة الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية.. وما يؤثر في صناعة وتجارة واستهلاك الدواء وذلك حتى يستثمر القرار الوطني بقرارة صحيحة وموازنة لذلك الشريعة.

٣. أنه قد بات واضحا الشد للوضوح الدور الحيوي الذي يمكن ان تقوم به مؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الوطنية في مسألة صناعة الدواء ولأن هذا صلب مطلبنا ملحا أكثر من أي وقت مضى خاصة في ضوء مايشترط على تطابق التكاليف ذات شأن للندوة تخلص كلا الطرفين أي مؤسسات

شراء مائة من الخيرات والفتكافين والمهتمين بصناعة الدواء في ندوة موسعة عقدها الأرقام يوم ٨ و٩ نوفمبر الحالي وإسهاماً في تعميق الفائدة لذلك فتح أبوابها أمام الزملاء من منسجي الصحف وشبكات الأناقة والتليفزيون المحلية والصربية لتغطيتها ونقل أخبارها وأجراء مقابلات مع المشاركين فيها وقد دارت مناقشات واسعة في الندوة عبر خمس جلسات عمل غير جاستي الافتتاح والختام وشهدتها وإشارتها فيها وأرس بعض جلساتها الأثان من الوزراء صاء الدكتور على عبد الفتاح وزير الصحة والكثير إبراهيم فوزي وزير الصناعة فضلاً عن الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لجلسات الوحدة الاقتصادية العربية والكثير طارق مسعود وكيل أول وزارة الاقتصاد ممثلاً لوزيرة السيد محمود محمد محمود والكثير أحمد صفوت ممثلاً للدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وقد انتهت الندوة إلى مجموعة مهمة من التوصيات أكانت على صيرها أهمية الدواء باعتبارها سلطة استراتيجية ملازمة ومتأصلة مع سلامة وصحة الإنسان الأمر الذي يجعل الدواء مبرمجاً لشد الارتباط بالثقافة والتقدم والرفاه لأن قام مصر تتجج سوريا حسب لخر احصاء مائتيه ٢٠٧ مليون جنيه تصدر منه

بما لايزيد قيمته على ١٢٠ مليون جنيه بينما تستورد بما يقرب من مائتي مليون جنيه ذلك أن استهلاك الدواء يتزايد والإنتاج المحلي ينحط سابق ٨٠ ٪ منه وإذا استثنينا الأرقام بالنسبة للأمة العربية فإننا نجد أن استهلاك العربي للدواء يصل إلى نحو ٣.٥ مليار دولار بينما لا يصل حجم الإنتاج العربي سوى لنحو ١.٣٣ مليار دولار أي أقل من ثلث الاستهلاك.

من هنا تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير إنتاج الدواء على مستوى مصر وأيضاً على المستوى العربي



المصدر: الأمانة العامة

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ: ١١ فبراير ١٩٩٥

وفي هذا تدعو الندوة إلى عقد ندوة موسعة يشترك فيها الخبراء والمتخصصون بصناعة الدواء في الأمة العربية كما يناقشون مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للمساعدة في هذا وتبني وضع استراتيجية عربية مشتركة لإنتاج وتسويق الدواء العربي.

١٣. الاتفاق على نظام موحد لتسجيل الدواء العربي واعتماده في كل البلاد العربية من خلال تحديد مراكز معينة تعتبر المرجعية في هذا فإذا تم تسجيل دواء في أحدها يعتمد في سائر البلاد العربية.

١٤. دعم مركز معلومات الدواء الحالي في وزارة الصحة أو إنشاء مركز جديد يتضمن كل المعلومات اللازمة ومنها خريطة وبيانات توزيع الأمراض جغرافياً وإستهلاك الأدوية على المستوى الوطني وعلى المستوى القومي وكافة المعلومات الأخرى ويكون مرتبطاً بمراكز معلومات محلية ودولية.

١٥. وضع سياسة قومية عربية للدواء لتكامل إنتاجه واستخدمه الامتكانات الطبيعية. ومنها النباتات وتكامل أمثاله والتنسيق التسويق والتوزيع باعتبار أن الأمن الدولي هو أحد الحواجز الأساسية لوثيقة الاستراتيجية العربية للتنمية الصحية وتدعوة وزراء الصحة العرب ليبحث هذا في اجتماعهم القادم في مارس ١٩٩٦ بالقاهرة.

في الدواء الوطني وترشيد استهلاكه ونشر أبحاث استعمل الدواء لدى الطبيب والمختص والصيدلي والمستهلك والامة الخواتم والمؤتمرات وما إلى ذلك وتضم أعضاء بشريين وضبابية وإعلاميين ومهملين بالدواء وقد كلفت الندوة كلا من الدكتور غواد دافي والدكتور فيصل كامل والدكتور محمود غراب والدكتور عاضة عيد الجيد لأجراء الاتصالات وإعداد الترتيبات والإجراءات اللازمة لانتهار هذه الجمعية.

١٠. مناقشة السيد وزير الصناعة بسرعة إصدار قرار إنشاء غرفة لدوائية تعمل في نطاق اتحاد الصناعات وتضم شعباً لصناعات الخدمات اللوجستية والنباتية والكيمياوية والحياتية وغيرها والمستهلكات الصيدلانية والصناعة المستحضرات الطبية والنباتات الطبية والعلور ومستحضرات التجميل وللأغذية الطبية والدوائية البيطرية والصناعات الطبية.

١١. إصدار دليل شامل لمنتجات ومصدرى وكلاء الأدوية والدواء من الإنتاج الوطني وتكثيف الإفرام وكالة الإفرام للصناعة لتقيام بهذه المهمة ويصدر الدليل في أسرع وقت.

١٢. الدعوة إلى أعضاء وتنشيط السوق العربية المشتركة في مجال الدواء والتعامل مع السوق الأفريقية



المصدر : الأمانة العامة

١٢ نوفمبر ١٩٩٥

التاريخ : النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الصناعة يطالب بالاستعداد لمواجهة التغيرات القادمة

في الجلسة الثالثة للندوة التي أراستها بنفسه قال الدكتور مهنس إبراهيم فوزي وزير الصناعة إن العالم كله عاين على التغيرات سريعة جداً، ولابد أن تكون والعين بصورة شديدة لأن هذه التغيرات - وهي طفيفة ما يستلزم على العقائدية الجذات - لا تترك أثر عينا.. ومن هنا لابد من استجابة ما يحدث في الدول - الأخرى على أن تكون هناك خطط - بديلة لمواجهة التغيرات المتعددة. ويجب أن نسال أنفسنا: لماذا تستعد دول أخرى في صناعة الدواء؟

إنني اعتقد أن عندنا مشكلة أصغر من صناعة البحث العلمي والتطوير الجذات.. ولكن بذلك ظروف الحياة التاريخية للشرقات والراحل التي مرت بها.. ويجب

أن نكسمل في ظل المجتمع المصري بما له وما عليه فوجد بعض الشركات تحقيق أرباحها تجدد جدا.. لذلك يحدث هذا البعض بينما تفسر شركات أخرى في صورة أن هذا هو الدليل.. ويتطلب التراجع في الأثر بالمشروعات الحكومية الجذات.. وأما أن تذكروا بحيث تكون تلك الأتائج نفسها بحيث تكون تلك بحث، صعبة، مستهلك، عليه محتاج إليه وثقافته..

تستطيع بين الأندية وبين الشركات لتتجه لتجديد الأوعية المطلوبة أكثر من غيرها.. وظلال الشركات الآن تركيز على أنواع معينة من أنواع التكنولوجيا والتأجها بغطاء وتضمينها إلى الأسسواق



د. م. إبراهيم فوزي
الخارجية
وطالب الدكتور إبراهيم فوزي بأن تدرس شركات الدواء بنفسها تأثيرات إيجابية الجذات وتحدد الموقف وما هو المطلوب في الفترة

القادمة.. وقال: نحن يجب أن تكون مستعدين لمواجهة تغيرات ربما تكون تأثيرها قاسيا في بعض القطاعات.. فمقدمة الإقتصاد - والرياء، والخسبة القياسية مع شركات اجنبية واردة، وتعتبر التركز في قطاعات والاندماج من قطاعات أخرى واردة، ويجب ضمان أسواق الإنتاج تحقق فيها ميزة سعرية فائقة إنتاج الدول التنافسية.. وينبغي أن تقوم الشركات بنفسها بالبحث عن هذا الفرحاس يجب أن يخرج من داخل الواقع الإقتصادية سواء كان إحصائيا بصورة القسورية.. أو التطوير بالبحوث العلمية والتكنولوجيا وترصد تلك البحوث العلمية والخبروع " الواقع الاتجادية



المصدر : الإحصاء السنوي

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٥

الجودة في مواجهة الجات في مؤتمر موسع الشهر المقبل

والخدمة لمواجهة الجات تشترك فيها الإدارات في معظم المؤسسات الانتاجية والخدمية في مصر وذلك التعرف على أساليب وسائل مواجهة الآثار السلبية من اتفاقية تحرير التجارة والمجاهة ويعول الدكتور حشيش مولى كبير خبراء نظام الجودة الشاملة في مصر مايزو ٩٠٠٠٠ أن الدورة تتضمن عددا من الأبحاث والمؤتمرات حول التغيرات الاقتصادية والسياسية والخدمية المحلية والتغير في مفهوم التخطيط الاستراتيجي واستراتيجيات التمويل وكذلك التغير في استراتيجيات نظم وأدوات والتحول في نظم الأثر والوارد الخارجية.

كما تتضمن الدورة أيضا المحاضرات الاستراتيجية في الانتاج وحتمية التغيير في الجودة والمفهوم الجديد للتصديق وكيفية تحقيق النظام المكثف للجودة وما يلزم من التغييرات الاقتصادية المطرب وكيف أن التغييرات المحلية أثبتت عكس مايعتقد البعض من أن ارتفاع الجودة يصاحبه ارتفاع في التكلفة وأن الجودة تشكل ربحية مسؤولة من خلال خفض نسبة الاستهلاك وتتيح للجودة التصديق وتزجج الأسواق العالمية.

والمؤشر الدكتور حسن أن الدورة تهدف في نهاية المطاف الإدارة في تلك المجالات للتطوير والتكيف في الواقع السائد وما يتناسب مع حرية التجارة وتطويع قطاع الصناعة القائم على اتفاقية الجات وتغيره كالتحولات التي في مصر أن يكون هناك مفهوم جديد للإدارة في الطريقة التي بها يتعامل مع تحرير التجارة ومواجهة المنافسة.

عبد الغاضر أحمد

المؤتمرات الجودة الآن حصد انتصار عالمي ليس في الوجه الآخر للاقتصاد العالمي فلا رغبة ولا منافسة عالمي لكن جودة المنتج على أعلى درجات الكفاءة من حيث القدرة في التصنيع والشكل العام الأمر الذي جعل دول العالم تتسابق إلى تجويد وتحسين مواصفات منتجاتها وكتفها في سباق مع الزمن للوصول إلى الأفضل في سبيل احتلال الأسواق العالمية.

وقد حققت دولاً كثيرة مثل اليابان ودول الدول الاسيوية نجاحا اقتصاديا كبيرا بفضل اهتمامها بالجودة واعتبارها عنفا قويا.

وبدأت جات اتفاقية تحرير التجارة العالمية والمجاهة لتزيد من أهمية الجودة في ظل انفتاح السوق العالمية سوقا مفتوحة أمام كافة المنتجات الأمر الذي يجعل من الجودة ضرورة لا بد منها ولا فلا تقوم قائمة لأن اقتصاد الدولة يستعيد الدولة نفسها تتحول إلى سوقا استهلاكية لظهور أن تدري وما يرتبط على ذلك من نماذج للاقتصاد الوطني وقد قامت مصر في هذا المجال بالعديد من الخطوات في طريقها إلى تطبيق نظام الجودة الشاملة على كافة القطاعات وذلك من خلال عدة طرق بدأتها بإشغال نظام الإيز في بعض شركات نظام الأعمال العام تمهيدا لتعميمها في بقية الشركات كما قام العديد من اصحاب المؤسسات والصناعات من رجال الأعمال بفتح نظام الإيز ٩٠٠٠ أيضا منهم بالعميد في تطبيق الرخصة التي يهدف إليها جميع المستثمرين من وراء مشروعهم وذلك في الصناعات الخفيفة وصناعة التسعير وغيرها من الصناعات الخفيفة التي تهدت قبل في الأسواق العالمية وفي هذا الإطار انعقد في الفترة من ٩ إلى ١٢ ديسمبر القادم مؤتمر موسع عن التغيير الاستراتيجي في الإدارة والمؤسسات الانتاجية

البات والأيزو تعلم مستقبل صناعة الكرتون



1

[illegible]

في حين أن هذه المزايا لا تعني بالضرورة أن استخدام الإنترنت هو الخيار الأفضل للجميع، فإنها توفر بالتأكيد مجموعة من الخيارات التي يمكن أن تكون مفيدة للغاية. على وجه الخصوص، فإن استخدام الإنترنت يمكن أن يساعد في توفير الوقت والجهد، ويمكن أن يوفر معلومات قيمة يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات. كما أن استخدام الإنترنت يمكن أن يساعد في تحسين التواصل مع الآخرين، ويمكن أن يوفر فرصًا للتعاون والعمل المشترك. لذلك، فإن استخدام الإنترنت هو خيار جيد للجميع، ويمكن أن يكون مفيدًا للغاية في العديد من المجالات.

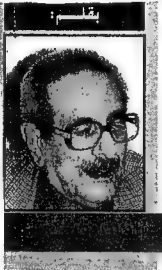
[illegible]



المصدر: **الإمام**

التاريخ: **١٩ نوفمبر ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



السبعاء

..والسبعاء هناك

علمنا من حدة المناقشة حول السينما في «مؤتمر الجات» الأخير، وتأجيل التوقيع على اتفاقية الجات العالمية إسبانيا بسبب السينما، ثم التراضي على التوقيع على الاتفاقية مع تأجيل مناقشة السينما لما بعد (١) ... علمنا من ذلك كله أن للسينما قضية وموضوعا ومشكلة دولية ليست بالصغيرة أو بالهينة. ومع أن الأمر يمينا في الصميم اقتصاديا وثقافيا، فإننا لم تكن الطرف الدولي الذي أثار المشكلة وأثار الزوبعة. بل كانت فرنسا هي التي أثارت المشكلة. والمعروف أن اتفاقية الجات فصاها التراضي الدولي على إزالة الحواجز والمعوقات أمام تدفق التجارة الدولية بلا قيود، والسماح للسبلع بحجور الضود من غير معزقات أو قيود.

ولكن فرنسا أثارت موضوع أن الفيلم ليس مجرد سلعة مثل السيارة أو الفيديو أو التلاجة أو الكمبيوتر، أنه سلعة ثقافية، وتدفق الأفلام عبر الحدود بلا قيود أو شروط يهدد اللغة القومية لأي بلد، ويهدد أسلوب الحياة القومية في أي بلد، ويعمم النمط الأمريكي في التقاليد وفي السلوك ومنهج التفكير وأسلوب الحياة. المشكلة أن أن السينما القومية تتعرض لمخاطر طغيان السينما الدولية (الأمريكية) ونفوذها في الأسواق القومية. ولكن الأخطر من ذلك أن النخبة المثقفة في أي بلد، والحكومة والدولة والوزارات والمؤسسات السياسية والثقافية والإعلامية تقدر بهذا الخطر لا من جانب الاقتصاد والثقافة وحسب، وإنما من جانبها الثقافي والحضاري والفني أيضا. تصور معي لو أن السينما القومية اضمحلت والسينما الأمريكية (الدولية) ازدهرت واستلكت الأسواق بنوعيتها الممتازة واستثمراتها الكثيفة وأسواقها عابرة القارات، لاقرنت متعة مشاهدة السينما باللغة الأمريكية «الإنجليزية» وبأسلوب الحياة الأمريكية، وتزاوجت معاني السعادة والنجاح والرفاه والتقدم بعناصر الإغتراب والشرق للحياة الأمريكية. واستحسن ماأحسنه للسينما الأمريكية واستقبلها ماأقبله للسينما الأمريكية»



الإسم

المصدر :

١٩٩٥

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والذي شكاه منه الفرنسيون في مؤتمر الجات هو في الواقع مايمانيه غيرهم حتى لو لم ترتفع شكواهم. فالسينما القومية هي السينما في مائة بلد، وكلها صناعات ضعيفة بسبب القصور التكنولوجي والفكري كما في إفريقيا وآسيا أو بسبب العدد المحدود الذي يتكلم نفس اللغة كما هو الحال بالنسبة للثقافة أو الحجر أو اليونان.

وما هي الفرصة الحقيقية أمام سينما تايلاند أو الحديقة أو حتى الجبل وما إمكانات بناء صناعة سينما حقيقية في مثل هذه البلاد. ومثل هذه البلاد المحدودة القدرة على صناعة سينما قومية فلما تعتبر احتياجات سوق السينما الدولية (الأمريكية، وروسيا لها ومن مصادر قولها. ولكن السينما المصرية لها وضعها الخاص. فهي سينما قومية باعتبارها سينما كل الأمة العربية، وهي سينما دولية باعتبار أنها هي السينما للفن والفن المحبوبة في أكثر من عشرين دولة عربية وماجاورها من دول غير عربية.

ومن حيث هي سينما قومية فهمتها الأولى أن تحافظ على مكانتها الأولى في بلادها، ومن حيث أنها سينما دولية فهمتها لتجاوز تلك إلى المحافظة على مكانتها الأولى في سوقها الدولية العربية وتقومها غير العربية.

ولا يخفى على أحد أن السينما المصرية اليوم تبذل جهوداً بائسة لتحقيق ذلك. ولكن كيف تستطيع السينما المصرية أن تملأ سوقها المحلية أو سوقها الدولية بحفرة الأفلام هي كل انتاجها في العام الأخير، كما قرأنا في الصحف؟

ومن الممكن أن نعد مع السينمائيين أسباب أزمة السينما كما يرونها، ولكن ذلك لن يضيف إلى الموضوع جديداً.

ففي رأيي أنا أن السينما المصرية مع أنها كانت سلعة للتصدير رقم اثنين بعد الفنون مباشرة عام ١٩٥٠، ومع أن انتاجها وصل إلى مئتين فيلماً في السنة في الستينيات. فهي لم تنفي اقتصاداً صناعياً بالمعنى المفهوم ولم تنفي ثباتاً أصيلاً في الثقافة القومية بمعنى الكلمة. أول مظاهر التخصير في بناء الاقتصاد هي قومي هو نجاحاتها الدائمة للآلاف القصص القوي، فمعدت لثراء السينما المصرية وفيما عدا أيام معدودة من غيرها الطويل، كانت تنتهي اقتباس الأفلام هوليوود، والدرجة الثانية غالباً وتتماشى إلى ذلك، بينما تفر وتكره وتتماشى وتتسامح من الاقتراب من الآب القصص والروايات المصرية. ماعدا نسبة ضئيلة من الاستقناعات لهذا التيار الجارف.

وهي إذا كانت تقف على الطرف النقيض من السينما الأمريكية رغم أن السينما المصرية تسعى معصوية العيدين إلى تقليد السينما الأمريكية.

فالسينما الأمريكية لم تترك رواية أو قصة قصيرة أو مسرحية من روائع الآب الأمريكي إلا وانتجتها، ثم تجاوزت لانتجت للآلات والآلات من الروايات والقصص والمسرحيات من روائع الآب الإنساني والعالمي غير الأمريكي، وعرفت جمهورها الخريش ومئات ملايين الناس بزوايا بلزك وزوايا ساندال وفكتور هيجو من آلة الآب الفرنسي، وتولستوي وتشيوف وبستولفسكي وجوجل وباسترنك من آلة الآب الروسي، وشكسبير وشريدان وأوسكار وايلد وبرتراند شو وسمرست موم وجراهام جرين وباربار، كينج وميكنز وتوماس هاردي من نجوم الآب الإنجليزي، فضلاً عن هيمنجواي وشكسبير وفولكنز وتينيسي ويليامز وأرثر ميلر.



المصدر :

١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وجاء لنحن وإسحاق الابن بو
وجين أونيل من أهل القعة في
الآب الأمريكي.
فان هذا من ذلك. وقد لا يترك
القاصون بأمر السينما
المصرية القاصيا أو فنيا أن
هذا الفن لم يمس بعد شغاف
القلب لمشاهد المصري، وإن
كل المهارات الفنية لا يمكن أن
تعوض عن غياب الموضوع
الاصيل المبر عن الشخصية
القومية.
السينمائيون عندنا في الغالب
- وبأساليب خدمات قليلة -
لا يرون أن السينما من
الفنون القصصية، وإنما
مجرد أداة جديدة لرواية
القصص الأدبية بأسلوب آخر،
وليس من مهامها إنشاء تيار
قصصي مواز لتيار الآب
القصصية ومفلس له.
ولا هي تستطيع ذلك أو
يجيبها ذلك.

السينمائيون عندهم في دنيا
السينما الأوروبية والبولية
يعرفون أن السينما أداة
تكنولوجية جديدة لتعميق الفائدة
والملمعة للقصصية والرواية والمسرحية
على نطاق أوسع من الكتاب ومن المسرح، وبأسلوب جديد له جاذبيته

الخاصة.
السينما عندهم تبدأ من فن الآب القصصية، والسينما عندنا استغرقت في
تقليد السينما الأمريكية أو انداء تقليدا واستبهاق الملامح دون فهم
للمقاصد للسينما الأمريكية ومشروعها الفني كاستعداد للآب القصصية
بصورة أخرى.

ومن العجيب أن تقليد السينما المصرية للسينما الأمريكية في كل
مظاهرها بما في ذلك نظام التجهيز دون أن تدرك في الغلب تقنيات
السينما الأمريكية وجوهرها وأبائها الفكرية مع أن ذلك كله منظور في
الكتب ومعروف في مجاهد السينما في العالم كله
ولقد السينما المصرية أيضا على طرف انقراض من السينما الأمريكية
في اهتمام الأخيرة بالفيلم التاريخي، وأعمال السينما المصرية للتاريخ.
والفيلم التاريخي فضلا عن جاذبيته الخاصة للجمهور، يؤصل السينما
كفن قومي ويرسي معالمها في صميم المجتمع، ويحلها مكانا في الثقافة
القومية.. وهو ما تلاحظ فيه كل صناعة للسينما في بلادها.
ما من حدث تاريخي - أمريكي أو دولي - إلا وعالجته السينما الأمريكية
من عديد من الزوايا، فكم قلنا ومسلسلات تلفزيونية أنتجتها هوليوود
عن الحرب الأهلية الأمريكية و١٨٦٠ - ١٨٦٥، وكم قلنا عن الهجرة إلى
أمريكا وعن غزو الغرب الأمريكي، وعن بناء السكة الحديدية وتسيير
القطار عبر الولايات المتحدة، وكم قلنا أنتجت هوليوود عن الحرب
العالمية الأولى، وعن الحرب للعالمية الثانية.. عن مصير كينيدي وعن
مصير أبراهام لينكولن، وعن هيتلر والحرب الباردة وحرب التحرير
الأمريكية ١٧٧٦ - ١٧٧٧.

ثم تجاوزت السينما الأمريكية التاريخ الأمريكي لتؤصل عالميتها وتؤصل
مكانتها في سواها الدولية، فأنجبت مئات آلاف الأفلام الأمريكية عن
الحرب الأهلية الإنجليزية ١٦٤٢، وعن الثورة الفرنسية ١٧٨٩، والثورة
البلشفية ١٩١٧، وحروب نابليون، وعن الاستعمار البريطاني للهند
وأكتشاف منابع النيل وحرب السودان وجوبون لم تكتسب.
ما الذي صنعتها السينما المصرية في مقابل هذا؟ ولم تزل على الضلعة
الفنية المصرية شغافا عن محمد علي أو عباس أو ثورة ١٩١٩ أو حروب
مصر الطويلة في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، ولا أي شيء من
هذا القليل في العصر الحديث أو العصور القديمة.



المصدر : 

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٥

فمع أن السينما المصرية لها من العمر سبعون سنة فإن جذورها لم تضرب عمق التجربة المصرية إلا باستثناءات قليلة. ولم تكتسب مكاناً جديداً بالسينما في إطار الثقافة الوطنية والفكر القومي، ولا تلبى بعد ضرورة ثقافية قومية. ماعداً أقل الأفلام

مما تزال السينما المصرية، فيما عدا استثناءات قليلة، سينما طائفية على السطح يهددها هبوب الريح. على نقيض السينما الأمريكية. لم تضرب جذورها، في عمق الواقع المصري والحياة المصرية. ومن مظاهر هذه الغربة السينمائية، وأن صبح التغيير، أن السينما المصرية لا تزال وكانت طوال سبعين سنة، تعتبر أن السوق الخارجية هي سوقها الرئيسية، وأن سوقها المصرية هي سوقها الثانوية، وبذلك إذا اعتمدنا على مقارنة بكل الأفلام من الداخل والخارج، في حين كانت السينما الأمريكية دائماً وحتى اليوم، تستمد من سوقها المحلية أكبر نسبة من دخلها وتستمد من الخارج النسبة الأقل من دخلها.

وقد كان لهذا الوضع المعكوس أثره العميق على فن السينما المصرية ذاته، حيث أصبح للرقابة في الخارج قوة ضبط تفوق الرقابة الرسمية المصرية.

ولا تعجب إذا كان هذا الوضع المعكوس يتواءم مع جواز سفر رأس المال السينمائي. حيث أن صناعة السينما المصرية، على طرف التقدير من صناعة السينما الأمريكية. كانت نسبة كبيرة من استثمارات أجنبية وخارجية في الإنتاج وفي التوزيع وكانت لبنانية وأصبحت خليجية بعد أزمة لبنان في حين أن استثمارات الإنتاج والتوزيع الداخلي والخارجي للسينما الأمريكية هي في الأساس والنشأة استثمارات أمريكية.

كما أن السينما المصرية لم تستطع خلال سبعين سنة من الإنتاج أن تنظم صناعة تكنولوجياية تخدم الإنتاج، فلا استطاعت صناعة الكاميرا أو العنسة أو الفريش السيلويويد أو ابتدعت أزياء خلاف ما نقلته من المظفرة من أزياء أبطال هوليوود واستعراضاتها، مع أن صناعة النسيج والأزياء لم تكن صعبة. والصناعة تحتاج وترسخ بالقرتها على إنشاء صناعات تكميلية ومساعدة حولها. ولكنه الإغتراب وحسب للتأسيخ مع السينما الأمريكية، والطفو على السطح بلا جذور وركائز.

فالقصبة والموضوع والاستثمار والسوق كلها تدفع السينما المصرية للاغتراب وتجريد الأفكار بالانقياس لشكل الأفلام الأجنبية الأخرى والمخاض مع الرقابات المختلفة والاستيراد الكامل لكل أدوات الإنتاج.

أرجو أن أكون واضحاً في التعبير عن رغبة المثقفين والمساهدين والمثقفين ومحبي السينما في أن يكون أصر الصناعة ومصر الثقافة ومصر الفن ومصر الدور والرسالة سينما أفضل ومجتمعة بالصحة وقادرة على الصمود للمنافسة مع السينما الدولية، أفراً الأمريكية، ومزج السوق الطليعية والوجدان والعقل والمساهمة في بناء الشخصية الفردية والشخصية القومية المصرية. العربية المصرية.

وتحدى الجاهل وظروف تكنولوجيا الفضاء للقرن الحادي والعشرين. ولكن تحقيق ذلك، ولكي يحقق السينمائيون ذلك.. لابد من تجديد الفكر السينمائي والثقافي وتحرير السينما والمثقفات والواهب ونبد وغربة كل التقاليد السينمائية السليمة وبناء من جديد على أساس سليم. حتى تستطيع السينما المصرية أن تعيش بضعة موفورة للمائة سنة القادمة من عمر هذا الفن.



المصدر: **الأمم**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٤ نوفمبر ١٩٩٥

المؤتمر الأول لتعميق التصنيع المحلي للسيارات يناقش: مشكلات الشركات المنتجة وتأثير الجات على صناعة السيارات كثبت - غزة علي:



كمال الجنزوري عاطف عبيد

يبحث اليوم الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط للمؤتمر الأول لتعميق التصنيع المحلي في صناعة السيارات، والذي ينظمه بنك الاستثمار القومي والاشتراك مع مركز تنمية التصنيع المتناهي. يرأس المؤتمر الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام والقوة للتنمية الإدارية، ويشارك فيه وزير الصناعة والبحث العلمي، ومظفر البشري نائب رئيس بنك الاستثمار القومي وممثلي الشركات المنتجة للسيارات في مصر يناقش المؤتمر تطورات صناعة السيارات في العالم وهو محور مهم، وسياسات الدول النامية الأخرى في مجال تشجيع الصناعات الخفيفة وزيادة الكون المحلي. كما يناقش تأثير اتفاقية الجات والاندماج في صناعة السيارات في مصر. كما يستعرض رئيساً شركتي النصر للسيارات وشركة بروما المشاكل التي تواجه الشركات المصرية المنتجة للسيارات في مجال الصناعات الخفيفة ويقدم رؤساء شركات سوزوكي وبيجو وجنرال موتورز والشركة العربية الأمريكية تجارب شركاتهم في مجال تصنيع السيارة في مصر.



المصدر: الحياة الثقافية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠

بالوعي الشعبي والتدابير الإدارية نحمي مناجلتنا الوطنية

■ السيد رئيس التحرير

تحية طيبة وبعد

أطلعت في صحيفة «الحياة» الغراء في عددها الصادر بتاريخ ١٠/٩/١٩٩٠، في الصفحة ١١، تقريراً كتبه من القاهرة السيد صبري الجندي بعنوان «ارتفاع أسعار القطن يهدد صناعة الملابس الجاهزة في مصر» أشار فيه الكاتب إلى المنافسة التي يتعرض لها «الصيغ المصرية» لائق الجودة داخل مصر من قبل المنتجات المستوردة من الخارج التي تباع بسعر أقل من سعر المنتج المصري وإثره على ذلك أن أكثر من ٢٠٠ مصنعاً في منطقة شبرا الخيمة وحدها توقف عن العمل نتيجة التآكل الشديد الذي لحقته من انخفاض القطن والتسريح بسبب ارتفاع أسعارها مقارنة بالمنتجات المستوردة إضافة إلى أن الكثير من مصانع الخطة الكبرى المملوكة للقطاع الخاص توقفت عن العمل.

كثير الحديث عن الخطر الذي يهدد المصانع المصرية والمنتجات الوطنية عموماً، حتى أن زراعياً منها بسبب منافسة البضائع الأجنبية التي تخرق السوق بكميات كبيرة تباع بأسعار زهيدة لفترة تكفي لتجهيز المنتجات الوطنية عن المنافسة وكسادها حتى ذلك المصانع وتكس الشركات الوطنية وتكثر البضائع الأجنبية بالسوق وتحتكم بمد تلك في الأسعار من دون أي مبالاة وطنية أو محلية.

وأشار كثيرون إلى أن هذه الحالة سوء، فزاد بسبب التزام مصر بالتقديرات الدائنة التي تقضي بعدم فرض رسوم جمركية - حماية المنتجات الوطنية من منافسة البضائع الأجنبية سواء جاءت من بلاد - أوروبا أو أمريكا أو اليابان أو جنوب شرق آسيا.

لزام هذا الخطر، فالتفتي أسوأ مفكريننا والخبراء الاقتصاديين إلى أن يسيطر عن الوسيلة التي يمكن بها لحصر وغيرها من الشعوب العربية والإسلامية أن تحمي منتجاتها الصناعية بل والزراعية أيضاً من المنافسة الأجنبية للبضائع المستوردة من مناطق لديها امتيازات إغراق السوق ببضائع رخيصة يتجه إليها المستهلك الوطني بسبب رخص ثمنها مما يترتب عليه كساد المنتجات الوطنية وإللاس الشركات وإقفال المصانع وما يترتب على ذلك من طرد العمال وزيادة نسبة البطالة وما يترتب عليها من لخازن اجتماعية وسياسية.

لقد نهضت ولا رد في التقارير المذكور في «الحياة» كيف أن أحد أصحاب المصانع تجاهل المشكلة الحقيقية، وهي سيطرة المنتجات الأجنبية على السوق المصرية وذكر أنه يكفي بأن يظل تسهيل تصدير الأقمشة والخسوجات المصرية إلى الدول المجاورة ونحن نرد عليه بأن المنتجات الوطنية إذا خسرت سوق بلدها المحلي وعجزت عن منافسة البضائع الأجنبية في بلادها - فلماذا ستكون بلا شك لقد عجزاً من المنافسة في الدول المجاورة فلا بد أن تمكن مناجلتنا من الدفاع عن نفسها في بلادها أولاً.

يجب أن نأولج المشكلة بتدابير جديّة تمكن مناجلتنا الوطنية من الصمود أمام المنافسة الأجنبية في سوقها الوطني، وذلك يستلزم أولاً توعية المستهلك الوطني ذاته ودعوته لتفضيل المنتجات المحلية دائماً وعدم شراء البضائع المستوردة التي تنافسها - ولو أدى ذلك إلى الدعوة المنظمة لمقاطعة ولا بد أن تقوم بهذه الدعوة هيئات شعبية منظمة تستعين بمراكز أبحاث وخبراء يرسمون لها الطريق لنجاح الدعوة لمواجهة الهيئات الجاهلة والإفراط لمقاطعة البضاعة الأجنبية التي تهدد الصناعة الوطنية والاقتصاد الوطني.

إن حركة المقاطعة الشعبية للبضائع التي تهدد مناجلتنا الوطنية أصبحت ضرورة وعلى نجاحها يتوقف مستقبل التنمية الاقتصادية في بلادنا ومستقبل الآلاف والملايين من العمال الذين يعيشون على العمل المنتج في الزراعة والصناعة الوطنية.



- لأنه فإن قيام هيئات شعبية بالدعوة لهذه المقاطعة وتخطيها لا يعطي الحكومات والدول من القيام بدورها في حماية الإنتاج الوطني بتدابير أدوية وإجراءات نظامية، خصوصاً أن لديها الكثير من الخبراء يستطعون أن يرسوا لها الطريق لكي توفر للمنتجات الوطنية بعض الامتيازات في السوق الوطني، تمكنها من منافسة البضائع المستوردة.
- منذ أكثر من خمسة عشر عاماً قضيت ليلتين في العاصمة الهندية نيودلهي - وأنا في طريقني إلى الفلبينج - والكثير أنني دخلت السوبر ماركات، كالجوار للفندق الذي تركز فيه وطلبت عالية أمواس حلاقة من إحدى الماركات الأمريكية التي تموت استعمالها، فأجابني العامل بأنه لا يوجد عنده إلا الصناعات الوطنية إذ أن الحكومة تحدد محلات معينة محدودة يكون لها وحدها حق بيع السلع المستوردة، فمن كان مصمماً على شرائها عليه أن يذهب إلى أحد تلك المحلات. وقد رفضت بشراء الصناعة الهندية حتى لا أكلف نفسي المشوار. وهذا ما يفعله كثيرون، لكن أكثر منهم أولئك الذين دفعهم وطنيتهم لكي يفضلوا شراء منتجات بلادهم لأن هذه التدابير الدورية تكترهم بواجبهم إزاء تشجيع البضائع الوطنية وعدم شراء المستوربات الأجنبية التي تنافسها. ومن واجب الدولة أن ترسم الإجراءات التي تكترهم بواجبهم في التأكد من مصدر البضاعة المعروضة عليهم - لأن كثيرين ممن يشترون لا يفكرون قط في مصدر البضائع وإنما يبحثون عن الثمن والجودة. لكن على الحكومة وعلى الهيئات الضعيفة التي تدعو لتشجيع الصناعة الوطنية أن تساعد المواطنين على معرفة أن واجبهم ومصالحهم وطهرهم تفرض عليهم أن يفضلوا المنتجات الوطنية ويقاطعوا البضائع المستوردة التي تهددها وتنافسها، حتى ولو كانت أرخص أو أجود، لأن مصلحة الإنتاج الوطني هي مصلحة الأمة والدولة كلها ومصالحه العمال والمؤسسات الوطنية ومصالحه الاقتصاد الوطني الذي هو أساس الاستقلال الحقيقي.
- هذا ما فعلته الهند واستطاعت أن تكفي صناعاتها وتحميها من المنافسة الأجنبية. فهل نعمل مثل ما فعلت الهند؟

القاهرة - توفيق الشاربي



المصدر: **المجلة الاقتصادية**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٢ سنة ١٩٩٥

داخل مبسطة «المجالات» يعمل:

«الأيك»

تجمع اقتصادي تهده الجغرافيا

والدين والسياسة

تأكد أن تجمع دول آسيا والباسفيك والمعروف بـ «الأيك» أصبح تكتلا اقتصاديا حظي باهمية عالمية واسعة على الرغم من قصر عمره نسبيا فقد عقد الاسبوع الماضي قمته الثالثة فقط ولم يمر على انشائه أكثر من ست سنوات حيث وضع زعماء «الأيك» خلال القمتين الأولى في سياتل الأمريكية عام ٩٣ والثانية عام ٩٤ في «ديوير» الأتونييسية الإتجاه الاساسي له القائم على أن «الأيك» تجمع طبيعي لاقتصاديات دول آسيا والباسفيك وأن برنامجه واضح ومتوازن يهدف التحرير التجارة ودعم التعاون التكنولوجي وتحرير لتدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء في المنتدى.

وحدد الزعماء تحقيق للتحرير التجاري والاستثمارات في دول المنطقة بحلول عام ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠ وقد أقر زعماء دول «الأيك» خلال قمة «أوساكا» والتي عقدت الاسبوع الماضي خطة عمل لتنفيذ بئذ بيان «ديوير»

وتأكد حتى الآن أن تجمع «الأيك» يقدم نموذجا جيدا للتعاون الاقليمي مختلفا لحد كبير عن النماذج الاقليمية الأخرى سواء كانت الوحدة الأوروبية أو اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية مناقشة كما يقول ايبي يامازاوا استاذ الدراسات الاقتصادية بجامعة ميثو تسوباوا اليابانية ومعضو لجنة اعداد بيان قمة أوساكا في الورقة التي قدمها للجنة.

رسالة طوكيو من:

منصور أبو العزم

وكما تم الاتفاق خلال الاجتماع الذي عقد لاملان تشكيل منتدى «الأيك» فالمفترض أن يكون أكثر



المصدر : **الإمام الاقتصادي**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ ٢٩٩٥

مروية ومتنقذ للتعاون الاقليمي الذي يتوجه الى التعاون مع الخارج
ايضا. وروى فيه ان يكون مناسبا للواقع الاسيوي والباسفيكي ويمكن
القول بأنه يمثل «رابطة للتعاون الاقتصادي المنفتح» ويعني الانفتاح ان
صيغة بنائية وسياسية لا تقود الى عملية تمييز او تفرقة او انتقائية في
التجارة والاستثمار ضد الدول غير الاعضاء والاقتصاديا بمعنى ان
سياسته الاساسية تركز على المحافظة على معدل النمو الاقتصادي
العالي والاداء الاقتصادي للواقع لاقتصاديات دول المنطقة.

وسيما ان اقتصاديات دول «الايك» تعتمد لحد كبير على علاقات
التجارة والاستثمار مع الدول الواقعة خارج المنطقة فانها لذلك قد ابدت
اهتماما كبيرا بعملية تحرير التجارة العالمية وشاركت بفاعلية في
مفاوضات جولة ارواجواي الخاصة بالاتفاقية العامة للتجارة والجمارك
«الجات» ويلاحظ المراقبون انه يتعين باستمرار وضع الاختلافات
السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية والسمات الجغرافية في الاعتبار
اذا كان يرجى من هذا المنتدى الاقتصادي ان يحقق تعاوننا فعلا بين دولة
وبين باقي دول العالم وفي نفس الوقت يتعين مراعاة ان اسيا والباسفيك

اصبحت تمثل مركز النمو للاقتصاد العالمي الحالي لما اظهرته من معدلات
تنمية ديناميكية تفوق نظيرتها في مناطق اخرى في العالم خلال السنوات
القليلة الماضية ومرشحة لنفس المركز بالقرن ٢١ ومازالت عدة تسارلات
يتعين طرحها والاجابة عليها وقد فشلت قمة اوساكا في تناولها او ايجاد
اجابات شافية لها وعلى سبيل المثال.

● هل يتعين ان يهدف منتدى التعاون الاسيوي والباسفيكي الى خلق
منطقة تجارية حرة مثل «نافتا»؟

وهل سوف يطرح المنتدى اطار عمل شبيهها بذلك الذي تعمل في اطاره
منظمة التجارة العالمية من اجل المفاوضات المتعددة لتوسيع مجال التجارة
الحررة؟ او هل يحاول هذا المنتدى الاقتصادي ان يلعب دورا شبيها للدور
الذي تقوم به المنظمة من اجل التعاون الاقتصادي والتنمية باعتبارها
مجلسا استشاريا يبحث قضايا اقتصادية متنوعة ومتعددة؟

ويمهد بيان سول الذي صدر في عام ١٩٩١ عندما كانت كوريا الجنوبية
ترأس «الايك» والذي ذكر بوضوح الاهداف الاساسية الايك حيث تم
تبني تلك الوثيقة ببيان سول - بعد مشاورات مكثفة بين الدول الـ ١٢ التي
شكلت بداية «الايك» خلال اجتماع سول الوزاري الذي تناول اذذاك
اهداف المنتدى ونشاطه ونموذج عمله وعرضه اذ اعترف للبيان بأن
النمو الاقتصادي العالي لاقتصاديات دول الايك وزيادة الاعتماد المتبادل
يعد بمثابة مصالح هامة للغاية خاصة في توسيع حرية التجارة
والاستثمار وكذلك اعترف بمبدأ الانفتاح الاقليمي باعتباره نمونجا
للتعاون الاقليمي.

وفكر ايضا ان من بين اهداف «الايك» انها من المفترض ان تساهم في
دعم الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز النمو الاقليمي والتنمية والتأكيد
على النظام المنفتح للتجارة المتعددة وتخفيض المعاوآج امام تجارة السلع
والخدمات وأن تتم الاستثمارات بأسلوب يتلقى مع مبادئ «الجات» ويدرس
العبث او الاضرار باقتصاديات الدول الاخرى.

واصبح من الضروري اكثر من ذي قبل ان تدعم «الايك» اسلوب
الحوار والمناقشات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك للدول الاعضاء

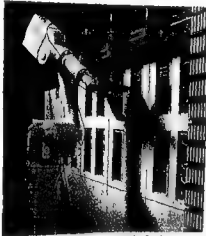


المصدر: **المركز العربي للدراسات والبحوث**

٢٠ ختم ١٩٩٥

التاريخ:

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



ودعم الفهم المتبادل
بشأن الإجراءات التي
يتم اتخاذها بهدف
دعم التعاون الاقليمي
وكنكك للمساهمة في
عملية صناعة القرار
سواء على المستوى
القومي أو الاقليمي
وفيما يتعلق بعملية
صناعة القرار فان
النقطة المهمة والتي قد
تليل من عمر «الايك»
وتساهم في تطويرها
هي العمل من اجل
تحقيق مبدأ الانجماج

عبر المناقشات بين كل الدول الاعضاء على قدر المساواة ولايسمح لاحدية
الدول المتقدمة ان تمارس اساليب ديكتاتورية وتسلطية على باقي الدول
الاعضاء. على اساس ان الدول ذات الاقتصاديات النامية تشكل العدد
الاكبر في منتدى «الايك» فبلا شك انها في حاجة الى التأكيد على عملية
التنمية ولهذا تعد «الايك» منظمة مختلفة - من الوحدة الأوروبية ومن
«النافضاء» ويحذر مراقبون من تحول «الايك» من منظمة للتعاون
الاقتصادي ودعم التجارة الحرة والاستثمارات الى منتدى سياسي وقد
ظهرت الخلافات والصراعات على القيادة بين كل من اليابان والولايات
المتحدة والتحديد واصبح كل منهما يتحدث من منطلقات مختلفة الى حد
كبير تمكس مدى عمق خلافهما التجاري وتنافسهما الاقتصادي للسيطرة
على آسيا. فالولايات المتحدة ترغب في أن تكون «الايك» بمثابة ميدان
المحادثات للتجارة المتعددة وهي نفس الفكرة التي كانت تفرم عليها جولة
اوراجواي للاتفاقية العامة بشأن التجارة والجمارك «الجات» على اساس
ان الحكومة الامريكية مخولة من قبل الكونجرس بالتفاوض مع الدول
الآخرى حول قضايا معينة ويتعين عليها تحقيق نتائج ملموسة من تلك
المفاوضات غير ان اليابان والدول الاسيوية الاخرى تمارض هذا الاتجاه
لانها لاتعطي اهمية كبيرة لمسألة تحقيق نتائج سريعة فالعملية الاسيوية
تسعى دائما لتحقيق هدفها عبر خمس أو عشر سنوات في التفاوض
 واتخاذ القرارات لايرضى حكومة واشنطن مما سارع في تصاعد
للخلافات داخل الايك.

وتحظى قضية أخرى بجدل واسع وهي محل خلاف أيضا بين اليابان
وبعض الدول الاسيوية من ناحية وبين الولايات المتحدة من ناحية أخرى
وهي ان الولايات المتحدة ترغب بشدة في أن يكون منتدى «الايك» بمثابة
وما المفاوضات التجارية للتعددية وهو نفس هدف منظمة التجارة العالمية
مما يقود الى الاندراج الوظيفي بين «الايك» ومنظمة التجارة العالمية
وتقاوم الدول الاسيوية هذا الاتجاه الأمريكي كما تدفع الولايات المتحدة
باتجاه تحرير سوق المنتجات الزراعية في آسيا فيما تعارض الدول
الاسيوية وعلى رأسها اليابان ذلك وترى انه يضر بمصالحها.



المصدر : **الأسبوع**

التاريخ : **٢٦ نوفمبر ١٩٩٥**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بقلم :



الكريد فراج

السينما

في دنيا الاقتصاد

أوضحت في مقالتي السابق حالة الاغتراب التي عاشتها السينما المصرية مدة سبعين سنة هي عمرها الحافل. فالسينما المصرية عاشت مغتربة بعيدا عن اللوحات القليلة من السينما الأمريكية واعراضها الثابتة عن القصص والروايات والمسرحيات في الأدب المصري. ماعدا استثناءات مشهورة والسينما المصرية مغتربة باعتبارها في النسيبة الكبرى من نظرها على السوق الخارجية، بينما تحقق لها السوق الداخلية نسبة الأقل من إيراداتها.. وهذا يملئ عليها أن تأخذ في الاعتبار رغبات أجهزة الرقابة الخارجية ويميل الجمهور في أسواقها الخارجية أكثر مما ينبغي. والسينما المصرية مغتربة بالنسبة للأجنبية لرأس مالها والتي يمثلها اللوزم اللبناني (سابقا) والخليجي (حاليا)، وبمثل هذا الرأسمال أيضا يمثل ضغطا خارجيا وقد لا تعود أرباحه لتدور في صناعة السينما وفي خدمة الإنتاج.

أو استبدال معكالي الدرجة الأولى في الفيلم بممثلين أقل كفاءة وأجرا.

وفي هوليوود، ومهما ارتفع أجر النجم فإنه لا يصل إلى أكثر من عشرة بالمئة

من التكلفة الكلية للفيلم، في حين قد يصل أجر النجم في السينما المصرية

أحيانا إلى الربع أو أكثر من ربع التكلفة الكلية للفيلم، وهي نسبة

يخترلها الإنتاج من عناصر التكلفة الأخرى ومن المستوى التقني والفني

للفيلم حيث يعتمد الإنتاج على تعويض أجر النجوم العالية بالتبسيط

والاختصار في المجالات الإنتاجية الأخرى.

الجانب السلبي الثاني في اقتصاديات السينما المصرية هو حجم الشركات

المنتجة، فهي في مجملها شركات محدودة الرأسمال تميل إلى إنتاج

الأفلام الصغيرة أي قليلة (التكلفة) وتصويرها في بلاطه الاستديو أو في

شيلات مؤقتة أو دخول أوضاع السباحة، هي في مجملها حواصن مصورة

وإحاديث مسهية في الكاميرا

ومن المؤسف أن السينما المصرية تتعرض لأزمة دورية بسبب هذه الظروف

وغيرها دون أن تفلح ساعة لتتأمل ظروف أزمتها الاقتصادية الحقيقية

وملاساتها أو تدعو إلى مؤتمر اقتصادي يناقش أوضاعها ونظامها

الاقتصادي وتوازناتها المسفكرة أو المهترئة.

ومن جملة مشاكل السينما المصرية اختلال التوازن الاقتصادي للفيلم

الواحد، ففي الوقت الذي كانت أجور النجوم في هوليوود ترتفع بعد الحرب

العالمية ارتفعا صاروخيا اتجهت السينما المصرية لتقليد الاتجاه

الأمريكي للاعتماد على نجم الشباك فارتفعت بالتالي أجور النجوم، دون أي

مراعاة لتوازن في التكلفة بين فيلم هوليوود وبين فيلم القاهرة.

فارتفع أجر النجوم في هوليوود كان بوزايرة ارتفاع تكلفة الفيلم حتى لا يلتهم

أجر النجم ميزانية الإنتاج والتصوير والديكور والملابس وأجور القصة

والسيناريو ومجاميع الكومبارس أو يعلى على الإنتاج خفض مدة التصوير



المصدر : **الإعلام**

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٥

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العنصرية ، والأغرب من ذلك أن أكثر الفنانين حماساً لأفغانها وفرض سيرتها كانوا من الفنانين الشباب الذين نالوا أول الفرص بفضل وجوبها ، وهو دليل على عدم التمييز وفقدان الوعي . وقد تمثل عدم التمييز أيضاً في أن الدولة أوقفت إنتاج القطاع العام للسينما (١٩٧٥) دون أن تتأكد من أن قطاعاً خاصاً كلفاً سيملأ الفراغ بعد إلغاء فيلمنتاج وهو فراغ لاتزال تعاني منه السينما إلى اليوم .

في السينما لم تحدث خصخصة أو تنتقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص .

في السينما حدثت هزة اقتصادية بالغاء أكبر شركة إنتاج رأسماً وكفاءة وتنظيماً في تاريخ السينما المصرية . ووقف نشاطها بقرار أشبه بالتهيار (الانحسار) منه بنقل الملكية إلى القطاع الخاص .

وقد قبل وقتها في تقرير قرار وقف النشاط أن الشركة خسرت ستة ملايين جنيه (١) تأمل بالشركة كانت تملك وقتها مساهمة فيلم أو أكثر متداولة في السوق لم يحسب المحاسبون إيراداتها الدائمة (والمستمرة إلى اليوم) في مقابل خسارة ستة ملايين جنيه ، ولو أن الفية كانت خالصة لثم حساب هذا مقابل ذلك حتى تضبط حسابات الأصول مقابل الخصوم . ولكانت شركة القطاع العام قدمت

ميزانية رابعة ربما يقدر بالملايين وعشرات الملايين وأرصدة من الأفلام المدرة للدخل عشرات السنين وربما أكثر من عشرات السنين ..

وليس هذا الحديث مجرد دفاع عن القطاع العام السينمائي بعد فوات أوان الدفاع ، ولكن الغرض منه توضيح أن السينما المصرية في مواجهة السينما الدولية (أقرا الأمريكية) تحتاج إلى شركات عملاقة ، وأن الرأسمال المصدود المشغل اليوم بالإنتاج إن بقي بالغرض .

إن السينمائيين في حاجة إلى شركة مساهمة أو شركات مساهمة تعتمد على تأييد ودعم الجماهير بجنيهااتهم ليصل رأسمالها إلى المستوى العالي والثري القادر على تحقيق الصمود السينمائي المصري للمنافسة أمام السينما الأجنبية .

قارن بين الفيلم المصري والفيلم الأمريكي الذي ينقل الكاميرات واطقم الفنانين والفنئين من قارة إلى قارة ، ومن منطقة التلات الأفريقية إلى أقاليم الهند ، ومن الصحراء المصرية إلى غابات الأمازون وشواطئ الريفييرا ..

وأي جاذبية يتمتع بها الفيلم الأمريكي ، أو النجم الأمريكي الذي لا يمكن أن يستكمل شعبيته إلا بذهابه حيث ذهب أو يذهب الجمهور ، ولا يارتدأله أزياء الكاويوي وزى جيش ألحرب الأهلية الأمريكية (البانكي) وأزياء ألحرب العالمية الأولى والثانية وغيرها ، وزى ضحايا الأزمة الاقتصادية ١٩٣٠ ، ومثل شخصية العاشق ورب العائلة ، والطبيب المسافر إلى الصين أو المكسك لعلاج الفقراء ، والبحار والطيار والمستكشف في المناطق النائية .. وهكذا ..

فأين هي الشركة السينمائية المصرية التي تصمد للمنافسة مع هذه السينما الفنية أو تتيح لابطالها ونجومها هذه الأزياء وهذه الأدوات ؟

وهذه الأجواء التصويرية الرائعة .. ولم تعرف السينما المصرية شركة تستطيع التصدي لجد إنتاج عدة أفلام في نفس الوقت إلا شركتين في تاريخ السينما المصرية .. هما شركة ستديو مصر (١٩٣٥ - ١٩٦٠) ووريتها بعد تأميم بنك مصر شركة فيلمنتاج (القطاع العام للإنتاج السينمائي) ١٩٦٠ - ١٩٧٥ .

والشركتان بما كان لهما من رأسمال كبير كانتا تخططان لإنتاجهما وتنوعان في أفلامهما ، فتخصصان نسبة للأفلام الكوميديية ونسبة للأفلام المعتمدة على قصص أدبية رفيعة ، ونسبة للأفلام الاستعراضية .. وهكذا .

وهذا التخطيط وتنويع الإنتاج كان يحتفظ للسينما المصرية بحيويتها وجاذبيتها ، كما أن الرأسمال الكبير للشركتين المسح لهما الهوامش لتوفير لجنة للقراءة والبحث عن القصص . وتخصص جانب لشباب المبدعين وتجاربهم حفاظاً على وثيرة تجديد الوجوه السينمائية وتجديد أفكار السينما . كما أن الرأسمال الكبير للشركتين أتاح لهما أن يكون لهما لجان للتقييم وأجهزة لفتح الأسواق الجديدة وما إلى ذلك مما تحتاجه الصناعة ولايستطيع أن ينهض به المنتج الصغير والمنتج محدود الرأسمال .

والغريب أن فنانى السينما كانوا سدا لأعلام المضاد لشركة فلمنتاج ذات الرأسمال الكبير وأساليب الإنتاج



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ٢٦ من ١٩٩٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

والسينما صناعة وطنية ، ومن أهم صناعات التصدير للخارج ، ومن خصائصها المتميزة أنك لتصدير الفيلم تنتقل ملكيته للفيلم مثل سائر السلع ، وإنما يظل الفيلم ملكاً للمنتج الذي لا يقوم بتصدير حق الاستغلال في المكان وفي اللغة التي يحدها العقد .. ويظل بذلك نفس الفيلم قابلاً للتصدير مرة بعد المرة ، ومن أرمدة اللزوة الوطنية ألباقية زمناً طويلاً ومع ذلك فالسينما لا تتمتع بحماية الدولة التي تعني بحماية صناعاتها الوطنية الأخرى وصناعات التصدير الأخرى

وأول مظهر من مظاهر هذا التصدير يتضح في أن الدولة لا تبسط حمايتها على الفيلم في الداخل أو في الخارج بالتشريع ويقوة الاتفاقيات الدولية بوقف عمليات تزيف الفيلم المصري والسطو عليه ، وإلغاء التعاهدات التعسفية وعقود الإلحاح التي تهدد اللزوة السينمائية بالضيق .

ولعل هذا الموقف المكشوف للملكية السينمائية هو سبب اعراض البنوك عن المساهمة في استثمارات السينما وسبب اعراض الرأسمالية الكبيرة عن الاستثمار في هذا الميدان المكشوف بالاختطاف والذي لا يتمتع بالحماية الكافية .

وقد قدرت غرفة صناعة السينما حجم التزيف الذي تتعرض له هذه الصناعة بسبب تزيف الأفلام وسرقتها وعقود الإلحاح وما إلى ذلك بمئات ملايين الدولارات فإذا كان هذا التزيف صحيحاً فإن السينما المصرية تتعرض لخطر حقيقية في الجانب الاقتصادي للاستثمار ..

ومعنى ذلك أن مائدعو إليه من تكوين شركات سينمائية عملاقة بدعم من البنوك ومن جماهير صفار المساهمين وكبارهم ليس استثماراً مأموناً . وصحاه أن الخصاصيات السينما بحاجة إلى وقفة وجوار جاد واهتمام مكثف باعتبار أنها ليست مجرد صناعة أخرى أو سلعة تصدير أخرى وإنما هي كما عبر الوفد الفرنسي في مفاوضات الجات بقوله إنها دعامة الثقافة واللغة وأسلوب الحياة الوطنية لكل أمة .



المصدر: **العرب**

٢٢ نوفمبر ١٩٩٥

التاريخ: للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لمتحى سرور يحال فاروق

متولى: لماذا تعارض الجأت وقد

والفق عليها عبد الناصر

في واحدة من جلسات مجلس
الشعب وأثناء مناقشة اتفاقية الجأت،
سأل الدكتور لمتحى سرور رئيس
المجلس الثاني للمتحى فاروق متولى،
لماذا لم تتخوف من تطبيق اتفاقية
الجأت في حين أن عبد الناصر قد
وافق عليها في مراحلها الأولى وكنت
واحد من أكبر مؤيديه.. للمصادا
الاستعراض الآن؟ فرد فاروق متولى:
عبد الناصر كان زعيما يتمتع بمرونة
كبيرة ورؤية ثاقبة للظروف الدولية
والتحولات المستقبلية.. روات توقيعه
للبناني على الاتفاقية كان يراه كل
الظروف المحيطة بمصر، والآن الظروف
قد تغير.

القصة تدلنا أنها مؤتمرات فاروق
متولى المرفح الاستقلال في السويس
والذي يتولى المصير يفسد..
والسياسات تتغير، لكن للبياني
الناصرية في العمل والحرة
والاستقلال ثابتة.



النظام الاقتصادي العالمي على عتبة

القرن الحادي والعشرين «٤ من ٥»

التحول من القيود الجمركية إلى نظام الحرية التجارية

ثالثاً: التحول من القيود الجمركية تم في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة أو مايسمى اختصاراً الجات الذي أنشئ سنة ١٩٤٧ للإشراف على النظام التجاري الدولي. وهو كما ذكرنا يمثل الركن الثالث من أركان النظام الاقتصادي العالمي إلى جانب منظمات بريتون وودز وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد تمخضت دورة أورجواي للمفاوضات التجارية عن إنشاء منظمة جديدة لحل محل الجات اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥ وهي منظمة التجارة العالمية.

ويقوم الجات منذ إنشائه على ثلاثة مبادئ رئيسية وهي نفس المبادئ التي تحكم منظمة التجارة العالمية.

الأول: هو تحرير التجارة الدولية مما يرد عليها من قيود جمركية وغير جمركية والمقصود بالقيود الجمركية هي الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على السلع المستوردة وتتجسد فيما يعرف بالتعريفات الجمركية. أما القيود

غير الجمركية فهي تشمل عدداً كبيراً من معوقات التجارة الدولية ومن أهمها القيود الكمية مثل حصص الاستيراد وتحديد كمية العملات الأجنبية التي تستخدم في استيراد السلع المختلفة واشتراط أن يودع المستورد مقبضاً نسبة معينة من قيمة الواردات في أحد البنوك العامة وغير ذلك.

المبدأ الثاني: عدم التمييز بين البلاد المختلفة في المعاملات التجارية وهذا هو المبدأ المعروف بشرط أولى للنول بالمراسلة MOST MFN FQVORAD أي أنه ميزة تجارية تمنحها دولة لأخرى لا بد أن تنسحب تلقائياً إلى كل البلاد المتاجرة دون مطالبة بذلك. فإذا منحت لمحدى البلاد الأعضاء في الجات تخفيضاً أو إعفاء من ضريبة جمركية على سلع



الدكتور
سعيد أنجار



للصحة

لأغراض اقتصادية

للبحوث والتدريب والمعلومات

التاريخ

٢٧ نوفمبر ١٩٩٥

مستوردة من بلد معين فإن هذا التخليص أو الإعفاء يسرى على نفس السلعة المستوردة من كل البلاد الأخرى وذلك تتسارى كل البلاد الأعضاء في ظروف المنافسة الدولية. بعبارة أخرى فإن شرط أولى الدول بالمراعاة يعنى المساواة في المعاملة بين كل البلاد المتاجرة ولا يعنى كما قد يتبادر إلى الذهن للدولة الأولى منح رعاية خاصة لأي البلاد على حساب الأخرى.

المبدأ الثالث: تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية بتحريم كل أنواع السلوك الجائر PRQDQRTORYCONDUCT ومن ذلك تحريم أن تقوم دولة بأغراق سوق دولة أخرى عن طريق بيع سلعة معينة في أسواق التصدير بسعر أقل من السعر الذي تباع به في سوقها الداخلية. كذلك تحريم إعطاء دعم للمنتجين لسلعة معينة بقصد تمكينهم من تصديرها بسعر منخفض ولا يُلغى الأمر عند حد تحريم السلوك الجائر ولكن أيضا وضع قواعد السلوك للرد على ما يعتبر سلوكا جائرا. فإذا اعتقدت إحدى الدول أن هناك أغراقا لسوقها فإن لها الحق طبقا للاتفاقية العامة أن ترد على ذلك بأن تفرض رسوما إضافية ضد الأغراق DUTIAS ANT DUMPINC وكذلك إذا اعتقدت أن هناك نصفا غير مشروع فإن لها الحق أن تفرض رسوما مضادة للدعم CONTARVQILING غير أنها ملتزمة في الحالين ألا تكون خصما وحكما في نفس الوقت. وعليها أن تقدم شكواها من الأغراق أو الدعم غير المشروع إلى الجات لكي يفصل في النزاع طبقا للقواعد والضوابط التي تضعها الاتفاقية العامة للرد على السلوك الجائر.

من بين قواعد السلوك الهامة كذلك هو الاعتماد على التعريفات الجمركية

وأيضا على التقييد الكمية QUANTITQIVA (OR,S) إذا اقتضت الضرورة لتقييد التجارة الدولية بعبارة أخرى فإن حصص الاستيراد وما جرى مجراها تعتبر من المبررات في نظام الجات فإذا كان ولا بد من التقييد لاعتبارات تتعلق بحماية الصناعة الوطنية مثلا أو لعلاج عجز شديد في ميزان المدفوعات فإنه ينبغي من حيث المبدأ اللجوء إلى الوسائل السعرية (أي الرسوم الجمركية) وأيضا إلى الوسائل الكمية.

هذه هي المبادئ الثلاثة التي قام عليها الجات وهي تحرير التجارة الدولية وعدم التمييز في المعاملة ووضع قواعد للسلوك في المعاملات التجارية إلى أي حد نجح في تحقيق هذه المبادئ، نعمنا نركز النظر على الفترة

التي انقضت من وقت إنشائه سنة ١٩٤٧ إلى بدء دورة أورجواي في يونيو ١٩٨٦ وهي تغطي ما يقرب من أربعين عاما. أشرف الجات خلال تلك الفترة على سبع دورات للمفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء وقد تنخفضت كل دورة من الدورات السبع عن تخفيض للحواجز الجمركية خصوصا في مجال السلع الصناعية وكان من أهم هذه الدورات دورة كندی في النصف الأول من عقد الستينيات وهي التي انتهت بما يعادل خمسين في المائة في المتوسط من مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت بدء الدورة سنة ١٨٦٠ ولاتقل عنها أهمية دورة طوكيو التي استغرقت النصف الثاني من عقد السبعينيات وانتهت بتخفيض الرسوم الجمركية بما يعادل ثلاثين في المائة في المتوسط من مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت بدء الدورة سنة ١٩٥٧ وقد ترتب على دورات



المفاوضات المتعاقبة في إطار لجأت تخفيض كبير في التعريفات الجمركية ويقدّر أن تلك الرسوم في البلاد الصناعية انخفضت من متوسط ٤٠٪ تقريبا سنة ١٩٤٧ إلى أقل من ١٠٪ بعد دورة طوكيو. ولأنك أن ذلك يعتبر من أكبر إنجازات لجأت فلم تعد الرسوم الجمركية قيّداً يعتقد به في العلاقات التجارية فيما بين البلاد الصناعية وحتى إذا صبح القول أن صادرات البلاد النامية مازالت تصطدم بعقبات هامة في أسواق البلاد الصناعية خصوصاً في مجال القيد غير الجمركية فلا يجوز أن ننسى أن التجارة الدولية بين البلاد الصناعية وهي التي نالها أكبر حظ من التحرير تمثل مايزيد على سبعين في المائة من مجموع التجارة العالمية.

مجالات التحرير الأساسية

ورغم أهمية الإنجازات التي تمت في إطار لجأت خلال الفترة التي سبقت دورة أوروجواي فإن عملية التحرير ظلت مقصورة في أربعة مجالات أساسية أما المجال الأول فهو القيد غير الجمركية فإن نجاح لجأت في تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية لم يكتفِ بتخفيض مماثل في دائرة القيد غير الجمركية بل بقيت هذه إلى درجة كبيرة خارج نطاق المفاوضات وذلك رغم أهميتها الكبرى كعائق في وجه التنفقات السلعية ولم تحظ القيد غير الجمركية بعناية تتركز في الدورات السابقة على دورة أوروجواي ولا يستثنى من ذلك سوى دورة طوكيو التي خُلت للخطوات الأولى في سبيل وضع قواعد السلوك في دائرة القيد غير الجمركية أما المجال الثاني فهو التجارة الدولية بين البلاد النامية من ناحية والبلاد الصناعية من ناحية أخرى ذلك أن عملية التحرير أصبحت بصفة رئيسية على السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين البلاد الصناعية أما السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين البلاد النامية والبلاد

الصناعية فإنها لم تصالف نفس الدرجة من الاهتمام ولا يرجع ذلك إلى رغبة في التمييز ضد البلاد النامية. ولكنه يرجع إلى أن المفاوضات التجارية كانت تدور بصفة أساسية بين البلاد الصناعية ويبدو أن يكون اهتمامها مركزاً على السلع التي تمنعها في المقام الأول أما البلاد النامية فإنها لم تكن تقوم بدور يذكر في تلك المفاوضات وذلك لأنها لم تكن مستعدة لأجراء تخفيضات ذات بال في القيد الجمركية وغير الجمركية التي تطبقها على وارداتها. ومن ثم فقد بقيت على هامش الأحداث في تلك المفاوضات واكتفت بالاستفادة من التخفيضات التي تتفق عليها البلاد الصناعية فيما بينها وذلك تطبيقاً لبدأ عدم التمييز الذي يقضى بأن تسحب التخفيضات فيما بينها وذلك تطبيقاً لبدأ عدم التمييز الذي يقضى بأن تحسب التخفيضات فيما بين البلاد الصناعية على سائر البلاد الأخرى سواء اشتركت أو لم تشترك في المفاوضات هذا هو الوجه الثاني لقصور عملية التحرير في إطار لجأت ويتلخص في أن الدورات السابقة على دورة أوروجواي مرت مرور الكرام على السلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية وكانت نتيجة ذلك بقاء الرسوم الجمركية في البلاد الصناعية مرتفعة على صادرات البلاد النامية من السلع كثيفة العمل مثل للصناعات الجلدية والنجاجية والأثاث والسجاد وماشابه ذلك. صحيح أن صادرات البلاد النامية استغانت منذ أوائل السبعينيات من تطبيق النظام العام



للتفضيلات الجمركية CSP الذي اعفى صابراتها من الرسوم الجمركية ولكن نظام التفضيلات طبق بطريقة انتقائية بحيث بقيت الرسوم الجمركية مرتفعة على بعض السلع كما أنه لم يمس القيود غير الجمركية التي بقيت عفية كنودا في وجه صادرات عدد كبير من السلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية.

غير أن وجه القصور الأكبر لعملية التحرير من وجهة نظر البلاد النامية

يتمثل في معاملة سلعة المنسوجات والملابس. فإنه منذ ١٩٦٢ أخرجت هذه السلعة تماما من نظام الجات واخضعت التجارة الدولية فيها لاتفاقية خاصة هي اتفاقية المنسوجات التي كانت من الألياف الطبيعية أو الاصطناعية. وتضمن اتفاقية المنسوجات أهم البلاد المصدرة والمستوردة للمنتجات المنسوجة. وهي تقوم على أساس تحديد حصة لكل بلد مصدر وحصة لكل بلد مستورد وتحدد مرة كل خمس سنوات. أي أنها تقوم على نظام القيود الكمية وهي الحرية طبقا لنظام الجات. ولاتخفى أهمية صناعة المنسوجات والملابس بالنسبة للبلاد النامية. فهي السلعة التي تتمتع فيها بأكبر ميزة نسبية. ولو أن مبادئ الجات طبقت على هذه الصناعة منذ البداية لانفردت البلاد النامية بالنسبة السائدة منها إنتاجا وتصديرا. غير أن ذلك لم يحدث. فإن صناعة المنسوجات لم تخضع في يوم من الأيام لمبادئ الجات. بل إنها خضعت لنظام خاص بها في إطار اتفاقية المنسوجات التي تخرجها تماما من دائرة المبادئ التي يسمى الجات إلى تحقيقها. وهكذا حرمت البلاد النامية من الاستفادة من تحرير التجارة في أهم صناعة تتمتع فيها بميزات نسبية واضحة. وبقي الحال كذلك إلى دورة أوروغواي.

القيود الجمركية

وأخيرا فشل الجات في علاج مشكلة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعوق التجارة الدولية في السلع الزراعية. وهذا هو وجه القصور الرابع في عملية التحرير. فقد بقيت الزراعة إلى حد كبير جدا خارج نطاق الدورات المتتالية من المفاوضات قبل دورة أوروغواي. ولا يرجع ذلك إلى مانع في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة. فإن هذه تشمل من حيث المبدأ السلع الزراعية كما تشمل السلع الصناعية. ولكن البلاد الصناعية لم تنشأ منذ البداية أن تتصدى للقيود التي ترد على التجارة الدولية في السلع الزراعية. ويرجع ذلك إلى المكانة الخاصة التي تمثلها الزراعة في النظام الاقتصادي كما ترجع إلى القوة السياسية الهائلة التي يتمتع بها

المنتجون الزراعيون في بعض البلاد الصناعية. ويصدق ذلك بصفة خاصة على بلاد السوق الأوروبية وعلى رأسها فرنسا التي رفضت رفضا قاطعا أن تمتد عملية التحرير إلى التجارة الدولية في السلع الزراعية. وكان معنى ذلك إطلاق يد البلاد المختلفة في اتخاذ مائزها من إجراءات جمائية جمركية وغير جمركية. الأمر الذي أدى إلى تشويه التفضيص الدولي في هذا القطاع الهام كما أدى إلى الإضرار بالبلاد النامية التي تتمتع بميزة نسبية عالية في الإنتاج الزراعي مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وأوروغواي وعدد كبير من البلاد النامية الأخرى في أفريقيا



وأساساً. كذلك امتد للشمور إلى البلاد الصناعية التي تتمتع بإمكانات زراعية شاسعة مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا. وبقيت الزراعة خارج نطاق المفاوضات التجارية إلى أن نجحت دولة أوروغواي في إخضاعها لأول مرة للقواعد التي تحكم التجارة الدولية في السلع الصناعية.

هذه هي نواحي القصور التي اتسمت بها عملية التحرير في نطاق الجات وتتمثل في العجز عن إزالة القيود غير الجمركية وعدم الاهتمام الكافي بالسلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية. وبقاء التجارة الدولية في المنسوجات والملابس والسلع الزراعية خارج القواعد التي تحكم التدفقات السلعية الأخرى.

دولة أوروغواي

جات دولة أوروغواي للمفاوضات التجارية مختلفة كل الاختلاف عن كل الدورات السابقة سواء من حيث عدد القضايا التي عملت على تطبيقها أو من ناحية التصدي لخصايها الجديدة لم تكن تدخل أصلاً في اختصاص الجات أو من ناحية عدد البلاد النامية التي شاركت فيها حيث بلغ ما يزيد على ثمانين أو من ناحية المدة الطويلة التي استغرقتها المفاوضات

حيث استمدت من إعلان بونتا دل استا في سبتمبر ١٩٨٦ إلى أن تم التوقيع على وثائقها في مدينة مراكش في أبريل ١٩٩٤. ويمكن القول أن اتفاقية أوروغواي تمثل علامة كبرى في عملية التحول من نظام الحماية إلى نظام الحرية التجارية. فقد نجحت الدولة في التصدي لتلك القطاعات التي لم تمتد لها يد التحرير في ظل الجات. فاستغرت عن اتفاقية تكفل تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية. وكذلك نجحت في الوصول إلى اتفاق ينص على إلغاء التدريجي للنظام التقييدي الذي خضعت له المنسوجات والملابس منذ ١٩٦٢ وحديث فترة انتقالية منها عشر سنوات تنتهي في أول يناير ٢٠٠٥ ينزل بعدها هذا النظام التقييدي وتصبح التجارة الدولية في المنسوجات والملابس خاضعة لنفس القواعد والإجراءات التي تخضع لها سائر السلع الصناعية. وكذلك استطاعت دولة أوروغواي تخفيف القيود الجمركية وغير الجمركية على السلع ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية ولا يقل أهمية عن ذلك كله أن دولة أوروغواي استطاعت أن تدخل في نظام الجات بعض القطاعات التي لم تكن تدخل في اختصاصها. وتحتصر تلك القضايا الجديدة في الخدمات بالتواصيات والاتصالات والمقاولات والسياحة والكتابات الاستشارية وغيرها. يضاف إلى ذلك قضايا الملكية الفكرية وأحكام قوانين الاستثمارات ذات الأثر السلبي على التجارة الدولية. وبهذا اتسعت دائرة



المصدر: **أ. ن. شورو** ، **د. ن. شورو**

٢٢ يونيو ١٩٩٥

التاريخ:

للبحوث والتدريب والمعلومات

التحرير اتساعا يچارز بكثير ماتم انجازته بواسطة الجات خلال الدورات السابقة على نورة اوروچواى خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه الدورة أسفرت عن إنشاء منظمة التجارة العالمية وهي تتمتع باختصاصات أكثر شمولا وفعالية مما كان متوافرا للجات. ومن المؤكد أن النظام التجارى الدولى سوف يكون أكثر انفتاحا وحرية وفعالية بعد انتهاء مدة السنوات العشر المحددة لتنفيذ الالتزامات المتولدة عن نورة اوروچواى وذلك أول يناير سنة ٢٠٠٥.

مصالح الدول النامية

إلى أى حد وفى أى اتجاه سوف تؤثر اتفاقية اوروچواى على مصالح البلاد النامية. كان هذا السؤال ومازال موضع دراسات ومناقشات واسعة منذ إتمام المفاوضات وإعلان نجاحها. وفى حالات كثيرة لم يكن الرأى قائما على علم كاف بأحكام اتفاقية اوروچواى خصوصا مناطق منها بالبلاد النامية. يزعم البعض أن اتفاقية اوروچواى جاءت لمصلحة البلاد المتقدمة وأنه لاخير فيها ولا نفع منها للبلاد النامية. بل يذهب هؤلاء إلى أنها تعود بفسر جسيم على تلك البلاد حيث أنها ترغمها على فتح أسواقها لمنافسة أجنبية لاتتروى على المصمود فى مواجهتها. وهذا الرأى محل نظر كبير. فالواقع من الأمر أن اتفاقية اوروچواى ومنظمة التجارة العالمية تعود بمنافع محسوسة على البلاد النامية.

أولها: ما ينتظر أن تحدثه الاتفاقية من إنعاش للاقتصاد العالمى وأخراجه من حالة الكساد التى يعاني منها منذ عدة سنوات. وتدل الدراسات الاقتصادية أن هذه الاتفاقية عندما يكتمل تنفيذها خلال عشر سنوات سوف تضيق إلى النخل المائى العالمى ما بين ٢٥٠ مليار إلى ٢٠٠ مليار دولار سنويا وسوف تضيق إلى الصادرات العالمية ما يزيد على ٧٥٠ مليار دولار سنويا. ولأنك أن هذا الانعاش يعود بالخير فى جزء منه على البلاد النامية.

ثانيا: أن الاتفاقية فتحت أسواق البلاد الصناعية أمام صادرات البلاد النامية وذلك بما جاءت به من تخفيف للقيود الجمركية وغير الجمركية ويصدق ذلك على السلع

الزراعية والصناعية. ومن المعروف أن مصر والبلاد العربية تصدر عددا كبيرا

من السلع المستفيدة من هذا التحرير. فالمنسوجات والملابس تمثل سلعة تصديرية هامة بالنسبة لمصر وسورية ولبنان

وتونس والمغرب كذلك فإن الصادرات الزراعية على توجة كبيرة من الاممية بالنسبة لكل هذه البلاد بالإضافة إلى الأردن والسودان والجزائر.

تأثيرات الجات

على الدول النامية

والعربية



المصدر :

تصانيف

للبحوث والتدريب والمعلومات

التاريخ :

٢٧ نوفمبر ١٩٩٥

ثالثا. لاشك أن البلاد النامية تستفيد من ضبط قواعد السلوك في التجارة الدولية كما تستفيد من وضع قواعد محكمة لتسوية المنازعات الناشئة عن العلاقات التجارية. فإن البلاد التجارية الكبيرة هي التي كانت تلجأ إلى الخروج على تلك القواعد دون رقيب أو حسيب ولم تعد الأمور بالسهولة التي كانت عليها قبل دورة أوروغواي.

ورغم هذه المزايا فقد ثارت الشكوك عن مدى الفوائد التي تجنيها مصر والبلاد العربية من اتفاقية أوروغواي وذلك للأسباب الآتية:
(والبلاد العربية)

١ - إن البلاد العربية المصدرة للبترول لم تستفد شيئا يذكر من هذه الاتفاقية وما زالت واردات بعض البلاد الصناعية من البترول الخام خاضعة لبعض الرسوم الجمركية. والأهم من ذلك أن المنتجات البترولية والبتروكيماويات التي تمثل سلعة تصديرية أساسية لبعض البلاد العربية ما زالت تخضع لقبول جمركية وغير جمركية شديدة كما تخضع لرسوم استهلاك داخلية بالغة الارتفاع في بعض البلاد مما يضعف الطلب عليها ويؤثر بطريقة غير مباشرة تأثيرا سلبيا على سعر صادرات البترول الخام. وهذا صحيح. غير أن تفسير ذلك يرجع إلى أن للبلاد البترولية كانت دائما غائبة عن دورات المفاوضات السابقة. ولم يكن من بينها عضو في الجهات سوى دولة الكويت. ومنذ عهد قريب انضمت البحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى منظمة التجارة العالمية. ولا شك أن انضمام البلاد العربية البترولية إلى منظمة التجارة العالمية سوف يؤدي إلى تغيير هذه

الأوضاع خصوصا لأنها تملك قوة تفاوضية يعتد بها نظرا لاتساع أسواقها المحلية أمام صادرات البلاد الصناعية ومن الممكن استخدام تلك القوة التفاوضية في سبيل إزالة أو تخفيف القيود المفروضة على صادراتها النفطية.

ب - أن تخفيض أو إزالة دعم للصادرات الزراعية في البلاد المتقدمة خصوصا بلاد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية مما يعود بالفائدة على البلاد المستوردة لتلك المواد وعلى رأسها مصر وبعض البلاد العربية الأخرى. غير أن اتفاقية أوروغواي اعترفت بهذا الأمر السلبي المحتمل والتزمت بتعويض البلاد النامية المتضررة عن طريق تقديم معونات غذائية وقروض ميسرة من المؤسسات المالية الدولية.

ج - أن مصر وبعض البلاد العربية مستفيدة من النظام العام للأفضليات الجمركية General System Of Preferences الذي يقضي بإعفاء صادراتها الممنوعة من الرسوم الجمركية التي تفرضها البلاد المتقدمة مع بقاء تلك الرسوم على السلع المماثلة المستوردة من بلاد متقدمة أخرى أو من بلاد نامية غير مستفيدة من نظام الأفضليات الجمركية. وقد كان من شأن دورة أوروغواي وما

جاء به من تخفيضات على الرسوم الجمركية بصفة عامة أن تكلل الهامش التفضيلي الذي كانت تتمتع به البلاد العربية. أو النامية. المستفيدة من نظام الأفضليات وما يضعف قدرتها التفاضلية في أسواق



المصدر : الأهرام الاقتصادي

٢٢ نوفمبر ١٩٩٥

التلويح

للبحوث والتدريب والمعلومات

البلاد الصناعية ويعود عليها بالضرر. ولكن لا تجوز المبالغة في هذا الأثر السلبي المحتمل ذلك أن الهامش التفضيلي كان محدودا لدرجة كبيرة بسبب ما طرأ من تخفيضات متتالية على الرسوم الجمركية في البلاد الصناعية خلال الدورات السابقة وكذلك فإن نظام الأفضليات يتناول فقط الرسوم الجمركية ولا يمس القيود غير الجمركية وهي التي تمثل القيد الحقيقي على صادرات البلاد النامية من السلع المصنوعة. لذلك فإن الرجوع أن يكون الأثر السلبي لدورة أوروغواي في أضيق الحدود.

د - يرى البعض أن امتداد دورة أوروغواي إلى قطاع الخدمات سوق يعود بالضرر على البلاد النامية نظرا لأن هذا القطاع هو المجال الطبيعي للشركات عابرة الحدود مثل البنوك وشركات التامين العملاقة التي لا تستطيع شركات البلاد النامية أن تتنافس معها بعد تحرير التجارة الدولية فيها. لذلك فقد قاومت البلاد النامية مقاومة شديدة أن يمتد اختصاص منظمة التجارة العالمية إلى قطاع الخدمات. وقد نجحت تلك المقاومة في التخفيف من وطأة الأحكام التي تضمنتها اتفاقية أوروغواي. فالأحكام العامة في اتفاقية الخدمات خاضعة لاستثناءات كما أن الأحكام الخاصة مثل المعاملة الوطنية وتحرير شروط النفاذ غير ملزمة للبلاد النامية إلا في الحدود الذي تريدها. وتبذل عنها في جداولها الوطنية. ومن ثم فإن اتفاقية الخدمات محدودة الأثر لمدة طويلة قائمة.

هـ - أما ما يقال من أن الاتفاقية ترغب البلاد النامية على فتح أسواقها لمنافسة غير عابرة من البلاد الصناعية فهو قول غير صحيح على إطلاقه. فإن من الملاحظ أن الاتفاقية أخذت بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالبلاد النامية وهذا من حيث المدة اللازمة لتنفيذ التزاماتها ومن حيث مدى ما تقوم به من تحرير. ففي كل الحالات نجد أن الاتفاقية أعطت البلاد النامية مدة أطول للتنفيذ مع نسبة أصغر في التحرير. وفي نفس الوقت فإن من حق البلاد النامية حماية صناعاتها الوطنية ودعم صادراتها بشروط معينة. أما البلاد الأقل نمواً فإن الاتفاقية تعفيها تقريبا من أي التزام.

في ضوء هذه الاعتبارات يمكن القول إن الفوائد التي تجنيها البلاد النامية والعربية من اتفاقية أوروغواي ومنظمة التجارة العالمية تفوق بما لا يقاس عليه ما عسى أن يترتب عليها من آثار سلبية.

- يتبع -



دراسة جديدة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

بمالم أساسية العمل العربي في مواجهة الجات

أعدت الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية للعربية دراسة حول تنسيق الموقف العربي في نطاق الجات والمنظمة الدولية للتجارة وموقف الجات من السوق العربية المشتركة ووضعت الدراسة معالم أساسية لمقومات العمل العربي المشترك في إطار الجات وتقول الدراسة أن من أهم هذه المقومات، أولاً: العمل على تفعيل قرار السوق العربية المشتركة لينطلق إلى منطقة تجارية حرة تضم كل الدول العربية.

ثانياً: استكمال عضوية باقي الدول العربية في الجات سواء الدول ذات العضوية المؤقتة لتتحول إلى دول ذات عضوية قانونية كاملة. أو الدول غير المنضمة نهائياً.

ثالثاً: التأكيد على أهمية تحويل اجتماع الخبراء العرب لدراسة اثار اتفاقيات الجات على الاقتصادات العربية إلى لجنة مؤقتة تعقد اجتماعات متتابعة وتشكل لجاناً فنية لتعميق البحث في قضايا معينة.

رابعاً: إنشاء لجنة دائمة تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تختص بتدعيم المصالح العربية وتبادل الخبرات باستمرار بين الدول العربية تجاه الجهات وتنظيم الحصول على مساعدات فنية دولية في مجال التفاعل مع الجات.

خامساً: ضرورة تسريع انشاء لجنة الاتصال العربية والتي تتكون من المختصين الدائمين للدول العربية الاعضاء في الجات لبحث وتنسيق المصالح العربية في إطار الجات.

استراتيجية قومية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحديثة لحماية الصناعات الوطنية من المنافسة بعد تطبيق اتفاقية «الجات»

كتب - محمد حبيب:



فيليس كامل

شهاب رئيس الجامعة - أنه تقرر أيضا تشكيل لجنة استشارية متخصصة من علماء المصريين البارزين في هذا المجال لمداومة اللجنة الوزارية في مهمتها لتتبعها في مجالات الزراعة والصناعة والطب والبيئة. وقالت إن هذه الاستشارية ستقوم بالفتنة على قطاع التصدير عن طريق إنتاج منتجات طبي الاحتياجيات الطبية والأدوية وتوفير المنتجات المختلفة للتصدير والمساهمة في تحسين صحة شعوب إفريقيا والتأج العديد من العلوم والأنوية للثقافة على الأراضي المروية بالثقافة وتؤيد عمالة عالية الجودة للخدمة الاقتصاد القوي وتخلق فرص عمالة في الصناعات القائمة وتطوير الشركات الجديدة الصغيرة وإزهاج الصناعات القائمة وتحفيز استخدام الصناعات الحرة ويزان للمقررات .

أعانت الدكتور فيليس كامل وزيرة البحث العلمي أنه تم الانتهاء من دراسة إعداد الاستراتيجية القومية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية للوزارة من مجلس الوزراء. وتحديد الدعم الكامل لها والتمويل المطلوب ليبدأ تنفيذها وستكون مهمة الوكالة للجهات والمراكز البحثية والجامعات لحماية الصناعات الوطنية من المنافسة بعد تطبيق اتفاقية الجات وتقرر تشكيل لجنة وزارية ممدونة برئاسة الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والوزراء المصريون لمداومة تنفيذ هذه الاستراتيجية كما أعلنت وزيرة البحث العلمي - خلال لقائها بالسائلة والأول جامعة القاهرة من خلال دورة الهندسة الوراثية الموسم للجامعة وحضرها الدكتور طهيد



الصدر: رقم: ١٩٩٥

التاريخ: رقم: ١٩٩٥

للبحوث والتدريب والمعلومات

مناقشات حادة للمثقفين والفنانين
العرب:

السينما

الفريضة

وتحديات
المرحلة



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر،

الإسماء

التاريخ،

٨ ديسمبر ١٩٩٥



● لبيى علوى جلسنت فى الصف الثالث فتابع المناقشات قبل أن تتحدث



● حوار قبل البداية بين مجلداً فمضى وحيد شوقي ومعب شامسى وكمال الشنيح وعاطف سالم

كيف تعلم السينما في الخروج الحضاري العربي.. وكيف تكتسح العواطف؟



● سيد فليز وهو باحث في مسرح هزلى وادف استعصامه يناصر الشامي وعصر كمال الشامي



● هي سمعة طيبة سمير ومها الشامي كاتبة سينما سينما في الشرق العربي والجمهور موز

العرب يعتبرون القاهرة نفوذ جاذب.. والمصريون يستغيثون بالترافقة!



للبحوث والتدريب والمعلومات

التاريخ

للصدر

الأمم المتحدة

١٩٩٥

٢ - جلسة العمل الأولى وتناقش:
الواقع السليماني العربي: التحديات
والتهديدات والحلول في حث الجانب
الاقتصادي ومن حيث التجهيز
ومدى التعيين من المجتمع العربي في
العمل.

٣ - جلسة العمل الثانية (بعد تناول
الغداء في الأبرام) وتناقش السليماني
وعصبي الأفرام.

٤ - التقرير النهائي وتوصياته
والنتائج.

٥ - بيانات وقائع الندوة.

السليماني والجمعيات استهلاكية

● الأفرام: يدعم الله الرحمن
الرحيم، نرحب بحضوركم جميعاً...
ونرحب بالأساتذة اللذان فاروق حسني
وزير الثقافة... والسيد الأستاذ سعد
الدين وهبة رئيس اتحاد الفنانين
العرب ورئيس مهرجان القاهرة
السليماني الذي تعاون معنا في
تنظيم هذه الندوة.

ربما تذكرون حضراتنا اننا قد

عقدنا من قبل أكثر من ندوة عن

السليماني وعن الثقافة كصناعة ثقافية

وكيالة أدبية وأداء

... وكان من أهم الندوات التي

عقدناها في هذا الإطار يوم ٢٠٢

١٠ أبريل ١٩٩٤ التي خرجت

بنتيجة مهمة ونتائج لم نعد

نفتقد لتجديد الواجب حتى الآن ولكن في

إحدى جوانبها نلاحظ أن السليماني

الندوات بحث السليماني المختلفة

وأغنية مثلاً وتكرر بعضها أملاً

في الوصول إلى حل وأساساً في

نضع بعض التوصيات والحلول بين

أيدي صناع القرار... وفي ذات الوقت

لكن ننشر أهداف هذه الندوة... فيما

يشبه الإبداع فليقلع ويتعامل معه

كل حسب موقعه وقامته... وربما من

النتائج الإيجابية للندوات السابقة

لنا هذا الأمر وعقدنا مزيداً من

الندوات والندوة المختلفة... وأعتقد أن

هناك الآن فرصة لتجديد الأعمال

فبعد ١٠٠ مليون جنيه قابلة للزيادة

وأعتقد أن زبائننا خرجوا سعيهم

بجولة مهمة فبعض هذه الندوة التي

كانت كدرة من ثمار هذه الندوة.

على أي حال هذه الندوة عن

السليماني العربية وتحتيات الرحلة.

ونحن نتحدث الرحلة مجموعة من

التحديات السياسية والاقتصادية

والثقافية... وأيضاً نتحدث في حقل

أو أن نتناول السليماني باعتبارها

سلاحاً مهماً مؤثراً في الثقافة على

لهوية العربية وعلى التحديات

العربية وعلى العمل العربي المشترك.

من هنا نسعى للندوة التي نعد من

الحضور ولكني أعلم أن بعض

حضراتكم سوف يتناولون قضية

السليماني العربية وتحتيات الرحلة من

زاوية العولمة والسليماني وفرة

لكنني أفسح للسليماني أو تقوم

السليماني برأسها... فليد لها أولاً أن

أختلط المناقشات وأحدثت في قاعة الندوة بالأفرام قبل أن تبدأ جلساتها... بل
أن درجة انفتاحها ارتفعت منذ أن وجدنا البعثة إلى حضرة... لتناول الأس
مع الأفرام وأحمد... فيالأس علينا أكثر من ندوة من السليماني كانت أهمها ندوة ٢ و ٣ و
٤ أبريل من العام الماضي... التي تعد مرجعاً لمشكلة السليماني... ولكن توصياتها... التي
بوالق عليها وزير الثقافة... لم تنفذ حتى الآن... وأولاً فإن الندوة ترتفع... وبها حق...
تدور وما دمنا المجد اننا كنا نتحدث ولا أحد يسمع لنا ماداً فاعلم الأفرام اننا كانت
ليد الأس لا تزال تكتنف... وكيف نخط للندوة... مادتها في الواقع... هناك سراً
جري الحوار ساخناً في الأيام السابقة للندوة وتواصل بينها وهذا الوصول إلى
اللائق في المناقشة من صباح الأحد الماضي.

لكني هذا اليوم أفرام... إلى الندوة محددة موضوعها وفق: «السليماني
العربية وتحتيات الرحلة» ويعرض الأفرام على سعد الدين وهبة رئيس اتحاد الفنانين
العرب ورئيس مهرجان القاهرة السليماني الذي رحب بالتعاون مع الأفرام... في
تنظيمها بدمعة المثلثين والسليماني العرب الذين دعاهم للمهرجان للإندوة.

كان هدف الندوة... في حقلية الأمر مزيداً وإن كان متكاملها فهي تسعى إلى
إحياء المشروع الحضاري العربي باستخدام السليماني كسلاح فعال ومؤثر... وفي
نفس الوقت إحياء صناعة السليماني للندوة وسالتها فهي فن جميل مشوق من
الجميع إلى إطار الجدل كالأفرام... خير فلولك للتصلة... مشوار طويل عام...
لكني قاعاً جرى نقاش كثير وعلى صفحاتها طرحت أفكار عديدة.

ومن ذلك مثلاً لقد عقد الأفرام...
مسجلة من الندوات تناقش المشروع
العربي بكل أبعاده وأصنافه منها ندوة
يعتقد أنها مشروع حضاري عربي...
استمرت أيام ١ و ٢ و ٣ نوفمبر من
العام الماضي ١٩٩٤ شارك فيها ١٣
ممثلين عربياً من ١٤ دولة عربية
وسلمها من مصر... ناقشت الندوة
السليماني العربي والندوة إلى
مشروعها والعربية إحياءه في مواجهة
التحديات الجديدة لإفريقيا وبنينا
ودعت إلى استئناف فم وظائف
الفنانين والمثقفين العرب ومن أجل
ذلك أشرت الندوة إنشاء اتحاد
المثقفين العرب... لتضم المثقفين
والمثقفين العرب... في حالة
الجمعيات من مختلف الدول
العربية.

ومن بين أمس وعهد المشروع
الحضاري العربي بهذا الاقتصاد
ولهذا عقد الأفرام في ١١ و ١٢
يناير الماضي ندوة عن الاستعداد
العربي والفنان الحضاري والعربي...
شارك فيها سبعون من رجال الأعمال
والاستثمرين العرب وانتهت إلى
موقعهم على الأفراح الذي لفتنا
بإشادة اتحاد المستثمرين العرب...
ومواصلة الندوة على مشروع النظام
الأساسي للإبداع... وبالمثل تحدثت
الجلسة الأخيرة من الندوة... إلى
جميعه فاستقبلت إندةيت مجلس
أفراد الأول للندوة.

والسليماني للسليماني لقد تحدثت
الندوات... كما ذكرنا... وفي هذه المرة
رأيتنا استئناف وجود هذه القضية من
الجميع لحضور مهرجان القاهرة
السليماني المناقشة قضية هذا الفن
الجميل كصناعة ينشئها
وتتنامى للثقافة القومية أماسها...
وكيفية عليها أن تعالجها وإيجها
وبها في عملية التدوير والتكيف
وأياها فليد لنا للثقافة للشعب



للبحوث والتدريب والعلوم

حل المشكلات والمعلومات الخلفية
أهمها التحسين وتوفر العرض في
الدول العربية المختلفة وفي مقدمتها
في مصر. وهناك مشاكل أيضا خاصة
بالتوزيع وحقوق الإبداع ومشاكل
تتعلق بالأسواق السيادية.

وفي الاستثمارات والمعامل ودور
في السنة السادسة كانت هناك
توصية أن تتولى وزارة الثقافة
مجموعة من هذه الأسواق السيادية
وأن تتكفل بتدعيمها من طام الأعمال
إلى وزارة الثقافة لكن حتى الآن لم
يبدأ، ولكن اعتقد أنه مزيد من
التعاون والمزيد من التطلعات من الممكن
أن يتصور. والأسواق إلى وزارة
الثقافة والمسئول في أن التفسير إلى
مشروع معالج وهو بالبحوث
الاستراتيجية، فهي كثيرة كانت ثابتة
لوزارة الشؤون لم تلتزم إلى قطاع
الأسواق لم تستر مطالبة وزارة
الثقافة في الاجتماعات مع وزارة
وإبداها في الجهات المختصة باعتبار
أن الاجتماعات لابد من وعيها بما
تساعده في توفير التسلح الثقافية
الأسواق في منظمة لشعب.
والتحدث في السميناء لا تفل أهمية
عن الاجتماعات الاستثنائية، ومن هنا
مطالب وزير الثقافة أن يخصص إلى
هذه ونحن نلج معه وبإيمانه لتدعيم
لقد تمحور الأسواق السيادية إلى
مخارجها الطبيعي للأدبي والفكرية كما
يجب.

ومسند لا يريد أن يطيل عليكم.
وأخيرا، باسم الأفرام، وباسم الأستاذ
أبراهيم نافع رئيس التحرير ورئيس
مجلس الإدارة، جميعا بخير لكم
جميعا بالتحالف والتعاون من سائر
الدول العربية الشقيقة. ونأمل أن
تصل هذه الدعوة إلى كل من
مطلوبة وأن نستعمل في كلمة الختام
الهادية للحرب من السيد الأستاذ
سعد الدين وفيه.

السيمياء العربية في الأرقام

● سعد الدين وهبة، مدير الله
الرمضان الرحيم، في بداية حديثي
التوجه بالتحدث في سيمياء الأرقام
وأيضا بالبحث حول موضوع مهم
ويعني له أهمية وأهمية، وأشكر
السيد الأستاذ طارق حسني رئيس
الثقافة أن شارك في هذه الدعوة وهي
ما يقدمه مهرجان القاهرة من دعم
مستمر. وأرجو بصدق لكم.

معي تتخلل أو العالم كله يتخلل
هذه الأيام مرور مسألة عماد على
السيمياء التي كانت واضحة، في
بلاطنا، وإذا نظرنا إلى الواقع العربي
في مجال السيمياء فكلية تشردنا
بشكل غير، فمن بين ٢٢ دولة عربية
تضمها جامعة الدول العربية نجد
سبع دول عربية فقط تنتج الألفا

المصدر

التاريخ

٨ ديسمبر ١٩٩٥

وتنح نشاهد الأرقام العالمية الآن
وترى على شاشات السيمياء أن الألفا
كثيرة تحمل اسم أكثر من دولة ثلاث
أو أربع دول. رغم أن هذه الدول التي
تتشارك في فيلم واحد تختلف في
لغتها.

فرنسا تتشارك ألمانيا، وإيطاليا
واسبانيا.. ولم أن تكل دولة من هذه
الدول لغة. وإضافة. ونحن العرب لنا
لغة واحدة ولغة واحدة ومع ذلك إذا
أحصينا الألفا المتفرقة التي أنتجها
حتى الآن منذ بدايات السيمياء
المصرية فإنها لا تتجاوز أصابع
اليمين، وعن طريق تقديم خدمات
مقدامة، أما لا يوجد إنتاج مثله في
حقلنا بمعنى الإنتاج المشترك.
السيمياء المصرية قامت بدور سياسي
الذي استدعى الدول العربية كلها.
السيمياء المصرية استطاع أن يقضي
لتسييمات الاستعمال ويحل في جهود
للحامين في الجزائر ودخل في كل
دولة عربية كانت تصدر، وربما في
الولايات التي لبثت اللغة العربية في
الغرب العربي. القرآن الكريم وصورة
أم كلثوم والسيمياء المصرية.

السيمياء لعبت دورا فكريا في
الأيام والثقافة على اللغة العربية
وعلى الثقافة العربية. والوقوف أمام
الفوز الثقافي الذي وجه لوجع عتبة
لينا جميع الاستغاثات لكي نحل
لدينا سيمياء عربية. ونستطيع أن نحل
مسألة اختلاف اللغويات التي قد
يصبح بها البعض بلغة قليلة
مفهومة وهي لغة السيمياء والإبداع
للشعوب. وأبقت العامة المعرفة ولكن
لغة ثلاثة بين اللغتين اللغويين في كل
فهر عربي من الخليل إلى الحديث.
أنا لا أريد أن أطيل عليكم وأعني
أقدم فلهذا نأمن بفرصات، واعتقد
أن هذه السيمياء المستعارة من
السيمياء لغادوا ومفكرين ولغاديين
نستطيع أن نخرج ببداية تطريق
تطعمه حتى نحصل في النهاية على
فن سيمياء العربية. ويؤكد أن حل
مشاكل السيمياء أن يكون مصريا

وهو ليسه بطولية وهي على وجهه
التحديد الغربي، وتونس والجزائر،
مصر، وليبيا وسوريا، والعراق
بالإضافة إلى فلسطين، أو بعض
الأحزاب من فلسطين الذين يتجهون
إلى العرب في بعض المواسم الأوروبية
أو العربية.

(أما مجموع ما تنتجه السيمياء
العربية على مستوى العالم فهو يال
كثيرا من إنتاج أي دولة صغيرة من
دول أوروبا الشمالية مثل الدنمارك
والسويد والنرويج التي لم تنتج
السيمياء فيها بعض الإضافة إلى لغة
الإنتاج على مستوى العالم العربي
وأيضا لغة دور العرض السيمياء
حتى أن عمدا كبيرا من الدول
العربية ليس به دور عرض على
الإنتاج، وفي إحصائيات اليونسكو
داني الدول العربية في دول دول
العالم إذا قمنا مجموع شعب أي
دولة وأنتجها لعدد الأفلام السيمياء
المتأخرة له. وهناك تجربة ربما
عاشتها منذ أسابيع قليلة، فقد
توجهت لمشاهدة بعض الأفلام في
أنا اختار منها الأفلام المهرجانية
وللمسابقة الفرنسية واختارت ثلاثة
أفلام أضعها، يعني أن يكون ممثلا
جيدا للسيمياء الفرنسية وعندما
تصلت بشركة التوزيع التي تخرج

هذا الفيلم بالذات في هذه الأفلام
الثلاثة سئل بمسألة في تعرضون
الأفلام السيمياء الفرنسية في مصر؟
أجبت: لا. فلما لم تعرض.. فعمدا
مصريين سنة كان عندما في مصر
عروض السيمياء الفرنسية والإيطالية
واليونانية والسوفيتية (أو
الروسية) الآن لا توجد إلا السيمياء
الأمريكية. أما التوزيعين فإنه طبقا
لبعض الآراء لابد من عرض فيلم أو
فيلمين من الأفلام الشائعة وتزايح
برنامجي من الأفلام الشائعة، فإذا لم تكن
أخر على الأفلام الشائعة من سبق
حتى الآن نستطيع أن نخرج من سبق
الإنتاج. ولم أقدم السيمياء أو تشمل
عمدا كبيرا من الدول العربية، وفي
نفس الوقت لا نستقبل الأفلام
الجديدة. فإني نخرج

بالأفلام غريبا شديدا إذا لم
يخرج فيلم عربي. مصري أو تونسي
أو سوري.. في حالة جازة في أحد
المهرجانات العالمية إن ذلك يحدث
لأنه بمثابة شديدة لا وجود لها على
خريطة العالم. ولا بد أن
تعدّل بهذا، واعتبر أن هذه النقطة
هي بداية جديدة. السيمياء مال وفر
وتكنولوجيا. والتكنولوجيا متاحة
للجميع بالمال واعتقد أن الفكر
متوالف في عدد كبير جدا من الدول
العربية. واعتقد أن لال أيضا
متوالف في دول عربية كثيرة. وإذا
حدث تكامل بين الدول العربية أن
تحتاج إلى مصر من العناصر التي
تحتاجها السيمياء.



للبحوث والتدريب والعلوم

للصدر

التاريخ

١٩٨٩

ولكنه يجب ان يكون جلا عربيا
والسلام عليهم ورحمة الله
● يوسف شاهين حين نسمع كلمة
تتردد كثيرا وهي السنيما في ازمة
وما راين ان السنيما في ازمة
حرب مع الجميع لانه عندما يقول ان
السنيما في ازمة... فإن هذا يعني اننا
لنفس عندما نقول ان السنيما في ازمة
مفهومين. وهذا غير صحيح لان عندما
هذا كله... وعندما نقول ان السنيما في ازمة
نخرج كل سنة على الأقل ٢٠٠٠ طالب
ان من اين تأتي الحرب وكيف
عندما ننظر الى الممثلين الذين
صعدت ضد السنيما المصرية نجدها
كلها من اجل عدم السنيما... لان
البيضاء لا يحب الفكر الحر... وانما
الواقع

واما اعجاز التلفزيون اخرج عدو
لنا فهو الذي يربط في احتكار الفكر
كله

وفي نفس الوقت فيتنا ندفع اربعة
اللا جنيه مقابل البطاقة الواحدة
للاعلان عن الفيلم... بينما التلفزيون
يشتري الفيلم

وطوله مائة دقيقة
بثمانية او عشرة
الاف جنيه
ومن ناحية
اخرى نسمع انهم
سيتمسكون
استوديوهات تكلف
ثلاثة مليارات
جنيه والاقل
من هذا ان يعطوا
خلافه كتمتدين
سنيما
ويكونون انهم
سينشرون اربعين
فيما سينما في
السنة كيف هذا
وانا لا استطيع ان
انتج سوى فيلم
ثلاث سنوات ادا
كنت اريد في
انتاج جيد
بالتمسك

للاستوديوهات
بمجهودي ففتحت اسواق اوروبا
وقول اخرى كما اننا
مستفركة مع الجزائر وفونس لكن
عندما نجد قطاعات السنيما
والاستوديوهات في كل مكان في
مختلفة فاما بفعل
السؤال الان صراحة هل الدولة
ترغب في سنيما حليفة ام لا... اذا
كانت الدولة راغبة في هذا... فلابد من
تغيير القوانين المعمول... وانما هنا
اعيب على غرفة صناعة السنيما
فهي لا تفعل شيئا... والذين يتولونها
مستمرين في مناصبهم من عشرين
عاما

ان علي وزارة الصناعة مسئولة على
في هذا وايضا هناك مسئولة على
وزارة قطاع الاعمال ومسئولة على
وزارة الثقافة لان صندوق التنمية

الثقافية التابع لها يوزع جوائز مالية
سنوية لكن هذا لا يكفي ونسمع ان
لديه ١٧ مليون جنيه ولا تدرى منها
شيئا
اذني اصحاب الصندوق اربحوا
بالحفاظ على ترانزا السنيما في
باعدة شيخ جديدة للالام القديمة او
ترميم النجاك... لان هناك افلام
تدلل نوايا مغرضة للضياع... لانه
طلبت صلاحيات للمسكون عن هذا
الصندوق منذ عامين واتحدت معه
بضمان السنيما... وفي كل مرة يقولون
ان في اجسامهم... وقد استمرت هذه
الاجتماعات عامين... وهي لئلا
تذهب... والحجج الى حلول جزئية.

ولذا لم يحدث هذا... فاني اقول هذه
اسمائها... وسأحاول ان نحل المشكلة.
اما كيف لا يفتي لا ابري

وشكرا
● والا ابرام: شكرا بزيلا... طبعه
نحن في جلسة الافتتاحية ونقال
كلمات وراه مستفركة... ولكتنا في
جلسات العمل مناقش كل القضايا
بشكل تفصيلي... لان كلمة للاستاذ
كمال الفخيم.

تشخيص طبي للسنيما
● كمال الشيخ: انا سأحاول ان
الدم تشخيصي الخاص اي مكام
يذهب اي مريض لطبيب فاذا عرف
حالته سيدد الدواء... ولذا لم يعرف
التشخيص سبيل في نهائيه
يخسر هذا القول بان السنيما في
وصفاعة وتجارة وفي في... عماده
والخرج وكاتب السيناريو اللذان
حينما نلوا فيهما الموهبة والدراسة
للواع اللغة السينمائية لم الثقافة
العامة... يكون مستوى الانتاج الذي
يجب ان يـ

على وجود
مؤسسات للانتاج
تكون اساسا للفريق
بصناعة السنيما
ثم التحكم في
التوزيع
والسنيما
المصرية الان
يقاوم لها حوالي
١٥ من المخرجين
اصحاب الموهبة
وحوالي خمسة من
كتاب السيناريو...
وفي الطريق
موافق اخرى... اما
باني العالمين في
هذه الصناعة فهم
وراء هيوط نسبة
كبيرة من الانتاج...
واين ان مستقبل
صناعة السنيما
في مصر لابد ان
يستند على
شركتين على الاقل يتولان فيها
معنى الشركات ملكا كانت مؤسسة

ستوديو مصر كتمتوج... وهذا يتوافق
مناخ القامسة التي هي اولها القام
ثم الخطوة التي تتحكم في توزيع
الفيلم خاصة مصر والى يمكن
ان يساق صاعدا رساوي خمسة
اشكال ما يحققه الان... ثم تالير لك
على الانتاج والناحية الفنية والقانونية
مرة اخرى التي تاليد الملهة... نحن
لدينا اربعة او خمسة ملايين عربي
في تندي والولايات المتحدة واستراليا
واوروبا... ومن المؤكد انهم يحبون
مشاهدة الافلام العربية عموما مما
يشكل سورا واجبة للفيلم... بل انه من
الأمكن ان يدر مليون دولار من الفيديو
كاستيف فقط اذ لا يفرضا توزيع
مليون نسخة للون عربي وكل نسخة
تسب دولارا فقط

عموما انني اوقع فكرة قائمة
لتنفيذ مشروع مصرية انتاجية جديدة
ومنها مشروع مصرية براسنل مائة
مليون جنيه التي اشار اليها الاستاذ
محمود مراد... وسيتبع مشروع اخر
بازن ان الله... ثم ثالث ومن هنا تتحول
صناعة السنيما في مصر من مستودع
الورث القامة التي ان في صناعات
ما تعنيه ابراريا وفنيا

واحد ان آتوه ان تصريخ وزير
الثقافية في مهرجان الاستغنية
الماضي حيث اعلن عن انه لا علاقة
للوزارة بالانتاج... وهذا رايي
الذين على ذلك انه وقت انذار
صناعة السنيما منذ الان يبعثات لم

بكن هناك وجود... وزارة الثقافة ومع
ذلك فالوزارة التي لا تفعل شيئا
الضباط الفني في مصر من سنيما
ومسرح وفنون تشكيلية وغير ذلك
كلين

يبقي ان هناك تفاصيل ومسانيد
بعد هذه السنوات الممتدة واظن ان
الوقت قد تالخر للاخذ بما جاء فيها
في تعود للفيلم المصري والعربي
مقومات استمراره

اراي غرفة صناعة السنيما
● مغيب شافعي: ان صناعة
السنيما هي المرأة الصاعدة لدى تقدم
او خضارة اي دولة

وقد حرصت جميع دول العالم على
ان تكون في موقع متميز عالميا على
خريطة العمل السنيما في التحاق
تطورات التكتيات الحديثة حيث ان
نور السنيما في العالم اصبح يتقل
بعدا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا
وفنيا ليجمع شعوب العالم لما لها من
تأثير جلي وواضح على العقل
والوجدان
وتعتبر مصر من اوائل دول العالم
التي دخلت هذا المجال وتطورت
السنيما المصرية... ونمت في ظل مناخ
مناسب ساهم والى وثائق بالحركة
الثقافية وفي الحركة الثقافية بل انها
التي ليس في شعب مصر فقط بل
التي في وجدان الشعوب العربية
التي تلتك الفيلم وحرصت عليه
ولتات منه الهمجية المصرية المحببة



للجوت والتدريب والمعلومات

الى مكوس الانقسام في الدول العربية والصحة السياسية المصرية هي همزة الوصل بين شعوب الأمة العربية بل تختلط تلك للعرب المهاجرين في جميع انحاء العالم وكان من الطبيعي ان تقوم صناعات السينما العربية بجانب صناعة السينما المصرية فوجد ذلك في العراق وسوريا ولبنان وتونس والمغرب واليمن وغيرها، وبعد ان بعضها نشأ استيعابا بالسينما في مصر والسينما في لبنان مثلاً والسينما في سوريا، وبعد ان بعضها مع جسوره نحو أوروبا وخصوصاً مع السينما الفرنسية لتقارب المسائل واللغة والتأثير الثقافي بالاضافة الى الحلول المالية التي هي عصب صناعة السينما.

وكما اطلقت السينما المصرية لحياتها مجتمعتها نجد ان السينما في بعض الدول العربية نالته ايضاً اهتماماً وعبرت عنها اصعب تعبير، نجد ان كثر من الافلام العربية ذات التقدير من كثر من المؤسسات السينمائية العالمية لتجديده للسلوك في انشائها وتكرارها.

ووافيقها.

الا انه سالت مشكلة اللهاجات المختلفة في المناطق في سبيل الانتشار السينما العربية في مصر، وان افلام كثيرة منها نجاحا كبيراً عند عرضها.

واذا بحثنا عن مشاكل السينما العربية نجد انها تختلف في بعض البلاد العربية عنها في الأخرى حيث ان مصادر الإنتاج فيها مختلفة، كما ان طريقة التوزيع أيضاً مختلفة خصوصاً للتوزيع الخارجي، وبالنسبة للتوزيع الداخلي في بعض هذه الدول كمصر ولبنان وغيرها يملك بعض دور العرض على مستوى عام بينما نجد ان دولاً أخرى دور العرض بها ليست على المستوى المطلوب، وبالحقيقة يتأثر توزيع الافلام وان اختلف جميعها في تلك دور العرض عموماً بالنسبة لعند السكان.

والا عندما نتحدث عن السينما المصرية باعتبارها السينما الأم التي تتفكر في تكملها من المشاكل لنخلصها فيما يلي:

١. الإنتاج السينمائي: في ذلك ان الإنتاج السينمائي انظر للتوزيع العالمية الاقتصادية تأثر في جميع دول العالم وانخفضت الى حد ملحوظ موارد، لكن في كثير من دول العالم توجد الدول بمساعدة صناعة السينما وتجد مثلاً ذلك مثلاً في مساعدات مالية او مساعدات لتغطية بالضرر الى او بمساعدات لتغطية بظلية تكاليف الإنتاج وذلك حرصاً من هذه الدول على بقاء صناعة السينما واستمراريتها بخلاف عرض الافلام التجارية فقط ولكن لاهداف حماية هذه الصناعة المهمة.

التلويح

ونجد ان الإنتاج السينمائي في مصر يملك وحيداً أمام معترك الهوم التي لا يستطيع مقاومتها وحده قديماً لا يجد للتعب مصادر تمويل مستقرة تساعده وتأخذ بيده انما يجد مقابل ذلك مواقف يجب ان لاتحيا حتى نمهد الطريق امامه منها:

١. ضرورة تنظيم الاجمالية في الخارج بالانتماء مع امثلة ب. ضرورة تخفيض القوانين السينمائية واصابة النظر فيها لتتواءم مع مخططات العصر وتكون احكامه ابرزاً، جديدة وليست قديمة عليها.

ج. ضرورة الاعتناء على مصادر تمويل مستقرة. د. ضرورة ان يكون الربح بالانتماء الصناعي والتكاملات في خدمة صناعة السينما وزيادة دخلها، وذلك بالتنسيق مع لجهة التليفزيون المصري.

هـ. دور العرض السينمائي: تعتبر دور العرض السينمائي المصدر الرئيسي لتغطية تكاليف الفيلم من الداخل حتى يمكن السيطرة على الاسواق الخارجية وتحقيق ارباح مضمونة للفيلم المصري، الا ان دور العرض يتعرض لمشاكل انت في خلق عدد كبير منها واحكام كثير من المستثمرين في الخوض في مجال انشاء دور عرض جديدة، وتوجد فيما يلي مشاكل دور العرض:

١. ارتفاع اسعار الاراضي بحيث يشكل عبئاً كبيراً على انشاء دور عرض. ب. ضخامة الاسماء المالية للعرض على دور العرض السينمائي حيث لتكمل اربعة عشر نوعاً من العرض كبد.

ج. ارتفاع اسعار التوزيع الكويزي. د. ارتفاع اسعار الافلام السينمائية التي لدور العرض حيث تعرض الافلام بها جهاراً نهائياً. هـ. ارتفاع كل مستلزمات ومن واقع مسؤوليات ابقى الفلوس الخطر محلياً بل ان استمرار في هذه الحالة سوف تقل صناعة السينما بربحها وربائتها وتقتصر الدولة موارد منها وأوجه اعمارية لها تأخيرها للامال تحريض جميع دول العالم على الفلوس به. والسلام عليكم ورحمة وبركاته.

صوت من سوريا

١. عبداللطيف عبدالحاميد: مرحباً بك. انا عبداللطيف عبدالحاميد مخرج سينمائي من سوريا. لقد عقدت ثلثات تحجيرة نحن والزعماء واننا ان اصول كثيراً على الكلام وانما مسؤول كلمة واحدة فقط. انتهي ان التلويح للتوصيات الى قرارات حاسمة لتفادي خطوات مملية. لاننا فعلاً ممكن نحكي سنوات وسنوات ونحكي عن الاما

واجماعات والتأثير، ان نحن بحاجة الى خطوات عملية وتحويل الامر فعلاً الى صناع القرار. ولكننا هائم الجانب الحقيقية بعد الكلمة الساخنة التي يبعثها الانتقاد سعد الدين وفيه، ثم الكلمة الأكثر سخونة التي وصل الأستاذ في يوسف شاذلي تكملة من السينمائي في تلك اللحظة فان ان كلمة اخبري بعد ذلك. والآن القصص بان يقول ان استكمل مايدعوه يقول اننا خضنا حرباً كثيرة حتى حرب ١٩٧٧ التي سبقت انهاء الحرب، لكن الواقع يقول ان هذه هي آخر الحرب، لانه اذا كانت الدعاية قد تولقت فان حرباً أخرى القوى وأكثر شراسة قد بدأت وهي حرب حضارية، نحن امام حرب حضارية وحرب ثقافية عامة يشارك فيها كل المجتمع بكل مستواهاته. والسينما احد هذه الاسلحة القوية التي يجب ان تقوم بدورها فعلاً التي هذه الحرب، وبدون معرفة لهذا الدور صعب هذه الحرب، فمهمة ومهمه الامر ان يكون مستحضر. وذلك نظراً ان تقوم هذه السينما بدورها فعلاً في القيام بوظيفتها في هذه الحرب الحضارية وهذه القضية التي نعيشها في هذه المرحلة.

٢. الامار: لقد استمعت السيد الأستاذ فاروق حسني وزير الثقافة الى بؤس كلمته التي في نهاية الامر الجلسة الاحتفالية هذه يتناول بعض النقاط التي اثيرت. والان جاء انور على سيناته.

تصور الوزارة لحل المشكلة

٣. فاروق حسني وزير الثقافة: شكراً يا أستاذة واهرام، على القائمة هذه التوثيق القوية تماماً لدم السينما ودعم الثقافة عموماً. ولكن ايضاً دعوني لاهدكم عموماً وهذا الكلام لانه بالفعل لما اعتقد انه بعد هذا فترة طويلة التي اليوم في نقاش حتى اصبح واضحا وسجوداً. ولكن ونحن نعلم ان القضية المصرية او السينمائية العربية لا تقام دعماً في الارض والوقوفات المصرية او العربية والتجديد في سلاسل من دور العرض او دور التوزيع او التوزيع التي يمكن ان يوضع كل مستحضر السينمائي من وجه نظر وزارة الثقافة ان تصور من جهة اخرى يتجسد ان الصالح الاساسي استدامة صناعة السينما وتطورها. فلهذا وضعنا مشروعاً سحداً بزيادة عدد موزعة الان على مكتب رئيس الوزراء ولكن ايدي من لآخر الكلام فان في لحنى واننا في طريقي للتدوير فنحن نذكر اننا انتباهاً وحرصاً بمساعدة حشري وبيد فيها وهي بعد كلام مقدم من رئيس الوزراء وتكون في هذا الكلام وزير الاعلام والاعمال ووزير الصناعة ووزير المالية ووزير الثقافة وممثلو اللبنة القومية، ان الحل لن يبعث من



هؤلاء فكلهم مسؤولون عن حل صناعة السينما، أما بالنسبة لحماية الفيلم.. فإن هناك الآن ما هو أكثر من أي جهة وأغنى الثقافة الجات التي متخفي حق المؤلف في أي منطقة، اللهم اني أود الاستشارة إلى هذا الاصول.. ما هي لزما السينما.. انها شويق يدر عائدا يدفع مجلة الإنتاج بصلة مستمرة فنحن لم نلتج أسواقاً جديدة ومقاعسون عن أن تصل فعلا إلى المناطق التي من لا يمكن يكون الفيلم المصري والعربي فيها مرغوبا ومطلوباً.. نحن لن نخافس الدول المتقدمة وإنما يجب أن نذهب إلى العالم الثالث وننجد بالفعل فيه أسواقاً ولكنها محتاجة إلى حركة تقوم بها الدولة أو شركة صناعة السينما أو شركة متخصصة.

إن صناعة السينما صناعة ثقيلة وهي أيضا ذات تأثير سياسي واجتماعي وحضاري

لقد انشقت بور العرض والاستوديوهات والمعامل من وزارة الثقافة إلى قطاع الأعمال الذي ألت إليه كل الشركات ومنها شركاتنا الثلاث وهي شركة الصوت والصورة وشركة بور العرض والتوزيع، وشركة الاستوديوهات والمعامل.. وانتقلت إلى وزارة قطاع الأعمال العام مثل بقية الشركات والصناعات التي كانت تابعة للقطاع العام.

لكننا لم نخافس أينما عن السينما.. فبعد انتقالها يوجد صندوق التنمية الثقافية الذي أشار إليه الأستاذ يوسف شافعي وقال أن فيه ١٧ مليون جنيه.. وقد أعطينا سبعة ملايين للسينما منها خمسة ملايين جنيه أعطيناها قرضاً من أجل الاستوديوهات ومليوني من أجل معامل الصوت.. أين ماذا يستطيع أن يقوم به صندوق التنمية الثقافية أكثر من ذلك؟

● الأرقام: تختلف نشر وقائع النوبة الجمعة القادم، بالن أن الله.



اشترك في الندوة:

- الدكتور طارق حسني وزير الثقافة
- الأستاذ سعد الدين وهبة رئيس اتحاد السينمائيين العرب، رئيس مهرجان القاهرة
- من اللجان والفنانين: فريد شرفي - ليجلا - لشمس - أيلى طوى - أمينة رزق - سيف
- عبدالرحمن - نبيل وحرمة (مثل ممدوح مقيم في القدس)
- من المخرجين: كمال الشيوخ - يوسف شاهين - عاطف سالم - إيناس الشفيق -
- هاشم النحاس - سيد سعيد - محمد الخولي
- من المنتجين: حسين القلا - جابر خوري - محسن علم الدين
- من خبراء الإعلام والاتصال: سعد أيوب - حمدي قنديل - سناء منصور
- من السينمائيين: منيب ضافعي رئيس غرفة صناعة السينما - يوسف هشام تليق
- السينمائيين - لوريتو السيناريست أحمد طرابي - الشيخير السينمائي سعد عبدالرحمن
- الشيخ
- من قطاع الأعمال: محمد خلجاي رئيس شركة دور العرض - جمال امين المندو
- المنتجب لشركة مصر للإسكويرمات
- من البارز: الدكتور كمال أبو السعيد رئيس بنك التنمية الصناعية - محمد هديوي
- نائب رئيس البنك الأهلي - فتحي شافعي مدير بنك القاهرة - ومجموعة من أسرة البنك
- الأفريقي
- من السينمائيين والفنانين العرب: للمخرج السينمائي السوري عبد الحليم عبد الحميد -
- المخرج التونسي رشيد فرهودي - للخرجة الانشائية بكار سليمي - والفنان السوري
- قصي صالح درويش (مقيم بباريس) - والفنان الكويتي درويش جابر - والفنان
- اللبناني غسان عبد القادر (مقيم بباريس) - الفنانة السورية ديانا جبر - الفنانة
- التونسية الطاهر الملهجي - الفنان الجزائري أحمد بشير - الصحفية والفنانة
- اللبنانية سالي نعيم - الأستاذ الجامعي والفنان التونسي عبد الكريم فاروق -
- الفنانة اللبنانية علا بعلل - على الدرواشي (مقيم في باريس) - فنان الديكالي
- محمد رضا - والمصطفى محمد راشد (باريس) - محمد مولى (لندن)
- من الفنانين المصريين: د. مرسى سعد الدين - سمير فريد - مصطفى درويش - فوزي
- سلويمان - طارق شتاوي - أحمد صالح - إمام عمر - إسماعيل ترويعي - فتحي فهمي -
- أماني بوشني - نادر علي - صدام الدين امين - جلال عبد المال - حسين هلال
- وششارك في الندوة المستشار جمال عبد الله السلاسل والمستشار بالندوة البيئية في
- الجامعة العربية والممثل الأسبق الباحث السينمائي كاترينا الكفن والممثل محمد
- توفيق مرسى مساعد بمعهد السينما - ونجاس التلاوي نائب رئيس مجلس الإدارة
- والممثل المنتجب لشركة الاستماعية الكفن - ومحمد حسن التلاوي محامي الشركة
- كما حضر الندوة ثلاثين من وزراء والوزيلات من مندوبي الصحافة المصرية
- والعربية ومنظمات الثقافات الأوربية المختلفة
- وشهد الندوة كذلك نحو ثلاثين من المهتمين بقطاع السينما وممثليها وبارسيتها



من أبواب الريج:

الجات ونظم المعلومات ..

وسياسة الإغراق

الخطوة بمجلس الشعب وما أوصت به من «سعي لاختيار التكنولوجيا الحديثة التي تحتاجها البلاد... وضرورة وضع تصور لسياسة تكنولوجية تستهدف تنمية القدرات الذاتية وترشيد نقل التكنولوجيا من الخارج والاهتمام بتوليد التكنولوجيا محلياً... وتأمين التعاون مع مراكز المعلومات ومتابعة التطورات التكنولوجية وتطوير الممارسات الإدارية».

ومع توجّه الخطة لمحدد مؤخر للتقنيات في نوفمبر القادم... وبمناخية ما يتردد عن اتجاه رعاية بعض رجال الأعمال للرقى الرياضية، بما يجعل دعوتهم لاستثمار في مجال علمي أولى توافقاً مع سياسة استبقاء حريقتنا في اختيار ما يناسبها، وإهداء البلد أولى بشيرها من الأجانب.

وقبل طرح الفكرة نطلب تصوراً موضحاً عند بدء سريان كوايد اتفاقية الجات

اختراق قواعد معلوماتها... تتسائل عن مدى اليقين في نظم الحماية. وحتى مع تحقق انتفاء هذا الاحتمال، فإن نظرة الشك نحو التحفيز الناتج لدرجة مكافأة القائمين على بعض مشروعات الأمانة والخصخصة بمبالغ تتجاوز بكثير مائد عملهم الأصلي لمصلحة مصر. ولست أدرك أو أدرك في وطنيتهم بل ربما كانت دوافعهم للوفاء بما يدفعون إليه أنهم يسهمون في تحول إيجابي لمصلحة الوطن، حتى مع التساؤل كامل الفوضوح مع منتجي التقنيات والبرمجيات بما تضمنه حاجتنا للمعرفة والتوجيه من خبراتهم.

ورغم تكرار دعوات الخصوبة منذ زمن لأن يكون للعرب في مجال البرمجيات ما يكفي حاجتهم غداً عما يكلفهم فوق الأموال حرية الاختيار لحياتهم، وبمناخية نشر تقرير لجنة

رغم بالبحر بأن أهم سبل تقديمنا تعتمد بالدر كبير على مدى تعاوننا للتقنيات، وبالأخص تلك للتصلة بوفرة المعلومات، ورغم القرب الجغرافي بالمتصريات للبهجة للمستوطنين الكبار والخبراء عن جهود وإنجازات تتقدم أهم جوانب نشاطاتنا... وضمن هذه الجهود تبدو بكل لمونات أو قروض لنفخ عمليات أشعة البيانات، ومشاركة لن يبدى تحفظاً بشأن محصلة هذه الجهود الذاتية بما يطرح من أعمال استهداف عملية مسح شاملة لاورندا وإكباتنا في كافة الحالات، لتقديم حصيلته المعلومات أن يستطيع استثمارها من للتربصين لتقديمتنا... فليس صعباً أن تدسج بياناتنا أي موقع بواسطة خبراء للعودة الفنية وليس مستحلاً كسر حواجز تأمين مواقعنا في إمكان



مؤتمرات

«الجات» ومنظمات الاعمال

١٨١



د. عاطف عبيد

رعاية الدكتور



عاطف عبيد -

وزير قطاع

الاعمال العام، ويعتبر

القدرات التنافسية للمنظمات

الاعمال في مواجهة آثار

اتفاقيات الجات تعدد كلية

التجارة جامعة القاهرة

مؤتمرها العلمي السنوي خلال

الاسبوع الاخير من الشهر

الحالي.

ومن المنتظر ان تدور ابحاث

المؤتمر حول خمسة محاور

اولها انكسارات حرية التجارة

على منظمات الاعمال المصرية.

وثانيها آثار اتفاقية الجات على

بيئة الاستثمار. أما المحور

الثالث فيسبكون عن تنمية

القدرات التصديرية للمنظمات

المصرية. والمصور الرابع

سيدور حول التحديات

الإدارية والتكنولوجية لاتفاقيات

الجات. وأخيرا سيناقش

المؤتمر أيضا في مسوره

الخامس قضية إعادة تصميم

وتطوير المنظمات لدعم

انطلاقها في الاسواق المالية.



للمصدر، العالم اليوم

التاريخ، ١١ ديسمبر ١٩٩٥

للبحوث والتدريب والعلوم

نكس لبناني

لبنان والجات.. المعادلة الصعبة!

د. لويس حبيقة *

بحيث تستفيد إلى حد بعيد من جميع التسهيلات والاعفاءات المقدمة إليها. وكان من الممكن للدول العربية أن تستفيد أكثر من الاتفاقية لو شاركت كمجموعة متضامنة في صياقتها. ويقاء البترول والغاز خارج الاتفاقية أفقد الدول العربية المصدر للنفط أماكنه الاقتصادية بصورة أكبر من الوضع الجديد. أما دول أفريقيا السوداء، فتستغنى وحدها من الوضع التجاري العالمي الجديد لأنها مازالت غير محضرة للمنافسة الحرة وتفتقد إلى الخبرات العمالية والإدارية الضرورية في عالمنا اليوم. ومن المؤكد أن الدول الصناعية، الواضحة الأولى للاتفاقية ستستفيد ولو بدرجات مختلفة من تطبيق الاتفاقية. أما الميزات الرئيسية الخاصة بالاتفاقية الجديدة، فموجزها فيما يلي: أولاً: منظمة للتجارة الدولية: أسست في 1/1/1995 ويسرّسها الإيطالي رينسانسو روجيرو منذ أول أيامه، وستتصرف على تطبيق اتفاقية وسير التبادل التجاري الدولي، وستقوم بغض الخلافات التجارية المتعلقة بالأعراق وغيره بين الدول الأعضاء. ثانياً: خفض التعريفات الجمركية

الحديث عن «الجات» أو الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة أصبح فعلاً حديث الساعة، لما لهذه الاتفاقية من تأثير مباشر على اقتصاديات العالم أجمع. ولبنان يحضر نفسه اليوم للانضمام إلى نادي «الجات» بعد أن يستكمل جميع الشروط الضرورية والمطلوبة لذلك، وفي اعتقادنا أن الاقتصاد اللبناني الحر المرتكز أساساً على حيوية الشعب اللبناني وإنتاجيته سيستفيد من دخوله «الجات». وقد شهدت اتفاقيات «الجات» التسع المتلاحقة منذ سنة 1948 إلى تشجيع التجارة الدولية وتخفيف من مختلف العوائق والقيود. وقد ساهمت فعلاً في زيادة حركة التجارة الدولية ودفع عملية التنمية الاقتصادية ورفع معيشة شعوب العالم. ولجولة الأوروبي وهي الاتفاق الشامن، ساهمت الدول النامية على عكس اتفاقيات الأول في المشاركة الفاعلة. والجديد الذي أحدثته جولة الأوروبي هو النجاح في انخراط الدول النامية إلى سوق التجارة الدولية الحرة



دخوله «الجات» لأن الاقتصاد الوطني أسس على مبادئ المنافسة والحريّة، ونجح اللبناني بفضل نشاطه وكفاءته المميّزة في جميع الميادين الاقتصادية، أن أكثر صانعي القطاع الزراعي اليوم، بالإضافة إلى افتقار التمويل المناسب والتكنولوجيا الحديثة، هي للمنافسة غير المشروعة المطبقة في الدول المصدرة إليها، وعندما تدخل تلك الدول في «الجات» بمنع عليها حينذاك الاستمرار في دعمها أطلق لزراعتها وعندها تصبح المنافسة أكثر عدالة. أما القطاع الصناعي، فيستفيد أيضاً من التمويل المناسب والتسويق الجيد عبر تفعيل المصرف الصناعي وإيجاد مكاتب للتسويق في الدول المستوردة وغير انتقاء الصناعات التي لنا فيها ميزات متفوقة واضحة والتركيز عليها كي لا تنزول صناعاتنا الوطنية ألى مهمة. أما إذا أردنا لبيروت أن تكون السوق المالية الإقليمية الرئيسية، يجب علينا الاستمرار في الاستعداد للتقديم على اتفاقية «الجات» وخصوصاً الأحكام المتعلقة بالخدمات المالية والتي تحرر التعامل في هذا القطاع بين كل الدول الأعضاء.

✶ باحث اقتصادي ورجل أعمال

الصناعية في الدول الصناعية للواردات القادمة من الدول الصناعية الأخرى.

ثالثاً : صناعة النسيج والملابس: قرر الاتفاق الجديد تصفية اتفاق الألياف المتعددة خلال السنتين العشر المقبلة.

رابعاً : الزراعة : فرضت الاتفاقية تحويل جميع القيود التجارية إلى تعريفات جمركية وتخفيضها بنسبة 36 بالمئة خلال ست سنوات في الدول الصناعية و 24 بالمئة خلال عشر سنوات في الدول النامية، أما الدول الفقيرة جداً، كالدول الأفريقية فهي غير ملزمة بالتخفيض.

خامساً: الخدمات : بالإضافة إلى المبادئ العامة، وضع الاتفاق أحكاماً خاصة بتحرير التبادل في الخدمات المالية جرى توقيعها من قبل 29 عضواً في 26 تموز 1995. أما الاتفاق بشأن الاتصالات، فقد اتفق على مواصلة البحث في جميع البنود بغية توقيع مجموعة أحكام خاصة بهذا القطاع في نيسان 1996.

سادساً : المشتريات الحكومية : يسمح للشركات الأجنبية بالتنافس على قدم المساواة مع الشركات المحلية. وقد نظرنا أن لبنان سيستفيد من



مؤتمر الأزهر يناقش اتفاقية الجات وأثرها على الدول الإسلامية

ينظم مركز الاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر مؤتمراً يناقش فيه أسس اتفاقية الجات والخيراء أثر الاتفاقية الجات على الاقتصاديات الدول الإسلامية ويعقد المؤتمر خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ مارس القادم.

وقال الدكتور جعفر عبدالسلام نائب رئيس الجامعة والمشرع على المركز إن المؤتمر يهدف إلى تحليل الآثار الإيجابية والسلبية لاتفاقية الجات على الدول الإسلامية من خلال ثلاثة محاور رئيسية هي وضع العالم الإسلامي في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد والآثار المتوقعة للاتفاقيات الدولية على اقتصاديات الدول الإسلامية وكيفية مواجهة الدول الإسلامية للآثار السلبية المتوقعة لاتفاقية الجات ونور التكامل بين هذه الدول لمواجهة تلك الآثار السلبية.

وأضاف الدكتور جعفر عبدالسلام أنه يتدرج تحت هذه المحاور مناقشة آثار الاتفاقية الجات على القطاع الخدمي وحقوق الملكية وآثارها على النفط العربي والصناعة والزراعة وحركة رؤوس الأموال في الدول الإسلامية.



محاولة جادة

لأبعد وصول وفد الشراكة
الأوروبية إلى مصر

لإنهاء أزمة السينما

□ القاهرة - ناصر حسين

وصل إلى مصر وفد الاتحاد الأوروبي للشراكة في الصناعة بدعوة من اتحاد الصناعات المصرية يضم الوفد أعضاء من الاتحاد الأوروبي للسينما وسوف يعقد أوله عددا من الجلسات مع رئيس غرفة صناعة السينما المصرية وعدد من أعضاء مجلس الإدارة في الغرف.

ويتضمن جدول المناقشات التي سوف تتم نقطتين الأولى تحديث صناعة السينما المصرية والمبالغ التي يطلبها التحديث للطلب.

النقطة الثانية للمشاكل التي تتعرض لها السينما المصرية وكيفية حل هذه المشاكل مع وضع خطة لامكانية إنتاج أفلام مشتركة بين الاتحاد الأوروبي للسينما وشركات الإنتاج العربي.

أما بالنسبة للنقطة الأولى وهي تحديث صناعة السينما المصرية وهي الخاصة بالهجرة التصوير والاستديوهات ومعامل الطبع والتعميش حيث تصل في مصر إلى نظيرتها في الدول الأوروبية.

وقد طلب وفد الاتحاد الأوروبي بيانات من غرفة صناعة السينما يتضمن عدد الاستديوهات في مصر وكذلك عدد البلاتوهات التي يتم التصوير فيها والامكانيات الموجودة فيها وكذلك طلب الاتحاد الأوروبي للسينما عدد المعامل والآلات المستخدمة فيها.

كما طلب أعضاء اتحاد السينما الأوروبية معرفة رأس المال المستثمر في الاستديوهات وأيضا الخطط المستقبلية الموجودة لدى شركات الاستديوهات لتحديث انارتها.

أما بالنسبة للنقطة الثانية وهي إمكانية الإنتاج المشترك مع الاتحاد الأوروبي.. فقد عرض رئيس غرفة صناعة السينما مشكلة ضمان حقوق الأفلام السينمائية التي يتم عرضها في أوروبا والتي تتعرض دائما لخافي القيد في هذه الدول.

وطلب رئيس غرفة صناعة السينما المصرية استبعاد الغرفة في ضمان حقوق دول الاتحاد الأوروبي عند طرحها في مصر خاصة في مجال الفيديو كما حدث مع الشركات الأمريكية التي قامت مصر



بضمان حقوق هذه الشركات. وقد أبدى المستولون في الاتحاد الأوروبي للسينما والوجودون في مصر استعدادهم لضمان حقوق الأفلام المصرية.

وقد أوضح رئيس غرفة صناعة السينما همنب شافمي، أن أموال الأفلام المصرية الضائعة في أوروبا بسبب عدم وجود ضمان حقوق توزيع الأفلام المصرية تراوح ما بين 20 مليون دولار إلى 30 مليون دولار.

وأثار أعضاء اتحاد السينما الأوروبية تساؤلا حول الاسواق التي يتم عرض الأفلام المصرية عرضا سينمائيا دون عرضها على اشرفة فيديو.. وقد تبين لهم أن 80٪ من الاسواق التي يتم فيها عرض الأفلام المصرية عرضا سينمائيا هي سوق تقليدية وتتمصر في العالم العربي فقط.

كما أوصى أعضاء لجنة السينما في الاتحاد الأوروبي للسينما بطلب أقصى الجهود لعرض الأفلام المصرية في دور العرض

السينمائي في أوروبا خاصة الدول التي تزدهم بها الجاليات العربية.

وفي نطاق الانتساج المشترك بين السينما المصرية والاتحاد الأوروبي للسينما فقد طلب أعضاء الوفد الأوروبي القيام بدراسة لوضع الامكانيات المالية التي يمكن ان تتحملها الشركات السينمائية في ذلك المجال.

وقد أبدى الاتحاد الأوروبي استعداده في وضع تحت تصرف السينمائيين المصريين 100 مليون دولار لانتاج افلام مشتركة مع أوروبا.

وسوف يقوم الاتحاد الأوروبي بإصدار توصية إلى القنوات الفضائية في العالم سواء العالم العربي أو القنوات الفضائية في أوروبا برفع سعر الفيلم المصري حيث لا يقل سعر الفيلم عن 100 ألف دولار في البداية وذلك مساهمة من هذه القنوات لأخراج السينما المصرية من الأزمة التي تعاني منها في المرحلة الحالية.



الأمم المتحدة

للصدر

٣١ ديسمبر ١٩٩٥

التاريخ

للبحوث والتدريب والمعلومات



المنافسة التكنولوجية القادمة

أعلنت شركة «موتورولا» الأمريكية عن هزمها على إنشاء مصنع لأشباه الموصلات في إسرائيل بقيمة مليار دولار، بعد الفشل الهائل في هذه الصناعة خلال السنوات الخمس الماضية، وذلك بعد أن بدأت شركة «إنتل» و«أنتل» بالدخول إلى هذه الأسواق أيضاً. وبخلاف الأمر تكمن في أن الشركة الثانية تسيطر على السوق العالمية للمعالجات للمايكرو، خاصة أن العقد للربح بين الطرفين يصل إلى ١.٦ مليار دولار، وهو ما يجاوز كثيراً المائة الاستثمارية السوق الإسرائيلية. ويؤكد أن الهدف هو التوسع في الأسواق العربية صوبها الأمر الذي يمكنه من تطوير نشاطاتها التكنولوجية باعتبارها القاعدة الأساسية لهذه العملية ومن هنا تمتلك إسرائيل قدرة فائقة على المنافسة في الأسواق العربية، دون أن يورثها أو يترافق معها تحركات عربية في هذا المجال، الأمر الذي يدفعنا للمطالبة بتسريع وتعميد الجهود العربية في مجال الصناعات التكنولوجية التي أصبحت أكثر إلحاحاً من ذي قبل، في ظل التطورات الاقتصادية على الساحة الدولية وبخاصة اتفاقيات نيرة أوروبية بما تضمنته من اتفاقيات خاصة بحقوق الملكية الفكرية والتي تعد كثيراً من إمكانات الحصول على التكنولوجيا للتطوير بأسعار معقولة. من هنا يصبح من الضروري أن تتكاتف الجهود العربية عموماً، في إطار منظمات العمل العربي المشترك من أجل وضع خطة شاملة للتطوير التكنولوجي، بما يمكنه من الوقوف في وجه المنافسة العالمية القادمة مع رواج التغيير الجارية على الساحتين الإقليمية والدولية.



د. إبراهيم فوزي:

«الجات» تطور الصناعات المصرية

□ كاتب: خالد حسن:

أكد الدكتور إبراهيم فوزي، وزير الصناعة المصري أن اتفاقية الجات تفتح آفاقاً جديدة للصناعة المصرية فهي تهدف إلى جعل العالم كله سوقاً واحداً لا حدود أو فواصل وكل دولة متخصصة في إنتاج السلع التي تتعدت فيها فقط مزايا نسبية وهذا بالطبع سيؤدي إلى زيادة قدرة التلبية سوف يعود بالفائدة على المستهلك فهو سيحصل على زيادة جودة وكفاءة المنتجات الصناعية سواء المصرية أو العالمية والصناعة المصرية بالفعل قادرة على مواجهة هذا التحدي وليس هناك تهديدات للصناعة المصرية واضاف وزير الصناعة والثروة المعدنية في وزارة الصناعة ليست مسئولة عن إنشاء صناعات جديدة وإنما دورها الأساسي هو العمل على رعاية وإزالة جميع العقبات أمام الصناعة الموجودة بالفعل وتبنيمة المناخ الصناعي والاستثماري اللازم لتوسع تلك

الصناعات وتشجيعها. ومن دور الاتفاقيات الدولية في تطوير الصناعة المصرية قال إبراهيم فوزي إنه في الحقيقة نحن نقدر أهمية التفاوض وتبادل الخبرات مع الدول المتقدمة صناعياً لذا فهناك اتفاقية للتجارة مع الاتحاد الأوروبي وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية لتبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا وهو بالتالي ماسبق الذي في تطوير الصناعة الوطنية كذلك العمل على فتح أسواق خارجية جديدة أمام الصناعات المصرية ومن ثم تطوير الصناعة ورفع جودة المنتجات وكفاءة المنتجات على أهمية إقامة المعارض المتخصصة سواء في الداخل أو الخارج إذ ستؤدي هذه المعارض إلى إيجاد مناخ إعلامي للصناعة المصرية لتوسيع دائرة العمل بالاحتياجات الخاصة بعد انحصار أسواق الاتحاد السوفييتي سابقاً وأوروبا الغربية.



د. إبراهيم فوزي



مصر في جلسة الاتفاق النهائي لتبنيها الدول نجاح اتفاقيات التجارة الدولية يربط بالسياسات التي

قدينا من - مصطفى عبد الله
كل السنين الكثير من زعماء دول
وله مصر في حين أن اتفاقية أديجوا
التي وقعت في مراكش عام ١٩٩٤ أكدت
الاستراتيجية والتعبير في الدول تلك في
بعضها، حيث أن الدول تلك في
بعضها، حيث أن الدول تلك في
بعضها، حيث أن الدول تلك في

التي تتطلب التنازلات الاقتصادية
التي تتطلب التنازلات الاقتصادية
التي تتطلب التنازلات الاقتصادية
التي تتطلب التنازلات الاقتصادية
التي تتطلب التنازلات الاقتصادية
التي تتطلب التنازلات الاقتصادية
التي تتطلب التنازلات الاقتصادية
التي تتطلب التنازلات الاقتصادية

التجارة الدولية
تلك هيكل زعماء أن نجاح اتفاقيات
التجارة الدولية يربط بالسياسات التي
تتطلب التنازلات الاقتصادية
التي تتطلب التنازلات الاقتصادية
التي تتطلب التنازلات الاقتصادية
التي تتطلب التنازلات الاقتصادية
التي تتطلب التنازلات الاقتصادية
التي تتطلب التنازلات الاقتصادية
التي تتطلب التنازلات الاقتصادية

والتي تتطلب التنازلات الاقتصادية
التي تتطلب التنازلات الاقتصادية
التي تتطلب التنازلات الاقتصادية
التي تتطلب التنازلات الاقتصادية
التي تتطلب التنازلات الاقتصادية
التي تتطلب التنازلات الاقتصادية
التي تتطلب التنازلات الاقتصادية
التي تتطلب التنازلات الاقتصادية



مؤتمر تطوير الصناعة المصرية بمدينة ٦ أكتوبر يطلب تأجيل تطبيق اتفاقية

« الملكية الفكرية » للجات خمس سنوات

مطلوب تدريب القوى البشرية لمسايرة التقدم التكنولوجي !

المضايقة بالأراضي والعقارات !
... وأدى رئيس جمعية المستثمرين
بمدينة ٦ أكتوبر أسامة الشاذلي .. من
تعمل بعض رجال الصناعة إلى الطريق
السهل مثل .. التوكيلات الأجنبية ..
والضاربة والشاذية .. الأراضي
والعقارات .. مستشهدين بالحالة
المحزنة التي يشهدها جلال
مريدور رئيس تحرير « الأخبار » ضد
ماليا المتاجرين والمضاربين في بورصة
الأرض والعقارات .. مؤكداً أن كل
هذه النشاطات تعود بالربح على
أصحابها ولكنها لا تسفيد شيئاً يذكر
إلى الاقتصاد القومي .. علاوة على
تأثيرها في دفع الأسعار على المواطن
المصري ..

.. وأضاف .. أنه ليس إيماناً من
مخرج إلا الصناعة والصناعة أن
تستفيد التي .. إلا إذا تاحت لتطويع
مساحة كبيرة في الأسواق الحالية ..
ولابد أن تكون منافسة في الأسعار
جودة وسعر ..
.. وأعطى الدكتور أبو العينين ..
أن اتفاقية الشراكة مع السوق
الأوروبية المشتركة قد تنتج كوتوكوبا
متقدمة وأسواق خارجية واستثمارات
أجنبية ضخمة .. وهذا أمر وارد ..
لما ما يتحدث عنه .. هو التطوير
الذي تحدث كصناع مصريين في

هذا مؤتمر .. جاء في وقته .. في أصدائه
وتشخيصاته .. والهدف منه أيضاً .. كيف !! .. الصناعة المصرية
تطبيقاً لاتفاقية الجات سوف تعرض لمناقشة عنيفة .. ليست
مستعدة بعد لمواجهتها .. ولذلك يطلب أعضاء المؤتمر بعد فترة
تأجيل تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية للحد الأقصى للمهلة
الموجبة للدول النامية وهي خمس سنوات للصناعة عموماً ..
بؤيدهم في ذلك وزير الصناعة .. صاحبة الدعوة لهذا اللقاء جمعية
المستثمرين بمدينة ٦ أكتوبر .. عشاء المبادئ العليا واصحاب
العلم الصناعية بالمدينة .. اجتمعوا في مدينة الثقافة والعلوم ..
فربما من احتياجات الشركات الصناعية .. اهتمامات السكان ..
قيادات جهاز المدينة و .. الأخيار .. ترصد في السطور القادمة ماذا
دار في هذا المؤتمر من أمور تهم الصناعة المصرية ..

تحقيق

راجي الورداني

أكثر الصناعات تأثراً بالاتفاقية وبما
أفكر الدكتور أبو العينين المكونة .. أن
تأخذ بهذه التوصيات حفاظاً على
الصناعة المصرية .. وتعتبرها مهلة
إضافية تحارب من خلالها الاستيراد
للمنافسة الضارية التي كتب علينا أن
نطرحها في المستقبل القريب .. من
أجل البقاء في عالم أصبح شاذ ..
الصراع من أجل الحياة والبقاء
للأصلح ..

في هذا المؤتمر عدا المبادئ
للعلماء والصناعة الوطنية ورج
الدكتور أحمد أبو العينين رئيس
جمعية المستثمرين بمدينة ٦ أكتوبر
.. ألقى الكلمة .. فصوروا المشهد ..
والأهم .. والخطباء ورجال
الصناعة من الشركات العالمية
الأجنبية التي تهم مصر على سرياً ..
لا بد من ملاحظتها وأما جميعاً
تعتبر مبادئ المنافسة الأجنبية من
مستقبل دول العالم مع تطبيق اتفاقية
الجات .. وسرداد هذه المناقشة على
سر الأمام مدحى الرسوم الجمركية
التي تفرضها الاتفاقيات .. هذا
ملاصقة إلى ما عرضه اتفاقية الملكية
الفكرية .. في عهد ورشاح جديدة
سنوات حتماً على الصناعة في الدول
النامية ومنها مصر وذلك ويتأ
على ما عرضه الصفحة العامة للصناعة
المصرية مادياً في ذلك وزير الصناعة ..
طالما مع مرة تأجيل تطبيق اتفاقية
الفكرية المصرية للحد الأقصى للمهلة
الموجبة للدول النامية وهي خمس
سنوات للصناعة عموماً .. وهذا
سواء للصناعة الأروية .. نظراً لأنها



د. أحمد أبو العنين رئيس جمعية المستثمرين يحذر أعضاء المؤتمر من الاخطار التي تهدد الصناعة المصرية اذا لم تطور نفسها في مواجهة التغيرات الجاه

تصوير : خالد جمال

الى عشرات المدهيات كل عام - هذا - هذه القصة - نحن في العهد .. بالاضافة الى السمة التكوينية الملائكة الاقتصادية والصناعية والثقافية تشريع مهندس اكفاء قادرين على تنمية لثورة الاتصالات .. بالاضافة الى تدمير اساس ومصادر القوة وتهدد من المال والقوة العسكرية الى القوة .. عصر المرفلة الذي تسيطر على مفراته مؤسسات المرفلة التي تشمل المؤسسات البديعية والتطوعية بجانب المؤسسات الاعلامية .. وهذه المؤسسات لا تلتاح سبلات القدرة الحاكمة لتطور هذا القطاع ومصدر قوته الامر الذي يتطلب الترابط بين دور العلم والبحث والصناعة ..

الخطر القادم .. كلمات - اراء - تعليقات - ردود .. اقل عمدا المعاد - د. ابراهيم شبيكة عميد المعهد العالي للهندسة يرى ان التنمية البشرية سبيلة ومضاهية لكل تنمية .. بدونها .. لا تنمية ولا نجاة .. لا كفاءة .. كيف نرتقي بالتنمية مع استحضار قوة التكنولوجيا .. والقوة البشرية غير مدربة او مؤهلة لادارة

المسألة وتطوير منتجاتنا .. بالتطوير البنى وادرجي المستحسن ونخفض الصلابة والى بنشر هذه الاقتراحات .. الصناعات ومور العلم ومور الصناعة والبحوث .. الطمأنينة وهذا الطمأنينة .. دول من ألمانيا واليابان والاقتصاد .. من الحرب موزوما سيارا .. شايك .. امكن لهما الوصول الى هذه التغيرات الاقتصادية في العالم ..

عصر جديد .. اجتمع الدكتور احمد ابو العنين حديثه قائلا .. نحن مشغولون على اعداد عصر جديد .. وهو تغير توري لاسلوب الحياة ومسلما جديد في حياة البشر له موصفات .. ومسا .. مشكلة .. امها .. سرعة معدلات التغير التي استعصت من عصر الوقت القصير في البحث العلمي والتطبيق التكنولوجي .. وسرعة تلامس المعارف والمعدات .. والسمة الاخرى هي التعددية في المنتجات والخدمات مشقة الثورة التكنولوجية والحاسب الالى .. مثال انواع السيارات .. من موديل كل عام

الحسن الاداري مفقود .. د. اسامة محمد زكي .. عميد المعهد العالي للعلوم الادارية .. يتساءل .. اين الصناعات الادارية .. بكل اسف موطود .. بدرة لن تلج



المصدر:

٢٠٠٠ ديسمبر ١٩٩٥

التاريخ:

للبحوث والتدريب والعلوم

في توظيف الامكانيات البشرية ..
وبالتالي .. ان تصل الى الهدف
الاساسي وهو التصدير .. التصدير
يستحق اهتماما اكبر .. يستحق
الدورات التدريبية المكثفة ..

.. د. عبد الرحمن العليان عميد
المعهد العالي للاتصال والتربية ...
يحذر من التطور والتغيير المستمرين في
العالم والمزايا الرقمية .. وكما ان
المسائل بيننا وبينهم أخذت تكبر
بسرعة تزداد .. نتعاملنا في الصميم ..
هذا الكلام يقول مع اساتذة المعهد
كتشخصين في العلوم الاقتصادية ..
وكيف أصبحت النتائج تضم لخدمة
الطلاب ويهتم بالطور الحديثة

.. د. جمال محجوب .. عميد
المعهد العالي لعلوم الحاسب ونظم
المعلومات .. الكارء مستقبلية وان كان
بدأ في تنفيذها حاليا .. على حد
قوله .. بتطوير برامج الحاسب لخدمة
التطبيقات المختلفة في المصانع .. وهذا
دورات تدريبية على مستوى عال في
استخدام الحاسب وتعليمه .. واقامة
مركز تعليمي لخدمة المعاهد .. واتشاهد
بيت خبرة يركز المجتمع الصناعي من
تعليم اكبر استفادة من علوم
الحاسب وكيفية التفاعل بين كافة
الاجهزة ..

.. ا. سعيد لبيب .. عميد المعهد
العالي للاعلام ولتقنيات الاتصال ..
تركزت اهتمامات المعهد منذ البداية في
اجراء دراسة مسبقة لاحتياجات
الانشطة التعليمية المختلفة ..
والمؤسسات الصناعية ايضا .. قبل ان
يحدد دور المعهد وهدفه .. لان العلوم
المتصلة بالعلاقات العامة والاعلام
تلقى اكبر اهتمام من رجال
الصناعة ..

.. د. هادي علقاوي نائب رئيس
مجلس أمناء مدينة ٦ أكتوبر .. قال
ان هذا اللقاء يعطى بجمع من الخبراء
نظرا ما يحدث .. واهم نتائج الربط
بين احتياجات التنمية الصناعية في
مدينة ٦ أكتوبر بالامكانيات المتاحة
للتقنية البشرية في جامعة ٦ أكتوبر
محت التأسيس .. وهي الركيزة
الاساسية للتنمية البشرية في كافة
المجالات التي يتطلبها دعم الصناعة
الوطنية ..



الأثار التنافسية والتكنولوجية لاتفاقية الجسات في مؤتمر بجامعة القاهرة ندا

كتبت - عائشة عبدالغفار :

مصر والسياسات التكنولوجية للحرب
تطبيقها لتصميم بيئة الاستثمار ويمكن
منظمات الأعمال من الاستفادة الحقيقية
من حرية التجارة العالمية
وسوف يركز الحوار الثالث على تنمية
الفرص التكنولوجية للمنظمات المصرية
وتقديم ندوة عن المنظمات الأعمال المصرية على
الانطلاق إلى الأسواق العالمية وتكيفية مواءمة
منظمات الأعمال التحديت للتحديات العالمية
العالمية وكذلك تحديات أزياء حمصتها
السوقية في السوق العالمية.

وسوف يحدد المؤتمر في
المحور الرابع للتحديات
التكنولوجية والتنافسية لاتفاقية
الجسات والذات للتحديات
التنافسية التي تواجه المنظمات
المصرية وتكيفية مواءمتها
والتحديات التكنولوجية
للاتفاقية ومطالب مواءمتها
والتحديات الخاصة بنظم
العمل.

ويشارك في المحور الخامس
أهمية إعادة تصميم وتطوير
المنظمات لدعم انطلاقتها في
الأسواق العالمية وسوف يطرح

المحور الخامس المسئلة الأربعة التالية:
ما هو نطاق مساهمة ممثل الجودة الكلية
مساهمة المرميطة لخدمة مؤسسة
المنظمات مسمية مساهمة مدخلات التحسين
الأخرى مسمية مسمية مسمية مسمية
الاستراتيجي والتنافسي لتطوير الجودة
والأداء والنتائج في المنظمات المصرية .
ويشهد الافتتاح للمؤتمر الدكتور محمد
شهاب رئيس جامعة القاهرة والدكتور علي
السلي نائب رئيس جامعة وأمين عام
المؤتمر والدكتور محمد بلزعة مدير كلية
التجارة.



د. عاطف عبيد

أنه الأثر الجسات التوصل إلى
مجموعة من الاستراتيجيات
الألمة لتنظيم فكرة منظمات
الأعمال في الأجل الطويل على
الأساس ومواءمة التغيرات
التي تأتي من الحيات والتغيرات
مراجع عمل تكنولوجية لتطبيق
الاستراتيجيات التنموية المتغيرة
وتتعلق المؤتمر خمسة
محاور أوها أهميات حرية
التجارة على منظمات الأعمال
المصرية وفي إطار هذا المحور
مستندج لإجابة عن عدد من

الأسئلة المهمة ومنها ما هي للزاي
المقدمة من تمويل الاقتصاد وحيوية
التجارة وما هي الاتصامات التنموية من
التأثير الجسات وما هي الفرص والتحديات
التي تأتي من الحيات التنموية للمنظمات
الأعمال كما يتناول المحور الثاني أثار
اتفاقية الجسات على بيئة الاستثمار وسوف
يحدد المحور الثاني لاتفاقية الجسات على
مجموعة السياسات العامة لبيئة
الحاكمية لبيئة الاستثمار والأعمال في
مصر والتغيرات التنموية على السياسات
والتشريعات الحاكمية لبيئة الاستثمار في



وقفه للتأمل

الجات وحماية

صناعة السيارات

جاءت صناعة السيارات منذ عشرين
تواجا مختلفا لتعبر لتجارة الخارجية
والخص للزوى الرسوم الجمركية على
المنتجات الكلفة الممنع مما أدى بصانع
السيارات الى العمل بنصف الكلفة
الانتاجية للشركة كما مما يشكل تهديدا لاياد
الصناعة والصناعات الفنية لها . وعدم
إمكانية الاستثمار والتطور وما يشكك ذلك
من امداد للاستثمارات والمقابلة القامة
والقمة

وعدم الاعدد ضافا عن كيفية مواجهة
الشاكل والمؤلفات التي تزداد في محتاج
ومحتاج لتأني منها صناعة السيارات في
مصر

وقل يمكن ان نستفيد من تجارب الدول
الغربية لحماية صناعيتها الأولية بواسطة
ترتيبات حماية شملتها للبلدان الانفسية
للتعاطية القامة لتعبر لتجارة الدولية
(المادة) لواجهة اي شعور يتم بدرجة
لمرخصة على القامة المحلية لتجربة
لتطبيق هذه القامة

ومما يذكر في رسائل الحماية للشريعة
شملت ٢ اتفاقيات خاصة بحماية الصناعة
الحالية بما لمرجات عند الاتفاق والمبررات
خمس الدعم والمبررات محمية عامة
بالانضمام الى تلك لأن الدول المتقدمة
تطبق سياسة محمية في مجال صناعة
السيارات منها على سبيل المثال

● الاتفاقية الرابع بين اليابان ودول
الاتحاد الأوروبي والتي يكره مفعوله خلال
الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩١
ويروى هذا الاتفاق يتم تحديد كميات
السيارات اليابانية التي يسمح ببيعها في
اسواق دول الاتحاد الأوروبي بما لا يزيد
على ٥٪ لظلم حجم السوق الأوروبية.

● تسوير الطوالت في ان الولايات
المتحدة الأمريكية ودول أوروبا تتبع إجراءات
حماية ضد الدول للمستعنة محبوا في
الفترة من عام ١٩٨١ الى عام ١٩٩٥ وذلك
هذه الامور كما كان محمولا به الى
الفترة من عام ١٩٩٦ الى عام ١٩٩٥ بضم
رخص الى أكثر من مئتين

● تمنع كوريا دخول لها سيارة يابانية
الى اسواقها

ونظرا الى وجود مؤشرات وباتل قوية
تدبر الى تدمير صناعة السيارات المحلية
في ضوء طمس نتيجة لوفدة القرارات
من دول ذات القدرة الاقتصادية على عدم
التمسك بإشياء الحماية على عدم
الصناعة محبوا من خلال الاتفاقيات الثلاث
القراره ضمن رسائل الحماية للشريعة
للمرخصة عليها في اتفاقية الجات
والحديث باتي لاجد الكرم

عادل إبراهيم



الصدر: —————

للبحوث والتدريب والعلوم

التاريخ:

٢٠١٠ ديسمبر ١٩٩٥

اللعب مع الكبار .. له شروط!!

د. يوسف بطرس غالى يتحدث بكل صراحة

«البات» .. تجربة صعبة على

رجال الأعمال والحكومة!

المساعدات الأجنبية تتراجع

وعلىنا الاعتماد على الذات

حققتنا شروط العضوية الكاملة

للاتحاد الأوروبى .. ولكن!!



للتوافرة في مصر غير كافية
لتنفيذ كل من يبلغ من العمل
باختصار علينا ان نوسع في العمل
لحساب الخارج ، سواء بتصدير
قوة العمل الأجنبية ، أو بتصدير
المنتجات . وبما كانت أسواق
العمل الخارجة تضيق بانفراد
وغير قابلة لاستيعاب المزيد
إلا ما من من تصدير المنتجات
لكن تصدير المنتجات ليس أمراً
سهلاً . بل مهمة بالغة الصعوبة
بكذا تتخلف كل الظروف ضللاً
علينا ان نلصق مع الكبار بشروط
كبار . وعلينا ان نواجه أقدارنا
بشروط الكبار أيضاً . وفي كل

الحالات علينا ان نلصق إلى تحقيق
هدفين كبيرين . في المرحلة
التي : زيادة فرص التشغيل
وزيادة معدلات النمو . وتضيق
الاهتمام أيضاً برفع مستوى
الصناعة

لكن المنتجات المصرية بحالتها
الراهلة غير قادرة على المنافسة
لأنها مثقلة ببعثون رأسماليين
البيروقراطية وارتفاع التكلفة
وأيضا على يقين ان المنتج المصري
لا يستطيع المنافسة في الخارج
بينما يخصص ٢٠٪ من وقته على
الآلة للتصنيع مثلاً مع
البيروقراطية . كما ان المنتج غير
قادر على المنافسة في الخارج
أول داخل وهو . يحمل بأصعب
ضريبة وجمركية تصل إلى ٥٠٪
بينما يدفع المنافس الأوروبي نحو

٢٠٪ . وبذلك الى ذلك ان المنتج
المصري يحمل عبء البداية أصعب
ثقيلة بسبب ارتفاع تكلفة الأرض
وعناصر الإنتاج الأخرى .

شروط المنافسة

إن من خفضنا الجمارك والضرائب
فإنه لنستطيع الدولة إيجاد الموارد
اللازمة للتألق على الخشتات
الأساسية مثل التعليم والصحة
والإسكان . إن التكاليف جزء رئيسي
من تجويد العملية الانتاجية . بل
يمكن ان نلصق به لتحسين شروط
المنافسة .

في لقائه بجمعية رجال الأعمال المصريين كان
الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الدولة للتعاون
الدولي صريحاً ومبالفاً في الصراحة .
قال : إن قطاع الأعمال يشغله العام والخاص يواجه
تحديات الحياة والموت .
الجأت مثلاً تفرض تحديات قاتلة . لا مفر من تجويد

الإنتاج وتخفيض التكلفة وعرض المنتجات بأسعار
منافسة . إذا لم يحدث ذلك فلا مكان للمنتجات
المصرية أمام المنتجات القادمة من الخارج .
منطقة التجارة الحرة مع أوروبا . أو ما يعرف
بالمشاركة الأوروبية تفرض نفس التحديات . علينا
ان نفتح أسواقنا أمام المنتجات الأوروبية في مقابل

فتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الوطنية .
وإذا لم نقدم سلعة جيدة وبأسعار منافسة ..
فلا مكان لنا في أسواقهم . أو أسواقنا .
حتى الشرق أوسطية التي تعنى التكامل الإقليمي
تفرض علينا ذات التحديات .

بصرامة : علينا اللعب مع الكبار
بشروط الكبار .

ولدت الدكتور غالي الانتظار إلى
نتائج المرحلة الأولى للإصلاح
الاقتصادي وروصها بأنها تحل
تماما الشروط التي طلبها الاتحاد
الأوروبي للانضمام إليه .

الاتحاد يطلب من الأعضاء الجدد
تخفيض الموازنة العامة السي
ما دون ٥٪ من الناتج القومي .
وقد تمكن من تخفيض عجز
الموازنة إلى ١,٨٪ . وطلب من
الأعضاء الجدد تخفيض الدين
الداخلي ما دون ٢٧٠٪ من الناتج
القومي وقد خفضنا الدين الداخلي
إلى ما دون ٢٦٨٪ وكذلك طلب
تخفيض الدين الخارجي إلى ما

دون ٢٠٪ وخفضنا ذلك أيضاً .
لكن والمصاهرة لملسا ملهون
للتضمام إلى السوق الأوروبية .
ليس لدينا آلة إنتاجية قوية تسمح
لنا بالمنافسة داخل السوق .
أوحى داخل أسواقنا .

تقسيم الخدمات

والانكسالية المصرية أكبر وأصعب
من مجرد غياب الآلة الإنتاجية
القوية . ويمكن تحديدها على
التحو التالي :

- * إن حجم السلع والخدمات
في السوق لا تكفي لتشغيل كل من
يبلغ من العمل .
- * إن السوق السيمصري
لا يستطيع ان يلبى حاجات التشغيل
المصري بسبب نقصان الخيرات في
الخدمات والموارد .
- * إن القوة البشرية



و هل يمكن ان نضحي بالخدمات الصحية من أجل تحسين شروط المنافسة . وهل يمكن التضحية بتوفير المسكن الملائم لمحدود الدخل من أجل تحسين شروط المنافسة .

الأسئلة صريحة . والاجابات صعبة للغاية .

وإن كنا نأخذ في الماضي القريب على المساعدات الأجنبية للاتفاق على النظم والصحة والسكن والخدمات الأخرى . لكن للأسف المساعدات الخارجية تتراجع لأسباب متعددة .

إن كل الدول المانحة للمساعدات تعاني من عجز واضح في الموازنات العامة . بل وتعيد تصنيف الدول التي تستحق المساعدات . ولأسف .. إننا نخرج تدريجيا من هذه القوائم بسبب التحسن الظاهر في أداء الاقتصاد المصري .

عكذا تتعدد وتشغل إشكاليات الاقتصاد المصري . وأمام هذه الإشكاليات المعقدة ينبغي ان تكون المواجهة شاملة ومشاركة بين رجال الأعمال والحكومة .

والقول بصراحة ان اعباء المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادي تحملها المستهلك بالكامل . وعلى الحكومة ورجال الأعمال ان يتحملا مما تكاليف المرحلة الثانية للإصلاح الاقتصادي . عيسى الحكومة ان تزيل المعوقات البيروقراطية وأن تخلص الضرب والى تبحث عن مصادر تمويل بدولة . وعلى رجال الأعمال ان يعملوا على تطوير الأعمال الإنتاجية وأن يعملوا على نجود الإنتاج وتخفيض تكلفته وتحسين

شروط المنافسة للسيد المصرية . علما بأن آلة الإنتاج تمثل أحد المعوقات الرئيسية . إنها آلة صغيرة ومتوسطة . وأخر البنيات تكون ان ٢٩٥ من القطاع الصناعي تمثل منشآت صغيرة ومتوسطة يعمل بها أقل من ١٥ فردا . ويمثل هذه الآلة لايتطوع المنافسة في الخارج . ويلبى تطويرها وتزويدها باستثمارات طويلة المدى .

ومرة أخرى ان نظام التمويل المصرفي ذاته لايسمح بمثل هذه الاستثمارات . ومن هنا ينبغي إيجاد آليات لتوفير الاستثمارات طويلة الأجل لتطوير القدرات الإنتاجية المصرية . إن السوق متعطش لهذا التنوع من الاستثمارات . فالدليل على ذلك ان السوق الأوروبية ملحتنا ٣٥ مليون جنيه مصري لتطوير الآلة الإنتاجية . لكن السوق استوعب الملحة خلال اسبوع واحد . ومع ذلك سوف نحاول إيجاد موارد إضافية .

والى إطار التطوير أيضا أعلن الدكتور يوسف بطرس غالى ان الحكومة تتعاملت مع إحدى المؤسسات الأمريكية لإعادة تكوين الشركات : « شركة .. شركة » بهدف التعرف على الإمكانيات المتاحة واقتراح التكنولوجيا المناسبة لى هذه الإجراءات ضرورية للاستعداد للعب مع الكبار بشروط الكبار .



الصدر :

الأمانة العامة :

التاريخ :

٢٧ ديسمبر ١٩٩٥

للبحوث والتدريب والمعلومات

تطوير صناعة الألبان

بترابط عمليات الإنتاج

أكد الدكتور أحمد جويلى وزير
الزراعة والثروة الحيوانية أن
توليع اتفاقية الجات ونشاء
منظمة التجارة العالمية كان له
انعكاسات خطيرة على صناعة
الألبان خاصة مع إلغاء الدعم
الذى يقدم للمنتجين مما أدى إلى
رفع أسعار المنتجات بحوالى ٢٠
في المائة وقال الوزير إن هذه
التطورات تستلزم ضرورة تطوير
صناعة الألبان التى حلت
نجاحا غير مسبوق منذ مائة عام
وفلك من خلال ترابط حلقات
عمليات الإنتاج بدءا من تصنيع
والمسويق المنتج بجانين رطله
بالمسوق المحلية والخارجية
مطروحات للزهور بانتاجية
الحيوان وتوفير الرعاية للصحية
وتطوير صناعة الاعلاف



دخول مصر عصر الجات

إطلاقاً من سياسة مصر والمحاولة لتبني الانفتاح على العالم وانتماء الاقتصاد المصري إلى الاقتصاد العالمي وفرض مصر على اتفاقية تحرير التجارة والتحرير الجمركي المعمول به في الدول الصناعية ومع بداية العام الحالي دخلت مصر عصر تحرير التجارة بعد أن انضمت إلى منظمة التجارة العالمية في مجال تحرير التجارة والمناطق الحرة.

وتتبعاً مع ذلك الحداثة وصفت مصر سياسة جديدة للانفتاح مع هذه الاتفاقية بما تضمنته من مزايا وأرباح اقتصادية وسيخلق صانع الاقتصاد القومي، حيث جاءت هذه الاتفاقية مشروطة بعدة اعتبارات في مقدمتها أن تحرير التجارة يجب أن يتم في إطار برنامج زمني في انضباط المعاملات المطلوبة، كما سمحت مصر من خلال الانضمام إلى هذه الاتفاقية إلى وضع العديد من ضوابط تحرير التجارة والخدمات ونهج الاقتصاد المصري في إدخال الاقتصاد المصري ضمن الخصائص الدولية الأولى والفرعية والمصنوع على الخصائص الخاصة للتعامل مع شروط الجات.

وتؤكد هذه الصفات لقرن الجديد معاهدة مع مصر وتبني الانفتاح مع مطلع هذا العام مشتملاً على ما في شتمل جميع الحالات التي تتضمنها اتفاقية الجات لوضع الكراسيات والخطط اللازمة لوضع اتفاقية الجات لتتضمنها اتفاقية الجات للمنتجين ويتم من خلالها الإسهام في التنمية الاقتصادية التي توافرها الاتفاقية خاصة فيما يتعلق بتجارة المصنوعات المنقولة وغير المنقولة وأيضاً فرض على في أسواق الدول الواقعة على الاتفاقية للأدوية والمواد الصيدية.

أما مصر أيضاً في محاولة من أجل اتفاقية الجات استراتيجية جديدة في التعامل مع التغيرات مع الزيادة مع الزيادة في التجارة الحرة والكسب للسلع المستوردة والتركيز على إدارة القرارات من خلال أهداف أخرى مثل الترويجية والترويجية والرسمية للترويجية، والتفويض ذلك مع خلال هذا العام إعداد قانون دولي لمكافحة الفساد والأفراق من التفتيش عزيمة على مجلس الشعب في دورته الحالية.

كما يقول الدكتور نصحى أبو الخير وكيل أول وزارة الاقتصاد الاتحادي من النظام الأساسي لانتداب هواري مكالمة الإعراف الدائم وقد يشير إحدى الجهات الرقابية للهيئة التي تتولى التدقيق في شكاوى المستهلكين للتصديق في سياسة تحرير التجارة وإلغاء هذا الجهاز أيضاً بأجهزة الرقابة والتحكم من السلع الواردة إلى مصر إذا كانت تقل أسعارها أو مبيعاتها هي الصفات المطلوبة.

وأما في سياسة تحرير التجارة ليست هذا في حد ذاتها بقدر ما هي هدف أصلي للانفتاح الوطني ووجهة موجهة المنافسة مع المنتج الأجنبي وقد يلجأ إلى التفتيش مستثناة وفي حزمة مستثناة حتى تتحقق لها المنافسة العالمية مع السلع المستوردة.

Billboard Magazine



0230991